

نزاع الخليج في الخليج العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نزاعات الحدود فى الخليج العربى المجلد الرابع

إعداد

مركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأنيب المعدى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- *رسالة من سلطان عمان الى الرئيس اليمني
الحياة
١ #٩١/١١/١٠
- *اليمن وسلطنة عمان يستأنفان قريبا المفاوضات الحدودية
الحياة
٢ #٩١/١٢/٣١
- *نفي اتهامات بالتنازل عن ١٨ ألف كيلو متر مربع
الحياة
٤ #٩٢/٠١/٠٦
- *العطاس : حسنا قبل شهرين المشكلة الا ساسية مع عمان
الحياة
٦ #٩٢/٠١/٠٩
- *ترسيم الحدود مع سلطنة عمان للمحافظة على حقوق الشعبين
الحياة
٧ #٩٢/٠١/١٠
- *اتجاه الى إغلاق ملف الحدود بين اليمن وعمان
الشرق الا وسط
١٠ #٩٢/٠١/١٧
- *اتفاق الحدود مع اليمن يوقع ولكن ليس باى شمن
الحياة
١١ #٩٢/٠٤/١٩
- *البحرين اخبار الخليج تعاود الصدور
المجتمع المدني
١٢ #٩٢/٠٨/٠١
- *وزير الاعلام العماني الرواس لطالوسط
الوسط
١٣ #٩٢/٠٨/٠٢
- *الاتفاقية العمانية - اليمنية توقع في ١٥ اغسطس ؟
الشرق
١٧ #٩٢/٠٨/١٢
- *الغزل الملح بين قطر والبحرين
احمد عامر
١٨ #٩٢/٠٨/٣١
- *دور القائد السياسي كان حاسما في حل النزاع
الحياة
٢٨ #٩٢/٠٩/٢٥
- *الحوار المباشر يتجاوز عقدة المطالب
الحياة
٣١ #٩٢/٠٩/٢٧
- *بعد اتفاق الحدود : منطقة تعاون اقتصادي بين اليمن وعمان
الوسط
٣٣ #٩٢/٠٩/٢٨
- *قطر سلمت مذكرة الرد بشأن جزر "جوار" الى محكمة العدل الدولية
الا هرام
٣٥ #٩٢/٠٩/٢٩
- *قطر تقدم مذكرة الى المحكمة الدولية والبحرين تضر على عرض مشترك
الحياة
٣٦ #٩٢/٠٩/٢٩
- *اليمن وعمان توقعان قريبا اتفاق الحدود
الا هرام
٣٧ #٩٢/٠٩/٢٩
- *عمان واليمن توقعان اليوم الا اتفاق الحدود في صنعاء
الحياة
٣٨ #٩٢/١٠/٠١

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

*الجامعة العربية ترحب بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان
الا هرام المائى #٩٢/١٠/٠٢ ٤١

*توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان
الوفد #٩٢/١٠/٠٢ ٤٢

*اليمن وعمان : اتفاقية الحدود مفتاح التعاون واسع وتواصل
الحياة #٩٢/١٠/٠٢ ٤٣

*عمان واليمن توقعان اتفاقية ترسيم الحدود
صوت الكويت #٩٢/١٠/٠٢ ٤٥

*توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن
الا هرام #٩٢/١٠/٠٢ ٤٧

*اتصالات عمانية يمنية لتعيين نقاط الحدود
صوت الكويت #٩٢/١٠/٠٦ ٤٨

*توقيع اتفاقية للحدود بين اليمن وعمان
اخرساعة #٩٢/١٠/٠٧ ٥٠

*اليمن - السعودية - عمان بداية لا حتواء نتائج "الخليج"
الا هرام #٩٢/١٠/٠٧ ٥١

*السلطان قابوس يحمل على دعم المؤسسين السياسية والقبلية
حسين عبد الغنى #٩٢/١٠/٠٩ ٥٢

*اتفاقية حدود بين سلطنة عمان واليمن
مريم روبين اكتوبر #٩٢/١٠/١١ ٥٣

*وزير الدولة اليمنى: هذا هو المضمون الحقيقي لا اتفاق الحدود بين اليمن وعمان
عبد الوهاب المؤيد #٩٢/١٠/١٢ ٥٤

*مجلس النواب اليمنى يوافق على اتفاقية الحدود مع عمان
عبدالرحمن الحيدري #٩٢/١٠/١٤ ٥٦

*مجلس الرئاسة اليمنى يصادق على اتفاقية الحدود مع عمان
الشرق الا وسط #٩٢/١٠/٣٠ ٥٨

*اليمن تصدق على اتفاقية رسم الحدود مع عمان
الا هرام #٩٢/١٠/٣١ ٥٩

*اتفاقية اليمن وعمان نموذج لحل خلافات الحدود بين الدول العربية
سلامة حسن #٩٢/١١/٠٣ ٦٠

* (٩) حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية
حسن ابوطالب #٩٢/٠١/٠١ ٦١

* (١١) النزاع بين قطر والبحرين
محمد ابو الفضل #٩٢/٠١/٠١ ٦٨

*عبد المجيد : اتفاق الترسيم بين اليمن وعمان خير نموذج لمعالجة القضايا
رشا ابو المجد #٩٢/٠١/١٩ ٧٢

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- *الجامعة العربية تحتفل باتفاق الحدود بين عمان واليمن
٧٣ #٩٣/٠١/٢٧
اخرساعة
- *اليمن وعمان يسلمان غالى نسخة من اتفاق الحدود بين البلدين
٧٤ #٩٣/٠٢/٠٧
الا هرام
- *الا نحابات وفتح المنافذ لن تنتظر ترسيم الحدود اليمنية - العمانية
٧٥ #٩٣/٠٢/٢٤
حسين عبد الغنى الحياة
- *البيش في عمان الثلثاء لتطبيق اتفاقية الحدود
٧٧ #٩٣/٠٤/٠٤
حسين عبد الغنى الحياة
- *البيش : اتفاق مع عمان على الا نحابات وفتح الحدود
٧٨ #٩٣/٠٤/٠٥
حسين عبد الغنى الحياة
- *محادثات السلطان قابوس والبيش تتعجل تنفيذ الا اتفاقية الحدودية
٨٠ #٩٣/٠٤/٠٧
حسين عبد الغنى الحياة
- *منطقة حرة بين اليمن وسلطنة عمان وإعادة ترتيب مواقع قوات البلدين
٨١ #٩٣/٠٤/٠٩
لطفى شطاره الشرق الا وسط
- *اليمن وعمان يفتحان الحدود بدءا من اول حزيران
٨٢ #٩٣/٠٤/١٠
عبد الرحمن الحيدري الحياة
- *اجتماع حدودى قريبا بين عمان واليمن لترتيب انحاب القوات
٨٣ #٩٣/٠٤/١٦
عبد الرحمن الحيدري الحياة
- *لجنة عسكرية عمانية - يمنية تبحث الا نحابات وفتح الحدود
٨٥ #٩٣/٠٤/١٩
حسين عبد الغنى الحياة
- *بدء الاجراءات لفتح الحدود البرية بين مسقط وصنعاء فى اول يونيو
٨٦ #٩٣/٠٤/٢٠
الشرق الا وسط
- *علاقات اليمن وعمان مثل لتجاوز مخلفات الماضى
٨٧ #٩٣/٠٤/٢١
الشرق الا وسط
- *محادثات يمنية - عمانية لتليم المنشآت وفتح المنافذ الحدودية
٩٠ #٩٣/٠٤/٢١
الحياة
- *احتفالات ترافق فتح الحدود بين سلطنة عمان واليمن
٩١ #٩٣/٠٥/٠٨
وفاشى دياب الشرق الا وسط
- *منافذ مفتوحة وعائلات يلحنم شملها .. وبطاقات خاصة
٩٢ #٩٣/٠٥/١٠
عبد الرحمن الحيدري الحياة
- *عمان تفتح منفذ ابريا على الحدود مع اليمن
٩٤ #٩٣/٠٥/٢٧
الشرق الا وسط
- *فتح اول معبر منذ ربع قرن بين اليمن وعمان
٩٦ #٩٣/٠٥/٢٧
حسين عبد الغنى الحياة
- *"المزبونية" مدينة جديدة على الحدود اليمنية - العمانية
٩٧ #٩٣/٠٦/٠٥
العالم اليوم

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحري

- *بن علوي يبحث في صنعاء فتح الطريق البرية لليمنيين
لطفى شطاره ٩٨ #٩٣/٠٧/٠٧
- *محادثات عمانية - يمنية لتطوير العلاقات
الحياة ١٠٠ #٩٣/٠٧/٠٨
- *بحث خطوات المنطقة التجارية على الحدود اليمنية - العمانية
لطفى شطارة ١٠١ #٩٣/٠٧/٠٨
- *مسؤول بحريني : محكمة العدل الدولية ستسمح لمرافعات لتحديد اختصاصها
الحياة ١٠٢ #٩٣/٠٧/١٢
- *محكمة العدل تبحث النزاع الحدودي بين البحرين وقطر
الحياة ١٠٣ #٩٣/٠٧/١٣
- *اتصال هاتفى بين امير البحرين وامير قطر
الحياة ١٠٤ #٩٣/٠٨/٠٤
- *زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل واتجاه الى تكامل سياسى - اقتصادى
حسين عبد الغنى ١٠٥ #٩٣/٠٩/١٩
- *توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان
حسين عبد الغنى ١٠٧ #٩٣/٠٩/٢٢
- *سلطنة عمان توقع اتفاقا لترسيم الخط الحدودي مع اليمن
الشرق الاوسط ١٠٨ #٩٣/٠٩/٢٣
- *قابوس عاد الى مسقط بعد زيارة اليمن
الا هرام ١٠٩ #٩٣/١٠/٠٥
- *باسندوه : العلاقات اليمنية - العمانية مدخل لترتيب البيت العربي
راغدة درغام ١١٠ #٩٣/١٠/٠٩
- *القمة اليمنية العمانية مستقبل التعاون بين دول الجوار واستعادة التضامن العرب
عبد الوهاب المؤيد ١١١ #٩٣/١٠/١٧
- *مبعوث عمان يستكمل فى اليمن مسمى مصالحة بين طرفى القيادة
حسين عبد الغنى ١١٣ #٩٣/١٠/٢٥
- *محادثات إيرانية - عمانية تبحث الا من فى الخليج
الحياة ١١٥ #٩٣/١٢/٠٥
- *امير البحرين:خلافات الحدود مع قطر معروضة امام محكمة العدل الدولية
الا هرام ١١٦ #٩٣/١٢/٢٣
- *امير البحرين : محكمة العدل تنظر الخلاف الحدودي مع قطر
الا هرام ١١٧ #٩٣/٠١/٠٩
- *بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية
الحياة ١١٨ #٩٤/٠٣/٠١
- *قطر تتهم البحرين بتعزيز وجودها العسكري حول "حوار"
الشرق الاوسط ١١٩ #٩٤/٠٣/٠١

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحري

- *قطر .. عتاب الا لشقاء .. لا اختصاص الغرباء
محمد الرميحي الحياة ١٢١ #٩٤/٠٣/٠٢
- *ثلاث مرافعات لقطر حول خلافها مع البحرين
الشرق الا وسط ١٢٤ #٩٤/٠٣/٠٢
- *قطر تدعو لحل خلافها مع البحرين على اساس تسوية سلمية قانونية
الشرق الا وسط ١٢٦ #٩٤/٠٣/٠٢
- *البحرين تبدأ اليوم تقديم مرافعاتها امام محكمة العدل
الشرق الا وسط ١٢٩ #٩٤/٠٣/٠٢
- *محكمة العدل الدولية تستمع الى مرافعات البحرين عن صلاحيتها
الحياة ١٣٠ #٩٤/٠٣/٠٥
- *البحرين تتهم قطر بخرق اتفاق للتقدم معا للمحكمة
الشرق الا وسط ١٣٢ #٩٤/٠٣/٠٧
- *قطر تؤكد التزامها القرارات الدولية
محمد علام الحياة ١٣٣ #٩٤/٠٣/٠٧
- *البحرين تسنّف مرافعاتها في لا هاي
الحياة ١٣٤ #٩٤/٠٣/٠٨
- *بدء الجولة الثانية والخامسة من مرافعات قطر والبحرين
الشرق الا وسط ١٣٦ #٩٤/٠٣/١١
- *قطر تؤكد قانونية طلبها الى لا هاي
الشرق الا وسط ١٣٧ #٩٤/٠٣/١١
- *محكمة العدل الدولية تستمع لمرافعة قطر النهائية
اسماعيل زاير الحياة ١٣٩ #٩٤/٠٣/١١
- *أسئلة من محكمة العدل لمثلّي البحرين وقطر
الحياة ١٤٠ #٩٤/٠٣/١١
- *البحرين تطعن مجددا في صلاحية محكمة العدل في البت في خلافها مع قطر
الشرق الا وسط ١٤١ #٩٤/٠٣/١٢
- *مصر تعرض التوسط بين قطر والبحرين
الحياة ١٤٢ #٩٤/٠٣/١٢
- *قرار محكمة العدل الدولية اكد صحة حججنا القانونية
الحياة ١٤٣ #٩٤/٠٧/٠٥
- *محكمة العدل الدولية تفعل في النزاع القطرية البحرينية
الشعب ١٤٤ #٩٤/٠٧/٠٨
- *البحرين تأمل باتفاق مع قطر لنقل خلافهما الى محكمة العدل
حسن اللقيس الحياة ١٤٥ #٩٤/٠٩/٣٠
- *قطر تعترض على مشروع البحرين لتحديد خلافهما باتفاق مشترك
الحياة ١٤٦ #٩٤/١٠/٢٤

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- * البحرين : تأييد فتوى بن باز بعدم جواز احتكام المسلمين إلى محكمة العدل
الحياة #٩٤/١١/٠٨ ١٤٧
- * مسئول أميركي كبير يزور البحرين وقطر
الحياة #٩٤/١١/١١ ١٤٨
- * البحرين : لا اختصاص لمحكمة العدل للنظر في دعوى قطر المنفردة
الحياة #٩٤/١٢/٠٢ ١٤٩
- * البحرين تعتبر أن طلب قطر المنفرد لا يلزمها بقبول اختصاص محكمة العدل
الشرق الا وسط #٩٤/١٢/١٧ ١٥١
- * البحرين توضح الوضع القانوني لنزاعها مع قطر في محكمة العدل
الحياة #٩٤/١٢/١٧ ١٥٣
- * تأمل حل الخلاف الحدودي مع قطر من خلال "آلية فض المنازعات"
احمد فؤاد الا هرام #٩٤/١٢/٢٩ ١٥٥
- * ولي عهد البحرين : مطلوب مساعدة قطر والبحرين لحل شناشي أو خليجي
حسن اللقيس الحياة #٩٥/٠٢/٠٨ ١٥٦
- * محكمة العدل الدولية تصدر سابقة قضائية في فقه اللغة العربية
حسن خشبة الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٣ ١٥٧
- * البحرين تقاطع اليوم جلسة محكمة العدل الدولية
الحياة #٩٥/٠٢/١٥ ١٦٠
- * البحرين تقاطع جلسة الاختصاص في الخلاف الحدودي مع قطر
وفاشي دياب الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٥ ١٦٢
- * محكمة العدل أيدت قطر واعتبرت النزاع مع البحرين من ضمن اختصاصاتها
اسماعيل زاير الحياة #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٤
- * البحرين تدعو إلى حل الخلاف مع قطر
جهاد الخازن الحياة #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٦
- * محكمة العدل توافق على طلب قطر
وفاشي دياب الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٧
- * محكمة العدل الدولية تقبل الاختصاص في نظر النزاع القطري - البحريني
الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٩
- * البحرين ترحب بدعوة قطر إلى استمرار مساعي الملك فهد لحل الخلاف الحدودي
الحياة #٩٥/٠٢/١٧ ١٧٦
- * عيون واذان
جهاد الخازن الحياة #٩٥/٠٢/١٧ ١٧٨
- * البحرين تطالب باجتماع ثلاثي تحضره السعودية لحل الخلاف مع قطر
الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٧ ١٧٩
- * شروط لسحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل
الوفد #٩٥/٠٢/١٧ ١٨١

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- *ولى عهد البحرين يرحب باستمرار الوساطة السعودية
الحياة ١٨٢ #٩٥/٠٢/١٨
- *السعودية ترحب باستئناف الوساطة بين قطر والبحرين
الا هرام ١٨٤ #٩٥/٠٢/١٨
- *قطر مستعدة لحب قضية النزاع الحدودى مع البحرين من محكمة العدل الدولية
الوفد ١٨٥ #٩٥/٠٢/١٨
- *رئيس وزراء البحرين يرحب بمساعي الملك فهد لحل الخلاف مع قطر
حسن اللقيس الحياة ١٨٦ #٩٥/٠٢/٢٠
- *الكويت تأمل بحل خليجى لخلاف قطر والبحرين
غنيمة الشرق الا وسط ١٨٧ #٩٥/٠٢/٢٠
- *ارتياح لوساطة خادم الحرمين بين قطر والبحرين
العالم اليوم ١٨٩ #٩٥/٠٢/٢٠
- *المبادرة القطرية نفحة رمفانية
زكريا نيل الا هرام ١٩٠ #٩٥/٠٢/٢٢
- *الا مارات ترحب بربة قطر والبحرين فى استئناف وساطة الملك فهد
الحياة ١٩١ #٩٥/٠٢/٢٢
- *اجماع خليجى عربى على تحكيم الملك فهد بين الدوحة والمنامة
الحوادث ١٩٢ #٩٥/٠٢/٢٤
- *قطر : تمريحات وكيل البحرين لدى المحكمة الدولية
الحياة ١٩٣ #٩٥/٠٢/٢٤
- *مبادرة الملك فهد للوساطة بين قطر والبحرين تشيع
الوطن العربى اجواء الا رتياح فى المنطقة ١٩٥ #٩٥/٠٣/٠٣
- *بدء العمل باتفاقية الحدود بين اليمن وعمان السبت القادم
الا هرام ٢٠٠ #٩٥/٠٥/٢١
- *اليمن وعمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود
اقبال على عبدالله الحياة ٢٠١ #٩٥/٠٦/٠٣
- *صنعاء تغادر بحار العزلة عبر بولة مسقط
محمد على الديلمى العالم اليوم ٢٠٢ #٩٥/٠٦/٠٦
- *نموذج من عمان
عبد العاطى محمد الا هرام ٢٠٤ #٩٥/٠٦/٠٦
- *اليمن وعمان ستخافان قريبا درس تمويل الطريق الدولى
اقبال على عبدالله الحياة ٢٠٥ #٩٥/٠٦/١٦
- *البحرين تؤكد سيادتها على حوار
الحياة ٢٠٦ #٩٥/٠٩/٠٦
- *امير قطر : الخلاف مع البحرين يسبب من مجمكة العدل اذا نجحت وساطة الملك فهد
الحياة ٢٠٧ #٩٥/١٠/٢٨

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحرينى

- *أمير البحرين " نرحب بوساطة السعودية لحل الخلاف مع قطر
بارعة علم الدين
٢٠٩ #٩٥/١١/٠٢ الحياة
- *اسرار الساعات الا خيرة فى مسقط
محمد السيد
٢١٠ #٩٥/١٢/٠٩ العالم اليوم
- *أمير البحرين : رحبت وأمير قطر بالوساطة السعودية
جهاد الخازن
٢١١ #٩٥/١٢/٠٩ الحياة
- *عيون واذا ان
جهاد الخازن
٢١٣ #٩٦/٠١/١٦ الحياة
- *البحرين لا تزال تشترط اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعها
٢١٥ #٩٦/٠١/٢٥ الحياة
- *ولى عهد البحرين يقترح "تحكميا سعوديا" مع قطر
الحياة
٢١٦ #٩٦/٠٦/٠١
- *مماع سعودية لحل الخلاف القطرى - البحرينى
الحياة
٢١٨ #٩٦/٠٦/٠٢
- *البحرين تطالب قطر بسحب دعوى النزاع على جزر فشت الذبل
الا هرام
٢١٩ #٩٦/٠٦/٠٢
- *البحرين تؤكد رغبتها فى حل النزاع مع قطر فى اطار مجلس التعاون
الحياة
٢٢٠ #٩٦/٠٦/٠٣
- *البحرين تجدد دعوة قطر بقبول تحكيم سعودى
الا هرام
٢٢١ #٩٦/٠٦/٠٣
- *البحرين تفاجأ بتصريحات حمد بن جاسم عثية زيارته لها من اجل "تنقية الا جواء"
الحياة
٢٢٢ #٩٦/٠٧/٠١
- *البحرين : جواز السفر وثيقة الانتقال الى قطر
الحياة
٢٢٤ #٩٦/٠٧/٠٧
- *طريقنا الى امريكا لا يمر باسرائيل
سناء السعيد
٢٢٥ #٩٦/٠٧/٠٧ العالم اليوم
- *وزير خارجية البحرين : قطر تقوم بمجازفة قانونية كبيرة
حسن القيسرى
٢٢٨ #٩٦/٠٧/٠٩ الحياة
- *رياح السموم فوق البحرين وقطر
سناء السعيد
٢٣٠ #٩٦/٠٧/١١ العالم اليوم
- *باختصار البحرين وقطر "ومجلس العرب"
على عمر
٢٣٣ #٩٦/٠٧/١١ العالم اليوم
- *قطر ترحب بالوساطة السعودية لتسوية قضية الجزر مع البحرين
الا هرام السائى
٢٣٤ #٩٦/٠٧/١٢
- *امير قطر اجرى فى السعودية محادثات عن النزاع الحدودى بين الدوحة والمنامة
عبد الله الحاج
٢٣٥ #٩٦/٠٧/١٥ الحياة

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- *ولى العهد البحريني : سندافع عن جزر حوار لأنها ثلث مساحة البلد
حن اللقيس الحياة ٢٣٧ #٩٦/٠٧/١٦
- *السعودية تقود الوساطة بين قطر والبحرين
الا حرار ٢٣٨ #٩٦/٠٧/١٦
- *بالعقل الوساطة السعودية
الا حرار ٢٣٩ #٩٦/٠٧/١٦
- *تنفأل بجهود الوساطة السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري
ممطفى شهاب الحياة ٢٤٠ #٩٦/٠٧/١٧
- *عمان تحب معدالها العكرى من منطقة الحدود مع اليمن
الا هرام ٢٤١ #٩٦/٠٧/١٧
- *تقدم للوساطة السعودية بين السنامة والدوحة
عبدالله ناصر الشهرى الحياة ٢٤٢ #٩٦/٠٧/١٧
- *قطر والبحرين تؤكدان تقديرهما لدور السعودية فى القضايا العربية
الحياة ٢٤٣ #٩٦/٠٧/١٨
- *قطر تكرر موقفها من الخلاف مع البحرين
الحياة ٢٤٤ #٩٦/٠٧/١٨
- *تقدم فى جهود الساطة السعودية بين قطر والبحرين
الا هرام ٢٤٥ #٩٦/٠٧/١٨
- *خطوة سعودية على طريق المصالحة القطرية البحرينية
مريم روبين اكتوبر ٢٤٦ #٩٦/٠٧/٢١
- *البحرين مع تطوير الوساطة السعودية الى مستوى التحكيم مع قطر
حن اللقيس الحياة ٢٤٨ #٩٦/٠٧/٢٣
- *حقيقة التصعيد الا خير بين قطر والبحرين حول أزمة الحدود
اسامة عجاج اخرساعة ٢٤٩ #٩٦/٠٧/٢٤
- *عيون واذا ان
جهاد الفازن الحياة ٢٥٣ #٩٦/٠٧/٢٥
- *اهتمام كبير بالوساطة السعودية بين قطر والبحرين
الوطن العربى ٢٥٤ #٩٦/٠٧/٢٦
- *مطلوب وقف الحملات الا علامية بين قطر والبحرين
العالم اليوم ٢٥٩ #٩٦/٠٧/٢٧

تتعلق بترسيم الحدود بين بلديهما

رسالة من سلطان عمان الى الرئيس اليمني

□ صنعاء، مسقط - «الحياة»

الفترة نفسها.

وتقول مصادر في مسقط لـ «الحياة» ان الرسائل تنسّق بالوساطة العمانية بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي والعمل على احراز تقدم في قضية ترسيم الحدود بين السلطنة واليمن.

والرؤس ميموث شبيه دائم للقيادة العمانية الى اليمن، ونقل معظم الرسائل بينهما منذ اندلاع أزمة الخليج في آب (أغسطس) عام ١٩٩٠.

زيارة

وقال دبلوماسيون في مسقط ان الامر ربما يتعلّق بترتيب زيارة يقوم بها الرئيس علي صالح الى السلطنة قريباً للتباحث في موضوعي الحدود

■ وصل الى صنعاء امس وزير الاعلام العماني السيد عبدالعزیز الرواس نقلاً رسالة تشفوية من السلطان قابوس بن سعيد الى الرئيس الفريق علي عبدالله صالح. وصرح الوزير العماني الذي يزور صنعاء للمرة الثانية في اقل من اسبوعين، لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) بأن الرسالة تتناول العلاقات بين البلدين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وهذه هي الرسالة الثانية التي يحملها الرؤس من السلطان قابوس للرئيس صالح خلال عشرة ايام والرسالة الرابعة بين الزعيمين في

والعلاقات الاقليمية.

وكانت صحيفة ٢٦٠ سبتمبر الاسبوعية الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية ذكرت في عددها الاخير ان زيارة لميموث العماني ثاني في إطار الاتصالات المتكثفة بين البلدين الشقيقين في ظل التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الاخوية العميمة وتبادل وجهات النظر ازاء مختلف القضايا التي تهم الشعبين الشقيقين.

وزارت الصحيفة ان «الفترة المقبلة المقبلة ستشهد خطوات ايجابية مهمة على صعيد تعزيز العلاقات (بين اليمن ومسقط) ومجالات التعاون المشترك، وما يترجم تطلعات القسمين الشقيقين وقائمتيهما الحكيمتين».

اليمن وسلطنة عمان ستستانفان قريبا المفاوضات الحدودية

□ صنعاء -

من عبد الرحمن الحيدري

□ لندن - « الحياة »

القادة السياسية يدعو إلى تجديد ما تم التوصل إليه من اتفاقيات مع سلطنة عمان في شأن الحدود بحجة أنها مستقاة في تنازل اليمن عن مساحة ١٨ ألف كيلو متر مربع من أراضيها مع سكتها.

وفي لندن قالت مصادر عربية إن على رغم الصعلة التي يشهدها بعض الأوساط في هذه المرحلة بالذات للمسؤولين توقيع الاتفاق ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان إلا أن القيادة اليمنية مصممة على التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بغية تأكيد حرص اليمن على التعايش مع جيرانه، ولقي يتفرغ إلى التوصل

■ أكد مصدر يمني مسؤول لـ «الحياة» أمس أن المفاوضات اليمنية - العمانية على ترسيم الحدود بين البلدين مستمرة وستستأنف قبل منتصف كانون الثاني (يناير) المقبل لإنهاء ما بقي من بنود الاتفاق بالتفصيل النهائي تمهيدا لتوقيعه. وجاء هذا التأكيد بعد البيان الذي أصدرته منظمة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الحزبان الحاكمان في البلاد) والقطاعات الشعبية في محافظة المهرة التابعة لسلطنة عمان وتضمن نداء إلى

للخدمات الصحفية

وأوضحت هذه المصادر أنه يمكن فهم المعارضة للانقلاب من زاويتين الأولى سياسية والثانية المالية إلا أن القضية اليمنية تعطي حلقاً أوتونية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والتحولت التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي وهي تمولات حتى اليمن مباشرة.

وقد عرفت على أن الوقت ليس للمزايدات، وإن اليمن يحتاج قبل كل شيء إلى الاستقرار السياسي ليتمكن من الإفادة من ثروته النفطية ومثل هذا الاستقرار السياسي أن يوافي إلا إذا تم التوصل إلى اتفاقات مبنية مع جيرانه.

وتلأن البيان الذي صدر عن منطلعتي الحزبين الحاكمين في اليمن ونشرته صحيفة صوت العمال، الثقافية الإسيوية قال أن مسؤولي المحافظة يقولون أن القيادة السياسية بالرغم من تكرات تفصيلية مضمومة بالوثائق قبل الوحدة وبمعا توضيح الحدود الحقيقية مع سلطنة عمان والتي وقعها ممثلو سلطنتي لفترة وعان في العام ١٩٥٤ و ١٩٦٠ والمستشارون البريطانيون في السلطنة إضافة إلى وثيقة استقلال جنوب اليمن في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والتي أكتها لقاء الكويت لعام ١٩٨٢.

وأضاف البيان أن المفاوضات مع سلطنة عمان تجاهلت رأي المحافظة في التفاصيل المتعلقة بالحدود، وذلك اتفاق على ترسيم الحدود من حجارة شربة على علي البحر شرق سبيرة حواف ويخط ماثل يمتد إلى النقطة ٥٢.١٩ في الشمال الغربي ومعنى ذلك تنازل اليمن عن مساحة ١٨ ألف كيلومتر مربع من الأرض بما فيها من سكان.

نفي اتهامات بالتنازل عن ١٨ ألف كيلومتر مربع .

العطاس : اتفاق الحدود مع مسقط يعيد لليمن ٥ آلاف كيلومتر مربع

□ صنعاء - الحياة

■ نفي رئيس الوزراء اليمني السيد يحيى أبو بكر العطاس ما يتروك عن تنازل بلاده عن أراضٍ في ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، وأشار إلى اتفاق بين البلدين تستعيد اليمن بموجب خمسة آلاف كيلومتر مربع من الأراضي. وقال العطاس في مقابلة نشرها صحيفة «الاجمع» اليمنية لأهارة اليوم الاثنين ورزعت مقننات منها في صنعاء أمس: «إن اليمن تستعيد خمسة آلاف كلم مربع عبر الاتفاق على ترسيم الحدود مع الانشاء في

سلطنة عمان، ولا صحة لما يتروك عن تنازلات من الأرض اليمنية». ورفض اتهامات الهيئات المحلية في محافظة المهرة لليمنية عند الحدود مع عمان والتي تقول انه تم بموجب الاتفاق مع العمانيين التنازل لسلطة عن ثمانية عشر ألف كلم مربع مع سكانها. ونشر هذه الاتهامات فرعا الحزب الحاكم في اليمن وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ومنظمات القاعدة والوجهاء المحليون في لجنات عند مطح كانوا الأول (ديسمبر) الماضي في المحافظة. وقد دعا هؤلاء إلى

تجميد الاتفاق مع عمان، محذرين من «عواقبه الوخيمة على الوحدة الوطنية والاستقرار والأمن في المنطقة». وقال العطاس: «إن ترسيم الحدود اليمنية سيادة ولا تخص محافظة بذاتها أو منطقة بل تخص كل الشعب اليمني». وأضاف: «فذلك من يحصل أن يؤجل معالجة هذه القضية مع الانشاء لئلا تستطيع اليمن حل مشاكلها الداخلية المتفاقمة وأشار إلى أن الاتفاق على ترسيم الحدود مع عمان يسير في صورة طبيعية

التي في الصفحة (١)

العطاس : اتفاق الحدود مع مستط

تتمة الصفحة الأولى

لمصلحة البلدين وعلاقتيهما المستقبلية في التعاون وإقامة التطبيع المغربية.
وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أعلن في ١٥ كانون الأول أن بلاده
ستوافق في الأسابيع المقبلة اتفاقاً على ترسيم الحدود مع سلطنة عمان وكذلك
أكد مسؤول يمني لـ «الحياة» قبل أسبوع أن المفاوضات لترسيم الحدود مع
سلطنة مستطاك قبل منتصف هذا الشهر.
وسبق أن اشارت «الحياة» أمس إلى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية
والفصائل الجماهيرية قد ترفع قريباً مذكرة إلى القيادة السياسية اليمنية
وسجلت فتواب في شأن موضوع ترسيم الحدود، موضحة أن الأحزاب توافق
على مبدأ تسوية الحدود لكنها تعترض على الأسلوب المتبع إذ أنه ليس لهزيمة
الطرفة الانتقالية حتى يت نصيا مخططة بالسياسة.

مجلس الوزراء

على سعيد آخر نفاذ مجلس الوزراء اليمني في جلسة استثنائية عاها
امس الجدول الزمني للتنفيذ لـ «البرنامج الوطني للبناء والإصلاح السياسي
والاقتصادي والمالي والارادي» الرابع الأول من العام الجاري
وركز البرنامج في هذا الفصل على عدد من القضايا منها استكمال وضع
الوائح التنظيمية للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة بموجب
القوانين الخاصة في هذا الشأن إضافة إلى استكمال دمج القوات المسلحة
والأمن، واستكمال وجود أجهزة الدولة في المحافظات.
وركز أيضاً على متابعة إصدار قانون تنظيم جيزة الأسلحة، وفي إطار
معالجة قضية التطبيع يستعمل البرنامج الإسراع في تقديم البرامج والمخطط
لتحسين أوضاع العاملين في ضوء القرارات السابقة.
وليشتمل الفصل الأول على عدد من المواضيع الرئيسية بقضايا التنمية
والصحة والتعليم والإستثمار ورعاية أسر الشهداء
وكان مجلس الفتوب صادق على البرنامج الوطني للبناء والإصلاح
السياسي والاقتصادي والمالي والارادي خلال شهر كانون الأول الماضي.

نقطة الخلاف الباقية مثلث وادي حبروت

العطاس : حسنا قبل شهرين المشكلة الاساسية مع عمان

اتفاق قبل شهرين تقرر بآ. والموضوع
الوحيد المختلف ما به الآن وتصور
للمفاوضات عليه هـ : مثلث وادي
حبروت الذي لا تزيد مساحته على ٣٠
كيلومتراً مربعاً.

الاحزاب
وكشحت صحيفة «النهضة»
الاسلامية الاسيوية ان الاحزاب
والتنظيمات السياسية التي التفت
رئيس الوزراء بالحوكمة عدم
لحاجة هذه المسألة الحساسة التي
تس سيادة البلد بملء هذه الهالة
من السرية التي تليق بالشعوب
ونشبت الاضراب الى «ان صمم هذه
للمسألة هو من حق المؤسسات
الدستورية للتخدية فلهذا ولا سيما
السلطة التشريعية. وبعت الى
«استشارة ذوي الاختصاص في
الموضوع والاستئذان برأي اهل
المناطق المتاخمة نعمان من سكان
محافظه المهرة».

وشخصيات اجتماعية استقبلهم
لإطلاعهم على تفاصيل ما تم الإتوصل
اليه في مسألة ترسيم الحدود مع
سلطنة عمان ان بريطانيا كانت
رسمت في العام ١٩٦٥ بالاتفاق مع
العمانيين خطاً يبدأ من رأس ضربة
علي، وإن ما كان يعرف باليمن
اليوم قراطية، يبلغ مسطحة في العام
١٩٨٢، خلال مفاوضات ترسيم الحدود
عدم اعترافه بخط عام ١٩٦٥ للاتفاق
عليه مع بريطانيا والذي يمر
بمستطج جبل سدح وادي حبروت
واسفل رملة شحيت وينتهي بالاتفاق
٥٢/١٩. وعلى اثر ذلك تولى
المفاوضات وتطورت محاولة ترسيم
الحدود بين جنوب اليمن وعمان
اكن المسألة بدأت تتحرك من جديد
بعد العام ١٩٨٦، وبرزت مسألة رأس
ضربة علي كمنطقة خلافه وبمعنا قدم
اليمن كل ما لديه من معلومات لتسوية
هذا الخلاف القنع الجانب اليمني
في نهاية المطاف ما أمكن التوصل الى

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد.
□ لندن - «الحياة»
أكد رئيس الوزراء اليمني
السيد حسين ابو بكر العطاس ان
اللجنة الفنية اليمنية - العمانية
للمشاركة لترسيم الحدود حسمت منذ
شهرين تقريبا مسألة خط رأس ضربة
علي كخط حدودي بين البلدين وذلك
ستستبعد اليمن نحو ٢٩٠٠ كيلومتر
مربع من الأراضي.
وفي لندن قالت امس مصادر
عربية تتابع من كلب المحادثات
الصومالية بين البلدين ان هذه
المحادثات تهدف «للعرف الى الحقوق
القانونية من دون اي طمع لبلد في
اراضي البلد الآخر، وهذا هو جوهرها
وليس النزال من هنا او هناك»
واوضح رئيس الوزراء اليمني في
لقاء عقده مطلع الأسبوع مع ممثلي
الاحزاب والتنظيمات السياسية



المصدر: الجريدة (الدنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ جمادى ١٩٨٢

وزير الداخلية اليمني يتحدث الى الحياة :
**ترسيم الحدود مع سلطنة عمان
للمحافظة على حقوق الشعبين**



□ تونس - من رشيد خشانة

■ قال وزير الداخلية التونسي المعبد غالب مطهر القطن «إن مسألة الاستخبارات اتخذت بعداً كبيراً من حجمها الطبيعي وإن انتشار السلاح بين الناس يسهل تكاليف عمليات القتل وأوضح في حديث إلى «الحياء» أمس على هامش زيارته لتونس أن الجيش يراهن على وحدة شعبيه وعلى «الفهم الدقيق لانشاء العرب للثقل على صعوبات إعادة تشكيل الحياة اليومية بعد عام ونصف عام من بده تجرية الوحدة».

ونفى أن يكون الشجار بين ضابط جيش وجندي مرور - الذي أدى إلى مقتل ضابط مرور - تعبيراً عن احتكاك بين المؤسستين العسكرية والأمنية وأكد أن اليمين يسعى إلى ترسيم الحدود مع سلطة عمان «حفاظاً على الحقوق التاريخية لكلا الشعبين والرافة أي خلافات حدودية وهذا نص الحديث».

■ بعد مرور عام ونصف عام على تجرية فرقة، التي أي مدى استطاع اليمين إحتلال الاختلافات بين الشمال والجنوب

- تطوقت إعادة تشكيل الوحدة اليمنية وإعلان الجمهورية اليمنية من قاعدة جماهيرية، وهذا البعد يخلق سبيلاً أيضاً لدولة الوحدة، خصوصاً في مجال تجاوز السلبيات (أو كبير منها في الأقاليم) ومحاولة معالجة غيرها من الظواهر الشائكة. ومن الطبيعي أن توجد سلبيات أو أخطاء خصوصاً في عمل عظيم مثل الوحدة اليمنية بعد أن كانت اليمن موزعة على فئتين مختلفتين في الشطرين. واستطاعت دولة الوحدة خلال

هذا العام ونصف العام أن تصيد تشكيل الحياة اليمنية بما يتواءم مع التمثل الوطني الجديد، سواء من حيث القوانين الموحدة أو الجوانب أو بتأليفات الهوية الموحدة، أو من خلال دمج الوزارات والمؤسسات المختلفة.

■ ومهما بلغت أصنافاً من سلبيات ستطرح عليها لن شاء الله بفعل الوعي الناشئ لإثاء شعبيّة الجيش وبمساعدة الفهم الدقيق لانشاء العرب لهذه الدور اليمنية.

■ حدث في لفترة الماضية محاولات تسلل من البحر إلى الأراضي اليمنية، فل استطلعت تحديد الجهات التي تلقى رايها. وهل اتخذت احتياطات لمنع تجميعها؟

- من المعروف أن مسيلاد الجمهورية اليمنية خاضق للدولة الموحدة إعطاء كبيرة وإسماة لكل من أهمها الاتصاع الحدودي البحري والبحري. وعمليات التسلل الحدودي من أجل التهريب أو غيره قد تحدث لأي دولة تشكلت هذا الاتصاع الحدودي. إلا أن من يضيف في هذه العمليات بحال على القضاء ليقول القاتون كلمته فيه بعد إجراء التحريات والتحقيقات الكفيلة وطبعاً لا بد من معرفة من يلف وراءها.

اغتيالات

■ كبرت تم تطبيق نوبل الاغتيالات التي جرت في السام الماضي، والتي أي مدى استطاعت الأجهزة الأمنية والأقسامات السياسية لبحثها رؤسيتها؟

- مسألة الاغتيالات تطلت بعداً أكبر من حجمها الطبيعي ولكن نظراً لانتشار السلاح بين الناس فإن ذلك يسهل عمليات القتل والانتقام. وهي مسألة تخضع في النهاية للقضاء.

■ إلا أن بعض وسائل الإعلام ضخمت الأحداث وزيفت الحقائق أحياناً، وحولت الكثير من القضايا الجنائية إلى قضايا سياسية.

■ نشر المعلن التكتلات التي جرت بين البحرية وبعض ضباط الجيش بأنها تمكن أتراً بين الرئيس، الأمنية والعسكرية، وكيف تعالج الدولة هذه الظاهرة؟

- من المؤسف أن تطلق تسمية «محلل» على هؤلاء الذين كتبوا عما حدث من نزاع بين ضابط جيش وأحد جنود الشورى بأنه احتكاك بين المؤسستين العسكرية والأمنية، فهذا التحليل يغتفر إلى الموضوعية، والسبب أنه لا يستند إلى المعلومة الصحيحة.

■ ومن جهة أخرى تقوم أجهزة الإعلام الخارجية بتضخيم المواقف أو تبسيطها. فبعض ضباط الجيش تصرفوا خاطئاً بالندسية إلى قوانين أنظمة المرور، وهذا التصرف لوقه في دائرة المسؤولية مثله في ذلك مثل أي مواطن تصرف كذلك التصرف لكن المشايبة حدثت بينهما وتطورت إلى شجار واستخدام للسلاح وإطلاق النار، فاستطلعت الرصاصة لتصيب ضابط مرور كان قادماً لفرض الشجار بين الطرفين.

■ والمهم أن الضباط العسكري وجندي المرور أحياناً إلى التحقيق وإلى التباينة وجررت محاسنهما ومن الحكم، وإن كانا استأنفا الحكم بعد ذلك.

الاحزاب الدينية

■ كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن خطر الحركات الأصولية، وكانت لليمن طريقته الخاصة في التعامل مع الاحزاب



المصدر: الحياة - (الندوة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ جمادى ١٩٩٢

الدينية كيف تحكم على حساب هذه
التجربة. وهل من تمهيلات متولمة عليها في
الاستقبال؟

- انتهجت اليمن منذ قيام
الجمهورية اليمنية نظاماً ديموقراطياً
يقوم على التعددية السياسية
والحرية، وإتاح هذا النظام للجميع
أن ينظفوا أنفسهم في شكل جماعات
وأحزاب وإدارات تعمل وفق مبادئ
الديموقراطية والحرية واحترام
الرأي والرأي الآخر، وهي المبادئ التي
نص عليها الدستور. ومع كل ذلك
حدثت ضوابط لعدم قيام الأحزاب على
أسس دينية أو مذهبية أو عرقية أو
طائفية، والشعب اليمني شعب عربي
مسلم، وعلى هذا الأساس يسمح
للأحزاب بأن تعبر حقلها في إبداء
الرأي وفتح المقرات وأصدار الصحف
والنشرات.

● ثمة تكهنات بأن اليمن مقبل على
ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، فما هي
الاهداف المرتبطة من الترسيم، وهل
تتضمن متابعة العملية لتسليم الحدود
التضامنية؟

- يهدف لترسيم المحافظة على
الحقوق التاريخية للشعبين اليمني
والعماني ودعم مسار الأخوة العربية
الإسلامية وفق معايير الحق والعمل
ومراعاة مصلحة هذه الأمة.

ونحن في اليمن نلج بوضوح مع
كل توجه نحو إزالة أية خلافات
حدودية أي سواءاً من خلال
المفاوضات والحوار وبالإستناد على
الحقوق المشروعة مع عدم تسييس
الروابط الأخوية. ومن هذا المنطلق
نرحب بأي لتجسام من التساهل في
المصلحة العربية السعودية لترسيم
الحدود، وهو مواءمنا الرسمي منذ
فترة.



المصدر: الشرق الأوسط (الدنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ من ١٩٩٢

اتجاه الى اغلاق ملف الحدود بين اليمن وعمان

عبد: من لطفي شطارة

قالت مصادر مطلعة في الحكومة اليمنية لشرب «الشرق الأوسط» ان مباحثات الحدود اليمنية - العمانية تسير بصورة جيدة، في الاتجاه الذي يكفل باغلاق ملف الحدود بين البلدين بصورة نهائية، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود في القريب العاجل.
وتجدر الإشارة الى ان لجاناً فنية من الجانبين تقوم حالياً بعمليات استكمال وضع اللسات الأخيرة للاتفاقية، تمهيداً لترحها للتوقيع.
وقد جات مباحثات الحدود اليمنية - العمانية استكمالاً للمباحثات التي تمت قبل تحقيق الوحدة بين كل من عمان والقطر الجنوبي من اليمن سابقاً، ويؤدي الجانبان حرصاً مشتركاً على حل هذه المشكلة بروح ايجابية، وتفاهم يجسد حرصهما على إقامة علاقات طيبة بين البلدين.



المصدر : الحياة (الأردنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٢

بن علوي - الحياة :

اتفاق الحدود مع اليمن يوقع ولكن ليس بأي ثمن

□ مسقط - الحياة :

مستكون المحصلة في مصلحة العمل الجماعي، وسواء عرفت لقامت جماعة أو لم تعرف فإن رغبة الجميع هي التوصل بالعلاقات مع إيران.

أعلن دمشق ونفى أيضاً وجود خلافات بين دول المجلس ومصر وسورية اللتين وقعتا معها إعلان دمشق، مشدداً على أن الإعلان صميمي ودول الموقعة عليه مصممة على تنويره والتصديق على مبادئه والتدليل أن العلاقات الثنائية بين الدول الشامي متميزة، وأكد أن قضايا الأمن مهمة جداً، ولا بد أن تأخذ منها الوقت الكافي، وسئل أيضاً عن الخطة العمانية لأن الخليج فاجاب أن دول المنطقة تدرس كل ما له علاقة بالأمن سواء في إطارها الذاتي أو الجماعي أو للتحد الأقاليم وهذه الأمور لن تناقش على مستوى الإعلام.

■ اعلان وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبد الله أن المفاوضات مستمرة بين سلطنة عمان واليمن لتجديد الاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين، مؤكداً أنه ليس من المصلحة الاستعجال (...) ولا يعتقد أنه يجب انهاء الوضع بأي ثمن، ونفى في حديث إلى «الحياة» أنه في المصلحة أن يلازم مشروعة جيبال لتجديد الاتفاق بانتظار نتائج الانتخابات التشريعية في اليمن قبل انتهاء الفترة الانتقالية فيها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وسئل عن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران فاجاب أن دول المجلس اقرت الصيغة الثنائية للتعامل مع طهران في هذه المرحلة، موضحاً أن تطورواضاً



المصدر : المجتمع المبدع

للنشر والذمات الصحفية والعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

البحرين

اخبار الخليج تعاود الصدور

عاودت صحيفة أخبار الخليج البحرينية الصدور، بعد أن توقفت لمدة ثلاثة أيام بدءاً من ٩٣/٧/١٩ وحتى ٩٣/٧/٢١.

وكانت وزارة الإعلام البحرينية قد أصدرت قراراً بوقف الصحيفة بسبب نشرها خريطة توضح أن جزيرة "حوار" المتنازع عليها بين البحرين وقطر - تخضع للسيادة القطرية، بينما تخضع الجزيرة حالياً لسيادة البحرين

وكان الخلاف بين البحرين وقطر حول حدود المياه الإقليمية للبلدين ، والسيادة على جزر حوار وقشت الدبل قد ثار للمرة الأخيرة في إبريل ١٩٩٢، بعد قرار أمير البحرين بتحديد المياه الإقليمية لبلاد به ١٠ كيلومتر، مما أدى إلى ضم عشر جزر إلى السيادة القطرية رغم أنها تقع في إطار سلطة البحرين.

وقد تدخلت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ذلك الوقت، لتهدئة الاوضاع بين البلدين.

ومن المقرر أن تنظر محكمة العدل الدولية في لاهاي القضائية في ٢٨ فبراير ١٩٩٤، بعد الشكوى التي قدمتها قطر ضد البحرين ■



عمان

كشف وزير الاعلام في سلطنة عمان السيد عبدالعزيز الرواس، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، ان هناك «مسائل لم تنته بعد» في موضوع ترسيم الحدود بين السلطنة والجمهورية اليمنية، وان كان البلدان اتفقا «على اسس مشتركة لترسيم الحدود». واستبعد الوزير العماني ان تكون الحدود «سبباً للمشاكل والازمات بين الدول العربية»، ودعا الى ايجاد وفاق عربي «على اساس المراجعة الذاتية والشجاعة مع النفس والاعتراف بالأخطاء». وشدد الرواس على اهمية التعاون الخليجي مع ايران.

وفي ما يأتي نص المقابلة مع وزير الاعلام العماني:

**وزير الاعلام العماني
الرواس لـ «الوسط»:**

**ترسيم الحدود مع اليمن
لم ينته بعد**

**«ندعو الى وفاق عربي أساسه
المراجعة الذاتية
والاعتراف بالأخطاء»**



المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ **ما أهداف الزيارة الأخيرة التي قام بها السلطان قابوس مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد بن عبدالعزيز ثاني في إطار التعاون الراسخ والاخوي بين المملكتين، فضلاً عن العلاقة الطويلة القائمة على التفهم المشترك والصين القومي الذي يتبادل ضمن منظومة تعاون دولية تحفظ لهذه العلاقة هويتها ولا تؤثر على الصلة الدولية. هذا هو المنظر الاستراتيجي الذي يعمل من خلاله السلطان قابوس وخادم الحرمين الشريفين رغبةً وضع الأسس للثقة والاستمرارية من خلال مراجعة تم في هذا المضمار منذ العام الماضي إلى الآن. وكان الاتفاق في وجهات النظر قائماً على مبدأ يقضي بأن المبدأ الاستراتيجي في العمل العربي المشترك لا يتصلب فقط على عمل القادة الثنائية، وإنما في العمل المشترك الحكومي معاً في إطار تعاوني تتولع أن يصعب في مصلحة البلدين التقطيل، والأمة العربية بشكل خاص، والعلم بشكل عام.**

● **أين وصلت مسألة ترسيم الحدود بين السلطنة واليمن؟**

– نحن حريصون على أن يكون العمل المشترك مع جمهورية اليمن الشقيقة قائم على أساس هذه التعاون والأخاء القابل وهناك

مستط - حسين كريم

سليم وصحي، وبحق لهذه الأمة أن تلهف وتحتل للشعوب العربية التواصل في ما بينها من خلال هذه الحدود القائمة على أية تتجلى لهذا التواصل الاستيعاب القائمة عن المبادرات كل دول العالم لتفصل بينها حدود معانها واضحة، وبالتالي هذا تكون هذه المسألة محللة في الدول العربية بحيث تكون "التمساعية" التي تلقى عليها خلافاً لها، صحيح أن التنازع السياسي في بعض الأحيان يؤدي إلى انفصال الأزمات عبر هذه الحدود كما أن التناقص الاقتصادي أيضاً يستوجب عليه هذا التنازل. ولكن هذه الحدود بعد دلتها ليست لها جمل لها، تستفيد منها المجتمعات الناجمة لها ويتوالقون من خلالها، وهذه هي أهم خصائص الحرية العمانية من مسألة الحدود مع أشقائنا والهدف الذي أرساه السلطان قابوس في هذا الجدل هو أن تدمر العلاقات بينها وبين الدول العربية المجاورة في مناخ صحي دون انفصال نحو عبر طبيعي أو أجد - علاقات تتحول نموها، بل ترك الأمر لتسير في مجراها الطبيعي والسياسي الجدل اسم كل طرف، الأخ بمبدأ التعاون الصادق على أسس واضحة ومقومات أساسية تهم كل طرف، وبالتالي - بلادي كل طرف الطرف الآخر في منتصف الطريق، وهذا ما صنع به لحد في عمان وحقاً نجد فيه

خطوات إيجابية تمت في هذا الإطار، ولا يزال هناك بعض المسائل التي نسمي إلى الانتهاء منها في مسألة ترسيم الحدود، صحيح أن البلدين اتفقا على أسس مشتركة لترسيم الحدود، ولكن تنفيذ هذه الأسس يتطلب وقتاً أبداً، خطورة التفتية وتماثل الانتهاء من هذه المسألة في وقت قريب، إن شاء الله.

● **أرست التوجية العمانية الحدودية مع الدول العربية الأخرى نهجاً جديداً في التعامل العربي، كيف ترون، بحكم هذه التوجية، إمكانية إنهاء المشاكل الحدودية بين الدول العربية منعا لتفجر الأزمات في المنطقة؟**

– أنا لا أشاعرك الرأي بأن الحدود بين الدول العربية قد تكون سبباً للمشاكل والأزمات، نحن في حريص على أن العلاقات بين الأساطير، تتخطى كل الحدود القائمة، فلما وصحت المادة وتصاغت القوانين والقوانين القلوب من بعضهم البعض فإن أعمال يستطيع أن يعمل في إطار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ايران والخليج

● ما هي التحولات الجديدة التي افتتها حرب الخليج الثانية على كامل الاعلام الخليجي خصوصاً والعربي عموماً؟

- لا شك ان الاحتلال العراقي لدولة الكويت كان كارثة على كل الاصعدة، وبالتالي الفت هذه الكارثة مظاهرها على مسار الامة العربية. ولكن هذا لا يعني ان نخلط نعيش هذا الواقع مدى الحياة. هناك ظروف لا بد ان تستخلص من هذه الكارثة وعبر ينبغي النظر اليها بشكل موضوعي لان الحياة يجب ان تستمر، والماضي يهيمنا بقدر ما يحمل من دروس يستفاد منها. ومن المستحيل محايشة الماضي بروح المستقبل. هذه هي نظرتنا التي ينبغي من خلالها العبور الى لغة العصر. وقد ابرزت حرب الخليج اهمية الدور الاعلامي الذي لم يكن حشده بأقل اهمية عن الحشد العسكري وهو كان واضحاً بدرجة كافية وانا اعتقد ان هناك ميزة للاعلام المعاصر بالورث مفاهيم جديدة في الكثير من التحركات الدولية الهامة. ابرزها ايصال المعلومة وهي مسألة ليست بالامر السهل. واللاسف الشديد هذا لا ينطبق على اعلامنا العربي الذي لا يزال يعتمد

صيغة الانشاء القليل من المعلومات وهذا ما يجعلنا نفكر الوسيلة لا يوصل اعلامنا الى الساحة العالمية. وبالتالي التفوق والذوبان. وليس هناك حل آخر. وانا ارى انه بقدر ما نغني اعلامنا بالمعلومة الصادقة واعتماد العرفية المهنية، بقدر ما نستحوذ على جزء من المساحة التي يحتكرها الاعلام الدولي. وبعد ذلك نتحدث عن غزو فكري او اعلامي الموضوع لا يتعلق بغزو اعلامي. هناك مساحة تحتاج الى امتلاء. وانا نحن لم نسارع في امتلاء هذه المساحة فخيرنا سيقوم بهذه المهمة. ونحن نعلم اليوم ان التقدم التقني جعل من كوكب الارض قرية تكنولوجية». ولهذا فلن السباق الى استغلال هذه التقنية هو الأكثر رسوخاً في الارض اقول لك وانا اطمح ان هذه السعيه هي اصلاً صناعة غربية. وهذا يعني وجود مساحات شاسعة بين الاعلام الغربي الذي يستغل هذه التقنية الى ابعاد الحدود وبين الاعلام العربي الذي يحاول اللحاق بالركب. وقد برز هذا الامر بشكل واضح في اعاصفة الصحراء حيث ارتبط دور الاعلام الغربي بهدف استراتيجي واحد. وهو ما لم نشهده في اعلامنا العربي ككل. لذلك اعتود اقول انه بنقصنا، كاعلام عربي، وسجلنا ان الدورية المهنية البالغة اللقطة. وانسياب المعلومات المستمر الى وسائل الاعلام. وتقع المسؤولية في

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٢٠٠١

الوصول الى هذه المعادلة في جزء منها على الجهاز التنفيذي وفي جزء آخر على الجهاز الاعلامي. واعتقد ان علينا قطع مشوار طويل من التوصل والتوافق حتى يستقيم اداء مسئولنا الاعلامي بما يتوافق مع المنظر الاعلامي المعاصر

● ما هي طبيعة العلاقات القائمة مع ايران وأي دور تولى سلطنة عمان ان ايران يجب ان تلعبه في المنطقة؟

- استعسان مع ايران هو في بداية العمل الخليجي المشترك وهو يختلف عن التعامل مع دول اخرى فالعمل السياسي والعمل الامني والعمل الاقتصادي هو بداية متشعبة ومتعددة ينبغي ان تأخذ حيزها الطبيعي من دور ان يمتدح حيز على حيز آخر. لهذا علينا ان نفحص الامور بميزانها الحقيقي بحيث لا نجعل المعنى بحاجة الى اكثر من تفسير وتاويل. وباعتقادي لا يحق لي طرف ان يميل على طرف آخر كيف يعمل وكيف ينظم اموره. ايران هي دولة شقيقة وتربطها بدول المنطقة علاقات جوار وعقيدة ومصالح مشتركة. ضمن هذا المنظر ينبغي علاقتنا مع ايران وهي علاقة قوية واخوية صادقة التوجه في اطار حسن الجوار وتبادل الصالح بحكم الانتماء الى عقيدة واحدة. من هنا فان اطار التعاون الخليجي مع الدول الاخرى. وخصوصاً التحاين الثنائي مع ايران. وكسل الدول الخليجية لها علاقات ثابتة مع ايران وبالتالي لا نرى مبرراً لعل هذا التعمد في العلاقات. بل نشجع المزيد من تمتع العلاقات. وانا استهجن ان يقال ان هناك مشكلة مع ايران بحكم كونها دولة جارة شقيقة تربطنا بها علاقات تاريخية اما موضوع التعاون الامني الخليجي فهو يصب في منظومة دول مجلس التعاون وكيفية عملها وعلاقاتها بالآخرين

التراجع عن الاخطاء

● تنق السلطنة في الوقت الراهن في النقطة الوسط على الساحة العربية. كيف تتظنون الى هذا الدور على صعيد تصفية العلاقات العربية؟

- انا لا ارى ان هناك مجورين عربيين. بل مجور واحد هو محور اشقائنا. صديق ان هناك اختلافاً في وجهات النظر نتيجة بعض المواقف. ولكننا نعتبر هذا الامر طبيعياً. ونحن من جهةنا نسمع جاهدان لان يكون هناك تضامن عربي على



الوسط

المصدر :

٢ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- عندما استقلت الجمهوريات الإسلامية الشرقية في آسيا الوسطى رأينا من واجبنا ان نعد يد التعاون بمحبة وصدق لهذه الدول التي بذلت اولى خطواتها للتعرف على العالم الجديد بمنظوره الحقيقي وكانت هناك زيارات متبادلة بيننا وبين هذه الدول، اخرها زيارة رئيس الوزراء الكازاخستاني الى السلطنة في حزيران (يونيو) الماضي حيث اجتمع مطولا مع السلطان قابوس وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية انشاء خط انقل البترول من مناطق في كازاخستان الى موانئ حالية او مستقبلية على الخليج او البحر الابيض المتوسط او البحر الاسود. ونحن نتطلع الى المزيد من التعاون المشترك مع هذه الدول لاننا نعمل ضمن اطار تبادل المصالح، وفي تفكيرنا السعي دائما الى العمل الهادف ونرجو الاستمرار في هذا النهج ان شاء الله ■

اساس التراجعة الناتجة لوقف كل طرف فيها الكثير من الشجاعة مع النفس ومع الآخرين لكي تكون البداية المقلبة بداية سليمة وبمجيئة عن الانشعج والمبالغة التي تؤثر فعلا على العمل العربي. هذا اذا اردنا فعلا ان نسميهم في صياغة النظام العالمي الجديد والذي لا ننظر اليه باعتباره

وثيقة يجري التوقيع عليها، ولكنه اسلوب تعامل بين الدول والامة العربية اذا لم تستطع لم شملها وجميع قدراتها فلن تستطيع المساهمة بصياغة هذا العالم الجديد بحيث يصبح فارق الخلف شاسعا. من هذا المطلق فاننا في عمان نرى انه من الضروري ايجاد القواسم المشتركة للتوافق العربي على اساس المراجعة الذاتية. والشجاعة مع النفس. والاعتراف بالاطاأ واعترف بان الجميع مطالب في هذه المرحلة بالعمل على هذا الاساس لكي نبدأ بداية سليمة وقادرة على ان تنهض بهذه الامة من الكبوارة التي ائت بها فنحن نعتبر ان العمل السياسي ينبغي ان يقوم على عدم المجاملة والمزايدة، فهو عمل جاد يحقق الفائدة المرجوة منه. ولا ينقص العمل العربي الوصول الى هذه الغاية ولكن من دون لجوء طرف ما الى تحميل الطرف الآخر تبعات اخطائه نحن امة عربية واحدة ولكل دولة مواصفات خاصة بها تماما مثل بيت كبير كل غرفة فيه تختلف عن الاخرى بالوانها وديكورها، ولكن ينبغي ان يكون الشكل الخارجي متناسقا. وهنا ينسحب بدوره على العمل العربي الذي ينبغي التواصل فيه الى ما فيه خير الجميع

● هل يعني كلامك توقع طرح مبادرة عمانية تستند الى كل المعطيات التي ذكرتها؟

- العمل العربي الآن ينقصه الكثير من الية الاستعداد. خصوصا لدى بعض الدول. ليقول اي تحرك سياسي في هذا المجال. وحكومة السلطان قابوس لن تردد اذا ما طلب منها القيام بدور او مسمى حميد في هذا المجال. ولكن اي عمل يتطلب اولا استعداد كل الاطراف للقبول به

● هناك انفتاح عماني على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، وسمعا عن كونسورتيوم لانشاء مشروع خط انابيب للنقل بين السلطنة وكازاخستان. كيف تنظرون الى مستقبل التعاون مع هذه الجمهوريات؟



العدد: ١٠٠٠

التاريخ: ١٥ أغسطس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جريدة الصباح

الاتفاقية العُمانية - اليمنية تُوقع في ١٥ أغسطس؟

باريس - «الشروق»

■ كشف مصدر يمني رفيع المستوى لـ «الشروق» أن اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان ستوقع في احتفال كبير يعقد في صنعاء في ١٥ أغسطس - آب الحالي، بعد أن تم إنجاز آخر الترتيبات المتعلقة بالأمور الفنية ووضع علامات الحدود.

وقال المصدر اليمني إن ذلك ساعد في أن تدخل اللجان المكلفة صياغة هذه الاتفاقية مرحلة الصياغة وسط مناخ من التفاؤل، وعلى الرغم من أن المبادئ التي حكمت هذه المفاوضات أرست قواعد جديدة في العلاقات بين الدول، أهمها سيادة روح التسامح والأخاء والتفاهم، بدلاً من التنافس والخصومة حول كل شبر من الأرض، فإن الأسطة وعلامات الاستفهام ما زالت تفرض نفسها عليها، حتى وهي في طريقها إلى طي صفحة قديمة عمرها عشرات السنين من الخصومات والنزاعات، وفتحة صفحة جديدة

وقت كانت فيه العلاقات اليمنية - الخليجية يعثرها البرود، وإن كسر الجليد بين الرياض وصنعاء يشجع على مصالحه يمنية - خليجية في وقت ليس بعيداً.

أضاف أن إزالة الاحتقان من العلاقات اليمنية - الخليجية يساعد على استئناف فتح العديد من الملفات المغلقة، جراء أزمة الخليج، وفي هذا الإطار فإن اللقاء السعودي - اليمني، أعطي لاتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان، دفعة كانت تحتاج إليها، على الرغم من أنها كانت تسير في الطريق الصحيح. ■

من التعاون والأخاء بين دولتين تجمعهما أواصر الدم والدين والجوار والعمل المشترك.

هذه الاتفاقية التي استغرق التوصل إليها قرابة عشرة أعوام من العمل، سالت «الشروق» المصدر اليمني إن كانت لتوثقها علاقة باللقاء السعودي - اليمني الذي انعقد في ٢٠ يوليو - تموز، الماضي في جنيف، أم لا؟ فقال: لا شك في أن الاجتماع السعودي - اليمني، وما نتج عنه من اتفاق لتشكيل لجان فنية تصود للتفاوض حول مسألة الحدود في ٢٠ سبتمبر - أيلول المقبل، قد جاء في



دراسات عربية

الفنزل المسلح بين قطر والبحرين

دكتور احمد فايز

مبادرة من البحرين

تشير الاساطل الخليجية الى ان المباحثات بين خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين قد تمحورت حول الامة الحدودية الممتدة بين كل من قطر والبحرين فقبل هذه الزيارة ياسمير واحد وبالتحديد يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ طرحت حكومة البحرين مبادرة لحل النزاع الحدودي مع قطر عن طريق الوسائل القضائية على لسان وزير خارجية البحرين وقد علمت من مصدر محرم ان الاساطل التي دعت دولة البحرين الى عرض مبادرتها على دولة قطر هي ايمان البحرين بان الاساطل الاصل الى حل النزاع الحدودي بين الدولتين هو قسماها بتقديم طلب مشترك الى محكمة العدل الدولية ومن ثم فار البحرين لم توافق على الطلب المنفرد الذي تقدمت به دولة قطر الى محكمة العدل الدولية في ٨ يوليو سنة ١٩٩١ ذلك ان الطلب المنفرد القطري للمحكمة علاوة على انه لم يشمل كل جوانب الخلاف بين البلدين فانه ايضا لايشمل مع سير المفاوضات السابقة التي جرت بينهما وتشير المصادر البحرينية انه رغبة من دولة البحرين في الاسراع في ايجاد حل نهائي لموضوع النزاع بين البلدين بشأن الحدود . وان البحرين تقدمت بمبادرتها هذه الى دولة قطر الشقيقة رغبة في أن تتعاون وتتجاوب معها من اجل عرض القضية على محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة عن طريق اسرام اتفاقية بين كل من البحرين وقطر تشمل جميع امور النزاع وتشمل المحكمة الدولية من الناحية والالتزامات في كل امور الخلاف التي ترغب الدولتان في عرضها عليه . وان هذا الاتفاق الخاص الذي عرضته البحرين في مبادرتها يمكن محكمة العدل الدولية من الوصول الى قرار مبكر وضمان تحسم وحل كل النزاعات الحدودية بين الدولتين بشكل نهائي . ذلك ان المذكرات المعروضة حاليا امام محكمة

قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين بزيارة قصيرة الى المملكة العربية السعودية اجري خلالها مباحثات مع خادم الحرمين الشريفين وقد وصفت هذه المباحثات الى بيان ملقّب اصغرته الحكومة السعودية في نهاية الزيارة في ٧ يوليو سنة ١٩٩٢ بأنها كانت مباحثات مفعرة وينامة وانها تهدف الى كل ما يعزز مسيرة التفاهات القائمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويقوى اواصر العلاقات الاخوية بينها كما شملت جملة الاوضاع السراهمة على صعيد المنطقة العربية والسلمة الدولية بوجه عام بينما اكتفت البحرين بالفتكير باهمية توقيت هذه الزيارة وهي تتوافق مع الذكرى الثانية لاحتلال العراق لدولة الكويت وان هذا الوقت بالذات يتطلب المشورة بين القيادات بروح المسؤولية والاخوة الحقة التي تنسجم والتطورات المتلاحقة القليميا وعربيا ودوليا . وان حجم وتسامر ابعاع الاحداث خاصة فيما يتعلق بترتيب اليد الخليجية وضرورة شحذ الهمم وحشد الجهود وتكلمة رغبات وتطلعات ابناء دول مجلس التعاون الخليجي وقبدا انها بعد جملة المعبر والدروس التي خرجت بها منطقة الخليج في الفترة الماضية . واضافت الصغارة البحرينية ان حجم المسؤولية العربية والخليجية الجسيمة التي اخذتها المملكة العربية السعودية على عاتقها تحتمل يوما بعد آخر والمنطقة الخليجية تطلب في ابواب منطقت خطيرة يتطلب المشورة والحكمة بين الاخوة حتى يمكن ارساء دعائم سلام عادل وشامل وثابت يرضى جميع الاطراف ويكون نقطة التقاء شمل العرب



٢١ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العدل الدولية تتمثل بمسألة اختصاص هذه المحكمة و قبول الطلب القطري المتفرّد وذلك بناء على قرار المحكمة الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٩١ والذي يقضي بأن تبدأ محكمة العدل الدولية في البيت في مسألتي الاختصاص والقبول بشكل منفصل قبل دخول المحكمة في الاجراءات المتعلقة بصلب القضية كما اصدرت محكمة العدل الدولية قرارا اخر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٢ يقضي بمتابعة هذه الاجراءات الحالية المعروضة امام المحكمة

قطر ترفض المبادرة

لقد رفضت حكومة قطر المبادرة البحرينية الجديدة بشأن حل النزاع الحدودي المزمع بين البلاد . والملاحظ ان هذا العرض القطري للمبادرة البحرينية جاء بعد ثلاثة ايام من زيارة امير دولة البحرين للمملكة العربية السعودية واجتماعه مع الملك فهد بن عبد العزيز والذي قام بمساعي حميدة لحل النزاع الحدودي بين البلدين غصوى مجلس التعاون الخليجي وذلك في طوريه الاول سنة ١٩٨٠ والثاني

سنة ١٩٨٦ ومارالت الوساطة السعودية مستمرة في هذا الطور الثالث للنزاع الحدودي منذ سنة ١٩٩١ وحتى الان ..

اكتشاف البترول يلهب الازمة

يتصور النزاع الحدودي القطري - البحريني على السيادة على مجموعة جزر حوار وحسوار يعنق الجبل الصغير ومجموعة هذه الجزر تتخذ شكل الجبل الصغير تقع جزر حوار بين البلدين في نقطة وسط تقريبا بين ساحليهما الساحل الغربي لقطر والساحل الجنوبي الشرقي للبحرين وهذه المجموعة من الجزر الصخرية تقع اما رأس دحان على ساحل قطر الغربي وبعض منها قريب جدا من الارض القطرية بما لا يبعد اكثر من ميلين وكثرت هذه الجزر الصخرية الموحشة في طبيعتها تتخذ استراحت للصيادين في الماضي الا ان اكتشاف شرواتها البترولية منحها قيمة اقتصادية عالية وصعد النزاع بين البلدين حولها بل اوصله الى المواجهة العسكرية بين كل من قطر والبحرين في احد اطوار النزاع كما جرى . بحيرة اخرى اى مما ساعد على تأجيج نزاع الحدود بين قطر والبحرين حول ملكية حور حوار وقفت الدليل ومطالبة كل منهما منتمسك بحقيقته في ملكيتها وتمتعته له اكتشاف البترول في المنطقة حاسمة في حقل دحان الذي يقع على الساحل الغربي من الحدود القطرية والذي يقال ان احتياط النفطية يشرب عبر تجمعات طبيعية تحت الارض الى هذه الجزيرة . وطلت هذه المشكلة الحدودية تثار من وقت الى اخر الا انها ظلت حتى الان بدون حل شأنها شأن معظم النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية التي ورثتها من الاستعمار البريطاني الذي رحل عن المنطقة عام ١٩٧١ .

بريطانيا وتسويات هـ وقعة

يجب ان نشير منذ البداية الى ان قطر تريد ان تقتصر قضية النزاع الحدودي بينها وبين البحرين على مسألة قطر بالسيادة على الجزر والشعاب المرجانية في حين تريد دولة البحرين توسيع النزاع ليشمل مناطق صيد الاسماك ومطاسد اللؤلؤ وجزءا من اراضي قطر الواقعة حول باسدة الزبارة للشعاب الغربية وكانت اسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين تسيطر على بلدة الزبارة حتى اوائل القرن الحالى

امرار زيارة امير دولة

البحرين للسعودية



حوار الولاية تحت سيطرة البحرين مقابل تسوية مشكلة الزيادة .. وهكذا كان الدور البريطاني في تسوية النزاع القطري - البحريني على الحدود لا يتجاوز التسويات المؤقتة وليس تسويات نهائية دائمة .. وطوال سنوات هذه الأزمة الحدودية القطرية - البحرينية المعقدة شهدت علاقات البلدين أطوارا من الهد والجزر .. أطوارا من التوتر السطحي وأخرى توترًا مكثوفا يشوبه هدوء تلقى هواجس وريب إلا أن الأزمة الحدودية ظلت تراوح مكانها دون حسم . لقد شهد عقد الثمانينات طويرين من تزايد العلاقات بين قطر والبحرين بسبب النزاع الحدودي ... أعلنت دولة البحرين في مارس سنة ١٩٨٠ أن جزر حوار لا تبعد عن جنوب شرق البحرين سوى تسعة أميال ولها جزء لا يتجزأ من البحرين وأن حكومة البحرين منحت امتياز تنقيب عن البترول في جزر حوار إلى شركة أمريكية وأن مدعها الامتياز .. وقد ردت حكومة قطر على ادعاءات البحرين بأن جزر حوار تشكل جزءا من قطر من الفوضى الجغرافية والتاريخية والقانونية بل والمنطقية أيضا وأن هذه الجزر لا تبعد عن قطر سوى كيلو مترين اثنين فقط ... وأنه في وقت الجزر يستطيع الناس الوصول اليها سيرا على الأقدام

وساطة سعودية نشطة

أثار النزاع الحدودي القطري - البحريني في هذا الطور قلقا خليجيا خاصة أنه جاء مع بداية ظهور مجلس التعاون الخليجي ومن شأن طرح هذه الأزمة على نحو مشير أن يؤثر سلبا على مختلف برامج التعاون الخليجي .. لقد شكلت أزمة الحدود بين قطر والبحرين تحديا لمجلس التعاون الخليجي لذلك لاقى المهمة الرئيسية لأي تنظيم دولي تسوية ما قد يقع من منازعات بين أعضائه بالطرق السلمية لأن تلك

عندما وسعت أسرة آل ثاني الحاكمة في قطر نطاق سيطرتها لتشمل شبه الجزيرة القطرية بأكملها . ول القرن التاسع عشر كانت السلطات البريطانية تنصع دائما بعدم إثارة مشكلة الحدود بين البلدين خاصة حول بلدة الزبارة وقد خضعت تلك الاتفاقية البريطانية التركية سنة ١٩١٢ والتي حددت الحرب العالمية الأولى دون تسويةها . إلا أن أزمة الحدود القطرية البحرينية عادت إلى الظهور في مايو ١٩٢٨ عندما قام حاكم البحرين آنذاك من جانبهِ وبمساعدة بريطانية بإعلان ملكيته لجزر حوار وأقرت بريطانيا سيادة البحرين على جزر حوار سنة ١٩٢٨ وهو ما رفضته قطر نظرا باعتبار أن تلك الجزر تابعة لها على أساس وقوعها ضمن مملكتها الإقليمية حيث لا تبعد عن سواحلها سوى ميل واحد . ول حالة انحصار المياه في أوقات الجذر يمكن السير إليها على الأقدام بينما تبعد عن البحرين حوالي ١٨ ميلا إلا أن الأزمة عادت إلى الظهور سنة ١٩٤٧ بين البلدين وأجريت مفاوضات بين قطر والبحرين وشارك بريطانيا وتوصلت إليها تلك المفاوضات إلى تسوية مؤقتة للأزمة وانقضت بملقضا ما دولة البحرين على التنازل عن ملكية موارد الجزيرة التي تكتشف عليها مخازن تترالات قطرية لها علاقة بسيادتها إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي .

ادعاءات وادعاءات مضادة

اشتربت قطر في مارس سنة ١٩٩٧ تسليما جزر

بين قطر والبحرين .. وما

تخفى صدورهم اكبر .. !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأرقام الإحصائية

التاريخ : ٣١ - ١٩٩٢

رأبما : تأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين
وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه .

فجاء مرحل

تمكنت الوساطة السعودية خلال هذا الطوار من
تطورات النزاع الحدودي القطري - البحريني من
التوصل إلى مجموعة من مبادئ وقواعد فيها طرفا النزاع
لكي تحكم طريقة معالجة الأزمة الحدودية وقد عرفت هذه
المبادئ على المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي

في اجتماعه سنة ١٩٨٢ تضمنت تلك المبادئ القواعد
التالية -

أولا : يتعهد الطرفان بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن
يعزز مركزه القانوني أو يضيف المركز القانوني للطرف
الأخر أو يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف ... ويعتبر
أي تصرف من هذا القبيل كأن لم يكن ولا يتربط عليه أي أثر
قانوني في هذا الشأن

ثانيا : يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أي نشاط
إعلامي ضد الطرف الآخر سواء تعلق ذلك بالخلاف أو أية
أمر أخرى وذلك لحين التوصل إلى حل نهائي .
ثالثا : يتعهد الطرفان بالتوصل إلى حل القيام بأي تصرف
يعرقل سير المفاوضات أو يعرقل الجيو الأخرى السلام
لتحقيق أهدافها ...

مواجهة عسكرية مسلحة

بدأ الطوار الثاني للأزمة الحدودية بين قطر والبحرين -
في الثمانينات - ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٦ حول أحقية ملكية
تلك الجزر حتى كانت تصل الأزمة إلى قتل مسلح عددا
عززت كل من الدولتين قواتها المسلحة في الجزر المتنازع
عليها وحولها . فقد اعترضت قطر على ما يجري على أرض
جزيرة فيشت الدليل من بناء مركز لحفر السواحل لحساب
دولة البحرين ... وبالرغم من أن الرصاص الموضوعي
للسلوك السيليل لدولة قطر يلاحظ أن السياسة الخارجية
لدولة قطر تقوم على محور التوفيق مع الأحداث ومسايرتها
بدلا من انتهاز أسلوب المواجهة إلا أن دولة قطر ضدت عن
ذلك النمط السلوكي بالرأها لافقوات عسكري مسلحة
لاحتلال جزيرة فيشت الدليل المتنازع عليها مع دولة
البحرين واحتجزت ٢٩ عمالا جنديا وثلاثة مهندسين لمدة
١٧ يوما ... وعزلاء المهندسين والعمال يتبعون شركة
هولندية تقوم بإنشاءات في جزيرة فيشت الدليل لحساب
وزارة الدفاع البحرينية . وقد استهدفت الحملة القطرية
السكركية وقف هذه الأعمال الاستفزازية في منطقة لازالت
موضع نزاع كما هدفت إلى تهديم الموقف وعدم إجراء أية
تغييرات في قشت الدليل تلك الجزيرة للصخرية الصغيرة
التي لا تزود مساحتها على عشرة كاسو مشروبات مربية

المنزلات تهدد الوحدة المنشودة بين الدول الأعضاء
في ذلك التنظيم كما أنها إذا تحولت إلى صراع مسلح
لربما أدت إلى تفككه وإلى تقسيمه شيئا وأخرابا بين
مؤيد ومعارض لكل من الطرفين المتنازعين ... وبمبادرة
أخرى فإن المنظمات المتعددة بين دول المجلس
سوف تكون أكبر من حجم الاتفاق مما قد يضع نهائية
لذلك المجلس ... ولعل هذا ما بلغ المملكة العربية
السعودية إلى الوساطة بين طرفي النزاع لتسوية
الأزمة ... وبعد مدة قصيرة من إنشاء مجلس التعاون
الخليجي وبالتحديد سنة ١٩٨٢ انشغل من جديد
النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حول ملكية جزيرة
حوار وذلك بسبب قيام البحرين بتدشين سفينة حربية
تحت اسم (حوار) التي شري قطر أحقيتها في
ملكيتها وأيضا قيام دولة البحرين بمضاروات
بالخبرة الحية لأخر سواحها في منطقة فيشت
الدليل التي تعتبرها دولة قطر أيضا لا تزال محل
خلاف بين البلدين الأمر الذي أدى إلى قيام حملات
إعلامية متبادلة وهو ما يتناق مع المبادئ التي
جسدها النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ...
لقد اهتم مجلس التعاون الخليجي بهذا النزاع
الحدودي لصلصه بخطورته وحاول إيجاد الحلول
المتسببة له إلا أنها كانت في غالبيتها حلول سياسية من
مركزة على أسلوب التوسط من خلال مبادرات خاصة
تفطيت على الوسائل القانونية مما جعلها تؤول إلى نزول
الظروف التي أوجدها علماء بان المجلس أنشا ضمن
مؤسساته وأجهزته ، هيئة فض المنازعات ، والتي
طبقا للامدة الثالثة من النظام الأساسي تخضع بالنظر
فيها بحيلة إليها المجلس الأعلى من منازعات بين
الدول الأعضاء

المجلس ودبلوماسية الأسف !!

عبر مجلس التعاون الخليجي عن أسفه لسقوط هذا
النزاع وأبدى قلقه من تأثيره على المنطقة ومن نتائج
استمراره ... وأصدر المجلس الوزاري لدول مجلس
التعاون الخليجي في دورته الثالثة التي عقدت بالرياض في
الفترة من ٧ إلى ٩ مارس سنة ١٩٨٢ بيانا خاصا بالنزاع
القطري - البحريني على الحدود في ٩ مارس سنة ١٩٨٢
اتخذ فيه المجلس الوزاري القرارات التالية
أولا : طلب المجلس الوزاري من المملكة العربية
السعودية استئناف المصالح الحميدة فوراً من أجل إنهاء
الخلاف بين البلدين
ثانيا : يسجل في الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذي تم
بين دولة قطر ودولة البحرين فيما يتعلق بالنزاع الحدودي
بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يجسب تصعيد الخلاف
ثالثا : وقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين
وعدم اللجوء إلى الاتراء .



الأمم المتحدة

المصدر :

٢٦ أغسطس ١٩٨٦

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتحتلها جزيرة صغيرة أخرى هي جزيرة فيشت جرارة .
لقد شكل تصاعد الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين في
أبريل سنة ١٩٨٦ تحدياً كبيراً أفضى الى التحديدات
الأخرى التي كانت تواجه مجلس التعاون الخليجي آنذاك
فقد نشبت الأزمة من جديد في وقت تزايدت فيه محاور
الدول الخليجية من احتمالات تصعيد الحرب العراقية -
الإيرانية لتمتد لتشمل دولاً خليجية أخرى ... ول وقت
تصاعد فيه قلق الدول الخليجية بسبب الانخفاض الحاد في
أسعار البترول كما أن هذا النزاع القطري - البحريني
يمكن أن يثير نزاعات حدودية أخرى بين دول مجلس
التعاون الخليجي .

تشكيل دبلوماسية ولكن دون احرار تقديم

أثار السلوك القطري بتصعيد الموقف بانزال قواتها
المسلحة في جزيرة فيشت الدليل المتنازع عليها مع دولة
البحرين فلما خليجياً خاصة أنه جاء في ظل تصاعد الحرب
الخليجية بين العراق وإيران وما أثارتها من ملاحظات

وتهدد لأمن المنطقة الخليجية كلها . والحقيقة أن
مجلس التعاون الخليجي عمل منذ بداية ادلاع الأزمة على
احتوائها وذلك بسرعة تحركه الدبلوماسي . لمع تقادم الأزمة
بين الدولتين عصوني مجلس التعاون الخليجي مقام وزير
الدولة العماني للشؤون الخارجية ممثل رسائلي سعودي
من السليمان فاموس بن سعيد سلطان عمان بوصفه رئيس
مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة الى كل من اميري
قطر والبحرين ... والملاحظ في الاهتمام الخليجي بالنزاع
القطري - البحريني على الحدود قد عكس الاحساس
بحطورة الموقف ومن التحرك الدبلوماسي السعودي العاجل
مرة أخرى لتدارك الموقف المتفجر ومحاولة وضع نسوية
ملائمة للأزمة من خلال الوساطة السعودية وطرح الأفكار
والمبادرات والاقتراحات والسمي الى نزاع فتشيل الأزمة
بسرعة قبل أن تنتفجر على نحو غير مرغوب ... نشطت
الدبلوماسية السعودية في هذا الطور من أطوار الأزمة ايضاً
وكان للدبلوماسية السعودية ما حول في تهدئة الوضع
المتفجر وإعادة الأمور الى ماكانت عليه . . . وقد تمثل
التحرك الدبلوماسي السعودي العاجل في اليوم التالي لاثارة
الأزمة وبالتحديد يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٨٦ سأل حاكم
البحرين الشريفيين العك فهد بن عبد العزيز أودع الأمير
سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير
الدفاع والطيران والعش العام اسيرة لكل من قطر
والبحرين لتطويق الأزمة . أما دولة الامارات العربية
المتحدة ودولة الكويت فاحتكت كل منهما بتأكيد تفههما في
جهود العامل السعودي وبوره في حل هذه الأزمة كما انعت
الدولتان تنويعهما من تأثير هذه الأزمة على سير العلاقات
بين دول مجلس التعاون الخليجي اذا لم يتوصل الى
حسماً . . والملاحظ ان تلك الزيارات للدولتين طرقت

الأزمة لم تحرز تقدماً وذلك لعدم محاولتها معرفة وتبيان من
المسئولين ومن المصيب في الأزمة ولرسل كانت هذه
المصاعب الحميدة تهدف الى المقام الأول الى اظهار مدى
خطورة هذه الأزمة على أمن المنطقة كلها

مبادرة سعودية لاحتواء الموقف

في هذا الطور من الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين
أدت الدبلوماسية السعودية - عن طريق الوساطة الحدود
الأكثر في احتواء الأزمة فقد استطاعت الدبلوماسية
السعودية الشطة وتمت رعاية الوساطة السعودية ان
تجمع بين كل من وزير خارجية البحرين ووزير خارجية قطر
في العاصمة السعودية الرياض للتفاوض بشأن الأزمة
الحدودية بين بلديهما ... وكخطوة فورية لاحتواء الأزمة
بين كل من قطر والبحرين اقترحت المملكة العربية
السعودية من خلال مبادرتها في مايو سنة ١٩٨٦ خطة عمل
تمثلت في الآتي .

أولاً إعادة الوضع الى ماكان عليه قبل ٢٦ أبريل سنة
١٩٨٦ وهو يوم نشوب الأزمة

ثانياً التعمد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية
مادامت المصاعب ميذولة للتوصل الى حل يرضي الطرفين
ثالثاً تشكيل هيئة للاستشارة والرقابة العسكرية لاعادة
الأوضاع الى سابق عهدها

رابعاً بعد اجراء هيئة الاشراف والرقابة العسكرية
لمهمتها سيتم النظر في كافة الخلافات الحدودية بين
الطرفين في إطار قانوني وتاريخي بحيث يقدم البلدان
مايلكلته من وثائق ومستندات او ااشادات بأحقيتهما في
المناطق المتنازع عليها ... وعلى اثر هذه الخطة السعودية

انسحبت قوات كل من الطرفين الممازين الى مواقعهما و
١٥ يونيو سنة ١٩٨٦ . الى المواقع قبل نشوب الأزمة اي
قبل ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٦ .

اتفاق مرحلي

ومهما يكن من أمر فلان تدخل الدبلوماسية السعودية
الوساطة لحل الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين كسما
ظهر في مفاوضات مايو سنة ١٩٨٦ كانت له نتاجية المباشرة
فقد تم الاتفاق بين طرفي الأزمة قطر والبحرين - على
ماياتي

أولاً الا يدخل جزيرة فيشت الدليل وحرر حوالاً سوى
مبادري البحرين ورجال سواحل البحرين فقط

ثانياً الا يقوم اي من طرفي النزاع - البحرين وقطر -
بتغيير الوضع القائم في الجزيرة

ثالثاً تم الاتفاق بين طرفي النزاع - قطر والبحرين -
حسب ماأعلن حاكم البحرين الشريفيين في ٢ يونيو سنة
١٩٨٦ . . أن الاتفاق تضمن مادة تقول أنه في حالة اي



المصدر : الأهرام الإخباري

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٨٦

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

خلاف بحتكم الطرفان الى تحكيم دولي - كل يقدم مستندات وان قرار محكمة العدل الدولية سيكون مقبولا - وهذا يشمل الخلاف الطاريء بين الطرفين

تحميد الأزمة ... ولكن

لقد لعبت الدبلوماسية السعودية الدور الأكبر في احتواء الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين ويرجع ذلك الى نقل المملكة العربية السعودية وعظم دورها كدولة فئات في مجلس التعاون الخليجي من جهة ووجود العديد من مشاكل الحدود بينها وبين اغلب اعضاء دول مجلس التعاون الخليجي من جهة اخرى والتي في حالة اتارتها قد تؤدي الى تهديد كيان مجلس التعاون الخليجي وتشيديد واستنزاف جهود التكاملية في حسم نزاعات الحدود وكان موقف مجلس التعاون الخليجي كتشظيم القلبي ان اكتمل كما جاء في البيان الحتمالي لاجتماع وزراء خارجية دول المجلس الوزاري التاسع عشر بشكر جهود خدام الحرمين الشريفين وكذلك جهود المملكة العربية على مواصلة جهود الوساطة لحل وتسوية الأزمة بين قطر والبحرين وحلها نهائيا بما يتفق والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ... فالنظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ينص على ضرورة قيام هيئة لحل الخلافات الاقليمية من حدود برية ومياه اقليمية قبل رفعها الى القمة . كما اشار البيان الذي اصدرته الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في ١٦ يوبر سنة ١٩٨٦ بالجهود الخيرة التي رعاها جلالة الملك عهد بين عبد العزيز في احتواء هذا النزاع حتى تنبسط الجبهة

من يخلق هذه أزمة الحدود

بين قطر والبحرين .. ومتى ؟

الدولة للمجلس متسارعة على اسفل الأزمة الخليجية امرة والحدود شوبها المحبة والوفا ونسوم صوق الاحداث . وطالب مجلس التعاون الخليجي طرق النزاع بالالتزام بتحميد الوضع وعدم اتخاذ ميايسبت تصعيد الأزمة وتكليف المملكة العربية السعودية باستئناف مساعيها الحميدة من أجل حل الأزمة واليجاد تسوية عادلة لها

الجلس مشترك وبيار

هذا تطور هام في الوساطة السعودية لحل أزمة الحدود القطرية - البحرينية حيث توفقا بين الشيخ محمد بن خليفة ال ماسي ولي العهد ووزير دفاع دولة البحرين في مقر إقامة الأخير في مسقط على هامش الاجتماع الخامس لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مسقط في الاسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩٨٦ حيث تمت بحث كيفية حل النزاع الحدودي بين قطر والبحرين وأتت هذه اللقاءات آخر تم بحضور الامير سلطان بن عبد العزيز وكل من محمد بن راشد ووزير دفاع دولة الامارات العربية والشيخ سالم الصباح ووزير الدفاع الكويتي وبعد انتهاء اجتماع مجلس وزراء الدفاع العربي خليجي من حمد ال ثاني امير دولة قطر حمد بن عيسى ال خليفة ولي العهد وفلاد قوة دفاع دولة البحرين وكان راجعة في زيارته لقطر الامير سلطان بن عبد العزيز وهكذا اكتمل مجلس التعاون الخليجي بمشاركة المساعي الحميدة التي تشهدها المملكة العربية السعودية لتسوية الأزمة

قطر تقدم بطلب منه

لقد ظلت نفس الحجج التي تبادلها طرفا الأزمة في أعقاب أحداث أبريل سنة ١٩٨٦ تتكرر وتطو على السطح من حين الى اخر ولما كان من الصعب العزم ماحقية اي من طرق الأزمة خاصة في ظل غياب البريعة المشتركة في التوصل الى حل وسط مرضي لكلا الطرفين فان فريق اللجوء الى التحكيم الدولي قد استأثر بالرغبة الأخيرة الا ان اللجوء اليه كان محكوما بتعذر الوصول الى اتفاق وهو ما تروى دولة قطر ان الاعوام السنة الماضية لم تفلح في الانتهاء اليه ومن ثم فإن اللجوء الى محكمة العدل الدولية مسألة مطبقة بل انها متفق عليها ومقبولة في كل مكان كما ان قطر تشير في هذا الصدد أن الجهد الذي يبذل خلال المساعي الحميدة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عهد كانت قد توجت بالوصول الى اتفاق وقع بين طرف النزاع قطر والبحرين وايضا المملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وهذا الاتفاق هو الذي انشأ

هل تكفي النوايا والمشاعر

الطيبة لحل الأزمة ؟



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

البرامج الخاصة

التاريخ :

٢١ شهر ١٩٩٢

واتاحت الوساطة السعودية حينها الحصول على موافقة البلدين على الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية والملاحظ أنه قد تزايدت الأعمال الاستغرابية المتبادلة بين البلدين منذ ٨ يوليو سنة ١٩٩١ عندما وقعت دولة قطر هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن مجموعة من الحدود الصغيرة التي يختمل أن تكون بحرية بطول وطلبت قطر من محكمة العدل الدولية إعلان سيادة قطر على جزير حواريين لها حق السيادة على مياه الديبل وقطعة جرداء حسب بيان اتفق في لاهاي، وقد دعواها أمام محكمة العدل الدولية تعارض قطر قرارا اتخذته ببريطانيا السلطة الاستعمارية آنذاك عام ١٩٢٨ باعتبار جزر حواري وعشت

لدولتي قطر والبحرين التقدم مطرح موضوع النزاع على محكمة العدل الدولية بطلب منفرد وفقا للصيغة التي اقترحتها دولة البحرين ووافقت عليها دولة قطر حرصا منها على تسهيل التسوية القضائية لانها، هذا الخلاف الحدودي بين البلدين السبقين والذي على خضته تم التوصل إلى اتفاق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠

وبعد اشهر من تحرير الكويت والهدوء النسبي في منطقة الخليج تقدمت قطر في ١٢ يوليو سنة ١٩٩١ بطلب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للبت في حدودها مع البحرين حول جزر حواري ومنت الدبل وفت حرداء مع ملاحظة ان وجهة النظر القطرية تقوم على اساس ان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لا يعني بالصورة الاتفاقة على الحل العسقي وان الامر يمس سوى السير في طريقين مما يعمية الوصول إلى حل نهائي وحاسم في مسائل الحدود والعمل على اطلاق هذا الطلب هما وفق صيغة قانونية ملزمة ولاز الحاربا تقول ان التسويات الموفقة عادة ما تنتجها حلالات اكر

ومباركة من المجلس الاعلى

والملاحظ انه حتى عندما اختار طرعا الازمة سنة ١٩٨٧ الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية مع عدم مشاركة المجلس الاعلى لهذا الاختيار في قمته الشاملة ساريا يصح بذلك اطلاقا من المبادئ التي سبق الاتفاق عليها اطرافا للعمل وكثيرا لهدء المحلوة من جانب مجلس التعاون الخليجي اوضح وزير خارجية المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٧ ان قبول كل من الطرفين التحاكم إلى محكمة العدل الدولية ليس صدى ايحيانا فحسب بل امرا حرجيا مستقبلا العلاقات بين دول المجلس والادوية محكمة العدل الدولية امر طبيعي فمجلس المجلس سالا صلافة إلى كرمها اعضاء مجلس التعاون و الجامعة العربية اعضاء في هيئة الأمم المتحدة التي تتركز سياسة دول المجلس على الصداقة بين دولها الذي يشكل هذا المجال القانوني لحسم النزاعات

المحرون ترفض الطلب القطري المنفرد

وأيا ان النزاع الحدودي بين قطر والبحرين تعجز في ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ عندما انزلت قطر قوات مسلحة مغارات هليكوپتر على جزيرة فشت الديبل حيث كان مقابلون هولنديون يشيدون سوركا الحصر السواحل المحرسي واعتقلت القوات القطرية ٢٩ عاملا اجيبيا ولكنها افرجت عنهم في ١٧ يوما وبعد وساطة سعودية والملاحظ ان تعجز النزاع من حين إلى آخر يمثل احراجا للسعودية التي تحاول نزع فتيل الخلاف الذي تعجز علما وعسكريا سنة ١٩٨٦ وكان يتطور الخلاف إلى نزاع مسلح

الرسم، فضعه قد توجده من البحرين وتغلب هذه الحصر، معده، ملت أراضي البحرين وتطالب قطر سان تعصرف محكمة العدل الدولية بالسيادة القطرية على الجزيرتين، بعدد انها تحتوي على محرومات مهمة من العار بل ورمسا من التورث ايضا وأثر تلك اعطت حكوما البحرين ورمسا لها دور في الطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر إلى محكمة العدل الدولية رفعا قطعيا وانها سترد على رسالة محكمة لاهاي عبر الوسائل الدبلوماسية لقد رفضت البحرين رد بها سلك قطر التي تشارك في جزر حواري وعددها ١٤ حصرية وتسل هذه الجزر ١٠٢ مساحة البحري والتي يعتقد انه يحتوي على مخويات مهمة من الغاز والنفط وتقع مجموعة جزر حواري التي كانت حواء من البحرين عندما اصمحت إلى الامم المتحدة سنة ١٩٧٦ فصالة الساحل القطري كما تطالب قطر بحرية فشت الديبل وحديقة قطعة حرداء ورمسا على مطالب قطر عادت دولة البحرين لتفاسط من جديد المطالبة بمنطقة الوارثة الواقعة داخل الاراس الدائرة في الموضع الاصل لاسرة إلى خليفة الحساسة في البحرين

الازمة تؤجل اجتماعين لوزراء المجلس

اعطت حكومة البحرين مياها مقتنصا في يوليو سنة ١٩٩١ تنفي فيه المطالب القطرية المعروضة على محكمة العدل الدولية واهم روا على مطالب قطر عادت حكومة البحرين إلى المطالبة بمنطقة الوارثة كما رأينا ويصعب ان سببر هذا ان تصاعد التوتر في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين قد أدى إلى تأجيل اجتماعين لسراة مجلس التعاون الخليجي احدهما في الدوحة والآخر في الرياض ويمكن لتصاعد التوتر بين قطر والبحرين ان يهدد خطط مجلس التعاون الخليجي ويحول دون الوصول إلى قدر اكبر من التنسيق السياسي والاقتصادي بما في ذلك الوحدة الفنية وعلى سبيل المثال حاولت حكومة قطر إثارة قضية النزاع الحدودي بينها وبين البحرين في دروة أزمة الحاجج

أعمال عسكرية تُدَرِّب

اعتكفت قوات مسلحة بحرينية في ١٤ سبتمبر ١٩٩٩ م
تساعدها وتعاونها طائرات هليكوبتر قادمة بحرينية في
التزويق المدني الطارات (الحرية) اثناء قيامه باعمال
الجمع البحري عندما تمكّن فريق تابع له من قنصه بشريك
البحر في المصب البحري في قلعة الشجرة كما اعتكفت
الطائرة الهليكوبتر الحربية البحرينية الاجواء القطرية
وقطعت فوق التزويق المدني القطري وفريق العمل التابع له
غير المستوية واستمرت في ادائه للعمال المكلف بها ثم عاد
بعد ذلك مع الفلور الى قاعدة البحرية في سفن عديدة وبعد
هذا التراجع بينهم والتعهد في ١٤ سبتمبر ١٩٩٩ وبعد
حادث اخر اذ قام تزويق حربي بحريني بالتقارب من نفق
طوري تابع لخطر السفينة اثناء ادائه مهامه الروتينية في
المنطقة الشجرية واعادى عليه بحللا انذار من اسلحة
رشاشة بطرقة عشوائية ودموائ ، برر وقالت قسار ان
منطقة قلعة الشجرة تابع داخل الميناء القطرية ثم اعتكفت
طوري الى البحرين في ١٤ سبتمبر ١٩٩٩ في نفس الزايق
اسلحة بحرينية اذ انر مع نفق طوري مرتين خلال اسبوع
واحد ولكن تم قطع أية اضرار مالية او بشرية في المادنتين
وان اذت الى زيادة عدد البتورين في البلدين وقامت قسار
باقتلاع عدة سفن بحرينية اقتروا من جزير مرجانية
تتنازع الدولتان وقد واخذت البحرية القطرية سفلاء
والصايدون وهم من اصل اسباني من رويني بالقرب من
جزيرة طوري الصيول التي تقع على تقريبا في منتصف الطريق بين
طوري والبحرين وادت دولة طوري في بيان لها الانتقاد في دولة
البحرين الى الانتعاض من هذه الممارسات التي من شأنها
تجريد طوري من الملاحة الدولية بين السفن وخصمها

الشعبيين والالتزام بالتمهيدات والاتفاقات التي والقضا
 عليها بشأن تسوية الخلافات الحدودية القائمة بين
 الطرفين بالقرع السلمي الواردة من السيد الانجاء الى
 محكمة العدل الدولية ولن نود قط من جانبها نستقيم
 بإبلاغ الهيئات الإقليمية والدولية المختصة بالاستعدادات
 الصادرة عليها والاتفاقات الأخرى الصالحة عليها كما
 ستبلغ ذلك المحكمة العدل الدولية التي لجأت إليها لحل
 للنحل من الخلافات القائمة بين وبين دولة البحرين ولكن
 ورفضت دولة البحرين هذه الامعاء الطرية رسمياً والتي
 ترتكز على نزع موراثتها التي تسير عليها البحرين قبالة
 السطر الطرية مباشرة

قوات المجريين في حالة تاهب

[illegible]

استعداداً "ب" في ١٢
 قدمت دولة البحرين في ١٥ أغسطس ١٩٩١ اجنحة
 رسمياً لدى قطر ساسا استخبارات القوات البحرية القطرية
 المسلحة لبناء البحرين الانقضي في ١٩٩٠ - حسب
 الحرس الى حكومة قطر مذكورة الاجزاء رسمياً تهتم.

خلقت مرتين مياهاها الإقليمية بالقرب من الجزر التي يتنازع البلدان، السيادة عليها وأن زواياك سلسلة من البحيرة لاحظت السفن القطرية وهي تنجبه بعيدا في المرتبة الأولى التوجيهين. خلقت من أول المياه الإقليمية للبحرين شرق أرخبيل غشت المديل شمال شرق البحرين وشمال قطر مرتين في نهاية يناير يوليو ١٩٩١ ودعاها أغسطس ١٩٩١ والملاطش خلفها السواحل الشمالية البحرينية استبعدت بحرეთان شمال الخليج نتجه لذلك حيث كانت تراقب سفنا تجارية من وال الكويت ومن الملاطش أيضا أن سراق البحرية القطرية في المنطقة المتنازع عليها حيث بين حين وآخر على السواحلين البحرينية بعمقوة التنازع وفي إحدى المرات تجاوزت سفينة قطرية المنطقة المتنازع عليها حيث أصبحت على بعد سبعة أميال من ميناء مدينتي البحرينية ويجب أن نضع هذا من جزر غشت المديل محاور على بعد عشرين كيلومتر من البحرين وتضم ٣٣ جزيرة بينها جزر صغيرة وقطعة جرداء ووزارة على شاطئ سراق الحدودي بين البحرين والبحرين يرجع إلى مقاييس من قسرا الزمان وقد خلق تقيق قطري وهو بصورتيه من طرزان (الكوتس) ربح مفرغ فراسية الصنعت المياه الإقليمية البحرينية في ١٥ أغسطس ١٩٩١ قرب جزر المديل قبل أن يفرغ حرس السواحل البحرينية خارج تلك المنطقة



البعد الاقليمي لامن الخليج

تقول دولة قطر انها تدعو الى حل كافة المنازعات التي تنشأ بين البلدان الاسلامية بالمفاوضات والوساطة والحوار الى القضاء الدول كما ترى قطر ان امن الخليج يرتكز على معادلة دقيقة لها عدة ابعاد تحتاج الى حكمة وصراحة وبعد نظر وان البعد الخليجي يتطلب تحقيق وجود عنصرين اساسيين هما ازالة الخلافات الحدودية القائمة بين هذه الدول وايجاد قدرة دفاعية رادعة من خلال التنسيق مع الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي ولما البعد الثاني فينبغي ان اتفاقية الدفاع العربي المشترك وعلان دمشق بصيغته جديدة للعمل المعرب المشترك ومن وجهه نظر قطر ان البعد الاقليمي لامن الخليج التي تشترك معها في الاشراف على سواحله دول اخرى كجمهورية الاسلامية الايرانية والتي لها حقوق وعليها واجبات في هذا الخليج مثل بقية دول المنطقة ولا يمكن اغفال دور هذا البلد الاسلامي الصديق في هذه المعادلة والذي مارس دورا متميزا خلال أزمة الخليج .

عليها السيادة هذا المرسوم الاميري القطري اضلح تغييراها على القضية برمتها ذلك انه يقتضي هذا المرسوم يصبح من حق قطر ان تمارس السيادة على جزر حوار التي تقترب من سواحل قطر ان تمارس السيادة كل جزر حوار التي تقترب من سواحل قطر في حدود الميل او الميل ونصف الميل او اكثر قليلا وكان رد البحرين على هذا الموقف القطري بعد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء البحريني هو رفض حكومة البحرين لهذا المرسوم الاميري القطري مع الاحتفاظ بحق البحرين في اقتصاد الخطوات والاجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوقها في المناطق التي يمكن ان يشملها المرسوم القطري .

ويجب ان نشير هنا الى انه في رد حكومة البحرين على رسالة الرئيس الاميري جورج بوش التي نادى فيها بتسمية النزاع القطري البحريني على الحدود بالطريق السلمية وازالة تلك العتبة التي تقف في طريق توثيق التعاون بين الدول الخليجية ظهرت رغبة البحرين في عرض النزاع البحريني القطري على محكمة العدل الدولية وترى البحرين ان الاسلوب الامثل لذلك هو رفع دعوى مشتركة لمحكمة العدل الدولية لايحل دون دخول اطراف الازمة في تفكيدات للوصول الى صيغة اتفاق لعرض الخلاف على المحكمة مستقبلا ويبدو ان وقفا نهائيا من هذا الامر

الرئيس بوش يطلب حل الازمة سلميا

تجددت الازمات على ماغي عليه في الفترة ما بين يوليو ١٩٩١ حتى ١٦ ابريل ١٩٩٢ حين اصدرت قطر مرسوما اميريا في ذلك التاريخ بتحديد عرض مياهها الإقليمية بالثلاث عشرة ميلا بحريا إضافة الى ٢٢ ميلا اخرى تمارس قطر

وخل مسلح بين الطرفين

وقد اعلنت حكومة قطر في ٥ يونيو سنة ١٩٩٢ ان تسطر تكن لشيفتها دولة البحرين كل مودة وترى ان انطب سبل حل الازمة الحدودية بين البلدين الجوار ان انسب سبل الحل الدولية في لاهاي وان دولة قطر مستلزم بالمحكم الذي تصدره المحكمة الدولية ايا كان كما اعلنت حكومة قطر في ٣ يوليو سنة ١٩٩٢ انه لا ضرورة الى ابرام اتفاق افساح جديد كالذي اقترحت مؤخرا دولة البحرين لان ابرام مثل هذا الاتفاق الجديد يعبر الوقت والجهود الذي بذل خلال المصاعى الحادة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد والتي توجت بالوصول الى الاتفاق الموقع بين البلدين والمملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وقد اعلنت دولة البحرين في ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ بالاعراب عن رغبتها في علاج الازمة الحدودية مع قطر بالمسائل القضائية... وقد ردت قطر على البحرين في ٢٩ يناير ١٩٩٢ بالاعراب عن تقديرها واعتمادها بالعلاقات الطيبة والصورية مع الشقيقة دولة البحرين وعن سداد الاتفاق لمشاركة البحرين اياها في الحرس على معالجة الازمة الحدودية بينهما بالمسائل القضائية بعيدا عن اي تساتير

تحرسات واستفزازات

هربية غير محكومة ..

من يضمن عدم تصاعدها

الى حرب .. ؟



المصدر : العراق الاقتصادي

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢١٦٠٠٠٠

مجلس الشورى القطري قد وافق في أوائل يونيو سنة ١٩٩٢ على اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح قطر بذلك ثالث دولة سن دول مجلس التعاون الخليجي حيث توقع اتفاقية تعاون دفاعي مع واشنطن منذ انتهاء حرب الخليج في العام الماضي

ورجعنا حيث كنا أولا

وبعد... فقد رأينا ان أزمة الحدود القطرية - البحرينية تدور في جوهرها حول جزر صغيرة صغيرة ومهمورة... وأعشاب مرجانية يجعل ان تكون غنية بالماء والبترويل وتسيطر عليها البحرين بموجب ترسيم الحدود عندما كانت بريطانيا تسيطر على العلاقات الخارجية للبلدين في الثلاثينات من هذا القرن... ولكن ما تخفى صدورهم اكبر... ان تفجر هذه الأزمة الحدود في صورة نزاع مسلح قد يثير نزاعات حدودية اخرى بين دول مجلس التعاون الخليجي ويكون ذلك كله بمثابة عملية تطعيم ذاتي لهذا المجلس... ولذا نوقم بعد زيارة امير دولة البحرين الاخيرة للسعودية ان تكون الرياض محور نشاط دبلوماسي واسع وان تمارس الدبلوماسية السعودية وساطتها النشطة المعتادة في هذا النزاع وقد بدأ ذلك بالفعل بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مع سفير دولة قطر المعتزل لدى المملكة العربية السعودية فهدل تمكن الوساطة السعودية من اطلاق ملك الامة الحدودية بين قطر والبحرين مهليا

لا اعتقد ذلك قد يكون خطفا في التقدير ولكن نحن بانتظار ما تفصح عنه الايام القليلة القادمة

على العلاقات الودية الطيبة التي تربط بين البلدين وشعبهما واعربت قطر عن تمنياتها بان يحل هذا النزاع في اسرع وقت ممكن عن طريق محكمة العدل الدولية... وترى دولة قطر ان الامة ناجمة اساسا عن خلاف قانوني وان الخلافات القانونية قد تنشأ بين الاشقاء الا انها لا تؤثر بأي حال على العلاقات الطيبة القائمة وان دولة قطر تجدوها الرغبة منذ البداية وعبرت عنها في تصريحاتها المتكررة في الاسراع بايجاد حل نهائي لموضوع النزاع الحدودي بينها وبين دولة البحرين الشقيقة والتي تقدر دولة قطر من هذا مشاركتها هذه الرغبة وان دولة قطر من هذا المنطلق وتحقق لهذا الهدف تدعو دولة البحرين الشقيقة الى اتجاها مماثل لحل هذا الخلاف وذلك باخطار محكمة العدل الدولية في الاهاي بملفها مصرية البحرين المتخصص هذه المحكمة الدولية في النظر في هذا النزاع وان تتقدم دولة البحرين بدلا عن ذلك بطلب لانراج اية مواضيع تفلت من وجهة نظرهما انها محل للخلاف بين البلدين فمساحة محكمة العدل الدولية مفتوحة للاستماع لوجهة نظر كل من البلدين

البحث عن اتفاق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ؟

تصريحه النظر القطرية بان دولة قطر لا ترضى ضرورة ان ابرام اتفاق اصابا جديد كاذب اقترحت دولة البحرين مسخرا لان ابرام مثل هذا الاتفاق الحديد يهدد الوفاق والمجد الذي مثل خلال المصالح الحميدة التي رساها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والتي تروحت بالوصول الى الاتفاق الموقع بين البلدين والمملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وهو الاتفاق الذي يتبع للدولتين التقدم بطرح النزاع على محكمة العدل الدولية... وان دولة قطر تقدم بطرح النزاع على محكمة الرأي لتتمكن محكمة العدل الدولية من الانتقال مباشرة الى صلب موضوع النزاع والوصول الى حل له في اقرب وقت ممكن بما يعود بالنفع على البلدين وشعبهما الشقيقين ويزيل اسباب مزاج غلق امده... الا ان دولة البحرين دعت على وجهه النظر القطرية هذه بان دولة البحرين تدعو مجددا دولة قطر الى اعادة النظر بسبب المسافرة التي قدمتها لها البحرين والتي تعرض فيها ابرام اتفاقية خاصة تشمل جميع امور الخلاف بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى الحل العادل والمباشر كما ترى دولة البحرين انه يجب على طرق الامة التقدم بطلب مشترك الى محكمة العدل الدولية لان الطلب المنفرد الذي قدمته دولة قطر الى المحكمة الدولية في ٨ يوليو ١٩٩١ بلاوة على انه لم يشمل كافة امور النزاع القائم بين البلدين قلته ايضا ان يتنشى مع سير المفاوضات السابقة التي حسرت بين البلدين وخلافا لم يشير وجهة نظر دولة قطر فبال دولة البحرين تؤكد بل انه لا توجد اية اتفاقات سابقة بين الدولتين تسمح لدولة قطر ان تقدم بطلب منفرد الى محكمة العدل الدولية بشأن مزاعمها الحدودية فبال فبال مع دولة البحرين... وان دولة البحرين تنادي دائما بان يلجأ الطرفان بما الى محكمة العدل الدولية لتسوية الحدود سلميا الا ان هذا الاتفاق لم يتم بعد... والملاحظ ان



تقرير
اخباري

خبرة مفاوضات الحدود العمانية-اليمنية (٢)

دور القائد السياسي كان حاسماً في حل النزاع

□ مسقط - من حسين عبدالغني

■ من المعروف ان التوقيع على اتفاق الحدود بين سلطنة عمان واليمن أصبح مسألة وقت لا يتعدى أسابيع أو أياماً، إذ تم التوصل خلال الشهر الحالي إلى اتفاق على صيغة قانونية نهائية لمعاملة ترسيم الحدود المشتركة التي تمتد بطول ٢٠٠ كلم من المحيط الهندي حتى صحراء الربع الخالي بين البلدين الواقعين في جند شبه الجزيرة العربية.

هذا التطور السياسي الذي ينجم في حل مشكلة حدودية معقدة بين بلدين عربيين يجعل من تتبع خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية التي دامت أكثر من عدة من الزمن أمراً بالغ الأهمية لأسباب عدة منها:

- أن مشكلة الحدود هي مشكلة رئيسية تواجه الاستقرار السياسي في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج، وباستمرار حرب الخليج الأخيرة (باعتبار أن سببها التباين على الأقل كان شديداً) العراق للكويت ومحاوله تعديل الحدود معها (بالقوة) أو لحدوث أزمة في المنطقة وهي تلك المنطقة بجزيرة أبو موسى للتنازع عليها بين إيران والامارات العربية المتحدة سوى مثالين من أمثلة كثيرة، فكما هو معروف تواجه دول كثيرة في المنطقة مشاكل حدودية مع جيرانها لأسباب عدة منها مميزات الوجود الاقليمي العربي وضغط فكرة الدولة في المنطقة حتى فترة قريبة

ان هذا الاتفاق الذي يوشك ان يصبح معاهدة قانونية دولية هو الثالث من نوعه اذا صح التعبير بالنسبة الى احد طرفيه وهي عمان، تلك ان مسقط تستكمل به ما يمكن وصفه بتسوية شاملة لكل قضايا الحدود مع جاراتها المتاخمة لها سواء في الشمال (الامارات) أو في الجنوب (اليمن) أو في الغرب (المملكة العربية السعودية) وذلك بعد ان اجتريت لتفاناً مبكراً مع بعض الامارات الكوينة لدولة الامارات العربية المتحدة في عقد الصيغيات، ووقعت على معاهدة لترسيم الحدود مع السعودية في آذار (مارس) ١٩٩٠ وهو ما يكشف عن خبرة خاصة تستحق التامل والتقدير.

ان الطرف الآخر، وهو اليمن، يواجه مشاكل حدودية اخرى ويطلق تسوية النزاع الحدودي بينها وبين عمان مسألة مهمة ويوفر مناخاً سياسياً مواتياً لحل المشاكل الحدودية الاخرى لليمن، الذي حذر خصوصاً بعد وحدة شطريه في العام ١٩٩٠ وبعد اكتشاف احتمالات ثروة نفطية مهمة في لراضي، في حاجة الى استقرار سياسي ان

يتسنى له الا يتجهن عكبات الاتفاقية وتخويرها.

ان هذا الاتفاق الذي يتم عن طريق التفاوض، وهو أحد الوسائل السلمية الأرفع للمعرفة لحل مشاكل الحدود، يفتح الباب أمام تسوية القضايا الحدودية الأخرى في الاقليم سواء في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي (النزاع البحريني - القطري)، أو بين الدول العربية الخليجية وإيران (العراق وإيران) و(الامارات وإيران)

الأزمة السياسية

وتتقدم مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية دلالة جديدة حاسماً على الدور الذي يلعبه التدخل المباشر للقائدة السياسية في المفاوضات المتعلقة بالحدود وفي التطلع على المشاكل الحدودية مهما بلغت درجة تعقدها، وتوفر ثلاثة أمثلة من خبرة هذه المفاوضات وخبرة المرافعة البرهاني على ذلك. أولاً، ان المفاوضات التي استغرقت نحو عشر سنوات تقريباً لتفسي منها تسع سنوات من دون تحقيق تقدم جوهري كانت خلالها في عمدة اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت لهذا الغرض منذ توقيع اتفاق الصلابة بين عمان وما كان يعرف باسم

اليمن الديموقراطي في العام ١٩٨٢، وراجعت حال المفاوضات في هذه الفترة الطويلة بين التمثل (من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦) وتميزت بتقديم الطرفين لبعاءات ومطالب تاريخية أو غير واقعية متباينة جداً حول حدود كل منهما، والتوقف (من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٧) وتميزت برفض اليمن الديموقراطي حينذاك اتفاق ١٩٦٥ الذي اصرح الصانين عليه كمناس وتيسر لترسيم الحدود، ثم الانسحاب التام من (١٩٨٧ إلى ١٩٩١) مع بدء التنازع حول مطالب واقعية وتميزت الثقة السياسية بين البلدين.

ثانياً، ان عقدة المفاوضات لم تنفجر وتبدأ في تحسيف حلول مأسسة للتنازع الحدودي لبعاءات التنازع عليها الا منذ عام واحد (منذ ايلول - سبتمبر ١٩٩١) عندما اتخذت القيادتان السياسيتان في مسقط وصنعاء قراراً جريئاً بتولي الموضوع بنفسيهما مباشرة بدلاً من اللجنة الفنية المشتركة. ويتر هذا القرار الصمم السياسي على اعلى مستوي، ما مكن البلدين بعد اتصالات مكثوية وبشأن مكافء حل المشكلة الحدودية الرئيسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، وهي المشكلة التي عرفت باسم مأس خسرية علي والاتفاق على رسم خط الحدود بدءاً منها في صورة خط مستقيم.



التغيرات التي أحدثها الزمن والتغيرات المتسارعة (حتى عام ١٩٧٥) وبغيرها من العوامل جليل له بمجرد أن قام فريق مشترك من الطرفين بمحاولة الحصول ميدانياً ومصلحياً في العام ١٩٩١ مستخدماً وسائل التصوير المختلفة ورسوم الاحداثيات والخرائط الدقيقة. انكسر الجهد الذي شاب المفاوضات وانضمت امام القيادة في البلدين الصورة الحقيقية للحقوق المشروعة لكل منهما. ما مكنتها بعد ذلك مباشرة الاتفاق على طريقة رسم الخط للمستقيم لترسيم الحدود من رأس البرج على الخط الحدودي حتى حصاره الربيع الحالي كما مكنتها في ما بعد من التوصل الى حل تصالحي للمشكلة المبرورة بشكل واضح وجوهر.

اما المصدر الثاني للمطالب غير الواقعية في مراحل المفاوضات حتى ١٩٨٧ تقريباً فلهذا وقع من الانعطافات التاريخية التي طرحت على ساحة المفاوضات، خصوصاً من الجانب اليمني، وهي اعطاء حركات الاستعداد الى حويلات تاريخية قديمة جداً كجهد علاقة سياسية بين محافظة ظفار الشمالية الجنوبية واليمن تعود الى ما قبل خمسمائة عام، او كطريق الى مضيق الهالي صان لنا ترحل اسرارهم الى شمال بنية التصل ماجرت من اليمن، خصوصاً قبيلة الازد التي سكنت عمان منذ العام الهادي ١٢٠٠. روايات الاعمارات في تلمست على هذه الميكنات التاريخية في صورة مطلب بجزيرة كوربا موريا لعمانية عند البحر العربي (اسما الحالي هو جزر الحلائيات). الخ. ولكن بمرور الوقت ومع ثبوت ان هذه المطالب الخيالية تتعارض مع حقائق الوضع السطوية وانها ان تقود الى اي تقدم، ومع تعمس لجوء الثقة السياسية والتفاهم بين البلدين على ناعسة اساسية هي انه ليس لحد منها مطامع في اراضي الآخر او حقوقه، وله ليس لدى احد منهما رغبة في الظهور بمظهر من حلق مكسب على حساب الآخر. بدأ التخلي التدريجي عن هذه المطالب والتحول منها الى مطالب معقولة تنسج التماسيح وملاقات حسن الجوار واحلال التوازن حول الصراع في درجة الامنية نفسها للمطل للاراضي وحقوق السيادة والصمود وما الى ذلك من امور.

لكن قضية المطالب التاريخية غير الواقعية التي تم التخلي عنها في النهاية لم تكن الحقيقة الكداه الكبيرة الوحيدة التي واجهتها مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية. إذ كان هناك التعقيد الناتج من تعدد الاتفاقات والشروط التي وصفت بها بين البلدين قبل استقلالها عن عام ١٩٧٧ (اتفاقات ١٩٥٤ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بين عمان وسلطنة الهرة وخض فيكم ليوثم الذي كان حاكماً برهطية لعمان في اواخر الخمسينيات واول الستينيات). وكان هناك التعقيد الناشئ عن التناقض بين كل هذه الاتفاقات والشروط وبين الامر الواقع الناشئ عن الصراع المسلح على الحدود في

ثالثاً، ان هذه الصورة تتكدس اكثر بملاحظة خبرة مفاوض كانت عمان طرفاً فيها هي خبرة الاتفاق (السوري) على ترسيم الحدود بين عمان والملكة العربية السعودية التي لمسلح فيها كل من الملك فهد بن عبدالعزيز والسلطان قابوس بن سعيد بالتفاوض من اول لحظة ومع وجود حجم الثقة السياسية الذي وفره انتماء الطرفين لتجمع اقليمي واحد (مجلس التعاون الخليجي)، نجد ان هذه المفاوضات بين القادتين لم تستغرق اكثر من ثلاثة اشهر وجولتين مباشرتين. الاولى في مسقط بعد اختتام القمة الخليجية العاشرة (كاثين الاول - ديسمبر ١٩٨٨) والثانية في حفر الباطن (اذار - مارس ١٩٩٠) ثم في نهايتها التوقيع على المعاهدة بين الماعلين السعودي والعماني.

وبكرس هذه الصورة حقيقة لمسلح القائد السياسي في العالم العربي بالانفتاح المباشر والتكامل على السياسة الخارجية وادارتها. كما تكرر حقيقة معمودية الدور الذي تنميه في هذا المجال الحكومات او وزارات الخارجية او المجالس السياسية والبرلمانية.

الواقعية السياسية

تتالى المفاوضات العمانية - اليمنية خبرة خاصة كلفية حل نزاعات الحدود تثبت بوضوح الفرضية التي تقول انه كلما زادت الواقعية السياسية لدى طرفي النزاع، كلما زادت فرص تسوية والتحكيم صحيح. وكانت قد جرت الاشارة في هذا الصدد الى ان المباحثات تعقدت تماماً في السنوات الخمس الاولى بسبب المطالب غير الواقعية والمبالغ فيها التي خرجت على ساحة المفاوضات والتي وصفها وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الازياني مرة به الامعاءات الخيالية. وارتبط هذا المسلك من قبل الطرفين بسببه الاول ان حالة عدم الثقة السياسية التي كانت قد ولدتها سنوات طويلة من الصراع المسلحة بسبب تايد اليمن الديموقراطي السابق لجهة تحرير ظفار التي كانت تحارب النظام السياسي في صمان لم تكن قد زالت تماماً في السنوات التسع الاولى من التفاوض، وبال الوضع كذلك الى ان قام السيد حيدر ابو بكر العطاس، (رئيس اليمن الجنوبي سابقاً ورئيس الوزراء اليمني حالياً) بزيارة الى مسقط في ١٩٨٨ ابد بعد حوارها المباشر مع السلطان قابوس الى تمسك كبير في حجم الثقة السياسية بين الطرفين.

اما السبب الثاني فهو ان التقدم بقضى

المطلب والهدء بموقف تفاوضي متشدد هو سلوة تقليدية في المرحلة الاولى من اي مفاوضات تلجا اليه الوفود عادة بداية الحصول على لقى المكاسب وتقديم اقل التنازلات للمكنة. كذلك فإن هذه المطالب غير الواقعية في مرحلة المفاوضات التي استمرت حتى عام ١٩٨٧ تقريباً نجت من مصيرين: الاول هو ما ينفو له وعدم معرفة بديقه بالوضع الحدودي على الطبيعة بعد



المصدر : الجريدة (الاذنية)

للتشهر والذمات الصحفية والعلومات

التاريخ : ٢٥ جهر ١٩٩١

عقد السبعينات، خصوصاً بعد تمكن القوات
العسكرية من هزيمة متصدي جبهة تحرير
والثوار بعداً وتحققهم في مناطق أصبحت منذ
١٩٧٥ وبمك الأسر الواقع تحت يد عمان. فكيف
ثم حل هذه الصعوبات وما هي الخبرة الخاصة
التي تقدمها المفاوضات اليمنية - اللبنانية في هذا
المصدر؟



خبرة مفاوضات الحدود العمانية- اليمنية (٢ من ٢) الحوار المباشر يتجاوز عقدة المطالب

تقرير
إخباري

□ مصطفى - من حمسي عبدالقني

الحدود مع عمان، تلك المأعليات التي كانت اتهمت الحكومة اليمنية بالفريب بـ ١٨ ألف كلم مربع لمصلحة عمان في الاتفاق الجديد.

والكسب الثاني يتمثل في حصول اليمنيين على حوالي ٤٩٠٠ كلم مربع من الأراضي التي كانت في حوزة العمانيين بحكم الأمر الواقع منذ توقيع القوات العمانية وراء عناصر جبهة تحرير طار بعد انقضاء هذه القوات على الجبهة في العام ١٩٧٥ وحصلت اليمن على هذا المكسب كنتيجة مباشرة لاتفاقها الدفرف الثاني في التفاوض لتحويل ترسيم الحدود في خط « مستقيم بدلاً من الخط المتعرج بحيث يبدأ من رأس خـ بـ على المحيط الهندي والصحراء العربية جنوباً ولشمالاً بنقطة المسح الجغرافي على طول خط الطول ٥٢ وخط العرض ١٩ شمالاً.

وإذا كان ترسيم الخط الحدودي في شكل مستقيم المحيط حتى الصحراء بحلول ٢٠٠٠ كلم ضمن اليمن لاستعادة الأراضي المذكورة فإن الدور اتفاق المطالب العماني يجعل الخط متعرجاً في نقطة واحدة في ثلاث وادي حيرت اعطى مسطحة نحو ٢٤ كيلومتر مربعاً في المنطقة التي تضم قلعة عمانية قديمة وللا اعمية المتصاعدة مع وجود واحة وأشجار بيدي كبيرة

هذه الحوزة التي تضمنت صيفاً تقود على التراضي والتوازن ومفهوم خاص لتبادل التنازلات ولحزم الامارات او للتفريط بالحقوق الوطنية الطرفين في التي مكتسب في التوسيع بين مطلي عدم اجراء تصديلات جذرية في الحدود وعدم النزول عند حكم الامر الواقع لهذا لم يكن

وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الانباري بعيداً من الصواب حين وصف اتفاق ترسيم الحدود بأنه «تجاوز لعقدة الحق التاريخي وعقدة الامر الواقع في ان».

تقارير التقييمية وبولية

على المستوى الاتحادي لم تكن هذه المفاوضات (١٩٨٢ - ١٩٩٢) بعيدة عن عاملين مهمين اولهما التطورات السياسية ذات الطابع التجميعي او الوحدوي في المنطقة، والعامل الثاني هو الاتبات العنصرية التي عصفبت بها، خصوصاً ازمتي الخليج الاولى والثانية وبالمسألة الى التطورات السياسية ذات الطابع التجميعي او الوحدوي يمكن القول ان قيام مجلس التعاون الخليجي كان له الفضل في بدايتها، إذ ان المجلس الذي انشئ عام ١٩٨١ اخذ على عاتقه التوسيع بين اعداءه - عمان - وأحد الجيران، وهو اليمن الديموقراطي، سابقاً من اجل التوسيع على اتفاق مصالحة واليد في مفاوضات لحل مشكلات الحدود. وهذا سمح في الكويت عام ١٩٨٢ (وبطلة الكويت والامارات طرفاً في اجتماعات اللجنة المشتركة بين عمان واليمن سابقاً حتى ١٩٨٩)

وساعد قيام دولة الوحدة اليمنية على انجاح خاتمة هذه المفاوضات بما اوجده من ثقة سياسية اكبر بين سلطة عمان واليمن سهلت اتوصل للاتفاق فاعلمين الموحدة لم تكن لديها العناصر السلبية او عناصر عدم

■ واجهت عمان واليمن المشكلة التقليدية في قضايا الحدود، وهي هل يجب الاعتراف بالامر الواقع، وبالتالي تكون مهمة المفاوضات هي تثبيت الوضع الحدودي القائم ولكن في شكل شاموسي وفي إطار اتفاق رسمي دولي مع ما يمكن ان يعنيه ذلك ان شعور أحد الطرفين بالظلم هو البدء في عملية مراجعة شاملة للحدود والاتفاق في مصلحة ترسيمها من «نقطة الصفر» بحيث يتم الاتفاق على ترسيم خط حدود جديد في شكل تام او شبه تام، مع ما قد يعنيه ذلك من اضمئال إثارة فوضى في المفاوضات نفسها لعدم وجود معايير محكمة يستند اليها، وما يعنيه أيضاً من ايجاد سابقة سلبية في مطالب اعادة تعديل الحدود على المستوى الاتحادي بصورة قد تؤثر في استمرار الحدود وعلاقات الدول في المنطقة

ان تبني خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية يشير الى اميا حيث هذه المشكلة عبر اتباع طريق وسط فلم تقبل بعملية الاعتراف بالامر الواقع بصورة تامة ولا اقرت مبدأ التجديد الشامل للحدود. وعلى رغم ان ما اتفق عليه اخيراً بين سلطة عمان واليمن كنس نهائي لاتفاق ترسيم الحدود كثيراً ما يتم تصويره بوصفه «تجاوزاً» لكل المفاوضات السابقة (خصوصاً اتفاق ١٩٦٥) وبوصفه ترسيماً لخط حدود جديد كلياً، فإن نظرة خاصة لخبرتين النص النهائي لاتفاق (نشرت - الحياة) في الانسود الثالث من الشهر الجاري) تدل بوضوح على ان ما تم علياً هو نوع من التعديل (الغني) لاتفاق ١٩٦٥ الذي ظل اساساً مهماً في الموقف التفاوضي العماني فالتنص النهائي لاتفاق الجديد يبدو وقد قبل بالتجديد العام الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ لمنطقة وسط الحدود مع تعديل فني مهم يحوله من خط «متعرج» الى خط «مستقيم» في شكل اساسي بعبارة اوضح، وعلى رغم ان تعديل الخط الحدودي بين عمان واليمن في خط مستقيم كان يعني عملياً تغييراً جدياً في ملكية الأراضي إذ قلل جزءاً من هذه الأراضي الى سيطرة طرف وتقل جزءاً آخر الى الطرف الثاني، لم يكن ذلك تعديلاً من منطلق التجديد العام للحدود الذي طرحه اتفاق ١٩٦٥ بقدر ما كان تجاوزاً او عملاً يلي والمطالب الثاني (يمني اساساً) وهو عدم الاعتراف بالامر الواقع وهكذا حصل في كل من الطرفين مكاسب متوازنة ومتبادلة فعمان حققت ما يمكن وصفه بالحفاظ على المنطق الاساسي لحد الحدود الذي بدأت على اساسه المفاوضات وتعاقدت بالتالي اجراء تصديلات جزئية في الخط الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ وبالتالي تجنب تقديم تنازلات جوفورية في الأراضي

والتي اوفت نفس حققت اليمن مكاسب جيدة اولها سياسي وهو التأكيد على ان اتفاق ١٩٦٥ الذي لم تقله كتمسكاً نهائياً للتفاوض ثم تجاوزه في شكل ما او حسب تعبير مصدر يمني «تم تجاوز منطق ومفهوم اتفاق ١٩٦٥». وهذا المكسب تظهر اعميته الهائلة في كونه رداً على بعض فاعليات محافظة الهوة اليمنية للشأنمة



الثقة التي وجدت في علاقة عمان بما كان يعرف باليمن الجنوبي في مرحلة من المراحل.
وكانت ازسات المنطقة على رغم سلبيتها عنصراً ايجابياً في المفاوضات العُمانية - اليمنية، ففي ظل أزمة الخليج الأولى، الحرب العراقية - الإيرانية) سارع مجلس التعاون الخليجي الي ترتيب الوساطة بين عمان واليمن وبه المفاوضات بينهما. وادت أزمة الخليج الثانية (غزو العراق الكويت ثم لغزله منها) الي تأمين دعم غير مباشر ولكن صريحاً لنهج سلطة عمان واليمن وقرارها دحل مشكلات الحدود بينهما بالطرق السلمية والتفاوض المباشر. إذ ان المواقف الوخيمة لمحاولة تغيير الحدود بالقوة للسلمة كما اثبتت الأزمة كانت رسالة واضحة.

ولمحت التأثيرات الدولية دوراً واز في شكل دعم مباشر. كاثق التحولات في الاتحاد السوفييتي السابق (الحليف الوثيق لليمن الجنوبي سابقاً) على سياسات عدن الاقتصادية ومساعدة هذه السياسات على التحول نحو نهج أكثر واقعية مع الجيران. وأخر التأثيرات الدولية السياسة الأميركية التي تشدد على دعم التوصل الي حلول سلمية لتزاعات الحدود وتعارض تغيير هذه الحدود بالقوة.

استنتاجات رئيسية

ويمكن تلخيص الخبرة التي نطرحها المفاوضات العُمانية - اليمنية التي توجت بانجاز نص الاتفاق على توسيع الحدود بين البلدين على النحو الآتي:
- تقدم هذه المفاوضات نموذجاً مهماً لدور القائد السياسي في العالم في صنع السياسة الخارجية وحل مشاكل حدود خصوصاً إذ أن هذه المفاوضات حققت لحظة تقدمها الحاسمة حين تولت قيادة البلدين الملف الحدودي مباشرة بعد سنوات من التعتش أو التعتش الطوي.

- كرست هذه المفاوضات الطريقة العُمانية والتزلمها أسلوب السلطان قابوس بن سعيد الذي يشرف بنفسه على السياسة الخارجية. هذا الأسلوب وصفه مصغر يمني بقوله "نظرت الي العلاقات مع الجيران هي لنها عنصراً أهم من كيلومتر من الأرض هنا أو هناك. ووصفه مصغر عُماني قائلاً أن سلطة عمان في التعامل مع جيرانها لا تأخذ في الاعتبار بعض المساحات الجغرافية بل الترابط الذي يجب أن يكون بين الجيران".
- تعزز المفاوضات بين عمان واليمن مثلاً مهماً على الدور الفاعل للتفاوض المباشر بين الأطراف المتنازعة، كوسيلة مثلى لحل المشكلات وتغادي مرود بين مسود الاثال. او الاتماس في مهم المواقف واشتراك الطرفين في فريق يبراني واحد في معالجة الحدود لعب دوراً مهماً في التوصل للاتفاق. كدورهما في فريق عمل مشترك في اعداد الاتفاق بصيغته القانونية النهائية.

- واليزة الجوهرية لهذه المفاوضات ما يعطيه الاتفاق من مثال على التوازن في المصالح والحقوق وفي قدرة الطرفين على التراضي في شأن مكاسب متبادلة وصفقة عادلة لا يظهر فيها أحدهما بظهور المتصسر أو الفائز على الآخر.



الوكيل

المصدر :

٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

٧
ايام

بعد اتفاق الحدود: منطقة تعاون

اقتصادي بين اليمن وعمان

تحقيق بقلم عفاف زين

قال وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني لـ «الوسط» : خلال اتصال هاتفي، ان الاتفاق النهائي بين اليمن وسلطنة عمان لترسيم الحدود بينهما «لم يكن مفاجئاً، فكل المنطلقات الاساسية اتفق عليها سابقاً. وما تم اخيراً هو انجاز بعض القضايا الاجرائية ذات العلاقة بالساحل اليمني». ورفض مصدر مطلع في رئاسة الجمهورية اليمنية تأكيد او نفي ما تردد عن قرب انعقاد قمة ثنائية بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد لتوقيع الاتفاق النهائي بين البلدين بصدد ترسيم الحدود. «التوقيع قرار سياسي بهت والصورة التي سيتم بها يعود الى المؤسسات الرئاسية في البلدين» وفقاً لما قاله المصدر وكانت الجولة الاخيرة من المفاوضات اليمنية - العمانية عقدت في مسقط يومي ١٥ و ١٦ ايلول (سبتمبر) الجاري بين فريقا تفاوض يمني وعماني انته الى انجاز صياغة قانونية كاملة لاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين.

وكان وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني اول من كشف لـ «الوسط» خلال مقابلة خاصة في ١٥ حزيران (يونيو) الماضي، تفاصيل ترسيم الحدود العمانية - اليمنية. فالحدود المشتركة الممتدة على طول ٢٠٠ كيلومتر تنطلق بصورة مستقيمة، خلافاً للتخطيط الحدودي القديم غير المتعرف به، من نقطة رأس خربة علي على الساحل الهندي متجهة من دون تعرج نحو صحراء الربع الخالي ثم تتعرج وتتحرف قليلاً عند نقطة واحدة هي مثلث حبروت. وعلمت «الوسط» انه بموجب الاتفاق الجديد حصلت سلطنة عمان على ٢٤ كيلومتراً مريماً في مثلث حبروت، وحصل اليمن على ١٩٠٠ كيلومتر مربع.

الجديد في الاتفاق الاخير والنهائي لترسيم الحدود العمانية - اليمنية تمثل في مضمون الصيغة التي اتجزها فريقا التفاوض اليمني والعماني. وعلمت «الوسط» ان الصيغة النهائية اخذت في الاعتبار الملاحظات التي كانت صنعاء قدمتها على نص مسودة اعدها مسقط قبل بضعة اشهر. كما لحظت الصيغة الاخيرة لاتفاق الحدودي ملاحظات عمانية جديدة كان وزير الاعلام العماني عبدالعزيز الرواس ناقشها مع المسؤولين اليمنيين خلال زيارته صنعاء في منتصف شوز (يوليو) الماضي. وابرز ما يميز الاتفاق الحدودي النهائي بين اليمن وعمان، كما علمت «الوسط»، النقاط الآتية.

- الحرص على ضمان اللغة القانونية لينود الاتفاق لتراعي الصيغة النهائية القوانين النولية.

- ضمان اللغة السياسية ليأتي الاتفاق خالياً من ثغرات قد تسبب في



المصدر :

المصدر :

٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وعلمت «الوسط» ان مفاوضات ترسيم الحدود اليمنية - العمانية صاحبها محادثات ذات طابع اقتصادي بحث انتهت باتفاق البلدين على إقامة منطقة تعاون اقتصادي على المساحة الحدودية المشتركة تتضمن أربعة مثاقف. وشرحت المصادر ان تكون المناظ في منطقة قريبة من حبروت وحريف. واكدت مصادر يمنية وعمانية رفيحة المستوى لـ «الوسط» وجود تفاهم بين مسقط وصنعاء على تنصيب التعاون الاقتصادي يرقى الى مستوى اتفاق اقتصادي متكامل يهدف الى تحويل منطقة الحدود الى بقعة مزدهرة تعززها تسهيلات جمركية. وتراهن صنعاء على علاقاتها الدولية لتخطية نفقات انجاز طريق بري معبد بين منطقة سيهوت اليمنية وصريف اليمنية، ويبلغ طوله ٤٠٠ كيلو متر وتقدر تكاليفه بنحو مليون (مليار) دولار نظرا الى اختراقه منطقة جبلية وعرة. وكان اليمن فشل في الحصول على تمويل لشق هذه الطريق الجبلية من الصناديق العربية والخليجية بعد حرب تحرير الكويت. اتفاق الترسيم الحدودي بين مسقط وعمان اقتدى بتجربة التعاون الاقتصادي العمانية - الاماراتية، لا سيما المناظ الحدودية الاربعة بين سلطنة عمان وجارتها الشمالية دولة الامارات العربية المتحدة التي استضافت في عام ١٩٨٢ الاجتماع الاول للجنة الفنية لترسيم الحدود العمانية - اليمنية بعد ان لعبت ابو ظبي دورا مؤثرا لانجاز اتفاق المصالحة بين عمان واليمن، برعاية مجلس التعاون الخليجي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢. وفي هذا السياق علمت «الوسط» من مصادر يمنية رفيحة المستوى ان صنعاء قد تدعو رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى حضور القمة الثانية بين الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد لتوقيع اتفاق الترسيم النهائي بين بلديهما، والمفضل ان يحدد مواعده قبل انتهاء الفترة الانتقالية في اليمن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ■

اي التباس او مشاكل في المستقبل.
- التزام الدقة في الصياغة اللفظية لبنود الاتفاقية.
- تعديل ترتيبية بنود الاتفاق حرصا على نسق منطقي متعارف عليه في اتفاقات الحدود.

وكان فريق فني مكون من مهنيين وخبراء مسج ساعد فريق التفاوض اليمني - العماني بعد زيارة ميدانية للمناطق الحدودية المشتركة حيث استطاع للتفاوض وضع الارغام الخاصة بعلامات الحدود، واستعين باجهزة حديثة لانجاز هذه المهمة التي عالجت، ميدانيا، كل الامور الاجرائية التي كانت عالقة.

وحرص الجانب اليمني، طوال فترة التفاوض مع سلطنة عمان، على تغليب مبدأ حسن الجوار والرغبة في التعاون على ما عناه. وتكررت مصادر رفيحة المستوى في صنعاء لـ «الوسط»، «لدينا في الجمهورية اليمنية شبه قناعة متفق عليها من كل الفرقاء، وهي ضرورة ان يكون اتفاق الترسيم مع سلطنة عمان قدوة ونموذجا يحتذى بالنسبة الى ملفات حدودية اخرى ولزجوا ان يبرهن اتفاق الترسيم مع عمان عن رغبة اليمن المصالحة بتغليب التعاضد مع الدول الاخرى». في هذا الاطار يفهم حرص صنعاء ومسقط، خلال مفاوضاتهما الاخيرة، على تضمين الاتفاق النهائي الاخير ملاحق اضافية الى جانب النص الاساسي لتطري البيت. ولوحظ ان الملاحق حولت اتفاق الترسيم من مجرد وثيقة سياسية الى اطار للتعاون والتبادل الاقتصادي والقضوي بين البلدين. وفي هذا السياق ذكر وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني لـ «الوسط» ان «لدى الاخوة في عمان فهما حضاريا لقضية الحدود. فهي لتجبر الناس وتسهل امورهم». وعلمت «الوسط» ان الملاحق نصت على الامور الآتية:

- تنظيم حقوق الرعي لوافيني البلدين في المناطق الحدودية، وسيسمح لوافيني عمان في محافظة ظفار المتاخمة لليمن ولوافيني محافظة الهرة الحاذية لعمان بالتنقل عبر الحدود المشتركة خلال مواسم الامطار والرعي من دون تعقيدات تأشيرات العبور الرسمية.

- المنطقة الحدودية بين محافظتي الهرة وظفار اليمنية والعمانية، لغتوها لتتقل مواطيني البلدين في سكانها وقد تكون مساحتها ١٠ كيلومترات مربعة، لا يقطن لوافيني المحافظات الاخرى من الرعاة استخدمها. والملاحق ان الحق الخاص بهذه القضية لم يات بجديد على تقليد رعي مستمر من مئات السنين إنما نظمته وفقته في ملحق متفق عليه تحاشيا لحدوث سوء فهم سياسي لهذا التقليد البدوي الوروث.



المصدر : 

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ٢٩ من ١٩٩٢

قطر سلمت مذكرة الرد بشأن جزر جوار، إلى محكمة العدل الدولية

الدوحة - ق.ن.ا - صرح مصدر
مسئول بوزارة الخارجية القطرية
أمس بأن الحكومة القطرية سلمت
محكمة العدل الدولية أمس مذكرة
الرد القطرية على مذكرة دولة
البحرين المقدمة للمحكمة في الحادي
عشر من شهر يونيو الماضي.

وقد أدى المصدر القطري المسئول
ارتياحه التام من عرض الخلاف بين
الدولتين الشقيقتين على السيادة على
جزر جوار، والمسائل الأخرى ليأخذ
مساره الصحيح أمام محكمة العدل
الدولية لهله وفقاً للقانون الدولي
الذي ارتضاه الطرفان كأفضل السبل
الودية لحل خلافتهما.



المصدر : **المصري** (العدد ١٠٠٠٠٠)

٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والاعلومات

قطر تقدم مذكرة الى المحكمة الدولية والبحرين تصر على عرض مشترك

تقدمت بمبارتها املة بان تحلها معها دولة قطر من اجل عرض القضية عن محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة، وذلك عن طريق ابرام اتفاق خاص يشمل جميع امور الخلاف وتمكين المحكمة الدولي في جميع امور الخلاف التي تريب الدولتان في عرضها عليها، كما سيمكن ذلك المحكمة ايضاً الوصول الى قرار مبرر وشمان حل كافة الخلافات القائمة بين الدولتين الشقيقتين في شكل نهائي.

والخلافات بين الدولتين في الحد البحري بينهما، وجز حوار (بما في جزائر) والجزائر، واقتتال الدليل وقطعة جزائر، وخطوط الاساس الارخبيلية ومناطق صيد الاسماك ومغاسبات التلوث.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين قال في وقت سابق ان المذكرات المرفوعة حالياً امام محكمة العدل الدولية تتعلق بمسألة اختصاص هذه المحكمة في قبول الطلب القطري المتعدد وذلك بناء على امر المحكمة بصدار بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٦ الذي يقضي بان تبدا المحكمة بيت حلالي الاختصاص والقبول في شكل منفصل قبل المحول في الاجراءات المتعلقة بصلب القضية. كما أصدرت المحكمة امراً اخر في تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٦ يقضي بمتابعة هذه الاجراءات المالية للمرفوعة امام المحكمة.

ورغبة من دولة البحرين في الاسراع بايجاد حل نهائي لوضع الخلاف بين الدولتين الشقيقتين، فقد

الدوحة العامة - «الحياة» - ف. ز. ١ - صرح امس مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية الى وكالة الانباء القطرية بان وكيل دولة قطر امام محكمة العدل الدولية سلم امس الى المحكمة مذكرة تخضع رد كيطر على مذكرة البحرين المقعدة لديها في ١٩٩٢/٨/١٢، وذلك وفقاً للاصر الذي اصدرته المحكمة في هذا الصدد في ١٩٩٢/٢/٢٦

وايدى المصدر المسؤول ارتباطه القسم الى ان عرض الخلاف بين الدولتين الشقيقتين على السيادة على جزر حوار والمسائل الاخرى يأخذ مساره الصحيح امام محكمة العدل الدولية لانه وفقاً للقانون الدولي الذي ارضاه الطرفان كفضل السبل الودية لحل خلافهما.



اليمن وعمان توقعان قريباً اتفاق الحدود

صباح - وكالات الأنباء - صرح الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بأن اليمن وسلطنة عمان ستوقعان قريباً اتفاقية رسم الحدود بينهما بعد أن اتفق الشار على صيغتها النهائية وقال الرئيس علي صالح في مؤتمر صحفي عقده أمس أن أحداث العنف الأخيرة في اليمن لن تثنى الدولة عن مواصلة ترسيم الديمقراطية، وأجراء التسهيلات المالية في موعدها وأضاف أن الوحدة اليمنية ملك للشعب اليمن وهو حارسها وحاميها

المصدر : الحياتة (الندنية)



للنشز والخذ مات الصخفة والهلل مات التاريخ : ١ ١٩٩٢

**ثولين بن شهاب والعلاس ينوبان
عن قياتيهما... ومحادثات
الحدود مستمرة في السعودية
عمان واليمن
توقعان اليوم
الاتفاق الحدودي
في صنعاء**



المصدر : الحرة - (الندنبة)

للنشر والذخامات الصحفية والعلومات

التاريخ : ١٤٩٢ هـ - ١٩٧١ م

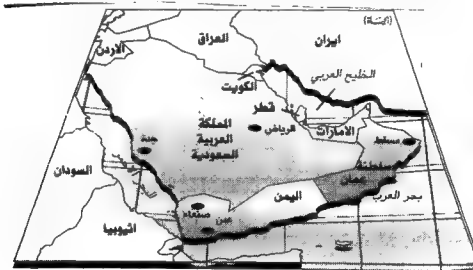
وفد كبير الى العاصمة اليمنية يضم
انضافة الى السيد بن شهاب كلا من
السيد عبدالعزيز بن محمد القواس
وزير الاعلام والشيخ محمد بن علي
القضي وزير الكهرباء والمياه والوزير
محمد بن نصار الطوي الامين العام
لديوان التشريع في مكتب نائب رئيس
الوزراء للشؤون القانونية. وجميع
هؤلاء ساهموا ببرجات متفاوتة وفي
مراحل مختلفة في المفاوضات لترسيم
الحدود بين البلدين على مدى عشر
سنتين. وكذلك يضم الوفد السيد عليم
بن طارق آل مستفيد وكيل وزارة
الخارجية للشؤون السياسية والسيد
الحطيان البوسعيدني وكيل وزارة
الدخالة.

ويذكر ان المجلس لعب دوراً
رئيسياً في التوصل الى الاتفاق وذلك
منذ كان رئيساً للدولة في ما كان

صنعاء -
من خير الله خير الله:
مسقط -
من حسين عبدالقضي.

علمت «الصباح» من مصادر
مطهرة ان سلطنة عُمان واليمن
سوقالمان اتفاق ترسيم الحدود
بينهما في صنعاء اليوم الخميس.
واوضحت هذه المصادر ان السيد
قويي بن شهاب الممثل الخاص
للسلطان قابوس بن سعيد سينوب
عن حكومة السلطنة في التوقيع على
الاتفاق. بينما ينوب عن الحكومة
اليمنية رئيس وزرائها السيد حيدر
ابو بكر الصطاس.
وعلى رغم ان السلطان قابوس ان
يوقع الاتفاق بنفسه كما كان متوقفاً
منذ فترة بسبب ظروف خاصة الا ان
مصطاف حرصت على تأكيد اهميتها
بهذا الحدث السياسي. وقررت ارسال

التيمة في الصفحة (٤)





عمان واليمن توقعان اليوم

تتمة الصفحة الأولى

يعرف باليمن الجنوبي بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦. وعمل خلال توليه للسلطة آنذاك على التمهيد في التوصل إلى اتفاق في شأن الحدود مع سلطنة عمان. وتابع جهوده في هذا المجال بعد إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠. ولعبت الوحدة اليمنية دوراً حاسماً في تسهيل التوصل إلى الاتفاق إذ أدت عملياً إلى وضع حد لأي نوع من النزاعات السياسية كان يمكن أن تعرق مثل هذا النوع من الاتفاقات.

وإضافة إلى العطاس لعب السيد عبدالواسع سلام وزير العدل اليمني دوراً أساسياً في التوصل إلى الاتفاق. إذ تابع سلام الذي تعرض لحادثة اغتيال في ٢٦ نيسان (أبريل) الماضي ويعالج حالياً في الولايات المتحدة ملف المفاوضات بين البلدين منذ كان وزيراً للعدل في التطور الجنوبي السابق بعد أحداث ١٩٨٦. وسبق للعطاس وبين شهاب الاتفاق الأساسي لترسيم الحدود وكذلك المحللين المرفقين به. وقالت المصادر نفسها لـ «الحياة» إن الاتفاق الأول ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ويتيح باستمرار ممارسة التقاليد الصائدة في المنطقة الحدودية منذ مئات السنين والتي تسمح للقبائل والرعاة اللذين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقاً لاسم شعول الأمطار.

ويشمل الاتفاق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين والتي تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠ كلم. ومهمة تحديد إجراءات: القاترة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه الحدود منطقة اقتصادية ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك.

وأضافت إن الاتفاق الذي صيغ على نهج اتفاقات مماثلة سابقة، خصوصاً اتفاق ترسيم الحدود بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (الذي / مارس ١٩٩٠) سيسمح بانتقال مباشر وميسر للأفراد من التاجرين بسياراتهم عن طريق البر. ويتضمن هؤلاء يملكون خصوصاً في منطقة الحدود التي عائلت أو عائلاتهم واحدة انتسبت على جانب هذه الحدود.

وعلمت «الحياة» أن السيد لويدي يحمل رسالة من السلطان قابوس إلى الرئيس اليمني الذي سيستقبل الوفد العماني مساء اليوم في إشارة أخرى إلى تأكيد أهمية الاتفاق.

ونفت مصادر مسيطرة أخرى في مسقط أن يكون الوضع الإنساني في اليمن ومسلسل التفجيرات التي تستهدف بعض المسؤولين والشخصيات العامة سبباً في عزوف الممثل العماني عن زيارة صنعاء للتوقيع بنفسه على الاتفاق. وأشارت في هذا الصدد إلى أن البلدين اتفقا منذ فترة طويلة على الفصل بين التوقيع على الاتفاق وموضوع عقد قمة عمانية - يمنية في صنعاء وأكدت أن السلطان قابوس قبل بالفعل الدعوة التي وجهت إليه لزيارة العاصمة اليمنية. وتولت أن تتم الزيارة في وقت لاحق من العام المقبل. وستقدم الحكومة اليمنية استقبلاً رسمياً كبيراً في مطار صنعاء للوفد العماني الذي سيستقبله العطاس وعدد من الوزراء والمسؤولين اليمنيين. وسيحاط التوقيع على الاتفاق بمراسم احتفال كبيرة سياسية وإعلامية.



الجامعة العربية ترحب بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان

صنعاء - وكالات الأنباء : رحبت جامعة الدول العربية أمس بتوقيع سلطنة عمان واليمن على اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين البلدين لمهم أوامر الآخرة والأمن والاستقرار من أجل خير الشعبين اليمني واليمني.

وقال مصدر مسئول بالجامعة إن هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين على توطيد دعائم التعاون والاتفاق وتواصل الجسور وحسن الجوار ويؤكد أن الأمة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق والحوار.

ووصف ثوبين بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان هذا الحدث بأنه تاريخي. وأعرب عن أمله أن تكون الاتفاقية بمثابة جسر تواصل وثاق على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقال حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني إن مفوضات ترسيم الحدود بين صنعاء ومسقط التمت بالموضوع وسألتها بوح الاخلاص والمثيرة باعتبار ذلك الأسلوب الناجح والعمل لمصلحة مثل هذه القضية الكبيرة.

وأعرب المصدر عن أمله أن استمرار الجهود لحل كافة النزاعات في الشرق الأوسط بطريق الوسطاء السلمية.

وقد أعربت سلطنة عمان واليمن عن سعادتهما بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين.



المصدر : الوفا

النشر والذخ مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٢ ١٩٩٢

توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان

صنعاء - وكالات الأنباء أعلن أمس
مصدر يمني مسئول إن اليمن وسقطنة
عمان ستوقعان في صنعاء الاتفاق على
ترسيم الحدود بينهما بواقع الاتفاق
رئيس وزراء اليمن «حيدر ابويك
المختار» ونائبه «بن شهاب آل سعيد»
الممثل الخاص لسلطان عمان ورئيس
الاتفاق على ترسيم الحدود الممتدة على
مسافة ٢٠٠ كيلو متر بين
المهرة في شرق اليمن الجنوبية سبعا
ومحافظة ظفار العمانية العربية



المصدر : الحياة (الرياض)

النشر والتخزين : الصحافة والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ ٢

وقتها العطاس وثويني بن شهاب... ورسالة من قابوس إلى علي صالح

اليمن وعمان : اتفاقية الحدود مفتاح لتعاون واسع وتواصل

□ صنعاء - الحياة

ظهر اسم في صنعاء «اتفاقية الحدود» في احتفال في القصر الجمهوري، وأب عن قيادتي البلدين في التوقيع السيد حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني والسيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد. وإشاد المسؤولون في البلدين بالعلاقات الثنائية الأخوية، وأكدوا أن الاتفاقية ستكون مفتاحاً لتعاون واسع وجسراً للتواصل.

وبعد مراسم التوقيع جرى تبادل كلمتين، وبينت لكند العطاس، أنها سعيدة بالغة أن تحتفل هذا اليوم بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الشقيقة، والتي انتهت لمرّة لجهود مخلصه ومطابقة للبلدين الشقيقين. لقد رسمنا مع الأخوة في عمان في بداية مفاوضات الحدود نهجاً واضحاً، وللخص للبحث في هذه القضية المهمة بين البلدين وعلى قاعدة أن لا ضرر ولا ضرار. وبسبب هذا المنهج الواضح الذي رسمناه

تمكن بلدانا الشقيقان من الوصول إلى هذه الاتفاقية، وملحقاتها التي تحدد تفصيل الحدود بين البلدين (-). ولا تهدف من التوقيع معاً مع الأخوة العمانيين على هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين إلى إغلاق بلدينا بعضهما عن بعض، بل تهدف إلى أن تكون هذه الاتفاقية فاتحة للمخول في مجالات التعاون الأخوي للامر بين البلدين والتنظيم حركة شخصيات في صورة تمكنهما من تحقيق المنافع المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية. وتحرص معاً على أن تكون هذه الاتفاقية قاعدة لأعمال مشتركة واسعة وكثيرة تحقق مواصلة مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان. وأشار إلى أن «اليمن حريصة كل الحرص على أن تكون هذه الاتفاقية مفتاحاً لتعاون واسع بين البلدين الشقيقين الذين تربطهما علاقات تاريخية صديرة في القدم».

وشدد على أن «هذا الطريق وهذا الأسلوب الناجح والعسكري الذي اتخذته اليمن وعمان في معالجة هذه القضية التي تعتبر من القضايا الكبيرة والشائكة بين الكثير من شعوب العالم العربية وغير العربية،

تأمل بأن يكون هذا المنهج الذي مكنا من الوصول إلى هذا الاتفاق للبارك طريقاً أيضاً لبلدنا ولصداقنا في معالجة مختلف قضايا الحدود والصوار الأخوي المخلص والصالح والذي لا يستهدف من أي طرف الاضرار بالطرف الآخر خصوصاً نحن في الوطن العربي، ولا يستهدف منه أي بلد أن يضر بشعبه أيضاً، وإن مستقبل جزيرتنا العربية في مزيد من التعاون والتكاتف بين شعوبنا والصمل على تشابه كل الصالح الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وتربطها».

وقال السيد ثويني بن شهاب في كلمته: مبيناً أن تعبر عن معانينا والود المرافق بالتوقيع على اتفاقية في الجمهورية اليمنية على اتفاقية الحدود الدولية بين بلدينا (-). وأنها إذ نتطلع عن شقائقنا في مواصلات العربي وثوق في الصلات الأخوية بين بلدينا اليمنيين الأهل بالتعاون بين حكومتنا البلدين وشعبيهما لتكوين اتفاقية الحدود الدولية جسراً للتواصل والتآخي على أساس الاحترام المتبادل لتسيادة الوطنية

١ تمة في الصفحة (٤)

اليمن وعمان : اتفاقية الحدود

تمة الصفحة الأولى

وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
وكان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح استقبل نظراً في حضور
الطاس السيد لوييني الذي نقل إليه رسالة من السلطان قابوس من سعيد تصل
بـ «العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وما توصلا إليه من نتائج ايجابية
ومرضية في شأن اتفاقية الحدود» وعبرت الرسالة عن الرغبة الصادقة والأكيدة
للسلطنة في «القضاء على علاقات أخوية لوثق وأرسخ تعود بالقصور والنفق على
الشعبين الشقيقين» وجاء في رسالة السلطان أنه طوفت ميادة عنه إلى صاحب
السوق لوييني بن شهاب آل سعيد لممثل الخاص لجلالته التوقيع على اتفاقية
الحدود التي تمثل خطوة مهمة لتعزيز روابط الأخوة بين البلدين والشعبين
وتمتعها.

وجرى في اللقاء تبادل الاحاديث الودية فأشاد الرئيس اليمني بالمستوى
المتقدم الذي وصلت إليه العلاقات التي تتركز على وشائج قوية من الإخاء
الصادق والتعاون للفرع منها بروح الحوار والتفاهم التي سادت مفاوضات
الحدود اليمنية - العمانية والتي حققت نتائج ايجابية بحلف الشعبان اليوم
لعارها العظيمة بالتوقيع على اتفاقية الحدود بينهما والتي تمثل حدثاً تاريخياً
بارزاً في مسار العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وفي تاريخ المنطقة والإمة
العربية والإسلامية. وأشار إلى أن التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين
يمسح بروح الثقة والتفاهم وصيغة النهج الذي التزمها البلدان الشقيقان في
حل مشكلات الحدود بينهما ما سيحبل من الحدود جسراً من التواصل والتعاون
بين الشعبين الشقيقين الجارين» متمنياً «أن تكون بداية الدول حذو البلدين في

حل مشاكل الحدود بالطرق السلمية وروح الحوار والتفاهم ويمتدح لا غالب ولا
مظلوب».

وهدى الرئيس اليمني السيد لوييني تهنياته إلى السلطان قابوس وتمنياته
للشعب العماني.

وحضر المقابلة السادة صالح أبو بكر بن حسنين وزير النفط والثروات
المعدنية واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية وعبد الوهاب محمود وزير
الكهرباء والمياه ومحمد أحمد جرهوم وزير الإعلام وأحمد شيف الله العزيز
وكيل وزارة الخارجية وسفير اليمن في عمان.

في القاهرة (الحياة) أعرب مصدر مسؤول في الرئاسة العامة لجامعة الدول
العربية عن ترحيب الرئاسة العامة بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين سلطنة
عمان واليمن. وقال في بيان عن الجامعة «أن هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين
على توطيد معالم التعاون والاتفاق وتواصل الجسور وحسن الجوار بين
البلدين الشقيقين. ويؤكد أن الإمة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق
والحوار».

وأعرب المصدر عن امله بأن تتواصل الجهود من أجل حل جميع النزاعات في
الشرق الأوسط بالطرق والوسائل السلمية.
ووجهت الخارجية المصرية بالتوقيع على الاتفاقية.



المصدر : صحراء الكويت

للتنشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٢ ١٩٩٢

تستعمل على ملحقين ينظمان الحقوق والسلطات المشتركة عمان واليمن توقعان اتفاقية ترسيم الحدود

مستطاع، صندبا، «صوت الكهنة» وكالات. ولقد سكتة عمان واليمن اسن في صندبا، اتفاقا لترسيم الحدود بين البلدين بعد مفاوضات طويلة ودية استمرت اكثر من ١٠ اعوام، ولقد الاتفاق نيابة عن السلطان قابوس بن سعيد معاهه العاهل السيد فخريني بن شهاب وتبادله بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بن القلبيين، مشير الى ان الاتفاق هو اسلوب حضاري لنسج افاق التعاون الإقليمي في جميع المجالات. وقد وقع بن شهاب والعاهل السليمان الإقليمي لترسيم الحدود، وكذلك العاهل اليمني بن علي، ونظم الملحق الأول خلق الرعي المشتركة بين البلدين، فيما ينظم الثاني سلطات الحدود. لاسيما بما يتعلق منها بتحديد مناطق الحدود البرية على امتداد الحدود وههنا ٢٠٠ كيلومتر، بين محافظة الهرة في شرق اليمن الجنوبي ساربا ومحافظة ظفار العمانية العربية، وكذلك تحديد اجراءات التخليص والحدود والمساعدة على تحويل هذه المنطقة الى منطقة اقتصادية مشتركة بين البلدين الذي ونظم الوفد العماني الذي حضر مراسم التوقيع عددًا من



المصدر : صحف الكويت

للتشهر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٢ ٤٩١ ١٩٩٢

كبار المسؤولين المتناجين على
راسهم وزير الاعلام عبدالعزيز بن
محمد الرواس، ووزير الكهرباء
والماء الشيخ محمد بن علي القتيبي
والأمين العام لديوان التشريع
الوزير محمد بن نصار العنبري
ووكيل وزارة الخارجية للشؤون
السياسية هشام بن طارق آل
سميد ووكيل وزارة الداخلية
فحطان البوسعيد.
وكان الاتفاق قد انجز في
منتصف الشهر الماضي، ونشرت
نصوصه أجهزة الاعلام في صنعاء
ومسقط، لكن بصيغ مختلفة مطلعة
قالت ان بعض التعديلات
الرئيسية ادخلت عليه اخيراً قبل
وضعه في صيفته النهائية.



المصدر : الأمانة العامة

النشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات التاريخ : ٢٠١١ ٢٠١١

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن

صنعاء - وكالات الأنباء - وقعت كل من اليمن وسلطنة عمان أمس الأول على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما وقع على الاتفاقية من الجانب اليمني حسين العباسي رئيس الوزراء ومن الجانب العماني توفيق بن شهاب آل سعيد للتمثيل الشخصي للسلطان قابوس سلطان عمان وتضمن الاتفاقية على ترسيم الحدود المشتركة على مسافة ٢٠٠ كيلومتر بين محافظة المهرة في شرق اليمن الجنوبي سلطنة عمان ومحافظة ظفار العمانية الغربية.



١٠ مواد أساسية وملحقان للاتفاقية اتصالات عمانية، يمنية لتعيين نقاط الحدود

مسقط - صوت الكويت: تجري حالياً اتصالات بين سلطنة عمان واليمن لتشكيل لجنة فنية مهمتها القيام بمسح وتحديد نقاط وخط الحدود المشتركة على الطبيعة وأعداد الخرائط اللازمة لذلك وفق المواصفات الفنية المشتركة. وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لما جاء في اتفاقية الحدود الدولية التي وقعها البلدان في احتفال ضخم في صنعاء في الأسبوع الماضي وقد وقع الاتفاق عن الجانب

العماني الممثل للسلطان قابوس بن سعيد السيد لؤيني بن شهاب آل سعيد، ووقعه عن الجانب اليمني رئيس مجلس

الوزراء أبو بكر المطاس.

وقد حضر مراسم توقيع الاتفاقية من الجانب العماني، وزير الأعلام محمد بن عبد العزيز الرواس ووزير الكهرباء والماء الشيخ محمد بن علي الفتي وأمين عام ديوان التشريع مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية محمد بن علي بن ناصر العلوي ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية السيد هيثم بن طارق آل سعيد ووكيل وزارة الداخلية فحطال بن يمحرب البوسعيد وسفير سلطنة عمان في صنعاء عوض بن محفوظ بن علي باكثير والمسؤول في وزارة شؤون مكتب القصر سلطان بن حمد بن سعود البوسعيد.

ويعكس هذا الحضور العماني المميز مدى اهتمام السلطنة بالاتفاقية وحرصها على أن تكون جسور تواصل وتآلف على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما قال السيد لؤيني بن شهاب في حفل التوقيع.

واستناداً إلى المعلومات التي حصلت عليها «صوت الكويت» فإن اتفاقية الحدود بين السلطنة واليمن تتكون من ١٠ مواد أساسية تتضمن وصفاً لمسار الخط الحدودي الفاصل بين البلدين حيث يبدأ من الجنوب عند رأس ضربة علي (الشاطي) ويخط مستقيماً إلى أن ينتهي عند النقطة ذات النسق الجغرافي

لنقطة العرض ١٩ درجة شمالاً مع ٥٧ درجة شرقاً مروراً بصحروت. كما تشتمل الاتفاقية أيضاً على اتفاق البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة وقانون البحار.

وقد أرفق بالاتفاقية ملحقان، الأول بشأن تنظيم سلطات الحدود الذي يشتمل على ١٨ مادة توضح طبيعة التعامل في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين في منطقة الحدود، والثاني يتكون من ٩ مواد تعنى بكيفية تنظيم حقوق الرعي والتنقل والاتفاق من موارد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح لمواطني البلدين المتواجدين في المناطق الحدودية الاستفادة من المراعي وفقاً للأعراف القبلية السائدة في المنطقة، على أن تلوم سلطات الحدود بتنظيم الاستفادة

بمضمون هذا الملحق. وفي تعليقه على توقيع الاتفاقية، قال رئيس الوزراء اليمني أبو بكر المطاس إن الهدف

من توقيع الاتفاقية ليس إغلاق بلعينا عن بعضهما بل فتح مجالات التعاون الإيجابي الثمر في كل المجالات. وأكد أن الاتفاقية ستكون قاعدة لأعمال مشتركة واسعة تحلق مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان مشيراً إلى أن اليمن حريص على أن يكون هذا العمل مفتاحاً لتعاون كبير وواسع بما من شأنه المساهمة ليس فقط في تطوير الشعبين اليمني والعماني بل كل ما يهم شعوب الأمة العربية والإسلامية.

وكان مجلس التعاون لدول



المصدر : صوت الكويت

للنشر والتذمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٢ ٢٠١ ١٩

الخليج العربية قد اصدر بياناً
اشاد فيه بالاتفاقية واعتبرها
نموذجاً يحتذى به لخصايها مماثلة
في المنطقة.



توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن وعمان

● وقعت عمان واليمن اتفاقية الحدود بينهما ... وكانت لهذه الاتفاقية في أنها جاءت في وقت يشغلان فيه الاهتمام والإصغاء على الحدود في وسط نزعات حدودية طاحنة بين أكثر من طرف عربي . وقد تكونت اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن من طرف مواد تتضمن وضعاً لحمل الخط الحدودي الفاصل بين البلدين ومحتفل مستقبلاً لجهة تلبية مشتركة لهذه الغاية بجمع وتجميع نقاط وضع الحدود على الطبيعة وإعداد الشروط اللازمة لذلك كما تشمل الاتفاقية البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقاً لقرارات القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة للقانون البحري كما تشمل الاتفاقية تحديد المياه البحرية للبلدين وفقاً لقواعد القانون الدولي .

وتضمن الاتفاقية ملحقين الأول ينظم سلطات الحدود وفق المسارات المصايف عليها في الاتفاقية والثاني يعني بكيفية تنظيم حقوق الرعي والتملك والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح لخوادمي البلدين المتواجدين في المناطق الحدودية الانتفاع من المراعي طبقاً للاعراف المحلية .

وعقب توقيع الاتفاقية قال لوييني بن شهاب في سعيد المالح الخاص للسفطان القوس إننا إذ نتطلع مع الشفاعة إلى مد أواصر الترويح وتوثيق عرى الصلات الأخوية بين بلدينا ليصونا الأمل في أن تسرع خطى التعاون بين حكومتنا ونهضي البلدين لتكون اتفاقية الحدود الدولية جسور تواصل وتناخ على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وقال المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني للأهري رستم مع الأخوة في عمان في بداية مفاوضات الحدود بين البلدين نهجا وأضما يتركز

على الحوار الأخوي هذه القضية الهامة بين البلدين وعلى قاعدة أنه لا غدر ولا شرار هذا المنهج الواضح الذي رسمناه من بلدينا الشقيقين من الوصول إلى هذه الاتفاقية التي لحدود ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين .

وقال إننا نهدف والأخوة الصنطين من توقيع هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين نهدف مما ليس إلى إغلاق بلدينا عن بعضهما بل نهدف أن تكون هذه الاتفاقية حلقة لنفتح مجالات

التعاون الأخوي للمصر في كل المجالات بين البلدين والتكثيف حركة شمولية بصورة تمكنهما من تحقيق للمصالح المشتركة ليساً بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقال المهندس العطاس إننا نحرص مما على أن تكون هذه الاتفاقية قاعدة لأعمال مشتركة واسعة وكبيرة تحقق مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان . فاليمين حريصة كل الحرص على أن تكون هذه الاتفاقية مفتاحاً للتعاون كبر واسع بين البلدين الشقيقين اللذين تريطهما علاقات تاريخية شاربة أصلاً في التاريخ وتربط بينهما المصيدة الإسلامية التمسحة وبهذه الطريقة ستوسع والتظافرا نحو التي المستقبل ونسهم مما ليس في تطوير شمولية وإنما في كل ما لهم المحبوب لهذا العربية والإسلامية والعالم بصورة عامة وإننا نتق تماماً بأن هذا الطريق

وهذا الأسلوب اللطيف والعمل الذي لخطته اليمن وعمان في معالجة هذه القضية التي تعتبر من القضايا الكبيرة والشائكة بين كثر من شعوب العالم العربية والعربية تأمل أن يكون هذا المنهج طريقاً يمكننا من الوصول إلى هذا الاتفاق طريقاً أيضاً للأشقاء .

وكان عبد العزيز الرواس وزير الإعلام أن توقيع اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن انطباع تاريخي مهم سيترك بصمته في المستقبل الخلاق بما فيه خير وصالح البلدين لأنها ستكون جسر تواصل وتعاون متري وحجر زاوية في البناء العربي . لهذه الاتفاقية هي النقطة المحيطة الإيجابية اليوم في بحر من التفرق العربي الذي نتكفي أن نصل سويلاً على رب المصير بين طرفيه .

وكان عبد العزيز الرواس أن هذه القضية التاريخية لها طاقاً ضلوع إليها ضماً للبلدين كثيراً لأرب الشفاعة والتوبة التي حصلت بينهما عبر سنين مليئة وأن يبدأ صفحة جديدة من التعاون البناء الذي يقوم على التصالح للتشركة واحترام السيادة الوطنية بين الطرفين .

وقد تم بتوقيع الاتفاقية من الجانب اليمني المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء .



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتشـر والحد مـات الصحفية والمعلو مـات : التاريخ : ٢ ٢٠١٩ ١٩٩٢

■ اليمن - السعودية - عمان :

بداية لاحتواء نتائج «الخليج»

وقع اليمن وسلطنة عمان اتفاقية ترسيم الحدود بينهما التي بدأ التحضير لها منذ عدة سنوات، وذلك في نفس الوقت الذي بدأت فيه اللقاءات فنية بين اليمن والسعودية من أجل إعداد اتفاقية حول الحدود بين البلدين. وتكتسب هاتان الخطوتان أهمية خاصة في الوقت الحالي، فهما من جهة يعدان فاتحة طيبة لاستئناف العلاقات بين اليمن ودول الخليج بعد التوتر الشديد الذي سادها بسبب الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت، والذي رآته دول الخليج مؤيداً للعراق. وقد عبر رئيس الوزراء اليمني حيدر أبو بكر العطاس عن هذا المعنى بتكليمه أن الاتفاقية اليمنية اليمنية تهدف لأن تكون فاتحة للدخول في مجالات التعاون الأخوي الثمر بين البلدين وتنظيم حركة شعبيتهما في صورة تمكنهما من تحقيق المصالح المشتركة، وأن مستقبل الجزيرة العربية في مزيد من التعاون والتكاتف بين شعوبها والعمل على تشابك المصالح الاقتصادية لها وترابطها.

كما كانت الاتصالات اليمنية- السعودية حول ترسيم الحدود مناسبة لكي يقوم وفد يمني بزيارة السعودية لأول مرة منذ اندلاع أزمة الخليج، وتزامن مع لقاء وزير خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وهو الأمر الذي يحدث لثاني مرة بعد اجتماع وزير المعارف السعودي مع وزير خارجية اليمن في يوليو الماضي بحيفه، وتم خلاله الاتفاق على عقد اجتماعات المتعلقة بإعداد اتفاقية الحدود.

ومن جهة أخرى يمكن أن تعد الاتفاقية اليمنية اليمنية نموجاً تحاذي به دول الخليج الأخرى في حل مشكلاتها الحدودية التي اشتدت الصراعات حولها في الفترة الأخيرة، خاصة وأنها مشكلات مزمنة تتل كلفة دول وإمارات الخليج، نظراً لانتشار معالم ترسيم الحدود بينها، فنتيجة عن العوامل الجوية والجغرافية في المنطقة وبداخل السكان والقبلي بين كافة الدول والإمارات المتجاورة.

وقد راعت الاتفاقية اليمنية- العمانية هذه الخصوصية، حيث تضمنت ملحقين ينظم الأول حقوق الرعي المشتركة، ويسمح بإسداء مرافق ممارسة التقاليد السائدة في المنطقة الحدودية منذ مئات السنين التي تتمتع للقبائل والأعراف القديمين فيها التنقل لدخول الحدود وفقاً لواسم هطول الأمطار. ويشمل الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين، والتي تركت لها مهمة تحديد نقاط العبور على امتداد ٢٠٠ كيلومتر في طول الحدود بينهما، ويسمح بالتنقل مباشر وميسر للأفراد من الجانبين يسيرانهم عن طريق البر، خاصة وأنهم ينتمون إلى عائلات أو عشائر ولعدة انقسمت على جانبي الحدود.

خالد السرجاني



اخباری

السلطان قابوس يحصل على دعم المؤسسين السياسية والقبلية لاتفاقية الحدود مع اليمن

عسكيا - من حسين عبد الفتاح

بموجب الاتفاق على خريطة طريق، ومفصلة لجميع

والشفتري، والرواس وذعنبيوت.

1000

[illegible][illegible]

في ضوء السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات العربية، فإن دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية العربية أصبح ذا أهمية بالغة. ولعل من المهم أن نلاحظ أن القطاع الخاص في الدول العربية لا يزال في مراحل مبكرة من التطور، ولا يزال بحاجة إلى دعم كبير من قبل الحكومات العربية. ولعل من المهم أيضاً أن نلاحظ أن القطاع الخاص في الدول العربية لا يزال بحاجة إلى دعم كبير من قبل الحكومات العربية. ولعل من المهم أيضاً أن نلاحظ أن القطاع الخاص في الدول العربية لا يزال بحاجة إلى دعم كبير من قبل الحكومات العربية.



المصدر : **الكنيسة**

11 ١١١٢

النشر والند مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

اتفاقية حدود بين سلطنة عمان

كشفت مريم رويين

□ ولدت سلطنة عمان واليمن مؤخرا اتفاقية حدود بين البلدين .
 تضمنت الاتفاقية عشر مواد تتعلق بتسليم الحدود الحدودية الحدودية الحدودية
 بين البلدين . كما اتفق على تشكيل لجنة لدراسة مشتركة مهندتها
 القيام بتسليم وتعيين نقاط وحد الحدود على الطبيعة وإعادة
 الممرات اللازمة لذلك . كما تشمل الاتفاقية الدول والتقاليد الأمم
 الحدود البحرية ولا لقواعد القانون الدولي والتقاليد الأمم
 الحدودية للبلدين البحار .
 وتضمن الاتفاقية منحهم... الأول يتكلم سلطات الحدود . وفي
 المسارات الحدودية عليها في الاتفاقية . والتي يفي بتعليمات وتنظيم
 حقوق الممرى والتقاليد والاتفاق من موارد المياه . في منطقة
 الحدود بحيث يتسبب لمواضع البلدين المتواجدين في التماثل
 الحدودية الاتفاق من الجوانب العماني السيد القوي بن
 قام بتوقيع الاتفاقية من الجوانب اليمني السيد حيدر
 شهاب الحقيل الخاص للسلطان قلوب ومن الجوانب اليمني حيدر
 ابو بكر الحقيل رئيس الوزراء .
 وقد أكد عبد العزيز الرواس وزير الاعلام العماني ان توقيع
 الاتفاقية الحدود الدولية العماني اليمنية تعتبر مناسبة تاريخية
 بتطوع إليها شعبا البلدين على ارض القوة التي جعلت بينهما
 عبر سنين ماضية وان يبدأ صلحة جديدة من التعاون البناء
 الذي تقوم على الصلح الحضارية واحترام السيادة الوطنية بين
 الطرفين .





الوكيل

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ٤١ ١٩٩٢

وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية د. الوسيط :

هذا هو المضمون الحقيقي لاتفاق الحدود بين اليمن وعمان

كلمته، قال لؤيني بن شهاب، «لنا ان نطلع مع
لشقاذا الى مداواصر القريي وتوليقي عري
الصلات الاخوية بين بلدنا. ليهدمونا الامل ان
تسرع خطى التماون لتكون الاتفاقية جسور
تواصل وتاج بين حكومتي وشعبي البلدين على
اساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم
التدخل في الشؤون الداخلية» وضم الوفد اليمني

كشفت وزير الدولة اليمني للشؤون
القانونية السيد اسماعيل الوزير
لـ «الوسط» المضمون الحقيقي لاتفاق الحدود
بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، وهو
الاتفاق الذي تم توقيعها في صنعاء في الأول من
تشرين الأول (أكتوبر) الجاري خلال احتفال عقد
في القصر الجمهوري وناب عن قيادتي البلدين في
التوقيع رئيس مجلس الوزراء اليمني السيد حيدر
ابو بكر العطاس والممثل الخاص للسلطان قابوس
بن سعيد السيد ثويني بن شهاب. ولم ينشر
نص هذا الاتفاق حتى الآن وقبل ان نتحدث عن
مضمون الاتفاق الحدودي لا بد من التوقف عند
ما جرى خلال حفل التوقيع

المراقق لثويني بن شهاب، كلاً من عبدالمعز
الروس وزير الاعلام الذي كان حلفاء الوصل من
الجانب اليمني بين قيادتي البلدين، خصوصا في
الفترة الأخيرة من اعداد الاتفاقية، ومحمد علي
القنبي وزير الكهرباء والماء، ومحمد بن علي بن
ناصر المالوي الأمين العام لليونان للتشريع
بمجلس الوزراء، وهيثم بن طارق آل سعيد وكيل
وزارة الخارجية، وقحطان بن محارب اليوسميدي
وكيل وزارة الداخلية، وآخرين.

وصل السيد ثويني بن شهاب الى صنعاء في
الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري على رأس
وفد رفيع المستوى، واتفق الرئيس اليمني للفريق
علي عبدالله صالح حيث سلمه رسالة تضمنت
تكريس السلطان قابوس بتوقيع الاتفاق
الحدودي. وأشار الرئيس علي عبدالله صالح
بظهور علاقات التعاون بين اليمن وعمان وبروح
الحوار الأخوي التي سادت المحادثات لحل مسألة
الحدود بين البلدين. ووصف اتفاق ترسيم الحدود
بأنه «يعمل حثاً بارزاً في تاريخ البلدين والأمة
العربية» وتمنى «ان تحوّل الدول العربية في ظل
خلافاتها الحدودية حثو البلدين بأسلوب الحوار
الأخوي السلمي وبمنطق لا غالب ولا مستغوب». وعب
القائد انتقل الوفدان اليمني والعُماني الى
القصر الجمهوري حيث تم توقيع الاتفاق
ومعلقته في حفل حضره عدد من الوزراء وكبار
المسؤولين في البلدين ومنذوبو الصحافة وكالات
الأنباء. وفي الكلمات للقيادتين إثر توقيع
الاتفاق، أشار العطاس بالجهود التي أدت اليه.

وتراوحت رموز فصل الأضراب والقوى
والاوساط اليمنية على توقيع هذا الاتفاق بين
الترحيب والقصم وقال مصدر يمني في المؤتمر
لشعبي العام لـ «الوسط»، انه لا يتوقع ظهور
أية تحفظات على الاتفاق وكانت شخصيات
وتيارات من بعض الأحزاب، أعلنت معارضتها او
تحفظاتها حول بعض النقط الواردة في الاتفاق،
عند الاعلان عن الانتهاء من صياغته في اوائل
هذا العام، بحجة انه تضمن تنازلاً عن مساحات
من الأراضي اليمنية. ولكن هذه التحفظات الملمة
لم تلبث ان تلاشت اثر توضيح العطاس حقائق
النقاط المطروحة موضوع التحفظ، ونفيه صحة
ما تشيع حولها في حينه.

مضمون الاتفاق

وكشفت اسماعيل الوزير وزير الدولة اليمني
للشؤون القانونية في حوار مع «الوسط» ان
اتفاق ترسيم الحدود اليمني - العماني يتضمن ٢
وثائق، الأولى، الاتفاق الرئيسي الذي احتسب
تفاصيل حول نقاط الحدود وأسلاكها وخطها
العام، والثانية وثيقة ملحقان باتفاق تم
التوقيع عليهما مع الاتفاقية. وأوضح الوزير

قال، «لقد رسمنا مع الأشقاء في عمان في بداية
مفاوضات الحدود، نهجا يرتكز على الحوار الأخوي
وعلى قاعدة ان لا ضرر ولا ضرار، لنا تمكن بالذات
من الوصول الى توقيع الاتفاقية هذه. وأشار
العطاس الى ان الاتفاق لا يهدف الى إغلاق بابين
عن بعضهما الآخر، بل ليكون فاتحة تعاون أكثر
وتنظيم حركة شعبيهما بصورة تمكنهما من
التعاون المشترك في مختلف مجالات التنمية. وفي



الوسيلة

المصدر :

١٢ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر واخذ مات الصحفية والهملو مات

سنعاء

عبد الوهاب

المؤيد

بين البلدين ونحو ذلك. وهذه القضايا قد يكون الحديث عنها الآن سابقاً لأوانه.

● قلتم في أحد تصريحاتكم أن الاتفاق الحدودي سيصبح ساري المفعول عند التصديق عليه. فهل لنا أن نعرف متى ومن سيصدق على الاتفاق؟

- التصديق على الاتفاق سيتم في كل بلد بحسب الأنظمة السارية فيه. ففي الجمهورية اليمنية سيتم مناقشته والتصديق عليه من قبل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وإقراره من مجلس النواب وفقاً للنسب.

● كان مقرراً أن يتم التوقيع على الاتفاق من قبل الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس ثم تم ذلك من قبل رئيس الوزراء في اليمن والممثل الخاص للسلطان قابوس، فهل يتسرب على هذا أي أثر قانوني؟

- لعل التحجير الآن أنه كان متوقفاً وليس مقررًا. والتوقيع على الاتفاق من رئيسي البلدين هو تحقيق للجانب المحوي فقط، أما الأثر القانوني فيستوي فيه التوقيع عليه من قبل الرئيسين أو من يفوضانه أيًا يكن منصبه وموقعه بلا فرق.

وفي الرياض أعرب مجلس التعاون الخليجي في بيان صدر يوم ٢ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري عن ارتياحه لتوقيع اتفاق الحدود بين سلطنة عمان وقيمن واعتبر أن ذلك «سيكون مثلاً يحتذى به في حل الخلافات الأخرى وجاء في بيان للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي نشر في الرياض أن هذا الاتفاق سيكون «مثلاً في حل الخلافات بين الدول العربية والإسلامية»

لـ «أبوسطة» أن الحق الأول خاص بتنظيم سلطات الحدود، والثاني خاص بتنظيم حقوق الرعي والتنقل عبر الحدود وطرق الانتفاع بموارد المياه

وقال إن الخط البري للحدود يتميز بإحداثيات في الأرض تتحدد بخطوط الطول والعرض، وفي ضوء هذه الإحداثيات توضع علامات الحدود على الأرض وتوضح لللاحق المسافات والأبعاد التي تتخلل العلامات. وفي ما يأتي الحوار مع الوزير.

● هل تضمن الاتفاق أو أحد ملاحقه تحديد مواقع العلامات أم أن هذا العمل سيتم مستقبلاً وكيف؟

- وثائق الاتفاق التي تم التوقيع عليها حددت الاتجاه الرئيسي لخط الحدود واتجاهه محسباً

بالنقاط الرئيسية الثماني إضافة إلى الأسس التي يترتب عليها ما تضمنته الاتفاق، ومن ذلك مواقع العلامات. فقد نص الاتفاق على أن تقوم حكومتا البلدين بتشكيل لجنة فنية مشتركة من مهامها وضع المساحة الدقيقة وتحديد مواقع العلامات وبالتالي تحديد المسافات التي تتخللها وضع الخرائط للتصديقات الكاملة

● وبالنسبة إلى الحدود البحرية؟

- يمشد خط الحدود البري في اتجاه المياه الإقليمية للدولتين واتجاه الاقتصادية التي تليها وقد حددت الاتفاقية حقوق كل دولة في المياه وفقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة في ما يخص قانون البحار.

● وكيف تم تحديد خط الحدود في الأساس؟

- تم ذلك من قبل لجان فنية مشتركة قامت بتحديد من خلال زيارات وعمليات مسح على الطبيعة. وبالطبع فقد تم ذلك بما يحقق مصلحة البلدين والحقوق الكاملة لكل منهما واستغفرت العملية كما هو معروف عشر سنوات. إذ أن المفاوضات اليمنية - العمانية على الحدود بلغت في عام ١٩٨٢.

● هل تفهم من قولكم أن هناك ملاحق لم يتم التوقيع عليها؟

- نعم هناك ملاحق، أو بالأصح مجموعة مبادئ عامة أخرى سيتم بحثها مستقبلاً باعتبار أنها أسس لاتفاقيات مشتركة، وهي متروكة للدواعي المستقبلية بحسب طبيعة ونوع كل منها، مثل الملكيات الخاصة وحقوق الانتفاع بها بالنسبة إلى المواطنين والثروات الطبيعية فيما وجدت، وكيف يمكن استغلالها المشترك بالاتفاق



علي ناصر ارجاع عودته الى صنعاء الى ما بعد الانتخابات مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاقية الحدود مع عمان

وكان تقرير اللجنة
بدراسة الاتفاقية تضمنت
التوصيات للحكومة
لجعلها تتوصل مع الحكومة
لنقل انشاء طريق
الحدود مع عمان
التي كانت تحت
وتسهيل نقل البضائع
للمسافر اليمني
والحدود بينهم
رؤس الاسواق اليمنية
مشاريع استثمارية
وجوية بين البلدين
والقناة والطريق

علي ناصر
من السيد علي ناصر محمد
التنفيذي (١)

البحث والتحري ومسئول تنفيذ
قرارات مجلس الوزراء بتنفيذ
الخطة الاسمية ومسئول تنفيذها.
وعلى وزير الداخلية
والامن بوضع سياسة عامة للوقاية
من الجريمة ووضع سياسة اصلاحية
اشبه واضحة.
وقرر مجلس النواب تسجيل
مناقشة الاوضاع الامنية في ضوء
التقرير لاقدم الى الجلسة المقبلة التي
ستعقد السبت.

الاتفاقية مع عمان
وعلى السيد علي ناصر
النواب الى تقرير لجنتي الشؤون
الخارجية والعلاقات الخارجية
والشؤون الدستورية والقانونية عن
الاتفاقية الحدود الدولية ومعلقاتها بين
اليمن وسلطنة عمان. وابدى النواب
جسمة من الملاحظات والاراء
الاتفاقية وصوت المجلس عليها.

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
□ دمشق - الحيدري

□ تمت الحكومة اليمنية
النواب اليمني تقرير
الوضع الامنية في الجمهورية
على طلب اعفاء المجلس
الاسمعي

وتاريخ التقرير الذي قدمه
غالب مطهر القمش وزير
والامن الى الاوضاع
الجمهورية اليمنية
الوضع الامني بالحدود
حوادث الاغتيال باليمن
مركبها والاجراحت الامنية
الخذلة ازاجاء
كله اطار التقرير الى
الاستقلال باليمن الذي لا تزال ومن



مجلس النواب اليمني يوافق

تتمة الصفحة الأولى

السابق لما كان يسمى اليمن الجنوبي، ان علي ناصر ارجا عيونه الى صنعاء الى ما بعد اجراء الانتخابات النيابية في ههنا
واوضحت ان الرئيس السابق كان لتتمة مدة شهر تموز (يوليو) للشهي
القرار بالعودة الى بلده التي خرج منها قبل اعلان الوحدة بين شمالي اليمن في
ايار (مايو) ١٩٩٠. واصفي معظم واقته في سورية. واشتات ان قراره بعدم
العودة سريحت اسساً برفيخته في الا يكون طرفاً في اي نوع من التراضات
السياسية في البلد في وقت تقير كل الدلائل الى ان التتخيات مطجري نولفر
الشهر المقبل ايل موعد انتهاء الفترة الانتخابية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) لو
ان انتهالها بوقت قصير.
وطعت «الحياة» من مصادر قريبة من علي ناصر انه علي واقته لاجاز كتابة

مذكراته وتتناول لوحة كاملة عن تاريخ اليمن الحديث وذلك حتى قيام الوحدة
اليمنية.

ويسمى علي ناصر حالياً غير لاقامة توكيسة عربية للدراسات والفتر تهتم
في شكل اساسي بشؤون اليمن والخارج ومنطقة البحر الاحمر. وعلم انه يلقب
اتصالاته مع بعض الاوساط للعنية بهذا الشأن. ومع مراكز الدراسات والابحات
والنشر ومع هذه من المفكرين والباحثين في عدد من البلدان العربية. وعدد من
المفكرين الاجانب المهتمين بشؤون تاريخ العرب وتراثهم الحضاري.



١٩٩٢ - ٢٠١٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

مجلس الرئاسة اليمني يصادق على اتفاقية الحدود مع عمان

مستعانة من حمود منصور

صادق مجلس الرئاسة اليمني اس على اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية .
للعمانية. الموقع عليها في مطلع شهر أكتوبر (تشرين الأول) الحالي في اجتماع
حضره الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني، والمهندس حميد
ابو بكر الحطاس رئيس الوزراء، واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية. وأكد
المجلس في حيثيات قرار الصابغة ان الاتفاقية انجزت على اساس لا ضرر ولا
ضرار. لارساء قاعدة علاقات وثيقة، وفتح افاق جديدة للتعاون بين البلدين. وكانت
مصادر مطلعة ان المجلس صادق على عدد من الاتفاقيات والقوانين الأخرى.



الأهرام

المصدر :

للتشـر والخذ مات الصحفية والعلو مات

التاريخ :

٢٦ سوبر ١٩٩٢

اليمن تصدق على اتفاقية رسم الحدود مع عمان

صنعاء - وكالات الأنباء - صدق البرلمان اليمني على اتفاقية رسم الحدود مع عمان أمس الأول إتهاء ٢٥ عباساً من النزاع على الحدود بين البلدين.

وأكدت حكومة اليمن في بيان لها أن مجلس الرئاسة الذي يضم أعضاء واع على اتفاقية الحدود مع عمان بعد موافقة البرلمان اليمني عليها يوصف البيان الاتفاقية بأنها خطوة أساسية لتطوير علاقات الأخوة والتعاون بين البلدين، وكانت اليمن وعمل قد توصلت إلى اتفاق في الأول من أكتوبر الحالي لتسوية النزاع على الحدود بين البلدين، تنازلت عمان بموجب عن جزء كبير من مطالبها طاروين ناحية أخرى يتجه وفد من الشيوخ - القانونيين والفنيين في اليمن إلى الرياض اليوم لاستكمال جلسات الجولة الأولى من المفاوضات اليمنية السعودية حول الحدود، والتي بدأت في ٢٨ من سبتمبر الماضي.

□ وزير الإعلام العماني للأهرام: إنفاذية اليمن ومساند نموذج لحل خلافات المدود بين الدول العربية



الإيجابي معها - كما حدث - يمثل ارادة سياسية على كلا الجانبين وأضاف وزير الإعلام اليمني في حديثه للأهرام أن سلطة عمان حرصت على انتهاج والدية معينة في التعامل مع جيرانها فهي لا تلذذ في الاعتبار بعض المساحات الجغرافية ولكنها تعني قبل ذلك بالترابط الذي يجب أن يكون بين الجيران من ناحية وبين شعوب المنطقة من ناحية أخرى

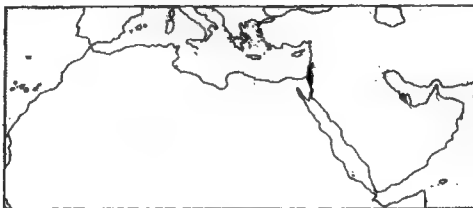
وقال الرواس إن السلطة ترى وقناعة عميقة أن الخلافات بين الأشقاء العرب هي في النهاية خلافات طارئة ولا مناس من تجاوزها والتخطي عليها

وأضاف أنه فيما يتعلق بقضايا المدود التي تثار بشكل مستمر على بعض العلاقات العربية باعتبارها قضايا تطرح دوما على شجاعت ذليلة للانفجار مالم يتم التعامل معها بحكمة ودراية وبشروط ذلك اصطلت سلطة عمان التوقيع في التعامل مع هذه القضايا حيث انتقلت في تحركها من مبدأ أساسي وهو أن المدود بين الأشقاء ليست مسألة شبر هنا أو روية هناك - كما أن المدود ليست خطية للصمد أو الانتحار ولكنها ينبغي أن تتحول إلى خطوط للاتقاء والتعاون للنشر بين الجاهين مشيرا في هذا الصدد إلى أنه إذا كانت السلطة قد توصلت إلى توافق اتفاقية سائلة مع المملكة العربية السعودية في شهر مارس ١٩٩١ فأنها بذلك قد تكون شريعت التل أكثر من مرة في مجال التعامل الناضج مع هذه القضية الحيوية

مسقط من سلامة حسن أعلن عبد العزيز الرواس وزير الإعلام العماني أن لامتثال السلطة هذا العام بمبدأها الرقني ياتي وقد حلت عمان جميع مشاكلها مع كل جيرانها، وفي حالة تدور الخفر والنظر بتنازل وبات للاستقبل وأكد الرواس أن حدث توقيع اتفاقية المدود بين عمان واليمن يمثل حرص السلطة عمان على التضامن العربي وتلهمها لروح الأشوة وحسن الجوار مشيرا إلى أن قضايا المدود بطبيعتها من أكثر القضايا حساسية وأكثرها سهولة بالنسبة لسكان توجهها واستخدامها لأثاره الشاهر وزير الشكر وإن التماس

عبد العزيز الرواس - حدة وقال أن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية العمانية اليمنية التي يترأس مع اختلافات البلدين بأعباءهما الوطنية من شقة أن ينعكس إيجابيا على مجمل الأوضاع في المنطقة خاصة وأنه يؤكد أن دول المنطقة فادرة بالفعل على الاتفاق وعلى تجاوز الخلافات وعلى بناء طريق للتعاون والتفارب بين شعوبها وأشار الرواس إلى أن اتفاقية المدود بين عمان واليمن انبثقت من حال العمود من الجهود والمفاوضات التي تسمى إلى اعطاء كل ذي حق حقه وإن تكون اتفاقية لا شبر ولا شرارة ولا غلب ولا سلطان وإنما اتفاقية الأشوة والصفاء المشترك وقال الرواس أن المتكلمة ليري وقناعة عميقة أن الخلافات بين الأشقاء العرب هي في النهاية خلافات طارئة ولا مناس من تجاوزها والتخطي عليها

(٩) حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية



حسن ابوطالب

عمان والشرط الجنوبي سابقا من اليمن في مطلع الثمانينات ، والذي تولى لمدة أربع سنوات ليمود مرة أخرى في ١٩٨٧ دون أن يحقق أى نتائج ملموسة اللهم سلبية التفاوض ذاتها .

وكمعظم حالات الحدود العربية - العربية ، فإن حالة اليمن الموحد مع جارتها عمان شرقا والسعودية شمالا ، يتدخل فيها مزيج من الاعتبارات التاريخية والعرقية والاقتصادية والسياسية والانسانية أيضا . ولكل من هذه الاعتبارات دوره في إثارة أو في احتواء القضية على نحو معين تبعاً للطرف التاريخي العلم . وفي هذا التقرير سنحاول إلقاء الضوء على قضية تطور مسألة الحدود اليمنية من المفاوضات حتى توقيع الاتفاقية الخاصة بترسيمها في الأول من أكتوبر ١٩٩٢ ، وتطور حالة الحدود اليمنية السعودية ومشكلاتها المختلفة .

أولا : الحدود اليمنية العمانية .

يظهر خط الحدود القديم بين عمان وسلطنة المهرة - التي تمثل حالياً إحدى محافظات الجنوب في اليمن الموحد مثلما كان شكلها في ظل التشريع - إلى عام ١٩٦٥ ، حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التي كانت تسيطر على

تتمثل نزاعات الحدود اليمنية وترسيمها مع كل من السعودية وعمان حالة متميزة في سياق المقارنة مع باقي حالات نزاعات الحدود العربية العربية ، إذ أنها تقدم نموذجاً - في سياق تطوراتها الأخيرة يختلف إلى حد بعيد مع التطورات المعاصرة التي لحقت بحالات حدودية عربية أخرى . ونشير هنا على وجه التحديد إلى توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان ، والمفاوضات الفنية الإجرائية بين اليمن والسعودية التي تطورت عبر ثلاث اجتماعات للخبراء من كلا البلدين في الرياض وجدة ومضاه . وتبدو المفارقة المثيرة للاهتمام أن هذه التطورات ذات الطابع الإيجابي تمت بعد قيام دولة الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٢ ، والتي جمعت بين شرطي اليمن السابقين . وفي حين كان الشرط الجنوبي من اليمن مستقلاً عن الحدود مع عمان ، كان الشرط الشمالي - المعروف باسم الجمهورية العربية اليمنية - مستقلاً عن الحدود مع السعودية . وفي زمن التشريع ، حالت أسباب عدة من بينها التشريع ذاته دون خوض أى من الطرفين اليمنيين في حوار جاد حول مسألة الحدود مع أى من عمان أو السعودية . وحتى في الأحوال التي شهدت قدراً من الخوض في ملف الحدود ، كانت النتائج محدودة للغاية . ونشير هنا على وجه التحديد إلى حالة التفاوض الأول بين



المصدر : الساسة العرب

التاريخ : سنة ١٩٨٢

النشر والذات الصحفية والاعلومات

امران : الأول منها رغبة مشتركة في إعادة النظر في اتفاقية الحدود الموروثة عن سلطات الاحتلال البريطاني ، ومن هنا كان التشكيك في اتفاقية ١٩٦٥ على وجه التحديد من قبل اليمن الجنوبي . اما الامر الثاني فهو التعويل على الادعاءات بالحقائق التاريخية كسند لكلا الطرفين في ادعاء السيادة على اكبر مساحة ممكنة من الحدود المشتركة . وواقع الامر ان الدقائق التاريخية كانت مفقولة الى حد كبير ، خاصة وان الرجوع الى الماضي بعيد نسبيا - ٢٠٠ سنة او اكثر قليلا - كان يدفع الى ادعاء بالسيادة اليمنية على غالبية عمان وليس فقط منطقة الحدود المشتركة ، وبصفة خاصة منطقة « ظفار » . ونفس الامر ينطبق على الادعاء بالحقائق التاريخية اليمنية ، والتي تستند الى وحدة الاصول العربية للقبائل « الازده » الذين يكونون غالبية سكان عمان ، والذين ينحدرون الى اصول من منطقة مارب اليمنية في وسط اليمن الموحد حاليا . وفي تلك المرحلة من التفاوض ، ونظرا الى الاستناد الى حثيات تاريخية قديمة الى حد بعيد نسبيا ومفقولة في نفس الوقت ، لم تسفر المفاوضات عن أية نتائج ملموسة فيما يتعلق بتبرسيم نهائي للحدود . ولكن ظلت سابقة التفاوض في حد ذاتها كقابلة مقبولة احتواء أية نزاعات او ادعاءات على الحدود .

وقد تكرر الشيء نفسه في عام ١٩٨٧ ، بعد ان تم احتواء نتائج الصراع على السلطة في الجنوب اليمني في يناير ١٩٨٦ ، ولكنه تعثر نسبيا نظرا لاتفاق شطري اليمن - بعد ان شرعا في القام دولة وحدة اتحادية بينهما منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ - على تأجيل البت في المسائل الحدودية الى ما بعد اعلان قيام دولة الوحدة اليمنية ، وهي لا يتم توقيع اتفاقات شطرية في مسائل تخص اليمن كله .

بعد قيام الوحدة دخلت المفاوضات اليمنية اليمنية حول الحدود مرحلة اتسمت بالجدية والاصرار على انتهاء هذا الخط . وتمثلت الامور المحفزة على سرعة الاجازة في اعتماد جملة من المبادئ العامة التي يتم من خلالها تجاوز منطوق اتفاقية ١٩٦٥ من جانب ، ومن جانب الادعاءات التاريخية القديمة من جانب آخر . وتمثلت هذه المبادئ في التراضي والتوازن وعدم الافراط او التفریط في الحقوق والسيادة اليمنية لكل منهما ، وعدم سعي اي من الطرفين لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر ، وان يكون خط الحدود مستقيما الى أقصى حد ، وان يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما أمكن ذلك ، وان يراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة للقبائل التي تعيش على جانبي الحدود . وقد أدى اصرار وجدية الجانبين الى التوصل الى اتفاقية حدودية مطابقة فيها كل تلك المبادئ . وكان مبدأ جعل خط الحدود مستقيما الى أقصى درجة ممكنة مثيرا لبعض المعوقات خاصة في

ما كان يعرف بالحمايات الشرقية لعدن مع سلطان مسقط وعمان اتفاقية للحدود . ولم يكن الخط المتضمن في اتفاقية ١٩٦٥ سوى تطويرا وتعديلا لخط سابق كان يعرفه بخط « هيكم بوثم » حكم عدن في نهاية الخمسينات ومطعم الستينات ، وهو الخط الذي تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين سلطنة المهرة وسلطنة مسقط وعمان في عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٠ . وكان طبيعيا ان يكون الهدف من رسم تلك الحدود وفرضها على الاطراف المحلية سواء اليمنية او العمانية هو حماية المصالح البريطانية في المحميات الشرقية . ومع استقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، اعترفت سلطات الجبهة القومية التي تسلمت الحكم في الجنوب في اول بيان لها بحدودها الموقعة مع جيرانها وبالعامل على احترام هذه الحدود . الا ان التطورات السياسية التي لحقت بالمنطقة أدت الى محاولة تجاوز اتفاقية ١٩٦٥ ، وتشير هنا الى ثلاثة اسباب رئيسية .

١ - التطورات التي لحقت ببنيّة وطبيعة السلطة السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن ، وتحوله الى نظام يعتقد الفكر الماركسي الشمولي وارتباطه بالاتحاد السوفيتي السابق ، وسعيه الى مواجهة ما اعتبره أنظمة عربية تقليدية تدور في الفلك الاستعماري البريطاني والأمريكي .

٢ - اندلاع حركة المقاومة المسلحة في اقليم « ظفار » العماني المتأخم للقائمين اليمنية الجنوبية ، وحصولها على دعم سياسي وعسكري من النظام الحاكم في الجنوب اليمني سابقا .

٣ - قدرة النظام في عمان بمساعدة خارجية - إيرانية على وجه التحديد بداية من مطلع السبعينات - في إنهاء كل أشكال المقاومة المسلحة في اقليم « ظفار » .

ترتب على العمليات العسكرية العمانية نشوء واقع حدودي بين الجنوب اليمني وعمان اتسم بعدم الاتفاق كلية مع خط الحدود المرسوم في اتفاقية ١٩٦٥ . وقد أدى ذلك الى نشوء مايسمى بحدود الامر الواقع . وساهم مناخ التوتر اذذاك بين البلدين في تكريس هذا الوضع لفترة من الزمن .

في بداية الثمانينات بدت هناك مؤشرات لتحسين العلاقات بين البلدين على اثر التغيير الذي لحق بالسلطة السياسية في الشطر الجنوبي لليمن ، حيث دانت السلطة السياسية والحزبية لعل ناصر الذي اخذ في انتهاز سياسة قوامها الانفتاح على الدول العربية المجاورة . وكان من نتائج هذه السياسة ان تحسنت العلاقات العمانية مع اليمن الديمقراطي سابقا ، واخذ البلدان في فتح ملف الحدود بغرض تسويته . وعقدت عدة جولات للمفاوضات بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٤ .

تميزت مفاوضات ١٩٨٧ - ١٩٨٤ الاولى بتبادل الاراء حول كيفية رسم الحدود بين البلدين ، وظهور فيما



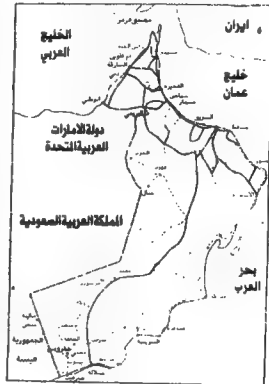
المصدر : السيرة العلمية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والذخات الصحفية والمعلومات

خط الحدود العمانية - اليمنية المتفق عليه كما هو وارد
في خريطة حديثة أصدرتها مصلحة المساحة العمانية



* المصدر الحياة ١٩٩٢/١٢/٢٢

في المناطق الحدودية منذ مئات السنين ، والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود ، ولها لوائح مطول الاطوار . ويشمل الملحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين ، والتي تركت لها مهمة تحديد مناهل العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٢٠٠ كم ، ومهمة تحديد اجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة الى منطقة اقتصادية مشتركة ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك . ويصمم الملحق الثاني بالانتقال المباشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر ، خاصة وان غالبية لافني تلك المناطق الحدودية من عائلات وعشائر واحدة تعيش على الجانبين .

ول هذا الصدد تبرز عدة دلالات هامة وهي :

١ - ان الاتفاق على ترسيم الحدود اليمنية العمانية على النحو السابق خرج بها من عباءة الحدود الموروثة من حقبة الاستعمار البريطاني لمنطقة الجنوب اليمني ، والتي كانت مقننة في اتفاقيات ١٩٥٤ ، و ١٩٦١ و ١٩٦٥ . كما خرج بها من حالة حدود الامر الواقع ، الى مرحلة الحدود المتفق عليها بالتراضي والتوازن والمصالح المشتركة . وهي بهذا الصدد تعد حدودا عربية صرفة ليس لاي جهة خارجية يد في تحديدها ، وذلك على عكس الكثير من خطوط الحدود العربية العربية الاخرى .

٢ - ان البلدين لم يعتدوا في ترسيم الحدود بينهما على الاتفاقيات القديمة او المطالبات التاريخية ، وانما تجاوزا ذلك من خلال الاعتماد على جملة مبادئ هادئة لهما من صميمها وبرضاها .

٣ - ان الاتفاق الجديد اسقط عمليا اية مطالبات متبادلة خاصة ما شاع في مطلع السبعينات من ادعاءات اليمن الجنوبي سابقا بحقوق تاريخية باقليم ظفار التابع لعمان .

٤ - ان الاتفاق يقدم نموذجا للتوصل الى ترسيم حدود يجهل منها معايير للتواصل الحضاري والانساني بين الشعبين الواقعة على جانبيها ، وهو ما يبدو من المبادئ والاسس التي تضمنتها ملحقا الاتفاقية على النحو المشار اليه . ول هذا الصدد يشار الى ان مجلس النواب اليمني في جلسة قراره على الاتفاقية في ١٣ / ١٠ / ٩٢ اوصى الحكومة بان تحمل جاهدة على التوصل مع الحكومة العمانية لتحقيق انشاء طريق يربط بين البلدين لتسهيل انتقال السلع والمنتجات ذات المنشأ اليمني والمعماني ، وان يتم التوصل بسرعة الى الاجراءات التنفيذية لتسهيل انتقال المواشي وضمن تواصلهم . وتضمنت توصيات مجلس النواب ايضا دعوة الى رؤوس الاموال العمانية الى اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وانشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والتعليمية .

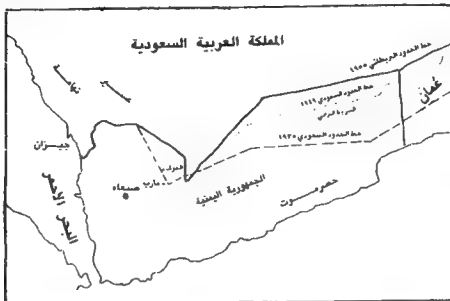
المنطقة المسماة بمثلث حبروت التي تتداخل فيها مصالح القبائل العمانية واليمنية على نحو كبير نظرا للتعرج الكبير في الخط الحدودي القديم للحدود . ومع اعتماد مبدأ الخط الحدودي المستقيم ينطلق الخط الحدودي من منطقة « خربة علي » على المحيط الهندي ويصورة مستقيمة حتى منطقة « حبروت » لتخرج قليلا . ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في اتجاه صحراء الربع الخالية الى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية . وتقول المصادر اليمنية ان استقامة الخط الحدودي اعادت لليمن منطقة مساحتها تزيد قليلا عن ٤ كم مربع في حدود محافظة المهرة ، وهو على عكس بعض الانتقادات الحزبية اليمنية التي قالت بان الاتفاق ادى الى تنازل اليمن عن حوالي ١٨ كم مربع . وهكذا بعد جولات عدة من المفاوضات تم التوصل الى اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين ، ثم للتوقيع عليها في العاصمة اليمنية صنعاء في الاول من اكتوبر ١٩٩٢ . والاتفاقية ملحقان اولهما ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ، ويتيح باستمرار ممارسة التقاليد السائدة



المصدر : الساسة المراسلة

للنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

التاريخ : سنة ١٩٩٢



المصدر : شؤون الشرق الأوسط - العدد ١٢ - سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٢

قوات الامام يحيى والملك عبد العزيز بن سعود . وكان جزء من دوافع تلك المواجهة تأييدا من ادعاءات بالمسيادة من قبل الامام يحيى على تلك الامارة باعتبارها تابعة للمخلاف السليماني التابع تاريخيا لحكام صنعاء . في الوقت الذي كان فيه أميرها الحسن بن الادرسي قد وقع اتفاقية حماية مع الملك السعودي عام ١٩٢٦ . والتي عرفت باسم اتفاقية مكة . وتضمنت تمهيدا من الملك عبد العزيز بدفع كل مأسى يتمد خارجي أو داخلي يقع على اراضي عسير الواقعة تحت سيطرة الادارسة . وفي اتفاقية ١٩٣٠ الموقعة بين نفس الطرفين تنازل الادارسة عن ادارة شئون الامارة للملك عبد العزيز . الا ان تطور الامور دفع الادارسة الى محاولة التراجع عن هاتين الاتفاقيتين والجوء الى الامام يحيى طالبا للمساعدة . مما سبب بعض التوتر في تلك المنطقة . وازاء ذلك وبعد حوالى عام من اعلان قيام المملكة العربية السعودية . أعلن الملك عبد العزيز رسميا ضم امارة عسير بشقيها الشرقي الذي كان يحكمه آل عاصف بتفويض مباشر من الملك عبد العزيز . والجنوبي الغربي الذي كانت ولايته جزئيا راجعة الى آل الادارسة . وقد اثار هذا الضم حفيظة اليمنيين الذين رأوا فيه تدبير على ارض تدبير بالولاء للامام يحيى . وتمتد جزءا اساسيا من ارض اليمن الطبيعية الكبرى .

وفي محاولة لترسيخ مختلف جوانب قرار الضم السعودي لتلك الامارة ، جاءت المطالبة بترسيم الحدود

٥ - ان الاتفاق ابرز اهمية الحوار والتفاوض كآلية هامة للتوصل الى ترسيم الحدود بصورة واضحة ودون لبس كمقدمة لاضفاء طابع الاستمرارية والاستقرار على ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات تفصيلية .

١ - فنيا - الحدود اليمنية السعودية .

١ - اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ .

بالرغم من ان اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ الموقعة بين الملك عبد العزيز بن سعود والامام يحيى امام المملكة المتوكلية اليمنية تمثل حجر الزاوية في مسألة ترسيم الجزء الاكبر من الحدود اليمنية السعودية ، فإن الملاحظات الخاصة بتوقيع تلك الاتفاقية . فضلا عن عدم وضوح عملية تجديدها في عام ١٩٧٤ . وكثرة التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ذاتها فيما يتعلق بالحدود . اضافة الى بعض اطروحات حول الحقوق التاريخية ، تجعل من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة الى حد بعيد ، وكثيرها من قضايا الحدود العربية/ العربية تلعب الاعتبارات السياسية دورا في احتواء او اثارة القضية على نحو معين في لحظة تاريخية معينة . ونظرا لما احتوته اتفاقية الطائف من مبادئ ومعلن ليس فقط اراء ترسيم الحدود . ولكن اراء تنظيم العلاقات اليمنية السعودية . فإنه يحسن بنا الاشارة الى الطريف التاريخي الذي وقعت فيه .

وقعت اتفاقية الطائف في اغلب المواجهة العسكرية - التي جرت وقائعها عام ١٩٢٤ في اجزاء من امارة الادارسة في غرب وجنوب منطقة عسير الطبيعية - بين



المصدر: السلطة الدولية

التاريخ: سنة ١٩٦٦

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

القاضي عبد الله احمد الحجري للملكة السعودية جاء فيه « اتفقت الجانبين التام مجدداً على اعتبار الحدود بين البلدين حدوداً فاصلة بصفة نهائية ودائمة . وذلك كما نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف » .

وتقوم وجهة نظر المملكة السعودية على اعتبار ان هذا البيان تضمن اعترافاً نهائياً بديمومة الحدود كما هي سببية في اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ ، في حين ان وجهة نظر يمنية ترى ان البيان في حد ذاته لا يصل الى مرتبة الاعتراف بديمومة الحدود ، فهو مجرد بيان صحفي ، وليس اعلاناً او بياناً يمتد بالتصديق على تلك الحدود بصفة ابدية . ويتضمن وجهة النظر تلك ان البيان نفسه لا يُلغى حق الطرف اليمني في المطالبة بتعديل الاتفاقية وما حوله من احكام خاصة بالحدود او بأي شيء آخر . خلاصة في فترة التجديد كل ٢٠ عاماً .

ويمكن القول ان وجهتي نظر البلدين حول الحدود بينهما تتضمن في داخلها بعضاً من مفاهيم الحقوق التاريخية . فمن وجهة نظر السعودية ان امانة الادارة يشغلها الشرقي والغربي / الجنوبي كانت تدعى بالولاء لامراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الاولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١٧٤٥ - ١٨١٨) ، وان معاهدت بعد ذلك سواء لجهة توقيع الاتفاقيات مع آل عائش - حكام الجهة الشرقية - او الادارسة - حكام الجهة الغربية والجنوبية - او اعلان الضم الرسمي لامارة عسير كجزء من المملكة كان امراً طبيعياً ويتسمم من الحقائق التاريخية ذاتها . اما الاتفاقية - او بالاحرى المعاهدة - من وجهة النظر السعودية فهي ملزمة للطرفين ، وانها شاملة تنظيم مسائل عدة في العلاقات بين البلدين ، وانها كانت مدخلا لتطبيق الاستقرار في المنطقة .

والقول بالمطالب التاريخية يدفع الى تصور خط الحدود على نحو مختلف جذرياً عن ذلك الخط الذي رسمته سلطات الاحتلال البريطاني لعام ١٩٥٥ بين المحميات والامارات والبلدان الخليجية في شبه الجزيرة . وتتضمن خطأ الحدود بين كل من السعودية واليمن وعمان على النحو الظاهر في الخريطة المرفقة . وفي كلا الحطين القائمين على دعوى تاريخية قديمة - ليس هناك ما يثبتها في صورة وثائق او اتفاقيات معترف بها - سواء لعام ١٩٢٥ او ١٩٤٩ ، فهما يضمن اجزاء من الداخل اليمني ولاسيما الجوف ومازب . وهما من المناطق التي ثبت فيها توافر احتياطي كبير من النفط ، وتعمل فيها شركات اجنبية من اجل استخراج وتسويق هذا النفط . وبالطبع فان اليمن ترفض مثل هذه التصورات رفضاً قاطعاً .

اما العهد الخاص بالحقوق التاريخية من وجهة النظر

بين الملكتين لتحفز المواجهة العسكرية .. وفي تلك المواجهة ونظراً لظروف القتال والخبرة العسكرية والحصول على معونات فنية من بريطانيا انتصرت القوات السعودية ودخلت الى بعض اراضي يمنية ومن لشهرها نجران . وازاء ذلك الموقف وخوفاً من سيطرة القوات السعودية على مزيد من الاراضي اليمنية ، قبل الامام يحيى وقد القتال والدخول في مفاوضات مع الجانب السعودي .

نتج عن تلك المفاوضات توقيع اتفاقية الطائف (انظر الملحق) ، والتي تضمنت ثلاثاً وعشرين مادة تناولت الى جانب ترسيم الحدود في جزء من الحدود المشتركة بين البلدين ، انتهاء حالة الحرب بينهما وتنظيم العلاقات بينهما في كافة النواحي . وفيما يتعلق بالحدود فقد تضمنت المادة الرابعة من الاتفاقية تعديدها على نحو مفصل بين نقطة ميدي والموسم على البحر الاحمر وحتى اطراف الحدود بين « من عدا يام من همدان بن زيد وائل وغيره وبين يام » . وفيما لهذه المادة فكل ما هو يسار هذا الخط فهو من المملكة السعودية وكل ما على يمينه فهو من الملكة اليمنية . وتضمنت المادة الثانية اعترافاً متبادلاً باستقلال كل طرف على نحو واضح دون لبس ، وان يستقل كل منهما أي حق يدعيه في قسم او لقسم من بلاد الاخر خارج الحدود الطبيعية للجهة في صلب هذه المعاهدة . وفي المادة الخامسة تعهد الطرفان بعدم ايجاد اي بناء مصطنع في مسافة خمسة كيلو مترات من كل جانب من جانبي الحدود . تضمنت المادة الثامنة التزام الطرفين بالاستئذان عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما سواء كان سببها ومشروعاً هذه المعاهدة او تفسير بعض موادها . وفي حالة عدم التوافق يلجأ الطرفان الى التحكيم الموضحة شروطه في ملحق المعاهدة (انظر الملحق) .

وفي المادة ٢٢ حددت مدة الاتفاقية بعشرين عاماً فعوية تامة قابلة للتجديد او للتعديل خلال الستة اشهر الاولى التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها . فإذ لم تجدد او تميل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى مابعد ستة اشهر من اعلان احد الطرفين المتعاقدين الفريق الاخر رغبته في التعديل .

ويعد التوقيع على الاتفاقية تم تشكيل لجنة خالصة لتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها ، وقد انتهى عمل اللجنة في خلال عام ١٩٣٥ ، ويبلغ عدد الاعمدة التي تم تثبيتها ٢٤٠ عموداً على طول الخط الممتد من شمال ميدي على البحر الاحمر الى حالة الربيع الخالي . وفي واقع الحال ان احداً من الطرفين لم يثر مسألة تجديد الاتفاقية او تعديلها جزئياً او كلياً بصفة رسمية في عامي ١٩٥٤ و ١٩٧٤ . بل ان بياناً مشتركاً (انظر الملحق) صدر في اعقاب زيارة رئيس الوزراء اليمني



المصدر: الجامعة الدولية

۱۹۹۲

التاريخ:

النشر والتوزيع: دار الكتب والوثائق

البحينة ففترى أن عسير من الذابحية الطبيعية هي جزء من
أرض اليمن المخرقة في كتلتها الجغرافية التي توارثوها
في المنطقة في أزمان سابقة مختلفة مثل الحسن بن
يعقوب، الحماداني في كتابه «سراج بلاد العرب» ، وابن
المجاور في كتابه «سراج الذهب» ، والبكري وياقوت
الحموي وغيرهم من الجغرافيين العرب . وإلى جانب
السند الجبرال الطبعي ترى وجهة نظر يمنية أن
الأدلة في ذلك اغتصبا الحكم في الأمارة ، وأن الذين
يظهر من الذين حكموا الجزء الأكبر من أمارة عسير
كانوا على صلة بحكام اليمن ، وكانوا يأخذون منهم الوعد
والأمان وفي بعض الأحيان كانوا يحميهم ذلك الخاطئ
باسم حكام صنعاء أنفسهم . وبصفة عامة يعتقد
اليمنيين أن الجزء الأكبر من عسير - المتمسك بجزر
ومنقطعات عسير - هي جزء من الخلاف السليماني
التابع تاريخيا لحكام صنعاء وأن جيران من وجه
التصديق أرض اليمن لاشبهة في ذلك . نحن فنأى ما يرد
في اتفاقية الطائف هو تنازل من الإمام يحيى عن أراضي
عسير خالصة ، أو على أقل تقدير أنها أرض يمنية أعطيت
برعايتها للجناب السعودي ، من الزعم المقدر بعشرين
عاما قابلة للتجديد . في سياق نفس الزعم المنهك فإن
١٩٦٤ منها يرى مأساة في الاتفاقية الموقعة عام
الاحول عن أرادة الملكين الحاكمين .

إن اتفاقية الطائف كغيرها من الاتفاقيات الموقعة بين الدول صارت لها حقيبتها القانونية قبل أية استنادات أخرى ، ومن هذه الزاوية يبدو مصعب النفوس مرة أخرى في جدل تاريخي حول حقيقة أي طرف أي جزء مما تتناوله الاتفاقية لا نحو مفصل ومحدد . ولذلك يبدو المخرج القانوني أن مسألة الحدود اليمنية السعودية ذات شقين ، الأول منهما وهو ماثلهاته الاتفاقية بالفعل ، والثاني وهو ماثلهاته الاتفاقية ويبدو الخط الذي يميز بين أحدهما آخر نقطة تضمنتها الاتفاقية (الطائف) (انظر ملور في الملحق حول تقرير الحدود بين المملكة السعودية والمملكة اليمنية) والنقطة التي تنقضي فيها حدود البلدين من كل من الجانبين والسعودية . وقد دلت الأضرار على مجالس المشكلات المختلفة سواء لأجهة الجزء المدد بالفعل في الاتفاقية أو الجزء الذي لم يتحدد بعد لأصفي قد تجاوزا لنظوق

ب - ترسيم الحدود بعد الوحدة اليمنية .
 بعيد قيام دول الوحدة اليمنية برز اهتمام اولى بانتهاء ملف الحدود اليمنية السعودية . وهو مناص على برنامج الاصلاح السياسى والاقتصادى والادارى الذى قدمته حكومة حيدر اوى بكر الطوئس . الا ان الادلاء ازمة الخليج الحالية وماصحها من تطورات شديدة فى العلاقات بين البلدين منى من المسير فتح هذا الملف او الخوض فى

تفصيلاته . وبين هاتئ نسبي الأزمه ، و امكن احتواء بعض تداعيات ظهرت فرصه لاعاءه التفاوض حول هذا المخره . ودعم من ذلك الاحتمالات الكبيره لوقف النفط الى منطقة الخليج التي لم ترسم بعد بين البلدين . و ما قد يفسد هذا الامر من مشكلات اقتصادية وغير سياسية . أضف الى ذلك ان الولايات المتحدة وغير مذكره رسميه استلها الى دول المنطقة في ابريل ١٩٩٢ . عبرت عن اهتمامها بتسوية مشكلات الحدود بصورة سلمية وعبر اليات التفاوض و التحكيم او الوساطة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية .

والذي ذكرى مرور عامين على قيام الوحدة اليمنية .
 الرئيس على أنه لصالح الامة بالارادة بالتوصل على
 تسوية نهائية لحدود المملكة مع السعودية ، وقد ردت
 السعودية ببيان رسمي على الحد التصريحي في ٣٠ مايو
 ٩٢ جاء فيه : ان السعودية عدت بمبادرتي منها الى
 انقلاص من الجانب اليمني لتسليط الجزء الجنوبي من
 الحدود ولقاء عاصمة الطائف ، وان الجانب اليمني لم يكن
 لديه الرغبة الجادة في التوصل الى اتفاق ، وان طلب
 المملكة لتسوية اعادة بناء ما انشتر من معالم لترسيم
 الحدود المتفق عليها طبقا لمعاداة الطائف لم يلق اى
 تعاون من الطرف الاخر . وأنه من اجل ان يطمع الجانب

اليمني شيئاً من الجدية وحسن النيات لا بد من البدء فوراً في إعادة بناء ما نكسره تلك المعالم والبيئة بتخطيط الخطة من المشرق... وبالرغم من تقسيم اليمن السعودي من تمثيل الجانب اليمني مسئولية تمثيل الوصول إلى اتفاق، وذلك الامتناع عن تخليط ما تبقى من الحدود فيما يخص جندرية وجهه نظر اليمن التقليدية، فقد ربح اليمن في بيان الوضع الذي في ٢٦ مايو باليمن السعودي، وما تضمنه من دعوة لبدء في معالجة قضية الحدود.

وقد عهد ذلك لآل اجتماع بين البلدين بعد اندلاع أزمة الخليج في جنيف ٢٠ يناير ٩٢ بين وزير الخارجية السعودي ووزير الشؤون الخارجية اليمنية حيث اتفقا على عقد اجتماعات للخبراء لبحث الموضوع تفصيلا. وحتى مطلع ديسمبر ٩٢ علقت ثلاث جولات للخبراء، اشتتن منها في العاصمة الرياض وجدة والمكّة في العاصمة اليمنية صنعاء. وقبل عقد الجولة الأولى في ٢٨ سبتمبر، أرسلت السعودية في ١٩٠ مذكرة إلى الطرف اليمني أوضحت وجهة نظرها فيما يتعلق بمهمة لجنة الخبراء، وتحدثت كما يلي :

١ - تشكيل لجنة لتجديد العلامات المقامة على خط الحدود وفقاً لتقارير الحدود المدة بموجب معاهدة الطائف بالاتفاق مع شركة عالمية لتنفيذ ذلك .

٢- ترسيم مابقى من الحدود ابتداء من جبل النار وفقا لمعاهدة الطائف ، وذلك بأن يقدم كل طرف (الوقت والحدود)



المصدر : السيادة الدولية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

ويصف عامة وبناء على خبرة اجتماعات لجان الخبراء . يمكن الاستنتاج بأن المفاوضات اليمنية السعودية سوف تأخذ وقتاً طويلاً ، وأن الطرفين لم يتلقيا بعد المسائل الجوهرية . ومع ذلك فمن المهم التأكيد على ثلاث دلالات هامة وهي :

الأولى وهي أن سجد اعتماد أسلوب التفاوض المباشر يثبت رغبة الطرفين في التوصل الى تسوية نهائية للحدود بينهما بكل ماتتبع من ترسيم للضغوط وتنظيم الانتفال على جانبيها وغير ذلك من المسائل المرتبطة بها .

الثانية أن المصد السياسي - ونقصه المستوى الواقعي للعلاقات بين البلدين والمتسم بقدر من البرود نظراً لعدم التخلص بعد من كل اثر المواقف المتبادلة أثناء أزمة الخليج الثانية - يؤثر على بدء الانجاز وعدم الاتفاق على

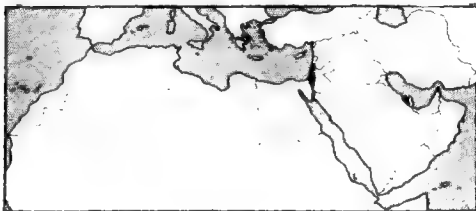
المسائل الجوهرية رغم تواصل اجتماعات الخبراء . الثالثة أن الطرف اليمني في تلك الاجتماعات لم يطلب رسمياً إلغاء اتفاق الطائف ، وإنما طلب ضرورة معالجة المشاكل التي أثرت ومازالت تثار في العلاقات بين البلدين منذ ٥٨ عاماً وحتى الآن ، وكذلك المشكلات التي لم تتضمنها الاتفاقية . وفي هذا يتضح بعض الانسجام في مواقف الطرفين .

تصوره لخط الحدود الذي تتناوله معاهدة الطائف . ٢ - تعيين الحدود وترسيمها في المنطقة التي لا تتناولها معاهدة الطائف حتى حدود سلطنة عمان ذلك بأن يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود في هذه المنطقة .

٤ - تعيين الحدود البحرية .

وفي الجولة الأولى للخبراء لم يقدم الجانب اليمني رداً محدداً على المذكرة السعودية ، في حين قدم مذكرة تضمنت نصوصاً قانونية حول ما اسماء حفظ حق البلدين ومصالحهما أثناء عملية التفاوض ، نظراً لأنها ستأخذ وقتاً طويلاً . وطالب الجانب اليمني بتوقيع اتفاقية تضمن تلك الحقوق تحت مسمى « اتفاق لا ضور ولا ضرر » ، إلا أن الجانب السعودي رأى أن المصالح القانونية للطرفين محفوظة بالفعل وفق الاعراف الدولية في مثل هذه المفاوضات ، وأنه لا حاجة لتوقيع مثل هذا الاتفاق الذي يلتفتد الى المبررات الشرعية والقانونية تجاه دفع سير المفاوضات . وقد انصب اهتمام الجانب اليمني في الاجتماعين الثاني والثالث على المطالبة بالاتفاق على اليه للتفاوض وحفظ الحقوق القانونية ، في حين انصب اهتمام الجانب السعودي على التأكيد على وجهة نظره المصافة في مذكرة ١٠ سبتمبر .

(١١) النزاع بين قطر والبحرين



محمد ابو الفضل

٣ - تطالب ان يكون موضوع التحكيم امام محكمة العدل الدولية حول الجزر المتنازع عليها فقط اما البحرين فيمكن عرض وجهة نظرها فيما يلي :

١ - رفض كل مطالب قطر بالنسبة للجزر وموقعها الجغرافي القريب منها ، على اعتبار ان ثمة جزر قريبة من بلد وتخضع لسيادة بلد آخر ، منها جزر قريبة من تركيا وتتبع اليونان .

٢ - المطالبة بثبوت منطقة « البرابرة » القطرية لها .

٣ - ان بريطانيا قننت الامر الواقع بالنسبة للحدود ، وهو ما تم اعتماده في كل دول الخليج ، مما يعنى ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاث .

٤ - ضرورة ان ينصب عرض الموضوع امام محكمة العدل ، على الخط المائى بين البلدين والحدود البحرية ، مع الاخذ في الاعتبار الوجود التاريخي للبحرين في منطقة الزبارة .

بهذه الحجج التى يطرحها كل طرف ، نرى من الصعوبة بمكان تناول هذا الموضوع بدون توضيح جذوره وعوامل تطوره .

الجذور والتطورات .

تعود جذور هذا النزاع إلى ما قبل الاستقلال . عندما كانت قطر جزءا من البحرين . ثم انفصلت عنها في ا -

لايفصل نزاع الحدود بين قطر والبحرين عن بقية نزاعات الحدود في المنطقة العربية . من زاوية طرح نفس المزايع والمبررات التى تثيرت حول كل طرف ، والتى يستند فيها بالاساس الى مايسميه بالمعوق التاريخية ، ويتركز هذا النزاع في ثلاث جزر رئيسية غنية بالبترول والمياه العذبة والموقع الهام ، هى ، فشت الديبل وحوار وجردة ، بالإضافة إلى منطقة الزبارة .

وكاد هذا النزاع ان يتسبب في مواجهة عسكرية كبيرة بين البلدين ، كما ادت تطورات ، وصعوبة التوصل إلى تسوية حقيقية إلى عرضه امام محكمة العدل الدولية ، وهو يعد اول خلاف حدودى في منطقة الخليج ، يعرض امام هذه المحكمة ، حيث اعادت هذه الدول حل خلافاتها بنوع من الدبلوماسية التى تحاط غالبا بالكتمان ، منطقة في ذلك من علاقاتها التاريخية وروابطها القبلية ، التى تتوافق مع قدرات وتوازنات كل دولة .

تتلخص وجهة النظر القطرية في .

١ - ضرورة فرض سيادتها على مجموعة الجزر الثلاث فشت الديبل وحوار وجردة التابعة للبحرين الآن .

٢ - ان خط التقسيم بين البلدين يجب ان يسير في الوسط بين اراضيها والبحرين ، حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار .



المصدر: السياسة الدولية

نوفمبر ١٩٩٢

١٩٩٢

النشر والخدات الصدفية والمعلومات

فيما بعد لستمر الوضع بين مد وجذر حتى حصول البلدين على الاستقلال. حيث بدأت مرحلة جديدة تسودها الروح الوطنية، لإيجاد وسيلة لحل الخلاف بشأن هذه الجزر، الذي أصبح سمة عامة في المنطقة ومن مخلفات الميراث الاستعماري. فعرضت قطر على البحرين بأن تتكفل بإنشاء جزيرة في المياه الإقليمية البحرينية، مقابل جزيرة حواري الموجودة في مياه قطر الإقليمية، كما عرضت أن تبرم معها اتفاقية تعاون اقتصادي في مجال التنقيب عن البترول، داخل المناطق المختلف عليها، مع احتفاظ كل من البلدين بموقفه بالنسبة لحق السيادة، إلى حين الاتفاق على تسوية ترضى الطرفين، مبنية على أسس القانون الدولي. كما تقدمت قطر أيضاً للبحرين بمشروع إنشاء جسر يصل بينهما، رغبة في فض الخلاف بالطرق الودية.

مع ذلك تمسكت البحرين بالقرار البريطاني وحق سيادتها على الجزر محل النزاع، إلا أن محاولات حثيثة بذلت من الجانبين، توصل على إثرها الطرفان في عام ١٩٧٨، إلى اتفاق بعدم القيام بأي تصرف، يؤدي إلى تعزيز مركز الطرف الآخر في الجزر، أو يؤدي إلى تغيير أوضاعها الزاوية، حتى يتم الاتفاق على تسوية بين الطرفين، وفقاً لأحكام القانون الدولي. ومما لبث النزاع أن تجدد مرة أخرى في مارس ١٩٨٢، بعد قيام رئيس وزراء البحرين بتشدين سفينة حربية بحرينية، سميت حواري، ثم إجراء مناوآت عسكرية في منطقة فشت الديبل. فاعتبرت قطر هذه التصرفات بمثابة عمل استفزازي، وانتهاكاً لكل جهود الوساطة، واحتجت رسمياً على ذلك، ثم قدم المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بحث الخلاف وتهدة الأوضاع، بعد وساطة من السعودية إلى أن أعطت البحرين رسمياً في أكتوبر ١٩٨٤ عزمها على إجراء دراسات مع خبراء عالميين، بشأن تنفيذ مشروع ضخ ميهف إلى ردم جزء من منطقة فشت الديبل، التي يدخل معظمها في نطاق الجرف القاري لقطر. بقصد إنشاء مدينة عليها، ومد جسر يربط بين البلدين، يغطي حوال ثلاثة أرباع المساحة البحرية التي تفصل بين البلدين.

وزادت الأمور سوءاً، عندما أصدرت البحرين قراراً في ديسمبر ١٩٨٥، يقضي بإقامة منطقة للتدريب العسكري، محظورة بصفة دائمة في المجال الجوي شمال غرب قطر. تشمل جزر حواري، وجزءاً كبيراً من الجرف القاري القطري، بل وتمتد داخل مياهها الإقليمية في بعض الأماكن، وأزاء هذه المواقف المتكررة من جانب البحرين، احتجت قطر رسمياً بذاكرة شديدة للهبة، وطالبت البحرين بسحب قرارها الأخير. في نفس الوقت الذي أبلغت فيه قطر احتجاجها إلى المنظمة الدولية للطيران المدني، التي طالبت البحرين بعدم خرق المجال الجوي فوق الأراضي وإياه الإقليمية لدول أخرى ذات سيادة.

مستقلة عام ١٩٦٨، مما أدى إلى خلافات حول الحدود بينهما؟ أهمها الخلاف حول الزبارة، الذي يرجع إلى عام ١٨٩٥ عندما انسحب رجال من قبيلة آل بن علي برزاعة سلطان بن سلامة، من البحرين إلى قطر، وحولوا ولاهم من آل خليفة إلى آل ثاني الذي منحهم قرية الزبارة وسائد الآثار هذا التصرف وتدخلت إنجلترا لتهدئة الموقف، والحيلولة دون مهاجمة تلك القبيلة للبحرين، في نفس الوقت الذي رفضت فيه البحرين هذا التصرف الذي يمس سيادتها، فتوترت العلاقات وتدخلت إنجلترا - ذات السيادة في المنطقة - مرة أخرى للحيلولة دون نشوب صراع يمكن أن يهدد مصالحها، إلا أنها أظهرت تاعاطفاً مع قطر، ورات أن حاكم البحرين منذ ١٨٧٢ ليست له حقوق واضحة أروها في قطر، وإذا يجب منه كلما أمكن من إثارة تعقيدات في المسألة من هذا المنطلق وحرصاً منها على ذلك، نصحت حكام البحرين بالتخلي عن دعوى المطالبة بالزبارة، لكنهم لم يستجيبوا لنصيحها، ثم تدخلت في الاتفاقية الانجليزية التركية لعام ١٩١٣ نصاً يقضي: بأنهما لن تسمح بأن يتدخل شيخ البحرين في الشؤون الداخلية لقطر أو يسمى إلى ضمها إليه وبمحاولة من جانبها - إنجلترا - لإرضاء البحرين، قضت بتبعية جزيرة حواريها، التي تدعى قطر ملكيتها وضرورة سيادتها عليها، ففي الخامس من أبريل ١٩٢٨ طلبت شركة بتروليم كونسيشن من شيخ البحرين، معرفة ما إذا كانت حواري وفشت الديبل تخص البحرين أم لا. كما قام المقيم البريطاني بكتابة رسالة إلى شيخ قطر يبلغه فيها ضرورة النظر إلى مسألة ملكية حواري وفشت الديبل، بموجب الحجة المتوافرة حالياً، على أن يتم الرد على الحكومة البريطانية، ثم عقب بقوله من وجهة النظر السياسية، فانه من اللازم تماماً أن تعطي جزر حواري للبحرين حيث أن هذا سيعدال ويؤازر القرار السابق بإعطاء الزبارة إلى قطر.

ومع بدايات عام ١٩٤٧ شكت قبيلة آل النعيم - التي حولت ولاها للبحرين بعد انفصال قطر عنها - إلى حاكم البحرين محاولة شيخ قطر إقامة مركز جمارك في الزبارة، الذي اعتبر ذلك بمثابة تدخل سافر في شؤون شعبه ورتبت بريطانيا عقد مفاوضات بين البحرين وقطر، ولعدم نجاح هذه المفاوضات، بحث التمدد البريطاني في البحرين في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ برسالة إلى كل من حاكم قطر والبحرين جاء فيها:

أ - تمديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين على أنه سيمر من عند جزء حواري باعتبارها تابعة للبحرين.

ب - تحديد منطقة جزر حواري التابعة للبحرين في رأي الحكومة البريطانية.

ج - تقرير تدمية فشت الديبل وحجراته للبحرين، مع بيان أنها ليستا جزيرتين بل هما حصصان ليست لهما مياه إقليمية.



المصدر : السياسة الدولية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والغذات الصحفية والهملومات

العام ، بينما اتخذ فيه القرارات التالية :
أولا - طلب المجلس الوزاري من السعودية بذل المساعي الحميدة فوراً لإنهاء الخلاف بين البلدين .
ثانياً - يسجل في الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذي تم بين قطر والبحرين فيما يتعلق بالتزام الطرفين بتجميد الوضع ، وعدم اتخاذ مايسبب تصعيد الخلاف .
ثالثاً - وقف العمليات الاعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء الى الاثارة .
رابعاً - تأكيد استمرار العلاقات الاخوية بين البلدين ، وعودة الأوضاع الى ماكانت عليه سابقاً .
وكان من نتائج هذا الاجتماع أن قامت السعودية بدور نشط للوساطة ، وتوصلت بالفعل الى مجموعة من المبادئ لمعالجة الأزمة الحدودية ، والتي قبلها الطرفان ، وتضمنت مايلي :

- ١ - يتعهد الطرفان بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن يعزز مركزه القانوني ، أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر ، أو يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف .
- ب - يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أي نشاط اعلامي ضد الطرف الآخر ، سواء تعلق ذلك بالخلاف أو غيره لحين التوصل الى حل نهائي .
- ج - يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأي تصرف يعوق سير المفاوضات ، أو يعزز الجو الاخرى اللازم لتحقيق اهدافها .
- د - يتعهد الطرفان بالامتناع عن عرض الخلاف على أية منظمة دولية .

وعقب التوتر الذي ساد العلاقات بين قطر والبحرين بعد حادث ابريل ١٩٨٦ حاول مجلس التعاون الخليجي احتوائه ومنع تفاقمه ، وقامت السعودية بدور نشط لوضع تسوية ملائمة وتهدئة الأوضاع . واستطاعت أن تجمع بين وزيرى خارجية قطر والبحرين في الرياض ، للتفاوض بشأن الأزمة الحدودية الأخيرة ، وتقدمت السعودية في مايو من نفس العام بخطة عمل تمثلت في الآتي :-

- ١ - إعادة الوضع الى مكان عليه قبل ٢٦ ابريل ١٩٨٦ .
- ٢ - التمتع بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية ، مدامت المساعي مبذولة للتوصل الى حل يرضي الجميع .
- ٣ - تشكيل هيئة للارشاف والرقابة العسكرية لاعادة الأوضاع الى ماكانت عليه .
- ٤ - يتم النظر في كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين ، في إطار قانوني وتاريخي ، يقدم من خلاله البلدان مايلبثانه من وثائق وإثباتات للمناطق محل النزاع .
- على اثرهذه الخطة ، انسحبت القوات من الجانبين في ١٥ يونيو ١٩٨٦ ، الى مواقعها السابقة . وتم الاتفاق بين طرفي الأزمة ، على الإدخال جزيرة فشت الدليل وجزر حوار سوى صيدى البحرين ورجال خفر سواحلها فقط . كذلك الإيقوم أي من طرفي النزاع بتغيير الوضع في

تتجدد

وكانت اخطر مراحل تجذر النزاع بين البلدين ، والتي كانت أن تصف بكل جهود الوساطة وتؤدي إلى مواجهة عسكرية في ٢٦ ابريل ١٩٨٦ ، عندما هاجمت أربع طائرات هليكوبتر تابعة سلاح الجو القطري جزيرة فشت الدليل ، حيث كان يجري إنشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية ، مما اسفر عن سقوط بعض الجرحى من بين الفنيين وعمل الشركة الهولندية المكلفة بهذه المنشآت ، كما اسرت القوات انظرية ٢٠ فرداً منهم وتم ذلك حشد لقوات البلدين على الحدود ، وقطع الاتصالات بين الدوحة والمنامة ، وقامت قطر بإرسال عدة مدرعات ، في جزيرة فشت الدليل ، ورفعت العلم القطري عليها ، ونشطت زوارقها البحرية في القيام بأعمال دورية في المنطقة ، عززتها بقطع من المدفعية والصواريخ . كما قامت بتدعيم الجزيرتين الأخرتين المتنازعت عليهما - حوار وجردة - وأعلنت قطر أن الجزيرة منطقة محظورة بعد ساعة من قيام قواتها بالاعرة عليها ، ومن جانبها قامت البحرين بحشد بعض قواتها في جزيرة حوار . وعبرت في بيان عن اسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكري ضد اراضيها ، واحتجاز عمال مدنيين عرب ، واعتبرت هذا العمل خارجا عن مبادئ حسن الجوار ، مؤكدة استعدادها للاستجابة التامة لمساعي الوساطة وانتهت هذه الأزمة بالعودة مرة أخرى الى ماكانت عليه الأوضاع قبل نشوبها .

جهود الوساطة

شكلت أزمة الحدود بين قطر والبحرين تحدياً كبيراً أمام مجلس التعاون الخليجي ، خاصة وأنها أثارت بقوة في بداية تكوين المجلس في بداية عقد الثمانينات وحاول المجلس تسوية هذا النزاع ، إلا أن جهوده كمجلس جماعي لم تحقق نجاحات . قد يكون ذلك لاسباسية تضاديا الحدود في المنطقة ، وصعوبة معالجة مشاكل جماعي وكان أن قامت السعودية بدور الوساطة بين طرفي النزاع كما وجه رؤساء الدول الأعضاء في المجلس رسائل الى اميرى الدولتين ، واتصل رؤساء دول عربية أخرى غير خليجية ، لتهدئة الموقف على الجانبين . لكن الملاحظ أن السعودية لمبت دوراً هاماً في مساعي الوساطة ، نظراً لما تحظى به من قبول كبير من جانب دول المجلس وحوارات الدبلوماسية السعودية احتواء الأزمة خلال كل فترات تصاعدها ، إلا أن هذه الجهود واجهت معوقات عدة ، ولم تؤدي الى انتهاء النزاع .

عند اندلاع أزمة الحدود بين قطر والبحرين في عام ١٩٨٢ والخالص بجزء حوار ، عبر مجلس التعاون الخليجي عن اسفه ، وأبدى قلقه من شأن تأثير هذا الحادث على المنطقة ، وأصدر المجلس الوزاري لدوله في دورته الثالثة التي عقدت بالرياض في مارس من نفس



التاريخ: سنة ١٩٩٢

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

الواضح أن جهود الوساطة لم تتوقف، في نفس الوقت الذي استمرت فيه العلاقات القطرية البحرينية خلال حرب الخليج الثانية بسببها نوع من التوتر حيث طل كل طرف يصير على أحقيته في مجموعة الجزر محل النزاع، فتدخلت السعودية للتوفيق بين البلدين، واستطاعت أن تجمع بين وزيرى خارجيتهما والاتفاق في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ على ثلاثة بنود رئيسية تأكيداً للجهود والمساعدات السابقة:

أولاً - استمرار مساعي الملك فهد بن عبد العزيز حتى مايو ١٩٩١، ويؤيد بعدها أن يتقدم الطرفان بطرح الموضوع على محكمة العدل، بناء على الصيغة البحرينية التي قبلتها قطر، والجراءات الترتيبية عليها، مع استمرار المساعي الحميدة للسعودية، أثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم.

ثانياً - التأكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقاً، ثالثاً - إذا ما تم التوصل إلى حل آخرى مقبول للطرفين، يتم سحب القضية من التحكيم.

اللجوء إلى محكمة العدل الدولية

بعد أن تعثرت جهود الوساطة، اتخذت قطر قراراً أدى إلى تصعيد حدة نزاعها مع البحرين مرة أخرى، حيث قدمت طلباً في ٨ يناير ١٩٩١ إلى محكمة العدل الدولية، بشأن السيادة على المناطق المتنازع عليها، ولأقوى هذا الطلب المنفرد، اعتراضاً من جانب البحرين، وتأكيداً على ضرورة تقديم طلب مشترك من الدولتين. واللائق للنظر أنه عندما اقترح طرفاً الأزمة في عام ١٩٨٧، إمكانية الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، بعد تأييد الرياض الأعلى لدول التعاون هذا الاقتراح في قمة الثامنة بالرياض، كان تبرير هذه الخطوة من جانب المجلس، كما أوضح وزير الخارجية السعودي، أن قبول كل من الطرفين التحاكم أمام محكمة العدل الدولية، ليس صدى إيجابياً فحسب، بل أمراً مبرحاً لمستقبل العلاقات بين دول المجلس، وللجهود لمحكمة العدل الدولية أمر طبيعي، فعول المجلس إضافة إلى كونها أعضاء مجلس التعاون والجامعة العربية، أعضاء هيئة الأمم المتحدة، التي تركز سياسة دول المجلس، على المساواة على ميثاقها الذي يشكل هذا الجهاز القانوني وسيلة لحسم النزاعات. والواضح أن شمة اتجاه اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، اكدت فيما بعد المبادئ المكونة لأطار الحل، التي سبق الاتفاق عليها في ديسمبر ١٩٩٠ بين الدولتين، وبوجه خاص ما نص عليه المبدأ التالي: تتمتع حكومتا الطرفين بالتساوي مع حكومة السعودية لتعديدي أفضل سبيل لبيت في تلك المسألة أو المسائل على أساس من أحكام القانون الدول، ويكون قرار الجهة التي يتم الاتفاق عليها لهذا الغرض نهائياً وملزماً للطرفين. وعليه تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجنة تضم ممثلين من دولة البحرين ودولة قطر، وممثلين عن السعودية، لغرض الاتصال بمحكمة العدل

الدولية، واستكمال المتطلبات اللازمة لرفع موضوع الخلاف إليها طبقاً لأنظمة المحكمة وتعليماتها. وتأكيداً للرفض السابق من جانب البحرين لطلب قطر المنفرد لمحكمة العدل، طرحت حكومة البحرين في يوليو ١٩٩٢ مبادرة لحل النزاع الحدودي، عن طريق الوسائل القضائية، وتقديم طلب مشترك للمحكمة، وإبرام اتفاقية بينهما، تشمل جميع أمور النزاع، وتضيق المحكمة من النظر والبت في كل أمور الخلاف التي ترغب الدولتان في عرضها عليها، ويرفض تركيز الخلاف في الجزر الثلاث فقط، وقد أوضحت المذكرة القطرية لمحكمة العدل والتي قدمت في سبتمبر ١٩٩٢ هذه المعاني مرة أخرى.

خاتمة

من الملاحظ أنه بداية من أبريل ١٩٩١ بدأت مجموعة من التداعيات تتمثل في خطوة قطر بقرائها الخاص بتحديد عرض المياه الإقليمية لقطر والمنطقة، المتناخمة لها، فرفضت البحرين على اعتبار أن هذا التحديد يؤثر على حدود دولة البحرين الإقليمية، وفي سبتمبر من نفس العام أعلنت الخارجية القطرية احتجاجها لدى البحرين، عن اختراق زبون بحريني حربي مياه قطر الإقليمية، وقيامه بإطلاق النار على زبون قطري، وقبل يومين هذا الحادث اعتدت قوات بحرية بحرينية، تعاونها طائرة هليكوبتر حربية، على زبون من مدني تابع لدولة قطر، كان يقوم بأعمال مسح بحري في المنطقة. لكن دولة البحرين نفت صحة هذه الادعاءات.

وجاء التصعيد الأخير لشككة الحدود القطرية السعودية وتزامن مع التوتر الاقليمي الخاص بالوضع الإيراني في أير موسى ليضع دول مجلس التعاون والامانة العامة للمجلس، أمام مصاعب كبيرة من جراء تزايد احتمالات تطور المشكلات الحدودية بين أعضاء المجلس، مما يعطي الفرصة لأطراف اقليمية باستغلال هذه الأوضاع، من هذا المنطلق وحرصاً على المصالح العربية، من الضروري التوصل إلى حل توفيقى بين البلدين يجنبهما عواقب تفاقمه، لأن الحلول الأخرى التي تعتمد على الحق التاريخي لن تجد كثيراً في هذه المنطقة بالذات، لأن معظمها إمارات حديثة النشأة، والاعتماد على هذا الحق يزيد الأوضاع توتراً، كما أن عرض هذا النزاع أمام محكمة العدل، فضلاً عن عدم تراضى الطرفين، يمكن أن يمثل مأزقاً آخر بعد صدور حكمها، طالما لا توجد قناة مشتركة بهذا العرض ووضع القضية في المسار الصحيح، يمكن في طرح جميع نقاط الخلاف أمام لجنة مشتركة من الجانبين، ثبت أن نزاعات البلدين بصورة كلية تقوم على التوازن والتراضي، ومن الأفضل أن تتطرق أعمال هذه اللجنة، داخل مجلس التعاون الخليجي، لامكانية الرجوع إليه في حال نشوب أية خلاف، في الوقت الذي من المنتظر أن يظهر فيه مجلس اعتمادا اكبر لحل مثل هذه النزاعات في المستقبل وتسويتها بصورة شاملة.

عبد المجيد : اتفاق الترسيم بين اليمن وعمان خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية

كتبت : رشا ابو المجد

صرح الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الاتفاق الاساسي لترسيم الحدود اليمنية العمانية تم من خلال الحوار الأخوي المخلص والأمين وفي إطار قاعدة لا ضرر ولا ضرار وقال الأمين العام في الاحتفال الذي أقيم أمس بمقر الأمانة العامة بالقاهرة لإيداع اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الذي حضره عبدالله اليوسعدي سفير سلطنة عمان بالقاهرة وأحمد النجدي مندوب اليمن بالجامعة العربية ان الاتفاقية جاءت خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية في اطار مبادئ التعاون والتضامن دعا عبدالمجيد الدول العربية لأن تحل قضايا الخلافات الحدودية فيما بينها بالحوار والمصالحة وان تكون

مشاكل الحدود خطوط نمو وارتقاء لا أن تكون خطوط نزاع ونوتر وطبيعة وقال امنا كعرب قسرون على الارتقاء الى مكان سمرق بين دول العالم الذي لايعترف الا بالكيانات الكبرى وان نجبر الآخرين على الا يمارسوا ازواجية في المعايير عند معالجة لقضايا المصرية.

وصرح السفير عبدالله بن حمد اليوسعدي بأن هذه الاتفاقية جاءت تشويجا لجهود متواصلة بين البلدين الشقيقين اتسعت بالحوار الهادئ للوصول الى هذا الانجاز التاريخي الهام. وأوضح السفير عبدالله بن حمد ان هذه الاتفاقية وقعت في صنعاء في الاول من اكتوبر الماضي وتم تبادل وثائق التصديق عليها في مسقط في ٢٧ من ديسمبر الماضي.

واضاف بأنه لايجب اعتبار هذه الاتفاقية حائزا وإنما هي فاتحة خير وجسر يعبر من خلاله الشعبان الشقيقان الى افق جديدة من التعاون المستمر بينهما.



المصدر : أضواء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

الجامعة العربية تحتفل بالفلاح الحدود بين عمان واليمن

● هنا الدكتور عصمت عبدالجديد
الأمين العام للجامعة الدول العربية
المستقر في كوس سلطان عمان ، والرئيس
اليمني علي عبدالله صالح بإقرار اتفاقية
الحدود بين البلدين . ووصفها بأنها
نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية في
أطار مبادئ التعاون والتضامن وتوثيق
عرى الصلات والروابط التاريخية التي
تربط بين البلدان العربية الشقيقة ..
جاء ذلك أثناء الاحتفال الذي أقيم بدار
الجامعة العربية بمناسبة ايداع نسخة
من اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين في
الجامعة . وحضره السفير عبيداه
اليوميني سفير عمان وشوويها في
الجامعة العربية . والسفير أحمد
الشجني مندوب اليمن . وقد شارك
السفيرين بما تم توقيعه وكل السفير
اليوميني أن الاتفاقية لن تكون حلولا
بين البلدين . ولا بين الشعبين .
وسكون نقطة شرع وجسورا يعبّر من
خلالها الشعبان إلى مزيد من التعاون
والإخاء . وكل السفير الشجني أن
اليمني ضمن النموذج الأمثل لحل قضايا
الحدود ..



الأهرام

المصر :

٧ فبراير ١٩٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والهلو مات التاريخ :

اليمن وعمان يسلمان غالي نسخة من اتفاق الحدود بين البلدين

نيويورك حمدي فؤاد - تويعت كل من سلطنة عمان واليمن نسخة من اتفاقية الحدود الموقعة بينهما لدى الإقامة العامة للأمم المتحدة. تم ذلك خلال اجتماع الدكتور بطرس غالي الأمين العام للمنظمة الدولية مع كل من سليم بن محمد القصبي مندوب سلطنة عمان في الأمم المتحدة والقائم بأعمال بعثة اليمن في المنظمة.

وقد أعرب الدكتور غالي عن ارتياحه للتوصل للبلدين في هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بينهما بهيئة منضمة استغرقت ١٠ سنوات.



المصدر : الحياة

للتشهر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩٢ / ٢ / ٢٠٠٢

مسقط وصنعاء تتفان على بناء طريق بينهما

الانسحابات وفتح المنافذ لن تنتظر ترسيم الحدود اليمنية - العمانية

□ مسقط من حسين عبد الغني
□ صنعاء من محمد بن عبد الرحمن الحميري

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط واليمن ستفحصان المخابر والمنازل الحدودية الغربية بينهما بعد اجازة عيد الفطر المبارك. وأن البلدين اللذين يرغبان في تطوير علاقتهما التجارية خصوصاً في المنطقة الحدودية. ان ينتظرا العملية الفنية لترسيم الحدود والتي ستستند إلى شركة عالمية متخصصة وستتفرق عادة وقدما طويلاً.

وانشأت هذه المصادر إلى ان تنظيم امسحاب قوات الطرفين إلى المواقع الجديدة بموجب اتفاقية الحدود يمكن ان يتم أيضاً بعد العيد ولم تستبعد احتمال استناد عملية ترسيم الحدود بموجب الاتفاقية التي وقعت في تشرين الأول (اكتوبر) وصوبت عليها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ ولودعت هذا الشهر لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى الفقرة الإضافية التي تنص حالياً ترسيم الحدود العمانية - السعودية لتتخذاً للاتفاقية الموقعة في آذار (مارس) ١٩٩١.

ثلاثة معابر وقالت ان النقاط الغربية المحتملة ضمنها بين عمان واليمن ثلاثة معابر طبيعية هي صرغيت وحجروت وشحن.

وسلكت المصادر نفسها عن أي من هذه المخابر يصلح ان يكون الطريق البري الرئيسي بين البلدين فاجابت ان لكل منها مزايا وعيوباً، فمخبر صرغيت مثلاً هو المخبر الذي يؤدي إلى الطريق الأحمر لكنه وعر وصعب فيؤدي إلى واد صديق يتعين بناء جسر لمجوره وهو امر يزيد الكلفة المتوقعة أما المخبر الثالث فقد يكون الانسحاب على رغم انه أطول من الآخرين وهو مخبر شحن المنطقة التي انتقلت إلى اليمن بموجب اتفاقية الحدود.

وكتشفت هذه المصادر ان عمان

واليمن اتفقتا على إنشاء الطريق البري بينهما. ويشكل هذا الاتفاق تجاوزاً للجهود اليمنية السابقة التي لم تكال بالفجاح إذ حاولت صنعاء بناء الطريق مستعملة بالمصانع القريبة الداخلية أو الدولية.

وقالت ان محادثات جرت هذا الأسبوع في مسقط بين وكيل الوزارة المختصة بشؤون الطرق في البلدين وعرض فيها الجانب اليمني دراسة فية للبدائل الثلاثة لإنشاء الطريق بين الدولتين.

ورجحت هذه المصادر في شكل تخميني ان يعمل الجانبان على اختيار طريق شحن على رغم انه الأطول لكنه سيكون أقل كلفة من مثله في صرغيت وحجروت.

واشارت إلى ان القرار الذي اصدره السلطان قابوس بن سعيد أول أمس والذي بتشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد قيس بن عبيد الله لشؤون الطرق والمواصلات

تعني بالجوانب المتعلقة بتواصل الحدود بين السلطنة واليمن والتي تكملة الزواوي إنشاء مركز تجاري ضخم في منطقة شمال حبروت أي قرب شحن معبرة أن هذين الأمرين يرجحان وقوع الاختيار على طريق شحن.

ولوححت ان هذا المركز سيكون نواة لمنطقة تجارية حرة بين البلدين في منطقة الحدود لنقل السلع العمانية واليمنية ذات المنشأ الوطني عبرها. ويستبعد ان تكون المنطقة الحرة بعيدة عن الطريق الرئيسي بين البلدين.

مشاكل التمويل ونظراً إلى ان الاجتماع الأخير الذي عقد على مستوى وزراء الاقتصاد لم يكن مؤملاً لانقضاء سبل تمويل هذا الطريق فإن اجتماعاً سيمعقد على المستوى الوزاري بعد عيد الفطر المبارك عندما يزور وزير

التمه في الصفحة (٤)



المصدر : البيا

النشر والخد مات النصحية والهلو مات التاريخ : ٢٢ / ٢ / ٢٢

الانسحابات وفتح المنافذ لن تنتظر تمة الصفحة الاولى

التصميم البعني مسقط للاجتماع مع نظيره وزير لواصلات للمعاني سالم بن عبدالله المزالي.

وقالت هذه المصادر ان اختيار الطريق نفسه قد يتم بطريقتين الاولى لتخاذ قرار سياسي بعينه والثانية احمالة الموضوع على شركة نواية متخصصة تحدد الطريق الأفضل. واضهت ان ميزة الخيار الاول لتعطل في اخصاص الوقت الذي لتفق الجانبان على اعميته نظراً الى رغبتهما في الاسراع في تشييد الحركة الاقتصادية وتيسير انتقال المواطنين ودعم الصلات الاجتماعية والثقافية بينهما.

وعن حل مشاكل التمويل، تكهت هذه المصادر ان لهم لتفاق البلدين على العمل في شكل مشترك في بناء الطريق. ومن الوايد ضمن هذا الاتفاق ان تكون مساهمة دولة اكبر من مساهمة الدولة الاخرى. واذا لم تستطع امكانات البلدين تغطية نفقات الطريق يمكن ان يتوجهها مما الى الصناديق الخليجية والعربية او الصناديق الدولية او البنوك التجارية العالمية او الى دول مقيمة لتوفير التمويل. وكل ذلك يمكن الاتفاق عليه بين البلدين.

السماعي

وفي صنعاء وصف المهندس انيس ناصر السماوي وكيل وزارة الانشاءات والتعمير - فرع عدن نتائج زيارته لسلطة عمان بأنها كانت ايجابية. وركزت على التمسيد لتوقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين يتم بموجبها ربط البلدين الجارين بشبكة حذيفة من الطرق.

وقال السماوي انه حسم في اللقاءات والمحادثات مع المسؤولين في مسقط كل القضايا الفنية المتعلقة بإعداد الدراسات والتصاميم لذلك الطريق استعداداً للتصديق الذي يتوقع ان يبدأ مباشرة بعد استكمال تلك الدراسات.

واضاف ان فريقاً من البلدين سيشارك في تحديد مسارات الطريق للوقوف تفصيلها وتكليف شركات استشارية القيام بأعمال التصميم الهندسية اللازمة بإشراف التخصص في مجال الطرق في البلدين ومقريلتهم.

**البيض في عُمان الثلاثاء
لتطبيق اتفاقية الحدود**

□ مسقط - من جسر عبد الرحمن

■ قالت مصادر مطلعة في مصطفى - «الحياة» أمس إن السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني سيقوم بول زيارة رسمية لمنطقة عمان بعد غد الثلاثاء. يستكين هذه أيضاً أول زيارة رسمية يقوم بها البيض لإحدى دول مجلس التعاون الخليجي.

وبمجرد القبض على محتاجات من البهلان قافوس بن سعيد
والسيد تويوب بن شهاب الملقب بالقاضي السلطان والرجل
الثقفي في بيروت الميراثي العلاني أُرْسِخت معه المصارف
إلى محتاجات البيض لتشتمل عليهما تطبيق اتفاقية الحدود
الدولية بين البلدين ما هي تلك حدود الحدود والتواصل بين
مواطني البلدين في المناطق الحدودية وقطعة المهدف وتسهيل
حركة الناس والبضائع لسفحة في العلاقات الثنائية
في مجال النفط والصناعة والتجارة المشتركة
وتوقفت هذه المصارف لإعلان عن فتح الحدود بين البلدين
وأما الجانب الاستخباراتي العسكرية المتبادلة بين قوات البلدين
حسب الخط الجديد للحدود قريبا في ضوء العلاقات الثنائية

المستمرة بشكل طبيعي بين السلطات القضائية واليمنية.

واعتبرت هذه المصادر زيارة الليثي الذي كان أحد التخصمين بقوة لاتجار اتفاق الحدود بين الدولتين بمثابة دالة رمزية على التطور في العلاقات بينهما.

وتعتبر من أهمية الزيارة سيراوفا نائب الرئيس اليمني الذي رفع المستوى بعدم لؤزاء الخارجية والدفاع والتجارة والأشغال ومدير مكتب مجلس الرئاسة واثنين من محافظي المحافظات الحدودية المتاخمة لعمان (مضرمون والمهرة).

ويمكن، رغم ذلك، أن يلاحظ، من خلال ما سبق، أن العلاقات اليمنية العمانية

• وستكون هذه لول زيارتي قوم بها وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم طاهر اسلطة عمان ولم تستبعد المصادر نفسها ان يبحث وزير الدفاع اليمني مع المسؤولين العسكريين في عمان في القضايا العسكرية النشطة بالحدود والاستجابات القوية وتنظيم الاجراءات الامنية في المنطقة الحدودية مستقبلاً وقضايا الامن الاقليمي.

واستبعدت هذه المصادر أن يسعى السيد البشير الى طرح قضية العلاقات اليمنية - الصومالية وقالت هذه المصادر انه على رغم ان اليمن وعُلمت تتفقد على ضرورة العمل لتطبيع العلاقات في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، الا ان العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربية تخطت مرحلة الوساطة وبات في استطاعة اليمن الآن اجراء اتصالات مباشرة مع معظم هذه الدول.

[illegible]



المصدر: الحرة

التاريخ: ١٩٩٢ أبريل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد التزام الاشتراكي نتائج الانتخابات اليمنية البيض: اتفاق مع عمان على الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط -

من حسين عبدالقضي:

جبراتها، مشدداً في هذا المجال على عدم وجود أي خلاف حمودي مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

واعتبر أن «الوقت لم يحن بعد لعوية العلاقات السياسية مع بغداد. لكنه أشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي متفقة على التمسك بوحدة العراق وسلامة أراضيها وشعبها. (تصريحات يوسف بن علوي ص 4) واعتبر السيد القضي أن توقيع اليمن وسلطنة عمان لتفاهية الحدود هو مفتاح للعلاقات الثنائية ووفر

مصادقاته مع السلطان قابوس بن سعيد أدت إلى الاتفاق على العديد من الخطوات والإجراءات في مجال

تطبيق الاتفاق الحمودي لملف بينهما في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي كتطبيق الانسحابات وترسيم العلاقات الحدودية التي حدثتها الاتفاقية وفتح الحدود والمخاض. كذلك أكد وزير الدولة اليمني لشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله في لقاء صحفي في مسقط أمس الأربعاء زيارة نائب الرئيس اليمني، أن سلطنة عمان أنهت مشكلاتها الحدودية مع جميع

■ أكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني أمس في مؤتمر صحفي عقده في مسقط في ختام زيارته لسلطنة عمان أن الحزب الاشتراكي اليمني (الذي يتولى منصب الأمين العام فيه) سيلتزم بنتائج الانتخابات العامة التي ستجرى في اليمن في الصباح والعشرين من الشهر الجاري «أياً تكن هذه النتائج». وأضاف المسؤول اليمني أن



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

العدد ١٠٠٠٠

العمانية للجميع الأمر الذي فتح الباب لمناقشة قضايانا من دون حذقة والعمل على تطويرها في مختلف المجالات.

وقال نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الذي تحدث عن توافق في التفكير وفي النظر للأمور، مع السلطان قابوس والمسؤولين العمانيين أن التركيز في العلاقات الثنائية كان على نقل اتفاقية الحدود إلى حيز التنفيذ الفعلي وبناء الطرق وفتح المعابر بين البلدين وتسهيل حركة المواطنين والعمل المشترك من أجل تطوير القدرات التجاري وخلق أجواء طبيعية جداً بين البلدين. كما ألقى على سحب القوات وفقاً للاتفاقية وانعاشها إلى أوضاعها على هذا الأساس وأساس الاتفاقية.

وعن قضايا الحدود الأخرى التي تتعلق باليمن أكد العيش أن علاقات اليمن مع الأنظمة في السعودية هي علاقات تاريخية وإن القيادة اليمنية أولت اهتماماً لهذه العلاقة منذ البداية في أول بيان لحكومة الوحدة جرى تكديس استخدام اليمن لمناقشة موضوع الحدود بروح إيجابية وروح البحث عن حل.

ورأى أن هناك جهوداً تبذل من أجل مواصلة البحث في هذه المسألة وادينا لجنة من الفئتين من البلدين تلتزم وفق برنامج وهذه الاتصالات رسمية مع السعودية على أعلى المستويات وتلتمس تقدماً وتضمن أن نواصل هذه الجهود ونعبر كل شيء للنقاش بروح البحث عن حلول. وأكد تنقله بالمفاوضات والاتصالات التي تمت مؤخراً إلى أن بعض القضايا يحتاج إلى صبر وعمل وإلى أن أنية الطبيعة موجودة وإن هناك تقدماً، ونحن نشاهد المتأخر الطبيعية ناصها.

من ناحية أخرى ورداً على سؤال لـ «الحياة» عن للصابع الذي يؤدي إليها لضيق الحزبين الحاكمين في اليمن في تنفيذ مشروع الدمج بينهما قبل الانتخابات العامة. ومدى تهديد ذلك لفرصهما في الفوز بهذه الانتخابات قال العيش، أننا كحزب اشتراكي ملتزمون ما اعلامه وما اعلمنا الشعب اليمني عليه سئلتم أي نتائج تصار عنها هذه الانتخابات مهما كانت.

واضرب بوجود الديناميات والمصاعب سواء بين حزبه وحزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، أو داخل الحزب الاشتراكي نفسه. وقال: «إن الديناميات شيء طبيعي جداً وأرجو أن نعالجها في الأحزاب اليمنية ولا نطغيا بل حتى أن نسميها باسمها نحن خرجنا - من تيريندا - بهذه النتيجة وهي القبول بالديناميات والخلافات بل وحتى بالمناظر.

واستمر أن هذه الاجتهادات تمهد الطريق لتطور لاحق وتدعم النهج الديموقراطي في اليمن الذي هو جديد وغمره مفيد وبحاج إلى تقبل لبعض المصاعب. وأكد أن الحوار مستمر مع حزب المؤتمر للوصول إلى صيغة أرقى للعلاقة بين الحزبين.

وأعلى العيش في المؤتمر الصحافي شطباعاً أكد لاحقاً وزير الخارجية اليمني سواء أن الحزبين الحاكمين في اليمن متفان على الاستمرار في الحكم ومع لحزاب الأخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات وإن اليمن سيبس طرفها الخاص لا يمكن أن يحكمها حزب بمفرده بل يجب أن يحصل الاشتراكي على الأغلبية في الانتخابات أن يحكم بمفرده والمفهوم نفسه موجود لدى حزب المؤتمر الشعبي».



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدات الصحفية والمعلومات

محادثات السلطان قابوس والبيض تستعجل تنفيذ الاتفاقية الحدودية

□ مسقط -
من حميد عبدالفتي

■ استقبل السلطان قابوس بن سعيد امس السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني اثر وصوله الى مسقط في اشارة رسمية الى الهمية التي يوليها العُمانيون للزيارة الاولى التي يقوم بها السيد للسلطنة. احدى دول مجلس التعاون الخليجي واجرى السلطان قابوس محادثات على انفراد مع السيد استغرقت ساعتين سبقها لقاء حضره اعضاء الوفد اليمني الذي يضم عددا كبيرا من نواب رئيس الوزراء والوزراء بينهم وزير الخارجية الدكتور العميد هيثم قاسم طاهر. وتناول البحث وسائل تطوير العلاقات بين البلدين .

يربط بين البلدين ويمتد في اسفل تنفيذ الجوانب الاقتصادية من الاتفاقية الداعية الى فتح الحدود والقناة منطقة تجارية حرة حولها وانسياب البضائع والتجارة. واولى البيض في بيان لهي به امس اهتماما فائقا للعلاقات العمانية - اليمنية. واكد الحرص على «استغلال الجوانب لاستعادة الحمة العربية» التي تشجع على تجاوز المواقف. وقال: «ان القوات حسان لترسيم جسر الثقة واعادة ترتيب البيت العربي».

واكدت مصادر مطلعة لـ «الحياء» ان المسؤول اليمني سيحرص على ان يؤكد للقيادة العمانية ان الانتخابات المقبلة في اليمن حدث محلي ان يكون له تثير في التعدادات والانتخابات التي التزمها اليمن وفي رغبتها في حل قضايا الحدود وتطبيع العلاقات مع جيرانه.

وتستهدف الزيارة التي يقوم بها نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الاسراع في تطبيق الاتفاقية الجوانب الاقتصادية والاقتصادية والامن. ويعتقد بأنها ستفتح في امام الخطط الموضوعة لبدء عملية الانسحاب المتزامن للقوات البلدين من المنطقة الحدودية الى نقاط جديدة حددتها الاتفاقية التي تخطي بموجبها كل من الطرفين عن اراضٍ للطرف الاخر وحصل على اراضٍ اخرى في مقابلها.

وتوقع ايضا ان تدفع الزيارة في اتجاه التظام على تعيين شركة دولية لترسيم الحدود ووضع خريطة دولية جديدة بموجب الاتفاقية لتوقعة في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) لخاص.

وقبل وصول البيض بساعات توصل الجانبان العماني واليمني الى اتفاق على لقاعة طريق بري مشترك



المصدر: السوق الدولية

التاريخ: ٤ - أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة حرة بين اليمن وسلطنة عمان واعادة ترتيب مواقع قوات البلدين

عن: من لطفي شطارة

وتعميد الطرق، وتطوير التبادل التجاري، واعادة ترتيب اوضاع القوات المسلحة للبلدين وفق ما نصت عليه الاتفاقية. ودعا الى راب الصنع في وحدة الصف العربي.

الى ذلك أكد السيد يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية ايمان بلاده بالحوار لحل الكثير من القضايا. وقال في مؤتمر صحافي عقده أمس عقب زيارة البيضاء للسلطنة ان اليمن تستطيع، دون الحاجة الى وساطة، فتح باب الحوار مع اشقيائها في دول الخليج العربية. وأعلن الوزير العماني ان بلاده انتهت خلافاتها الحدودية مع جيرانها.

وأضاف ان عمان ستعمل قريباً جداً على ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية البحرية مع باكستان. وأشار الوزير العماني الى ان الخلاف الحدودي مع دولة الإمارات العربية المتحدة سوي نهائياً.

عاد الى صنعاء أمس علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني، بعد زيارته رسمية لعمان استغرقت 3 أيام، أجرى خلالها محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وكبار المسؤولين في مسقط بشأن توثيق العلاقات بين البلدين، بعد المصافحة على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما. ومن أبرز الموضوعات، التي تناولتها المحادثات، الخاصة بمنطقة تجارية جرد في محافظة المهرة الحدودية بين البلدين، كما دلى المهندس عبد الله الكرنيسي، وزير الأشغال العامة، في مسقط، لمواصلة دراسة الخطوات التطبيقية لبناء طريق يري يربط مسقط، والقيظة، عاصمة محافظة المهرة. وأعرب البيض، قبيل مغادرته مسقط، عن ثقؤله بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، مثل فتح المعابر



المصدر : الحياة

التاريخ : ١ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتهاء تمرد لجنود يمينيين تأخرت رواتبهم

اليمن وعمان تفتحان الحدود بدءاً من أول حزيران

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحيفري

□ عدن -

من إقبال علي عبدالله

السلطان قابوس بن سعيد. وكان ملكاً في السنين تأييد البلدين محادثات السلام في المنطقة مع ولائهم بتنازل الصعوبات التي تعترض الجهود التي تبذلها الدولتان اليراعيتان (الأمم السلام) والمجمع الدولي لتحقيق السلام في المنطقة.

■ انتهت اليمن وسلطنة عمان على فتح الحدود بينهما بدءاً من أول حزيران (يونيو) المقبل بعدما حدثتا تطبيعاً رسمياً للحدود.

وأعلن ذلك في بيان مشترك صدر بعد الزيارة التي قام بها السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني لسلطنة عمان وانتهدت مساء أول من أمس وتخللتها محادثات مع



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ آذار ١٩٥٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع حدودي قريباً بين عمان واليمن لترتيب انسحاب القوات

□ صفاء -

من عبد الرحمن الحيدري
□ لندن - الحياة □

الذي اتفق عليه أثناء زيارة ملك
الرئيس اليمني لمسلمة ليكون بداية
فتح للمناخ البرية والسماح بانتقال
المواطنين من الطرفين في سياراتهم
للمرة الأولى منذ عشرات السنين.

وعلم ان الاجراءات العملية
الخاصة بفتح المناخ وبحلول
المواطنين من الوراق وتأمينات
سفنهم في الاجتماعات المقبلة على
الحدود بعد ايام.

ولقد انصرفت عدم صحة الاتهام
التي نشرها الاسبوعية «اليمين تايمز»
عن عبور كتيبتين من الجيش اليمني
الحدود الى عمان وتسليم اسلحتهم
الى السلطات العمانية. وتلت هذه
الولاعة جملة وتفصيلاً. كما نلت ان
يكون الجيش نظرياً الجبهة في
محلته مع المسؤولين العمانيين.

وفي صفاء نالي مصدر عسكري
مسؤول عبور كتيبتين من محافظة
المهرة الى سلطة عمان وقال: ان
كتيبتين يمينيتين وكتيبتين عمانيتين
تصرت قبل اسبوعين من زيارة
البحر اسطفاة عمان اي قبل شهر
للتعرف الى معالم الترسيم الرسمي
للحدود التي اتفق عليها البلدان نهاية
العام الماضي والى النقاط الجمركية
عند الحدود المشتركة.

سلام صالح

على سعيد اخري، توقيع عضو
مجلس الرئاسة اليمني الامين العام
المساعد للحرب الانتفاخي السيد
سلام صالح محمد ضمن العلاقات
بين اليمن وتول مجلس الشيوخ
الخليجي، ونوه بتجربة المجلس التي

أكدت مصابير دبلوماسية لـ
«الحياة» ان سلطة عمان والجمهورية
اليمنية ماضيتان في تنفيذ جدول
الانسحابات وفتح المناخ البرية كما
اتفق عليه في المحادثات التي اجراها
في مسقط الاسبوع الماضي نائب
رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد
علي سالم قبضي.

وقالت هذه المصادر ان اجتماعات
ستعقد بعد اسبوع على الحدود بين
ممثلين للدولتين لاتخاذ ترتيبات
انسحاب القوات العمانية واليمنية
الى المواقع الجديدة التي حددتها
اتفاقية ترسيم الحدود الدولية
الموقعة في الاول من تشرين الاول
(اكتوبر) الماضي، وستجلى قوات كل
بلد عن بعض مواقعها السابقة
لنظرة الآخر في تبادل حشمه التراب
البلدين مبدا ترسيم الخط الحدودي
خطاً مستقيماً لا يتعرج سوى في
بعض واحدة هي مثلت جيوت التي
سكنون قريبة من المنفذ البري
الرئيسي بين البلدين. حيث ستمتسا
مطلة تجارة حرة.

وأكدت هذه المصادر ان انسحاب
قوات البلدين سيكون عملية روتينية
وميسورة نظراً الى جو الثقة الكبير
بين الطرفين والذي دعمته زيارة
البحر لعمان حيث استقبل استقبال
رؤساء الدول. وتوقع ان يكتمل
تصديق قوات البلدين عند نقاط خط
الحدود الجديد قبل الاول من شهر
حزيران (يونيو) المقبل وهو الموعد



الحياة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

استثمرت الوثائق والخصائص المتميزة، وأكد أن ملف الحدود «فتح بجديّة مع السعودية للتوصل إلى حل مرضٍ للطرفين»
واعتبر سالم صالح محمد أن العلاقات بين اليمن وسلطنة عمان يمكن أن تشكل مثلاً حياً لتجاوز آثار الماضي ومخلفاته، ورأى أن البلدين استطاعا «بحكمة قيادتهما السليمتين وبثأيد شعبي كبير التوصل إلى حل أكثر المشاكل تعقيداً والتي تعالّ لها موقفاً بين كثير من الدول»
وكتب في افتتاحية نشرها هذه الأسبوع صحيفة «النور» وصوت العمال أن اليمن «ينظر إلى مجلس التعاون الخليجي باعتباره إحدى التجارب الإقليمية المستمرة التي استثمرت الوثائق والخصائص المتميزة» وتابع أن ملف الحدود الذي فتح الآن بجديّة مع المملكة العربية السعودية للتوصل إلى حل مرضٍ للطرفين يقوم على قاعدة الحقوق المشروعة للجميع، ولعلّ في تفاعل بين «مؤشرات جيدة بدأت بتفكيك شبكة الصعوبات» معتبراً أن «لا بد من طرح جريّ للعمل من أجل إيجاد منظومة سياسية متكاملة لدول الجزيرة والخليج وشعوبهما» تقوم على أساس المصالحة والمصالح المشتركة والتعايش
وشدد على أن «الامن الاقليمي يمثل أهمية قصوى لدول المنطقة التي تستلزم

كثير احتياط من لطفة في التعامل»

ونذكر زيارة نائب الرئيس اليمني للسلطنة ووصفها بأنها صبادرة لفسر حاجز الشكوك والجمود في واقع يعترف للجميع بأنه موقت لا بد من أن يزول»
ولقد ان اليمن وعمان بعد انجاز اتفاقية الحدود التي حافظت على الحقوق التاريخية المشروعة لكلا البلدين، انطلقا على كبدية خطوات سياسية والتضامنية وثقافية، تؤكد الترابط الوثيق بين الشعبين الشقيقين، مثل إقامة المشاريع المشتركة، وفتح معابر حدودية لتتقل المواطين، والإهم من ذلك التوصل إلى الاتفاق مشترك بإنشاء ممر وجود وحداني عسكري على جانبي الحدود»
وأضاف سالم صالح محمد: سلطنة عمان هي عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل إحدى تجارب التجمعات الإقليمية المشتركة، وما انخرطه مع اليمن لا بد أن يكون له تأثير مباشر على معجيد علاقات اليمن بغيراتها في الجزيرة والخليج، والتي اهتمت بعنق نتيجة حرب الخليج، وزاد أن التفاعل «يمتد على دعوات المصالحة والمصالحة حيث بدأت الاتصالات والزيارات على مستويات رفيعة»



المصدر : الحياة

١٩ أبريل ١٩٧٧

التاريخ : للنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

لجنة عسكرية عمانية - يمنية تبحث الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط -

من حسين عبد الغني:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن لجنة عسكرية من سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية بدأت أمس مفاوضات فنية - عسكرية في منطقة ضمن الحدودية.

واشارت المصادر إلى أن هذه الاجتماعات التي تعقد على مستوى العسكريين تأتي بعد أقل من أسبوعين على زيارة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لمسقط وتم خلالها

الاتفاق على تنفيذ بروتوكول اتفاق فتح الحدود والمناخذ البرية بدءاً من مطلع شهر حزيران (يونيو) المقبل.

واكدت المصادر أن الواسعين العسكريين سيبحثان في تفاصيل ما تم الاتفاق عليه سياسياً، وتحديد وسائل تنفيذه. ومن هذه التفاصيل وضع جدول بخطة الانسحابات العسكرية للقوات الطرفين إلى المواقع الجديدة التي حددتها الاتفاقية الحدودية. وتحديد المواقع الفعلية للمتقنين البريين اللذين تم تجميعهما كطريق عبور بين البلدين وهما طريق

الزبونة - القحضة وطريق صرغيت - حوف. وسيبحث الاجتماع العسكري في قواعد منح التأشيرة لمواطني البلدين والتسهيلات التي ستقدمها سلطات الحدود في كل منهما لمرعابا البلاد الآخر.

واكدت المصادر أن هذه الاجتماعات ستسهل إنجاز الانسحاب العسكري وفتح المناخذ وتحديد نقاط العبور واجراءات التأشيرة قبل الموعّد للمعد الذي حددته البلدان لفتح الحدود بينهما في مطلع حزيران المقبل.



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٢ ٢٠٠٢

بدء الإجراءات لفتح الحدود البرية بين مسقط وصنعاء في أول يونيو

مسقط، أبوظبي،
الشرق الأوسط

انتهت الزيارة التي قام بها نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض إلى مسقط منذ حوالي أسبوعين. واستنداً إلى المصادر نفسها فإن الاتفاق يتضمن التنازع مركزين للهجرة والجيوازات ومركزين للشرطة على مصاليف متقاربة عند المعابر الحدودية بين البلدين تمهيداً لبدء العمل في الموعد المقرر. ونقلت الأنباء صحافية عن

أكثر مصادر سياسية أمس أن سلطنة عمان واليمن قررتا بدء الإجراءات لفتح الحدود البرية بينهما اعتباراً من أول يونيو (حزيران) المقبل، وذلك للمرة الأولى منذ 20 عاماً. وتكررت هذه المصادر أن هذا القرار يأتي تنفيذاً لاتفاق في هذا الشأن تم التوقيع عليه

مصادر يمنية في مسقط أن معبر الحدود الأول سيكون في منطقة «المزينة» أما معبر الحدود الثاني فسيكون في منطقة «مصرفيت». وكانت لجنة عسكرية مشتركة قد مدت منذ يومين محادثات فنية عسكرية في منطقة «شحن» الواقعة على الحدود بين البلدين لوضع الاتفاق التي أدرجت خلال زيارة البيض إلى مسقط موضع التنفيذ. وقالت مصادر مطلعة أن أبرز

ما جرى بحثه وضع جدول بخطة الانسحابات العسكرية لقوات الطرفين إلى المواقع الجديدة التي حددها الاتفاق الحدودي. إضافة إلى تحديد المواقع النهائية للمتفدين اليمنيين الذين حصدوا كطريق عبور بين البلدين. ثم قواعد منح التأشيرة لوافدين السلطة واليمن والتسهيلات التي ستقدمها لهم سلطات الحدود.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ أبريل ١٩٩٣

المصدر: الشريط

سالم صالح محمد في مقال في الشريط

علاقات اليمن وعمان مثل لتجاوز مخلفات الماضي التعاون وحسن الجوار يبعدان شبح التوتر والنزاع



ولا تتخلف مطلقاً، إن بلدان هذه المنطقة الحساسات من العالم، والتي تخزن معظم احتياطي النفط من الطاقة، وتشترك على مررات ومسطحات مائية هامة وضرورية للمواصلات العامة والنزوح بالاطالة. وتشترك دول المنطقة عضوياً في مضمون أمن القمم مترايب بصعب تجزئته. لا تتخلف ان المشاريع العلمية والتشغيل هامة وضرورية للعلاقات الدولية لا يستند حركة أبنه من مسؤوليات الاستقطاعات البيولوجية الجادة لم يعدز دول المنطقة على البحث عن اسلوب مبتكر في العلاقات بين دوله، يقوم على ثوابت التاريخ والجغرافيا والدين واللغة والصير الحديثة. فمهمها ولدت التسميات السياسية واختلفت وجهات النظر. حيال بعض الامور، من شقاق، اتفاهات متسرعة فاته. لا تستطيع ردم تراكم العلاقات الاخوية القارية، انما هي مراحل سياسية تنتهي بفهمها مسبقاتها، انفي الامور حية والاوقات هي التي تدع بناء علاقات المتقبل بطاقة التواصل الفخا.

ويمكن ان تصل علاقات الجمهورية اليمنية بساطة عمان مثلاً حياً لتجاوز آثار ومخلفات الماضي، حيث استطاعت الدولتان بمكة فماتهنها السياسيةين ويتابع شعبي كبير. ان توصلا لحل اعقد مشكلة تمثل لغماً موقوفاً بين كثير من الدول. ومنها العربية. لقد فتمتلك الحدود والمخاطة نهائياً، بانجاز اتفاقية حافظت على الحقوق التاريخية المشروعة لكل البلدين. واتفق البلدان على البدء بخطوات سياسية واقتصادية وقائية تؤكد الشرايط الوثوق بين الشعبين الشقيقين. مثل إقامة المشاريع المشتركة وفتح معابر حدودية لتسهيل المواطنين من الجانبين، والامم من تلك التوصل الى لقاعة مشتركة مانفاه مرور وجود الوحدات العسكرية على جانبي الحدود.

وسلطنة عمان. كما يعرف. عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي، الذي يشكل إحدى تجارب التجمعات الإقليمية المشتركة وما انجزته مع اليمن لا بد أن يكون له تأثير مباشر على متعدد علاقات اليمن بجيرانه في الجزيرة والخليج، التي اهتزت بعنف نتيجة حرب الخليج، واختلف زوايا تقويم الموقف حينئذ، والتخلف الذي يفرضه التكبر من الجانبين لشؤون دول هذه المنطقة مبني على دعوات للتسوية والصلاحة، حيث بدأت الامتانات

ديبلوماسية الاعجاب الشخصي. لقد انبثقت المتغيرات، خصوصاً على الساحة العربية، ان من الأسباب الحقيقية لتزدي تلك العلاقات سلبية الهوليس الشخصية، التي مثلت ذات يوم إحدى ايجابيات بناء تلك العلاقة، والتي على أساسها صيغت لغة خطاب سياسي واعلامي، تتنازع يوماً صعوداً وهبوطاً. لتتطلب رأساً على عقب من الفخج الخفالي إلى السهنة والسلب القذع.

التغيرات المستمرة، والتجارب الحادة اثبتت ان تلك الأسلوب تقاعمت البنية، واضحت هذه الآلية لا تخدم لقاعة علاقات جادة واضحة الأسباب والتشؤن والبلدان العربية اتسوع من غيرها كإيجاد آلية واضحة عملية لا سيما انها تترك مصيرها المشترك، وانها تولج عوداً مشتركاً وتهديدات عامة والإقليمية مشتركة، حتى على المستوى الداخلي وإن تعمقت الأساليب والمسببات.

وعلى أهمية العلاقات بين جميع البلدان العربية بمختلف تجمعاتها الإقليمية، فإن ما سوف نركز عليه في هذه الفوضى هو طبيعة العلاقات بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج. والفواقم المشتركة بين هذه الدول وتدخل مهموما الإقليمية، واقتراض اساليب ديناميكية لاعادة صياغة وترتيب الأولويات. وافاق المستقبل. لا سيما ان هذه الدول تمثل كتلة جغرافية وسياسية الإقليمية متقاربة جداً في مصالحها المشتركة، ومهموما المشتركة.

يترس سلم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام للجامعة العربية، ان تجربة تطوير العلاقات بين اليمن وعمان، بعد اقتراح اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين وتطرق، في هذا المقال الذي حص به، الدكتور الأيسر، الى طرح تلك التجربة، موضحاً لبناء نظام جديد من العلاقات العربية العربية.

العلاقات العربية العربية على أهميتها واتساع وتنوع مجالاتها، وتنبهده هوسوها. من لواشبع المشكلة جداً، بل للعقدة، لا تتجلى لأي متتابع اسرارها، الطبيعي أو المتزوي، بناء ضيق مصاصيمي واضح يصعد أهميتها، ويبنى على تلك الافتراضات معينة. مثل كل العلاقات القائمة بين الدول.

لأن هذه العلاقات، وهي سياسية غالباً، لم تبن على قواعد السلوك السياسي الصحيح، ولم تؤسس على مبادئ الذوات العربية المشتركة، ولا حتى الشرايط الإقليمية بمختلف مصالحها. ولا على ضوء اهداف تتعلق بمصلحة عليا للشعوب العربية مجتمعة.

والمع جعل ذلك الأسباب هي التي تلوذ يوماً الاجتماع العربي المشترك حول مواضيع عدة. وذلك مؤدي لاحتكاك لتزدي مستوى العلاقات، بل يؤدي لصيغتها إلى عدم نيلها.

والعلاقات بين الدول ليست من الامور السهلة التي يمكن التامتها، او تطبيقها بشكل عاطفي. او استخدام



المصدر: المراجعة الدورية

التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأسية: العلاقات الصحفية والإعلامية يعد هذا المجال من أهم

المجالات لا سيما أن الخطاب السياسي الإعلامي سابقاً، أضحى كثيراً بمستوى العلاقات بين بلدان المنطقة. وبمركز مؤسسات ثقافية إعلامية، والخبرات والمعلومات والإنجازات الثقافية والعلمية والمنتج الدراسي. سوف يؤدي مثل هذا الوضع المنظور إلى تراكم الجهود المشتركة لمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني، الهدف إلى تدمير الثقافة والصنارة العربية. الإسلام، ويؤكد مثل هذا الاتجاه المشترك في صياغة مفهوم شامل ومتجانس يوضح إسهامات جماعات التشخيص والتطوير التي يخدم سياسة العدو التمييزية. خصوصاً: الموارد البشرية من المصروف أن اليمن من بين دول شبه الجزيرة العربية التي تتمتع بكثافة سكانية كبيرة، وهذه ميزة قد توفر استمرار العملية الأجنبية المكثفة والمطوبور هو كيفية تنظيم العملية الموجودة لدى الجميع، واستنصاح المنطقة وفق لتفاسير بات محددة واضحة. ربما كانت هذه الإسهامات الصاعدة أبرز مفاعيل إقامة علاقات منطقية وأخيرة ذات مضامين مستقبلياً استراتيجياً، لا تقت في حشدنا التبادلات الهامشية التي يصعب عليها حينئذ أن أسفح جاد في صلب تلك العلاقات الراسخة. وتكون زيارة الأخ علي سالم البيض، مبادرة لرد الشكوك والجهود، في واقع يعترف بالجمع أنه مؤات ولا بد أن يزول.

البيولوجية والسياسية والعسكرية القشة وقتذاك بين قطبي العالم، والتي استندت لثقافة كبيرة، وتخطت عن غيبات كبيرة، الترت على نمو وتقدم شعوب المنطقة.

ولا بد من التفكير والفرح الجريء، للعمل من أجل إيجاد منظومة سياسية متقدمة لدول وشعوب الجزيرة والخليج، تقوم على أساس المصالحة والمصالح المتفرقة والمتعاضدة، للوصول إلى صيغة ملموسة تشكل تلك العلاقة ويكون من الأفضل لو توصلت بلدان المنطقة إلى شكل راقٍ رفيع لكل تلك العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية للوصول إلى التكامل الحقيقي بين دول وشعوب الجزيرة والخليج.

ثانياً يمثل محال الأمن الاقليمي أهمية قصوى لدول المنطقة سيما أن هذه المنطقة تخزن كثير احتياطي العالم من الطاقة إضافة إلى موانئها الاستراتيجية على أهم الممرات والمسطحات المائية في العالم، ومن الطبيعي أن تتشكل قوى أمنه الاقليمي من دولة ذات المصلحة المباشرة في ذلك ويمكن تطبيق ذلك المفهوم عملياً في البدء بخطوات ملموسة كالتالي:

1. الإلهاب بأن كان مصدره وممنعه وأهدافه وأن يتأثر تلك الأهمية علاقات متكافئة ونمية بين المؤسسات الرسمية والجمعية وبين أجهزة دول المنطقة المعنية لمواجهة تلك الظواهر المختلفة، التي تلقى الجميع - لأن مثل تلك الظواهر الغربية تعمل على تقويض مختلف الأنظمة تحت دعوى شتى.. وتتلالي العدو المشترك.. الصهيونية.. رغم مزاعمها المتطرفة بأن أعمالها الإرهابية لقائمة العدو

ثالثاً، الوضع العسكري، تجرعت اليمن وسلطة عمان اتفاقاً تاريخياً يحدّث به خليجياً وعربياً، وحلت مشكلة الحدود سلمية، وهي من المشاكل الحقيقية التي تعترض بناء علاقات عربية - عربية سليمة. ويعد ترسيم الحدود ثقلات مبررات وجود حضور عسكري على الجبهة.

إذا لا بد من تذكير مفهوم «الطبيعة العسكرية» القائمة على التوجهات بين اليمن وعمان، ويتبع ذلك سريان مثل هذا الوضع مع بقية بلدان المنطقة لتتحول الطبيعة العسكرية من «العداء إلى الإخاء والتعاون» وفتح باب العمل المشترك في هذا المجال للوصول إلى صيغة متقدمة تقوم على التعاون المتكافئ.

والإتيازات على مستويات رفيعة، لا يمكن أن تخطى مضمونها عن خير. ويؤكد ذلك البيان المشترك الذي صدر في ختام زيارة الأخ علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، حيث أكد فيما يخص الوضع في المنطقة أهمية التعاون والتفاهم بين دولها، على أساس مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وتعزيز الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها، وإبلاغها عن شيع التوتر وإفراجه. واليمن يناظر مجلس التعاون الخليجي على أنه من الشجواب الاقليمية المستمرة التي استثمرت والاشفاق والخصائل المقيمة لدولة مثل:

- وجود تشجيع كبير في بيئة دولة اقتصادياً واجتماعياً، مع تقارب واضح في ميكانتها وانتمائها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجدة العديدة وثقافة ومثقال العادات والتقاليد.

استعداد دولة على أرض منبسطة، لا توجد بينها حواجز طبيعية تقرباً.

وفي هذا المجال فإن استطاعت دول المغرب العربي استنصاح خصائصها بسلطة ذلك بالامة تجمعها الاقليمي، مع غارق واحد هو أن الخط لم يكن فاسماً مشتركاً بين دولها، واستطاعت - حتى الآن - مواصلة تجربتها رغم شتى العراقيل. ورغم أن اليمن يشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي في الغلبة هذه الخصائص ويمثل - بعد وجدها - خاصة جنوبية هامة لهذا التجمع الاقليمي، رغم تراكم مؤثرات الصراعات الماضية، وعلى الحدود التي لفتح - الآن - يجمعه مع المنطقة العربية السعودية للوصول إلى حل مرضي للطرفين يقوم على قاعدة حقوق الجميع المتشوقة، فإنها لم تصبح لحد مكونات هذا النسق الاقليمي، رغم أنها تفتقر بتفاهل إلى المؤشرات الجيدة التي بدأت في تلك خطوط شبكة المصوبات التي صبحت من جرّاء تراكم المؤثرات السياسية السالبة، وترى أن اسلم السبل في التفكير بإيجاد طرائق جديدة لإياد منظومة من العلاقات الراسخة القائمة على الاحسان وتنمية مصالح شعوب المنطقة، إذا يمكن لآثار مسائل هامة تشغل بذلك الطرائق والليات مثل:

- أولاً التفكير الجدي في ابداع شكل من العلاقات التي تجمعه الجميع بين دول المنطقة وشعوبها، تقوم على انساني العلاقات السابقة التي استندت إلى سياسة (المحار)



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢١ صفر ١٩٩٣

مبادرات يمنية - عمانية لتسليم المنشآت وفتح المنافذ الحدودية

□ صنعاء، موسكو - الحياة

عقدت امس في منطقة بضمخه جلسة محادثات يمنية - عمانية برئاسة السيد محمد عبدالله كده محافظ محافظة المهرة اليمنية والسيد مسلم بن علي اليوسفي وزير الدولة محافظ ظفار في سلطنة عمان. وبحثت لائحة اهتمام امس ان الجانبين بحثا قضايا مرتبطة ببنود اتفاق الصخوة الموقع بين البلدين مثل وضع المؤسسات الاخرى لتسليم

للنشآت من الجانب العماني الى الجانب اليمني المقرر في اولش ايار (مايو) المقبل. اضافة الى البحث في الاجراءات الخاصة بفتح ثلاثة منافذ برية بين البلدين. ويتوقع احتياج المنافذ الثلاثة في شمس وحبروت وحوف في غضون ايام. من جهة اخرى يبدأ فيتكتور بوسوفالايوك المدير العام لدارلرة افريقيا والشرق الاوسط في الخارجية الروسية اليوم الزمراء زيارة لليمن يبحث خلالها في العلاقات الثنائية

ومشكلة اللجون. وعلمت الصحافة انه قد يدرس امكان وساطة لحل الخلافات بين صنعاء والذول المجاورة لها. ويذكر ان هذه اول زيارة يقوم بها مسؤول روسي رفيع المستوى الى اليمن بعد انقطاع طويل. ولهم ان الطرفين يرغبان في حسم موضوع الدينون التي قدرت بمئة بلايين دولار مشرطة على اليمن الجنوبي قبل الوحدة وترى موسكو ان تسوية المشكلة قد توفر اجواء مناسبة لاعادة الزخم السابق للعلاقات بين الجانبين.



مسقط استقبلت بارتياح انباء صنعاء

احتفالات تراقق فتح الحدود بين سلطنة عمان واليمن

مسقط : من وفائي دياب

أكدت مصادر دبلوماسية لـ «الشرق الأوسط» أن سلطنة عمان واليمن ماضيتان في تنفيذ جدول الاستعدادات العسكرية وفتح المناطق البرية كما اتفق عليه في المحادثات التي أجراها نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض. وتقول المصادر أن النتائج الأولية للانتخابات اليمنية التي قوبلت بارتياح في العاصمة العمانية ستساعد على تطبيق اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين عمان واليمن. وتوقع المصادر نفسها أن يكتمل تمرکز قوات البلدين عند نقاط خط الحدود الجديد قبل أول يونيو (حزيران) المقبل وهو الموعد المتفق عليه ليكون بداية فتح المناطق البحرية والسماح بانتقال المواطنين من الطرفين بسلامة ولهم. وتؤكد هذه المصادر أن هذه الخطوات التاريخية ستتم في إطار احتفال رسمي وشعبي يشارك فيه كبار المسؤولين العمانيين واليمنيين ولا تستبعد عقد أول اجتماع للجنة العمانية - اليمنية المشتركة في مفاوضات جبروت التي تحولت إلى منطقة تماس حدودي في الخريطة الجديدة.

واستناداً إلى الكلام المتداول في مسقط فإن منطقة جبروت التي كانت سبياً رئيسياً في تاجيل اتفاقية ترسيم الحدود ستتحول إلى منطقة خضراء حرة بين البلدين. والأهم من ذلك أنها ستشكل نقطة المخرج الوحيدة في الخط الحدودي المرسوم بشكل مستقيم على امتداد 300 كيلومتر. ويشير إلى اجتماع عقد منذ أيام على الحدود بين البلدين بين وزير الدولة محافظ ظفار مسلم بن علي اليوسعيدي ومحافظة منطقة المهرة محمد بن عبد الله كدة جرى خلاله البحث في الإجراءات الخاصة بفتح المناطق ومخول المواطنين. كما يشير إلى اجتماع آخر سيعقد خلال اليومين المقبلين لاستكمال البحث في الملفات الفنية المعقدة.

وتتوقع المصادر أن تشهد العلاقات بين مسقط وصنعاء دفءاً قوياً في الفترة المقبلة خصوصاً مع بدء تنفيذ الطريق البري الذي سيربط بين البلدين والمباشرة في إقامة نقطتي العبور بين منطقتي المزينة وضنكوت على الجانب العماني ومنطقتي القبيطة والحوف على الجانب اليمني.

في ذلك غير مصدر عماني مسؤول عن ارتياده لسير العملية الانتخابية في اليمن والتفكيرات الأولى لتدعيمها. وقال أن السلطنة اعتبرت دائماً أن الانتخابات اليمنية هي شأن داخلي لكنها تلتزم بالتعاون مع صنعاء على صعيد العلاقات المشتركة. وزاد أن مسقط تتعامل باستمرار مع صنعاء وفقاً لأدب الأخوة والجوار وانطلاقاً من ذوايت سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في شؤون الغير.

وأكد المصدر أن الاتصالات المشتركة التي وقعت خلال زيارة البيض إلى العاصمة العمانية تشكل قاعدة ثابته للتعاون والتعاون بين الجانبين بطرق انفرادي عما يحدث داخل اليمن. وتوقع المصدر أن يتم تنفيذ الاتفاقيات بشكل إيجابي وعلمي نظراً إلى جو الثقة الواضح بين الطرفين الذي دعمته زيارة البيض إلى مسقط حيث استقبل استقبال رؤساء الدول.



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٠ مايو ١٩٦٣

المصدر :

المسألة

منافذ مفتوحة وعائلات يلتئم شملها . . . وبطاقات خاصة

الحدود العثمانية - اليمينية ابتداء من اول حزيران

□ مسقط - من حسين عبد الحفي
■ في مرحلة ما قبل ١٩١٢ التي شهدت
من أم حروبها وسياسيا بين سلطنة عمان ودا
كان يعرف باليمن اليمني كان عموم العمانية
أو اليمنيين الحدود بين البلدين أمرا مستبعدا
أو العمانية في اليمن الحجاز وأم يكن
منافذ الحدود غير الشرعي عبر مسالك وادوية

بوتة بمساعدة الرعاة في اهل المنطقة الذين
يوسون ويدها بطري وإستادوا التفتل تيمنا
لحواش التلال من هذا الجانب أو ذلك الجانب
وهي منذ ١٩١٢ ، عندما اقبل البدو على
البحرين للحدادين لعل التراجع السياسي
والعسكري كان على كغير من أهل العمانية
الحدودية أو اليمن في زوايا التاريف أو الحدود
أو عشائروهم المنهجين على الجانب الآخر من
الحدود الانتظار طويلا للحصول على تأشيرة
لدخول ثم السفر بالقطار مسافة قد تزيد على
التي تكفي لانتقال من منطقة إلى أخرى لا
تزيد عنها في الواقع سوى بضعة كيلومترات
معدية
هذه السعاة الاسلانية والاجتماعية لابتاء
هائل منطعا من اسفل واحد كالقائيل الصوية
التي جعل بعضها الشخصية السنية وبعضها
الامر الشخصية العمانية متفهم شيئا من
الناشي تاريخاً تذكره الاجيال المقبلة بعد

توزيع عمان واليمن على اتفاقية ترسيم الحدود
وعد تفاعسها على فتح هذه الحدود أمام
مواطنيها وبدأ من اول حزيران (يونيو) المقبل
في الاتفاقية الحدودية الموقعة في تشرين الاول
(اكتوبر) الماضي واستمرت وتوسعت من
بعضها إلى أخرى ، مستمرة وتوسعت من
الحدود الاسبوع قبل الماضي في منطقة كانت
الحدودية مستعملة هذا المجال من طامش
الحدود وغير الشرعي في منطقة إلى تعلق
منظم وبشروع
وعلى العمدة ان هذا التفتل مستعمل في
اتصالين : الاول ج - دولة خاصة هي
الرياح من العمانية فيولا سكون حركهم
جماعا في صورة قبائل وعشائر وأسر كعائلا
وهنا مستغلها من هذا الجانب من الحدود إلى
الجانب الآخر نبدأ لمرسوم الامطار ويرعى كل
قبيلة وهذا المرسوم الذي ورد له ملحق خاص
في اتفاقية الحدود هو في واقع الامر مجرد

تقنين لظاهرة وجدت قديما وارتبطا وعلينا
وعندنا ونعتقها ظروف حياة البدو الرحل في
هذه المناطق التي لم تتطبع أبدا بالظروف
السياسية وسط حدود ووعي "مرسوم لفظ
على العرائد الدولية ويسمى هؤلاء الرعاة
ب"مقاتلة هوية" تصعد الجانب الذي قدموا منه
(العماني أو اليمني) ويسكنون لها أين حدود
خاص ويصونها جهة واحدة هي سلطنة الحدود
في كلا الجانبين
ويسكنون في طيها القبائل التفتل في هذا
الجانب أو ذلك من الحدود إلى عملا ولا حكم
الامر الذي سمعت به الاطراف وهي طار مرسوم
الامر الذي يسمونه ، وإن كان مرسوم الرعاة
لا يفرق بين من يصنع القبائل شمال منطقة
الامارة من هذه القبائل ليس لأن
السلطات لا تسمح ، ولكن لأن العرف القبلي
التعا في المنطقة (٤)



المصدر : البيان

للنشر والخد مات الصحفية والهعلو مات التاريخ : ١٠ حزيران ١٩٦٣

منافذ مفتوحة وعائلات يلتئم شملها...

تحت الصفحة الأولى

المساعد والذي يبعد سرحى كل قبيلة وحقوقها ولا يجيز للتدني عليها هو الذي لا يسمح
أما الاتجاه الثاني والذي يخص «عموم» المواطنين في البلدين والذين سيبدؤون
بالإفادة منه مد أول حزيران المقبل أيضاً فيتمثل السماح لهم بالتنقل عبر المنافذ
الرسمية سواء بسياراتهم لأغراض الزيارة في السياحة في المرحلة القريبة، أو
بمشاحناتهم وسلمهم في المرحلة المستقبلية في إطار الخطط الثنائية الموصوعة
لتحقيق الانسياب الشامل لحركة التجارة وإنشاء منطقة تجارية حرة بين البلدين
قرب حبروت وهناك توجه إلى توسيع حرية التنقل فيصبح متيحاً أمام المواطنين
في هذا البلد استخدام البلد الآخر نقطة عبور بوية إلى بلد ثالث، أي يكون مثلاً من
حق المواطن اليمني الحاصل على تأشيرة من دولة الإمارات العربية المتحدة،
الحصول على تأشيرة من سلطات الحدود اليمنية تسمح له بالمرور عبر أراضي
السلطة للوصول إلى الإمارات.

غير أن اليمينيين الذين لديهم مخاض في سوق العمل المحلية ربما اقترحوا في
مرحلة لاحقة أشكال تطوير للتشيرة لمواطنيهم ليحصلوا على تأشيرة «إقامة للعمل»
في عمان التي يعمل فيها نحو نصف مليون واحد اجنبي في الوقت الحالي.
وسيعود المواطنون عبر منفذين برينج حددا أثناء زيارة السيد علي سالم
البيضي نائب الرئيس اليمني لعمان في الشهر الماضي، المنفذ الأول الذي يطلق
عليه في عمان اسم الطريق الاستراتيجي (لأنه سيكون الطريق الأساسي لعمود
التجارة والشحن ولأنه يكمل شبكة الطرق البرية على مستوى العالم العربي كله). هو
طريق فريدة - العيصة، ويقع بالقرب من حبروت وشحن. سيكون الأطول مسافة
والأكثر كلفة وسيصل إلى حوالي ٤٥٠ كيلومتراً لكن البلدين اشتداه لأن سيكون
طريقاً مستقيماً يمكن اجتيازه بسرعة في خلال أربع ساعات تقريباً.

لما المنفذ الثاني فهو صرلنت - حواف. وهذا الطريق معيد بالأسفلت حالياً في
الجانب اليمني والقصر مسافة نحو ١٥٠ كلم. لكنه طريق صعب جداً بفعل
ارتفاعه وانحداراته الحادة. الأمر الذي يجعل من الصعب السير في معظم أجزائه
بسرعة تزيد على ٢٥ كلم في الساعة. كما يصعب على الشاحنات (ذات المقطورة)
استخدامه. فضلاً عن الصعاب الذي يجبر على المنطقة في فصل الصيف (حبروت)
- الجبل / سينمير. ما يجعله شبه مهجور لمدة ٢ شهور. ولهذا لن يكون طريقاً
تجارياً بل طريق «اجتماعي» للسيارات الصغيرة يربط بين مدينتي صلالة اليمنية
وهوف اليمنية.

وإذا كان الهدفان كليهما من الاتفاقية الاستقرار السياسي ونزول التهديد الأمني
من المواطنين كسبوا الاتصال المباشر والالتصام مجدداً بتقاربهم وعشائرتهم
الذين مرتت بينهم في الماضي الظروف السياسية. إضافة إلى شكة من المصالح
الواسعة يبر شعبين اشتدوا بالهجرة في التجارة وتبادل المصالح مد كل الجانب في
الزمن القريب. وحتى السيارات الليبانية المحملة التي يعاد تصديرها من عمان إلى
السوق اليمنية هذه الأيام



المصدر: السبأ الأوسط

التاريخ: ٢٤ ١٢ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضع حجر الأساس للمينة حرة عمان تفتتح منفذاً برياً على الحدود مع اليمن

مسقط: من سعيد موسى

للمحدود الدولية الموقعة بين
البلدين في أكتوبر (تشرين الأول)
من العام الماضي. مؤكداً أن هذه
الخطوة ستدعم علاقات الود
وحسن الجوار القائمة بين اليمن
وسلطنة عمان بما يخدم مصالح
وطموحات شعبي البلدين. وكرر
البيان أن سلطنة عمان ستقوم
ببناء مرافق حكومية وسكنية
وتجارية لتسهيل حركة عبور
المسافرين والبضائع.
ووضع لزواوي في الاحتفال
التتمة..... ص 4

خطت سلطنة عمان واليمن
أسس خطوة كبيرة نحو توثيق
العلاقات بينهما. عندما وقع نائب
رئيس الوزراء العماني للشؤون
الخارجية والاقتصادية قيس بن عبد
المنعم الزواوي. علم بلاده على
الجانب العماني من نقطة العبور
البرية على الحدود بين البلدين.
وقال بيان رسمي في مسقط
أن افتتاح نقطة العبور يعتبر
للمرة الأولى من تصار اتفاقية



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ مايو ١٩٩٢

عمان تمتع

نفسه حجر الأساس لبنية المزيونة التي
ستبنيها عمان على جانبيها من الحدود
والتي ستقبلها مدينة المصيف التي
ستبنيها ليس على الجانب الآخر ومن
المسرح أيضا إنشاء طريقين يربون أوروبا
البلدين الأول بين المزيونة والمصيف
والثاني بين المصيف والمصيف.
وعملت المصيف الأوسط ان سلطنة
عمان انتهت من اعداد الدراسات الخاصة
بالبناء المزيونة وانها تامل ان يبدأ العمل
بها خلال الشهور القليلة المقبلة. وتجرى
حالياً اتصالات بين عمان والمصيف ليست
امكانات إنشاء منطقة حرة هناك. وكانت
غرفة تجارة وصناعة عمان قد قدمت عدة

ترهيبات في هذا المجال من شأنها اعطاء
تسهيلات خاصة لعمليات التصدير
والاستيراد التي ستجريها شركات القطاع
الخاص في المصيف.
ويأتي الاحتفال برابع عام السلطنة على
نقطة المصير قبل خمسة أيام فقط من
الاحتفال الرسمي بفتح الميناء البرية أمام
حركة البضائع وتنقل المسافرين. وقد شارك
في هذا الاحتفال عدد من كبار المسؤولين
المصيرين بينهم الفريق أول علي عبد المجيد
المعمر وزير الشؤون مكتب المصير. وسلم
بن عبد الله الخزالي وزير المواصلات
وسفير بن علي سلطان وزير التجارة
والصناعة وسلم بن علي اليوسفي وزير
الدولة ومخاطب طار. والفريق أول سعيد بن
رائد الكاراني للفتش لسلام للشرطة
والجوارك ومحمد بن موسى اليوسف أمين
عام مجلس التنمية



المصدر: الحياة

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٢

مع احتمال الانسحابات المتبادلة إلى الحدود الجديدة فتح أول معبر منذ ربع قرن بين اليمن وعمان

[مسقط - من حينين عدد الثاني]

التابعة له. وكان كل من البلدين حصل على اراض وتنازل عن أخرى بموجب الترسيم الجديد للحدود على اساس خط مستقيم من البحر إلى الصحراء ما عدا نقطة واحدة يتعرج حولها هي نقطة مثلث حيروت التي يقع المنفذ الحدودي الذي امتنع لاس فرها

واضافة الى افتتاح المعبر البري الحدودي الذي سيكون المعبر الاساسي لانتقال البضائع والبشر بين البلدين. وضع السيد الروابي أمس حجر الاساس لمدينة العزبة العمانية الجديدة التي ستكون نواة لمنطقة للتجارة الحرة بين الدولتين. ويأمل العمانيون الذين تطورت تجارة اعادة التصدير لنهم في السنوات الاخيرة بزيادة موارد هذه التجارة من خلال فتح السوق اليمنية ذات القدرات الاستهلاكية الكبيرة (١٤ مليون نسمة) امامهم

واكد وزير التجارة والصناعة العماني السيد مفعول بن علي سلطان أهمية المدينة الجديدة في تنمية التبادل التجاري بين عمان واليمن مشيراً إلى أن اتفاق التبادل التجاري بين البلدين سيوقع قريباً.

المفتاح السيد فهد بن عبدالمعظم الروابي نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون الاقتصادية ورئيس اللجنة الخاصة بالعلاقات العمانية - اليمنية أول مركز للعبور البري على الحدود بين عمان واليمن. ورفع الزواوي علم بلاده على معبر المزبونة قبل خمسة ايام من التاريخ المخطط عليه بين الحكومتين على فتح الحدود امام مواطنيهما وهو تاريخ الأول من حزيران (يونيو) وينتهي هذا الاقتتاع الرسمي للمعبر والذي يعتبر نتيجة لمعاهدة ترسيم الحدود الدولية التي وقعها البلدان في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) الماضي مرحلة بقيت فيها الحدود مغلقة طوال ربع قرن بسبب نزاعات سياسية وعسكرية. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان رفع العلم العماني وفتح مركز الحدود يعني ان عملية الانسحابات العسكرية المتبادلة بين قوات البلدين إلى الخطوط الجديدة التي رسمها خط الحدود الذي تضمنته المعاهدة تمت وأن كلا من البلدين بات الآن يسلرس السيادة على الاراضي



المصدر : العالم اليوم

للتشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

«الزبونية» مدينة جديدة على الحدود اليمنية - العمانية

المنفذ الحدودي البري بين اليمن وعمان. يتم افتتاحه هذا الأسبوع، في احتفال يشارك فيه كبار المسؤولين من البلدين، وشيوخ قبائل المنطقة. قيس بن عبيد النعم السبعاوي، نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والاقتصادية، يقوم أثناء الاحتفالات بوضع حجر الأساس لمدينة «الزبونية»، التي قرر السلطان قابوس بن سعيد إنشاءها بهذا الاسم لخدمة المنفذ البري. المدينة تشتمل على موافق حكومية وتجارية وسكنية، بهدف توفير كافة التسهيلات التي تخدم عبور المسافرين، بالإضافة إلى إنشاء الأسواق والمخازن التي يستفيد منها سكان المنطقة.

افتتاح المنفذ البري يأتي كإحدى ثمار اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٢.



مباحثات الحدود بين اليمن وعمان



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٢/٧/٧

باسندوه متفائل بتتألق زيارته للبحرين

بن علوي يبحث في صنعاء فتح الطرق البرية لليمنيين

رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وأعضاء المجلس أن الوزراء سيناقشون أساليب تنفيذ الاتفاق الموقع بين البلدين، الذي تسمح عمان بموجبة للمواطنين اليمنيين العاملين في دول الخليج بالمرور عبر أراضيها، واستخدام الطرق البرية للانتقال بين وطنهم وأماكن عملهم وإقامتهم.

وجسمه بالسكران وزير الخارجية اليمني أنهى الليلة قبل الماضية زيارة رسمية للبحرين، سلم خلالها رسالة من الرئيس

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء من حمود منصور

وصلى إلى صنعاء مساء أمس يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية في زيارة رسمية لليمن تستغرق بضعة أيام. وقالت مصادر مطلعة أن برنامج الزيارة يتضمن مباحثات يجريها الوزير اليمني مع محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني حول مستقبل العلاقات بين صنعاء ومسقط، والمور الذي تقوم به عمان لتحسين أجواء العلاقات اليمنية - الخليجية.

ومن المقرر أن يسلم بن علوي

للتمة ص 4



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

بن علوي

على عهد الله صالح إلى الشيخ حميد بن
سلمان آل خليفة، قال المرافقين أنها متعذر

بمجرد لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين
البلدين. ومن المتوقع أن يصل إلى صمتاء
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وزير
خارجية البحرين. وما الزيارة التي قام بها
بإسمه إلى القائمة قبل يومين. وقال وزير
الخارجية اليمني - في تصريحات له الشرق
الأوسط أمس دناشي لثاني بالمستوفى في
القائمة تدل على أن ما بقي من شواكب في
العلاقات اليمنية - الخليجية والعلاقات
العربية - العربية في طريقها إلى التزوال.
وأوضح أن هناك إدراكاً لدى الجميع
بأنه من الأوان لكي يتفهموا المتطلبات
لواجهة ضرورات الحاضر والمستقبل.
وعلمت الشرق الأوسط أن سفير
زيارة الشيخ حمد بن جلهم بن جبر آل
ثاني وزير خارجية قطر إلى صمتاء بعد
في يوم 16 يوليو (تشرين الثاني) وهي أول
زيارة يقوم بها مسؤول قطري رابع المستوى
إلى اليمن منذ شوب لزعة الخليج الأخيرة
في 12 أغسطس (آب) عام 1990.



علي صالح تلقى رسالة من السلطان قابوس

محادثات عمانية - يمنية لتطوير العلاقات

□ صنعاء - «الحياة»

■ نقل وزير الدولة للشؤون الخارجية للعماني السيد يوسف بن علوي بن عبدالله الذي وصل صنعاء في ساعة متقدمة ليل الثلاثاء - الأربعاء رسالة من السلطان قابوس إلى الرئيس اليمني الطبريق علي عبدالله صالح. وأقيم رسمياً أن الرسالة تتعلق بالعلاقات الحميمة بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وأفاق توسيع التعاون الاقليمي المشترك في المجال التجاري والفني وغيرها مما يترجم تطلعات الشعبين الشقيقين ويحافظ مصالحهما المشتركة إضافة إلى المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية التي تهم البلدين وإثمة العربية. وبلت الأذاعة اليمنية أن الرئيس اليمني بحث لقاء استقباله قبل ظهر أمس للمسؤول العماني علي جوثب

سيجري بحثها خلال الجلسة المقبلة للجنة اليمنية - العمانية المشتركة. ووصفت صحيفة «الشرق» الحكومية العلاقات اليمنية - الأخيرة بـ «بمعة قوية نحو استئنافها والمزاجية من حال الجفود التي وجدت نفسها فيها من جراء أزمة الخليج». وأشارت إلى عدم وجود ميل لدى الجانب اليمني، إلا لقاء العراق من مسؤولية الخزو أو اتجاه لأفضل أو لنكار حق الكويت في تحرير أرضها واستعادة سيادتها. وقالت «إننا نتيجة هذه الممارسة والعسك مع النفس مطالبون بالمكاشفة حول السبلات المحلية المؤدية إلى الإزمات حتى نترك طريق المستقبل الخاص والجديد ورسم معالمه وفق استراتيجيات إيجابية للتكامل الاقتصادي والتوافق السياسي والتعاون الإنساني والالتزام باحترام الاستقلالية الداخلية.

العلاقات وسبل تطوير مجالات التعاون وبخاصة في المجال التجاري والاستثماري وكذلك شق وتعميد طريق يربط بين سلطنة عجمان واليمن. وأشار الطبريق علي عبدالله صالح بـ «المستوى المتطور الذي وصلت إليه العلاقات اليمنية - العمانية والتي تمثل نموذجا طيباً للعلاقات الأخوية بين الأنظمة». وفي إشارة إلى اتفاق الحدود الذي وقع بين البلدين قال طقد فتح الحفا وأسعة وجديدة أمام مسيرة العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين. إلى ذلك بدأت أمس في مسيحي وزارة الخارجية اليمنية المحادثات اليمنية - العمانية الرسمية برئاسة وزير خارجية البلدين. وأعلن رسمياً أنها تناولت مناقشة مختلف أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل التفعيل وتطويرها كما تم عرض أهم المشاريع التي



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٣ للنشر والخد مات الصحفية والعلو مات

اجتماع اللجنة المشتركة في سبتمبر المقبل

بحث خطوات المنطقة التجارية على الحدود اليمنية. العمانية

صنعاء - من حمود منصور

قللت مصادر مطلقة في وزارة الخارجية اليمنية ان جلسة المباحثات التي عقدها يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية مع محمد سالم ياسندوة وزير الخارجية اليمني استعرضت الخطوات التنفيذية لبناء وتمهيد طريق بري يربط اليمن وعمان، والجامعة المنطقة التجارية على الحدود بينهما التي ستضم مشروعات صناعية باستثمارات مشتركة.

واضافت المصادر ان اللجنة اليمنية - العمانية المشتركة ستعقد اجتماعها المقبل خلال شهر سبتمبر (أيلول) المقبل لمناقشة تنفيذ عدد من المشروعات في ضوء الدراسات التي اعتمدها القوزارات المختصة في كل من البلدين.

واكد عوض بن محفوظ باكتير، سفير عمان في صنعاء، في تصريحات له، الشرق الأوسط، ان الوزير العماني سيلتقي اليوم عددا من المسؤولين في الحكومة اليمنية لاستكمال بحث جدول الأعمال، ثم يعقد مؤتمرا صحفيا في مقر وزارة الخارجية اليمنية حول إنجازات الزيارة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد تسلم أمس رسالة من السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، تتعلق بتعزيز العلاقات بين البلدين وتوثيق تعاونهما المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، إضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين الشقيقين.

وأشار الرئيس اليمني أثناء اللقاء بمستوى العلاقات مع عمان خاصة بعد توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين، وقال انها تمثل نموذجا للعلاقات بين الإقليم.

وحضر تسليم الرسالة كل من محمد سالم ياسندوة وزير الخارجية اليمني، ومحمد ياسعد سفير اليمن في مسقط، وعوض بن محفوظ باكتير سفير عمان في صنعاء.



المصدر : البيان

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

مسؤول بحريني : محكمة العدل الدولية ستستمع لرافعات لتحديد اختصاصها في الخلاف مع قطر

■ الخاصة - الصحافة - صرح
مصدر مسؤول في الرئاسة باني حكومة
دولة البحرين ايلت رسميا من قبل
مكتب محكمة العدل الدولية بان
الحكمة جددت يوم الاثنين والعشرين
من شهر شباط (فبراير) ١٩٩٢ موعدا
امامية سماع لرافعات للشهوية
خاصي دولتي البحرين وقطر امامها
في امور الاختصاص والاقول في شأن
قضية تحديد الحدود البحرية والاقول
الاقليمية بين البحرين وقطر
والجدير بالقدر ان حكومة دولة
البحرين اعترضت لدى المحكمة
الدولية على الطلب القطري المنشرد
القدم في ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٩١
على اعتبار ان المحكمة لا اختصاص
لها في النظر في موضوع الخلاف بين
دولتي البحرين وقطر الا بعد التقدم
الى المحكمة بطلب مشترك من قبل
الطرفين ويوم المذتهما سعا وذلك
بموجب اتفاق خاص موقعا من قبل
الطرفين.

وقال المصدر في تصريح لوكالة
انباء الخليج اول من امس انه وبناء
على ذلك فإن محكمة العدل الدولية
ستنظر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٢ بشكل
محدد في امر اختصاص المحكمة في
النظر في الخلاف البحريني - القطري
ولا علاقة لها في النظر في الموضوع
الرئيسي للخلاف.



المصدر : **الرفعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ شباط ١٩٧٧

محكمة العدل تبحث النزاع الحدودي بين البحرين وقطر

المنامة - دويتشه: تبدأ محكمة العدل الدولية في ٢٨ فبراير القادم سماع المرافعات في دفع البحرين بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضية النزاع بين البحرين والقطر بشأن جزر صغيرة يعتقد أن تكون غنية بالبتروول. أكدت المصادر الصحفية أن المحكمة لن تخطر موضوع الخلاف نفسه وإنما ستستمع فقط إلى مرافعات الجانبين بشأن اختصاصها بنظر الموضوع. أشارت المصادر أن البحرين اعترضت لدى المحكمة الدولية على الطلب القطري للفرد على اعتبار أن المحكمة غير مختصة بنظر الطلب.

وكان النزاع قد نشب عام ١٩٨٦ عندما نُزّلت قوات الشرطة على سفور مرجانية متنازع عليها واحتجزت لمدة ١٧ يوما صالا لجانب كانوا يدعون محطة لشفر الاسواق البحريني والمناطق المتنازع عليها تخضع حاليا لسيطرة البحرين. يشتد اتفاقيه لترسيم الحدود وقعت أثناء اقامة بريطانيا الشتون الخارجية للبلدين في الثلاثينات.



المصدر : الحياة

للنشر والذمات الصحفية والاعلامات التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

اتصال هاتفي بين أمير البحرين وأمير قطر

■ جندة الخاصة - الصحافة -
لجري الشيخ عيسى بن سلطان آل
خليفة أمير دولة البحرين اتصالاً
هاتفياً أمس بالشيخ خليفة بن حمد آل
ثاني أمير دولة قطر نيادلاً خلاله
الاجتماع الثوبية عن العلاقات الاخوية
الطويلة بين البلدين الشقيقين.
وتكرت وكالة انباء الخليج، التي
يلت للنها ان الجانبين عرضا، آخر
الوضاح والمستجدات الراهنة على
ساحتين العربية والدولية.



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠ سبتمبر ١٩٩٢

زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل واتجاه إلى تكامل سياسي - اقتصادي

□ مسقط - من حسين عبد الغني

والسياسي
وشهدت على أن المحور الأساسي للزيارة المقررة منذ
فترة طويلة وأجأت بسبب استحقاقات يمنية بالملكية أهمها
الانشغالات العامة سيكون العلاقات المتنامية بين البلدين
ووضعت الزيارة بأنها «رسمية وعملية»
وتابع أن السلطان قابوس والوفد المرافق له سيلقيان

■ أكدت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» أن
السلطان قابوس من ميعاد سيمرور صنعاء في تشرين الأول
(أكتوبر) المقبل، وهي المرة الأولى التي يزور فيها حاكم عماني
اليمن وأوضح المصادر أن الزيارة التي تأتي بعد ستة على
توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين ستسمح بتطوير
علاقتهما ونظما إلى مرحلة التكامل الاقتصادي

(التتمة في الصفحة ١)



العدد ٢٠٠٠

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ سبتمبر ١٩٩٢

زيارة نابوس لصنعاء الشهر المقبل

تتمة الصفحة الأولى

دمشق، وترحيباً من الرئيس البعثي علي عبدالله صالح وأعضاء مجلس الرئاسة والزوار والبرلمان البعثي، وأن الزيارة مستمرة طرس تطوير العلاقات الثنائية لتصبح نواة لظار عماني - يعني مشروع خطوات تعاون وتكامل في المستقبل. وأشارت إلى العلاقات وتطورات شكلت إطاراً عميراً للعلاقات بين البلدين التي شهدت فترة توتر استمرت ربع قرن، وهذه الاتفاقات والتطورات هي - إعلان القادة والمسؤولين في البلدين أن عمان واليمن تجمعهما رؤية سياسية في النظر إلى التطورات الإقليمية في الخليج والشرق الأوسط وأن مواقف البلدين من الأزمات التي مرت بها المنطقة أخيراً اتسمت بالتقارب الشديد.

- أن الاتفاق السياسي بينهما ينص على التنسيق السياسي والديبلوماسي لراء التطورات والأحداث الإقليمية والدولية، والتنسيق في الاجتماعات والمؤتمرات عبر إرسال مبعوثين أو عبر القنوات الدبلوماسية في مسقط وصنعاء.

- إقامة لجنة مشتركة على مستوى وزاري يرأسها وزيراً التجارة في البلدين، وقت اتفاقاً لتنظيم التعاون، بحيث في إطاره كل الاتفاقات السابقة ويوجب الاتفاق مع كل من البلدين البدء الآخر بوضع العملة الايبي في الرعية، في الحوافز والعلاقات الاقتصادية والتجارية والصوكية والاستثمارية.

- اتفاق سلطنة عمان واليمن على إقامة منطقة تجارة حرة في نقطة الحدود الرئيسية على الحدود في منطقة المزينة التي ستقع داخل الأراضي العمانية.

- الموافقة على البدء بشق طريق استراتيجي بين منطقتي المزينة والقيضة وقيام وفد من شركتي الطيران اليمنية بزيارات قريبة للاتفاق على خط جوي مباشر بين صنعاء ومسقط وعن ومسقط.

- الاتفاق على مبدأ الاستثمار العماني في مصافي النفط اليمنية وفي مناطق الاستثمار الوطني المفتوحة وإنشاء مصرف يعني - عماني.



يصل الستار على النزاع الحدودي ويفتح الباب أمام تكامل سياسي واقتصادي توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان

□ مسقط -

من حسين عبدالغني:

■ وقع نائب رئيس الوزراء اليمني قيس بن عبدالغني في مسقط رأسه عقد ترسيم خط الحدود الدولية بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية تنفيذاً لاتفاق الحدود الموقع بين البلدين في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩٢.

وتمت على العقد شركة باعنا لوقت بيد، اللاتينية للخصوصية التي سبق وثقت ترسيم الحدود الدولية بين عمان والمملكة العربية السعودية (بموجب اتفاق حجر الجبان في آذار/مارس ١٩٩٠).

وتم التوقيع في مسقط بواسطة الحكومة اليمنية والشركة الخاصة بعد ان اشغلت الحكومة مكان اللجنة اليمنية والعمانية هذا العام على ترك موضوع جميع الشركة في الجانب اليمني وينص عقد الترسيم على تحديد

الخط الحدودي وفق المواصفات الفنية التي وضعها شيوخ من الجانبين والتي تشمل على دعامات حدودية على طول الخط وإنشاج خنادق بمقاييس رسم مختلفة إضافة إلى أعمال التصوير الجوي وأعمال المسح الميداني باستخدام أحدث الأجهزة ذات التقنية العالية لضمان حصول كل طرف على حقله وأراضيه كما حددها الاتفاق الحدودي.

وسيمستغرق تنفيذ العقد نحو ثلاثة أعوام يذهب نصفها تقريباً للأعمال الميدانية والنصف الآخر لأعداد الخرائط ومعالجة النظم الجغرافية في المنطقة الحدودية.

تكامل سياسي واقتصادي وشملت مساندة في مسقط له «البحر» ان توقيع العقد في مسقط من دون حضور الجانب اليمني يعكس مدى الثقة السياسية التي اكتسبها الطرفان خلال العام الذي تلى توقيع

الاتفاق ذلك لأنه يعتبر بمثابة اسدال الستار على الفصل الخامس من عملية انتهاء النزاع الحدودي بين البلدين وفتح لكتاب مرحلة من التكامل السياسي والاقتصادي خصوصاً ان توقيع العقد يأتي قبل فترة قصيرة من زيارة سيوفهم بها السلطان قابوس بن سعيد لليمن هي الأولى لملكهم عماني.

وأضافت هذه المصادر ان عمليات المسح والتصوير الجوي والميداني التي ستقوم بها الشركة ستساعد أيضاً في تحديد حجم الخسائر الطبيعية في المنطقة الحدودية ويقتضي على فتح الباب لتنفيذ أحد بنود ملاحق الاتفاق الذي ينص على قيام البلدين بالاستثمار المشترك

الثروات والمناطق الحدودية. ولم تنصح المصادر في مسقط عن قيمة العقد وهل ستعمل عمان نظامه كلها أم أنه سيتم التمسكه به بين البلدين.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والاعلانات

وفقاً لمواصفات تقنية أعدها خبراء من البلطيق

سلطنة عمان توقع اتفاقاً

لترسيم الخط الحدودي مع اليمن

مسقط : الشرق الأوسط

ومن المقرر أن تقوم الشركة الألمانية بانتاج خرائط بمقاييس مختلفة اضافة الى تحديد خط الحدود على الأرض عن طريق استخدام أحدث التقنيات في التصوير الجوي والمسح الميداني.

ويرجح أن يستغرق تنفيذ المشروع ثلاث سنوات على أن يتم خلال الخمسة عشر شهراً الأولى انعام الأعمال الخيرية على الأرض بينما يستغرق اعداد الخرائط ومعالجة البيانات المسحية وجمع المعامل الجغرافية بالمنطقة الحدودية حوالي واحد وعشرين شهراً ورأى مسؤولون عمانيون أن هذه الخطوة تعني أن اتفاقية الحدود الواقعة بين مسقط وصنعاء في أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي دخلت الآن مرحلة التنفيذ العملي.

وينتظر أن يقوم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى اليمن في النصف الأول من الشهر المقبل.

دخلت سلطنة عمان امس خطوة جديدة باتجاه ترسيم اتفاقية الحدود الدولية مع اليمن عندما وقعت اتفاقاً مع شركة هانزا أوفت بيلد، الألمانية لترسيم الخط الحدودي بين البلدين.

وقام الوفد نيابة عن الجانب العماني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية قيس بن عبد الله الزواوي وعن الشركة الألمانية مديرها العام ولم يذكر ثمنه عن قيمة العقد أو كلفة المشروع.

وبمض عقد الترسيم على تحديد الخط الحدودي وفقاً لمواصفات تقنية أعدها خبراء من الجانبين خلال جلسات عمل مستمرة طوال الأسابيع الأخيرة. ويشتمل الخط على دعائم حدودية على امتداد الخط الفاصل بين سلطنة عمان واليمن.

قايوس عاد إلى مسقط بعد زيارة اليمن ٢١ مليون دولار منحة عمالية لإنشاء طريق بين البلدين



قايوس

ولقائهم في المجال الجوي ، بالإضافة إلى التهانن في مجالات النفط والمعادن والفنل الجوي. ويسال الزواوي أنه تم الاتفاق على وضع برنامج العمل التتبعي لهذه المشروعات

صنعاء . وعالات الانتهاء . عاد السلطان قايوس بن سعيد سلطان عمان إلى مسقط أمس بعد أن قام بزيارة لليمن استمرت ثلاثة أيام بدعوة من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح .

وقد أجرى السلطان قايوس خلال زيارته لليمن التي تعد الأولى من نوعها مباحثات مع الرئيس علي عبدالله صالح تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات بالإضافة إلى التطورات الراهنة على الساحتين العربية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين . وأعلن رئيس الزواوي نائب رئيس وزراء سلطنة عمان للشؤون المالية والاقتصادية أن اليمن وسان ووقعتا على اتفاقية تسع بموجبهما حكومة السلطنة اليمن ٦١ مليون دولار لتمويل مشروع الطريق الذي يربط بين السلطنة واليمن بطول ٦٥٠ كيلو مترا . وقال : أن هذا التوقيع يأتي تقوية للعلاقات الأخوية بين البلدين وتأكيدا على الرغبة المشتركة في تطوير التعاون بينهما في مختلف المجالات . وأضاف أن المباحثات بين اليمن وسان تطرقت إلى عدة موضوعات من بينها تشجيع الاستثمارات بين البلدين



شد على وحدة العراق وسيادة الكويت

باسنوده: العلاقات اليمنية. العمانية مدخل لترتيب البيت العربي

تأليف:
عبد الله بن
يحيى
المرعبي
مدير
الخدمة

□ نيويورك - من الوحدة درغاف:

أكد وزير خارجية اليمن السيد محمد سالم باسندوه عزم بلاده على العمل على تعزيز التعاون والتكامل بين مختلفاتها، وقال في كلمة القها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل انعقاد الاجتماعات الإقليمية - العمانية، أصبحت نموذجاً مثيراً للنهج أن يعكس في هذه البداية كمناسبة لتشكل أحد المشاريع الرئيسية للحركة الاقتصادية والبحارية والأمنية في المنطقة، ونوفر إمكانية كبيرة للتكامل الاقتصادي بين مختلف الدول في المنطقة.

وتابع أن العلاقات اليمنية - العمانية تتميز بأهمية خاصة تعود بالنفع على مستقبل المنطقة واستقرارها وإزدهارها التنموي، ذلك أنها تمثل موقداً عملياً مهماً لترتيب البيت العربي والعربي، ولا تشكل أي خطر على مصالح الآخرين. وشدد على الأهمية التي يوليها اليمن للعلاقات مع المنطقة، وحدثت مسألة الحدود اليمنية - الصومالية وعرض الاتصالات والمبادرات الخاصة بها، وقال: «ما يهمنا على التبادل أن الشعبين اليمنيين الجارين يتطلعا إلى تحقيق هذه المبادرات بتضافات هامة جديدة عاجلاً لا آجلاً بأن الله لا سيما أن البنية التحتية متوفرة لدى البلدين، ما يجعل حل المشاكل سهلاً

مصححة مختلفة، بين الكويت والعراق «خلق أجواء تؤمن الوفاق الأخوي اللازم بينهما والاستقرار في المنطقة، وشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العربية الإسلامية، واثان دعم اليمن الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بخطوة أولى، نحو حل شامل، وقال: «ميدونا الأمل بأن يتجزئ اتفاق غزة - أريحا بين منظمة التحرير وإسرائيل بالتفاهل مماثلين على صعيد مساري المفاوضات السورية - الإسرائيلية والمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية عاجلاً لا آجلاً، بما يكفل عودة هبة الجولان إلى سيطرة الشقيقة العربية، وإنسحاب إسرائيل من جنوب لبنان الشقيق، وأن تستكمل هذه الاتفاقيات مزيد من الاتفاقيات التي تضمنت الجلاء الإسرائيلي الكامل عن كل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس وعن كل الأراضي العربية التي لا تزال تحت وطأة الاحتلال، وإفلاق السلطات الإسرائيلية عن إجراءاتها التمييزية واعتداءاتها الخشنة ضد جميع الشعب في فلسطين ولبنان وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. واثان الانسحاب الإسرائيلي للجنوب اللبناني والاتفاقيات على أراضي لبنان وشعبه، واثان بموافقة قوية وصارمة لإجبار إسرائيل على فكك عن عواصفها على لبنان، وكبح التمييزات لقاء فلسطين الجمعية التي تكبرها الشعب اللبناني.

وممكناً. ولعل مما لا يخفى على أحد أن ما يربط اليمن بالملكة العربية السعودية أكثر مما يبعد بينهما، واستطاع القول أنني خرجت من القلي أشيراً مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بن عبدالعزيز مشجعة لا وجهته كعملاً به بالخاصة بالضرورة الشخشي والتضامن والتواصل بين البلدين، وطرق باسندوه إلى العراق مؤكداً أنه في ضوء ما أيداه من تحالوب ملموس في تطبيق قرارات مجلس الأمن، لم يعد هناك ما يبرر استمرار فرض الحصار خاصة أن معاناة الشعب العراقي بلغت حداً لا يطاق، وأكد سيادة دولة الكويت كدولة مستقلة ليست جزءاً من دولة أخرى. وقال أن تامين سلامة دولة الكويت واستقلالها وسيادتها أمر لا يد منه، لكن تحقيق هذا في صورة دائمة ونهائية لا يمكن أن يتأتى إلا لم يتم التوصل إلى صيغة اتفاق مشترك يرضي عنه الطرفان، وتعهد كل الدول العربية بخاصة، وللجمعية الدواني عمومياً ضمان الالتزام به وعدم الخروج عليه.

وتابع ماثلاً هذا الاتفاق ينبغي أن يكون على نحو يكفل لطمنة دولة الكويت التي إن ما تعرضت له يوم الخسني من في (أغسطس) ١٩٩٠ أن يتكرر مستقبلاً. ويحدث يشمل حل كل القضايا المتعلقة حتى لا يبقى هناك مجال لمحو أي خلاف مستقبلاً، ولعل أن أهمية تامين علاقات

القمة اليمنية - العمانية: مستقبل التعاون بين دول الجوار واستعادة التضامن العربي

■ صنعاء -

عبدالوهاب المؤيد



السلطان قابوس لسماء

جاءت زيارة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، لليمن تأكيداً لعلاقات التعاون والتقارب التي بدأت بشكل مكثف منذ ثلاث سنوات. وكانت أولى نتائجها توصيل البلدين إلى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود في صنعاء في أول تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي، حيث

مكّلت هذه الاتفاقية انطلاقاً نحو

مزيد من التعاون المشترك وتوسيع وتعدد قنوات الاتصالات والزيارات المتبادلة، ومنها زيارة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة لسلطنة عمان، في أوائل نيسان (أبريل) الماضي، بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة التي شكلتها الحكومتان لتطوير وتنظيم التعاون والتنسيق بين مختلف جوانبه، من خلال دورات تعقدتها اللجنة في صنعاء ومسقط.

في هذه الزيارة، وهي الأولى التي يقوم بها السلطان قابوس لليمن، عقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة برئاسة زعمي البلدين، الفريق علي عبدالله صالح والسلطان قابوس، تناولت القضايا الثنائية وغيرها ونتائج أعمال اللجنة الوزارية المشتركة. كما عقد أعضاء الوفد العماني، مع نظرائهم من اليمنيين، اجتماعات ثنائية تم فيها التوقيع على عدد من اتفاقات التعاون التي سبق بحثها وقرارها في العام الحالي، ومنها: تسهيل تبادل الانتاج الزراعي والصناعي الحراري ذي المنشأ المحلي بين البلدين، وإنشاء شركة نفطية يمنية - عمانية، وسوق على الحدود من ناحية عمان يدخلها اليمنيون من دون تاشيرات وكذلك فتح خط جوي بين العاصمتين بمعدل ٤ رحلات اسبوعية.

كما تضمنت الاتفاقات اسهام سلطنة عمان بمبلغ ٢١ مليون دولار (منحة) لتمويل مشروع طريق بري يربط بين البلدين، طوله ٢٥٠ كيلومترًا. وتمويل إنشاء ثلاث صوامع للفلل في عدن، بطاقة تخزينية تبلغ بين ٢٠ و٢٥ ألف طن.



المصدر :



١٧ ٤٩ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ناحية أخرى كان أشيع أن السلطان قابوس سيبحث أثناء الزيارة مسألة الخلاف بين قيادة الانقلاب، وأن برنامج زيارته قد يشمل العاصمة الاقتصادية عدن. ولكن هذا لم يتم. ونفت مصادر يمنية لـ «الوسط» معرفتها بمدى البحث في هذه المسألة من عدمه. إلا أنها أشارت إلى احتمال أن يكون الرئيس صالح والسلطان قابوس بحثاً في الاجتماع المعلق الذي عقده مساء أول يوم من الزيارة في ثلاثة مواضيع هي: الخلاف بين قادة الانقلاب، ومستقبل علاقات التعاون بين دول المنطقة، والجهود المبذولة لاستعادة التضامن العربي. ■



المصدر : **البيان**

١٩٩٢ ٢٥ ٢٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبعوث عُُماني يستكمل في اليمن مسعى مصالحة بين طرفي القيادة

من بعد انسراج في المصالحات داخل
القيادة اليمنية، محاولة من العُمانيين
لرفع التقدم، الحاصل والوصول به
إلى مصالحة كاملة يمكن بعدها
المؤسسات الدولة اليمنية استئناف
عملها والتركيز على المهتمات العديدة
التي تنتظرها.

واشارت هذه المصادر إلى أن
زيارة المبعوث العُماني لعُمن ولقاءه
بالمسيد البيضي تمضي ما تريد عن
وجود «عتب عُماني عليه لعدم
تولجده في استقبال السلطان قابوس

(لتنسأ في الصفحة ٤)

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:
□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وصل إلى صنعاء أمس السيد
البيس بن عيسا بن عيسا الزواوي نائب
رئيس الوزراء العُماني للتشؤون العامة
والإعلامية جاسراً رسالة من
السلطان قابوس بن سعيد إلى
الرئيس البيضي علي عبدالله صالح
وأشارت مصادر مطلعة في مسقط
أن رسالة السلطان قابوس وزيارة
المبعوث العُماني تأتيان في إطار دور
الوساطة الذي تلعبه عُمان من أجل
إنهاء الخلاف بين الرئيس البيضي
ونائبه السيد علي سالم البيض. إذ
سيقوم الزواوي اليوم بعد انتهاء
مباحثاته مع الرئيس صالح بزيارة
إلى عُمن لنقل رسالة من السلطان إلى
البيضي وأجراء محادثات معه.
ورجحت هذه المصادر أن يكون
الحراك السريع بعد أيام قليلة فقط

ISSN 0967-5590



9 770967 559101



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ ٢٥ ١٠

مبعوث عماني يستكمل في اليمن

تتم المسححة الأولى

ووداعه الاناء زيارته لعضءاء مجالع الشهور الحالي.
وحسب هذه المصادر فإن موانع الوساطة لا تعود فقط الى ما تموكنه عمان
على استقرار اليمن كاحدى ضمانات استقرار امنها والامن الاقليمي، ولكن ايضا
لان المصالحة بين صالح والعبيد ستمد عملية التكامل الاقتصادي والمرفقي
المزنية بين البلدين، مفرأ الى ان معظم مشروعات هذه التكامل من طرق ومسطقة
تجارة حرة وتعاون تقني سيكون عمليا في المرحلة الأولى على الاقل مع جنوب
اليمن الغريب من الحدود المملنية.

صالح

من جهة اخرى قال الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة، علينا
جميعا شخصيات لاجتماعية وسياسية ومشيخ واعيانا وشبابا وامنأ وجيشأ
واحرأيا وتطبيقات سياسية وعلماء ان تشعل الامة والمسؤولية في الحفاظ
على الوحدة بالدرجة الأولى وعلى الديموقراطية في الدرجة الثانية.
واضاف الفريق صالح، الذي كان يتحدث أمام الوفود التي وصلت من
مختلف المحافظات ومثل العلماء والاعيان والشيوخ ورجال الأعمال وعملي
المنظمات الجماهيرية والهيأة والقسماء الى دار الرئاسة لتقديم التهنئة الى
رئيس مجلس الرئاسة وعضائه على ذلهم لقة مجلس النواب في الانتخابات
التي جرت أخيراً: «الوعدة ملك لك هذه الوجوه الكثير ملك لكل مواطن يعني ولم
تكن ملكاً لتتفيم سياسي أو شخص أو مسؤول اي اي مراق من مراق الدولة...
لكن الوحدة أصبحت امانة ومسؤولية في اعتنا جميعاً».

واكد ان وطننا في كل حوار او اشكالات سياسية ان نتحكم الى المؤسسة
للمستورية، وعلى الجميع ان يتحكموا الى المؤسسات للمستورية المسئلة للامة
اليمنية.

ولما الى من الاحتكاك السياسي والمصالحات التي في اطار الديموقراطية.
ولو لم تكن هذه الديموقراطية معلقة تمارسها فولا وعملاً لكن الوضع يختلف
عما هو اليوم، لكنه مكسب من مكاسب الثورة والجمهورية والوعدة ان يتجاوز
الناس غير المؤسسات وغير الهيئات وغير اللغات الفصل من ان يتحكموا الى
اي شيء آخر... وهذا لم يعد مسؤولية شخص وانما مسؤولية حكومة الائتلاف
ومسؤوليتنا جميعاً، ومسؤولية كل مواطن شريف ان يتعاون في كل مرفق
وموقع من موانع العمل وفي كل مكان».



البحر

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محادثات إيرانية - عمانية تبحث الأمن في الخليج

علاقات معقدة مع إيران. ومن جهته أكد بن طاريق الذي يزور إيران منذ أول من أمس الجمعة أن بلاده مرغبة في استعوار علاقاتها الودية مع إيران لتضمنة مصالح الشعبين الإيراني والعماني والشعوب الأخرى في المنطقة.

والتشاور إلى أن بلاده ترغب في إجراء تعاون أكبر مع إيران في مضيق هرمز وبحر عمان حسب ما ذكرت الأنباء. وأكد المصدر ذاته أن بن طاريق أجرى محادثات أيضاً مع نظيره الإيراني الأميرالي على شاطئ

البحري. وقال «إن الأمن الحقيقي في الخليج والحدود والبحرية لن يتم إلا عن طريق إجراء تعاون أكبر بين بلدان المنطقة».

وأكّد المصدر ذاته أن الرئيس الإيراني أعرب عن أمله بأن تكون العلاقات الإيرانية - العمانية «مثالية».

لجميع البلدان الأخرى في المنطقة. يذكر أن عمان هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين) التي تطالب بالاعت

■ طهران - أ ف ب - بحث إدارة طهران من الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني بحث أمس السبت مع قائد البحرية العمانية الأميرال شهاب بن طاريق العميد في شأن «تعاون بحري بين البلدين لضمان أمن منطقة الخليج».

وأكد الرئيس الإيراني خلال هذا اللقاء أن من واجب بحريتي البلدين تأمين الأمن في مضيق هرمز وبحر عمان. وأعرب عن تأييده «تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في ميدان الدفاع

قبيل اختتام قمة دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض:

أمير البحرين: خلافات الحدود مع قطر معروضة أمام محكمة العدل الدولية استعداد مشروط للمصالحة مع الدول العربية التي ساندت العراق

وأشار أمير البحرين بإعلان دمشق والعلاقات المميزة التي تربط دول الخليج خاصة البحرين بمصر وسوريا. وبحول العلاقات الخليجية مع الدول العربية التي ساندت العراق خلال حرب تحرير الكويت. أعرب الشيخ عيسى بن سلمان عن استعداد دول الخليج للمصالحة مع هذه الدول وأشار إلى أن ذلك ينبغي أن يقوم على أسس واضحة وثابتة.

وأكد أمير البحرين أن استقرار منطقة الخليج أمر هام للعامة والمصالح: أن استقرار إيران جزء أساسي من استقرار المنطقة ككل.

واستذكر أمير البحرين حوادث الإزهاج والتطرف التي تقع في مصر ويعد من الدول العربية والإسلامية. وقال: إن الدين الإسلامي يرى من تصرفات من يتطرفون تحت لوائه.

الرياض. من أمين محمد أمين واسامة سرهيا: تاجل انعقاد الجلسة الختامية للجنة الخليجية الـ ١٤ في الرياض عدة ساعات أمس لاستمرار المشاورات بين قادة دول المجلس حول القضايا المطروحة على القمة.

وفي الوقت نفسه أشار الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين بالعلاقات الأخوية التي تربطه بالشيخ حسني مبارك. وبالذنب المصري. وبالذنب المصري لدول الخليج. وأشار إلى أن هذا الدور لا يمكن تجاهله وكشف أمير البحرين خلال لقائه بالمصحفين المصريين لسي عن أن الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي لم تحل وسيظل اللقائ يشقها قائما. وقال: إن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر قد انتقل إلى محكمة العدل الدولية. وذكر أن الأمة العربية لم تستطع حل خلافاتها فيما بينها



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩١**

امير البحرين:

محكمة العدل تنظر

الخلاف العدودي مع قطر

أكد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين أن الأسلوب الصحيح الذي يجب اتبعه في قضية الخلاف العدودي بين البحرين وقطر هو إرجاع جميع أمور الخلاف الثلاث بين البلدين بصورة مشتركة إلى محكمة العدل الدولية عن طريق اتفاقية خاصة يتم إبرامها بين الطرفين وليس عن طريق التقاضي المتنازع الذي تقدمت به دولة قطر وأصبح امير البحرين أن محكمة العدل الدولية تنظر فقط الأمر المتعلق بالاختصاص



المصدر : **الفرصة**

١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية لتقرير ان كان لها اختصاص للنظر في طلب قطري تعترض عليه البحرين

□ الغداة - الحياقة

بدأت أمس جلسات المرافعات الشفهية أمام محكمة العدل الدولية التي ستقرر ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في الطلب القطري الذي تقدمه به دولة قطر إلى المحكمة في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١.

وقال الدكتور حسين مصمم المصاحبة وزير الدولة للشؤون القانونية، وكيل دولة البحرين أمام المحكمة، إن هذا الطلب مفسر، اعترضت عليه دولة البحرين في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٩١ وطالبت المحكمة برفضه باعتباره طلباً خاطئاً وغير قانوني ومخالفًا لـ اتفاق عليه الطرفان في السابق في شأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة.

وأضاف أنه نتيجة لاعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المقدم في عام ١٩٩١ فحسب اتفاق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ على أن يقتصر نظر المحكمة خلال المرافعات الكتابية والشفهية أمامها على مسألة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على أساس الطلب القطري للتفرد، وذلك من دون أن تطرق هذه المرافعات إلى القضية الرئيسية لكون الخلاف بين البلدين حول تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية.

وتابع أن اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري للتفرد يرجع - ضمن أمور أخرى - إلى أن دولة قطر ستسأل من خلال هذا الطلب أن تعرض على المحكمة لقبض بعض أمور الخلاف التي تخدم مصالحها لا كلفة أمور الخلاف بينهما وبين دولة البحرين، أما وجهة نظر البحرين فهي أن الخلاف لا يمس بين الدولتين في شأن تحديد الحدود البحرية والمسائل

الإقليمية بينهما يجب أن تنظر فيه المحكمة على أساس اختصاص واضح يشوبها نظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة ببرمها الطرفان ويتقدمان على اسمها إلى المحكمة بطلب مشترك يشتمل موافقة الطرفين معاً لا طرف واحد بمفرده كما فعلت دولة قطر حين تقدمت بطلبها للتفرد إلى المحكمة.

أما من حيث الإجراءات فإن محكمة العدل الدولية المشكلة من ١٧ قاضياً مستقلاً ابتداء من هذا اليوم ٢٨ شباط (فبراير) وحتى ١١ آذار (مارس) الجاري إلى للمرافعات الشفهية لكل من وكيلي دولتي البحرين وقطر والصاميين والمستقدمين اللذين يمثلونهما وذلك في ما يتعلق باختصاص المحكمة الدولية في التقاضي في الطلب القطري المتفرد.

وسوف تستأنف جلسات الاستماع للمحكمة في المرافعات الشفهية أمامها عشرة أيام عمل، تخصص خلالها الأيام الأولى منها لاختصاص مرافعات دولة قطر ثم تخصص ثلاثة أيام لأمرى مسألة استماع مرافعات دولة البحرين. علاوة على أن للمحكمة سبوت تفتح بعد ذلك كلاً من دولة قطر ومن بعدها دولة البحرين يوماً واحداً إضافياً لكل منهما للدلالة على المرافعات الختامية.

وبعد انتهاء جلسة المحكمة في ١١ آذار الجاري ستوقع جاسستها إلى حين مراجعة قضية المحكمة مرافعات الطرفين وتحديد اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيعقد فيها الحكم في مسألة الاختصاص للمروضة عليها. وسيحتاج ذلك إلى فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر بعد انتهاء جلسة المحكمة الأخيرة في ١١ آذار.



مشرق الأوسط

المصدر :

١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية

قطر تنتهم البحرين بتعزيز وجودها العسكري حول «حوار»

لندن - القاهرة - لاهاي : الشرق الأوسط

يوما واحدا اضافيا للدلائل بمرافعته الختامية. وبعد انتهاء جلسة المحكمة في 11 مارس (آذار) الحالي ستترفع جلساتها التي جرت في راجعة لضمة المحكمة المرافعات الطرفين وتحديد اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيصدر فيها الحكم في مسألة الاختصاص المطروحة عليها. ويحتاج ذلك الى فترة لا تقل عن ثلاثة اشهر.

وتكرر التهميش امام المحكمة ان لدى قطر ما يدعوها الى الاعتقاد ان البحرين تقوم بتعزيز وجودها العسكري على جزيرة «صوار». وقال ان البحرين بلغت بمدفعية ثقيلة ومركبات عسكرية الى الجزيرة بالرغم من تعهد سابق بعدم تغيير الوضع الراهن هناك بانتظار تسوية النزاع القائم.

وكانت البحرين قد اعترضت على الطلب الذي تقدمت به قطر في 8 يوليو (تموز) 1991 الى المحكمة وطالبت برفضه باعتباره «خاضعا وغير قانوني ومخالفا» لما اتفق عليه الطرفان في السابق بشأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة.

التمة

ص 4

بدأت أمس في محكمة العدل الدولية في لاهاي المرافعات الشفهية المتعلقة باختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها قطر بشأن جزر «حوار» وقيشت الدبل وجراد، المتنازع عليها مع البحرين. ويمثل دولة البحرين وكيلها أمام محكمة العدل وزير الدول للشؤون القانونية الدكتور حسين محمد البحارنة. ويمثل دولة قطر مستشارها لدى محكمة العدل وكيل حكومة قطر المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع نجيب بن محمد النعيمي. وتشكل محكمة العدل الدولية من 17 قاضيا وهي برئاسة القاضي الجزائري محمد البجاوي الذي انتخب لهذا المنصب في السابع من فبراير (شباط) الماضي.

ومن المقرر ان تستغرق جلسات الاستماع الى المحكمة في المرافعات الشفهية عشرة ايام. تخصص الایام الثلاثة الاولى منها لاستماع مرافعات قطر ثم تخصص ثلاثة ايام اخرى لمناقشة لاستماع مرافعات البحرين. وتمنح المحكمة بعد ذلك كلا من الطرفين



المصدر : **مصرى اليوم**

التاريخ : **١ مارس ١٩٩٤**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطرتهم

وقال وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية الدكتور حسين البشارية انه نتيجة لاعتراض البحرين على طلب قطر فقد اتفق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة على ان يقتصر نظر المحكمة خلال الاربعة ايام الكتابية والشفهية لملامها على مسلة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على اساس الطلب القطري المفرد. وذلك دون ان تتطرق هذه الاربعة ايام الى القضية الرئيسية لأمور الخلاف بين الطرفين حول تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية.

ولمصادف ان اعتراض دولة البحرين

على الطلب القطري المفرد يرجع - ضمن أمور أخرى - الى ان دولة قطر ستحاول من خلال هذا الطلب ان تبرز على المحكمة لخط بعض امور الخلاف التي تضمن مصالحها. لا كافة امور الخلاف بينها وبين دولة البحرين اما وجهة نظر البحرين فهي ان الخلاف القائم بين الدولتين بشأن تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بينهما يجب ان تنظر فيه المحكمة على اساس اختصاصها وليس بضرورتها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة ببرمها الطرفان ويتقدمان على اساسها الى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقة الطرفين معاً لا موافقة طرف واحد بطرده كما حدث دولة قطر حين تقدمت بطلبها المفرد الى المحكمة.

على صعيد آخر، أعلن مصدر رسمي في السفارة أمس ان الرئيس المصري حسني مبارك تلقى رسالة من امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني تركز حول الوضع في الخليج، جعلها وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جابر آل ثاني وكان الشيخ حمد قد عمل الى القاهرة بشكل مطبق الاحد وغادرها أمس عائدا الى القاهرة بعد ان اجتمع مع مبارك بحضور وزير الخارجية المصري عمرو موسى.

**قطر... عتاب الأشقاء،
لا اختصام الغرباء!**

حقوق عراقية مزعومة في الكويت وكائن جرح للتسارع عميقاً على وجه الخصوص لاجل هذا بينما الكويت على مشارف الاختلاف بعيداً الوطني الثالث والاربعين وقد تعبيرها بالثالث من الغزو الكويتي. وقد شارك في انجاز التحرير لوداً عن حياض سيقتفها - الكويت - دولة قطر بل انزاعاً قد قدمت اياماً جديداً لخاصة منظره الى الفازي العراقي على اعاليه. وحتى يضيء الغطاء في مجرأه الخاص الى ايام لم يسهل على خليجي يدور عذرة الوثائق في الاسرة الخليجية وصداها. فلا بد من ذكر الفضل في موضوع التفسير. فمنذ للكويت في اى لوقوف دولة العراق لثمة للكويت الاولى (الغسطن) ١٩٩٠ بدلت قطر بكافة الفز وعلقت بنسبب العراق من الكويت، وعودة التفسير الكويتية كما اتمت التفسيرات لثروات التحالف بتصديق رسمي وشعبي. كان تفاقمه اخوة واعلاناً وسكياً قاطعاً بعد التفسيرات التي كانت في الاجماع للمشركين مجلس الوزراء ومجلس الشورى العراقيين ايماناً وحسناً واستقبلت بطرء لهفد حرب تصدير الكويت قوات دورية مصرية وقوات جوية امريكية في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠. كما ان ذاكرة التاريخ القريب تخطى للكويت الخارجية كما افادها الديواني في مشاركه الضميمة التي كانت التصف لذكر عن خواء الى السوان المداينة من الغلبة في مواجهة ارادة تحرير الكويت التي اجتمع لها الانشاء

تستحلفه مواجهة المارق بالحق الثوري
لوجود الحق الثوري القسري في الدولة
الوطنية، «أما العدالة في الدولة
لأمة أطرافها، أو بعض أطرافها، كيانات
صغيرة مع وجود العواطف العربية
(الشريفة) معادية صريحة للاحتلال،
ووجود أنواع أخرى من التمييز تحرق
بالمنطق، لكن لا يجد عمل في الدرس الصراع
في الحرب الباردة المتجذرة نوعاً من
الغسل والخمار، مطالعة احتمال
الحصول على نتائج ليست في المطولة
ومخاطرة تقويض الأوصاف فرضي غالبة
في جرح تولى كل الطوائف والفرق
انقساماً في أسرة والعدالة، وذلك ليس
تصديراً لآلاف بل هو عملية معقدة يمكن
أقامة الحق في حقها أيضاً.

وجزائيا والتي أيضاً. كل هذه الامم كانت لازمة للصحة العامة التي لهاجات لها طموحاً لخصوها في أسرة جنس كوتواون الخلق، خصوصاً الكويت عندما مرضت قبل أيام على شاطئ الفرجة بريماضاً يفتون «الحصار» ثم تسجله داخل العراق، ويعرض لشكل المصاة التي يتكلمها أطفال العراق وترعى في عمل الحصار الذي يضربه المجتمع الدولي حول دول البتة، والامم ن تقول حول دول العراق التي يملكه صدام حسين وحزبه الحاكم والتحكم في القادر واتفاق العراقيين كما تب التفاوضين القصري لقاء مع وزير خارجية صدام في ما تب مع رسوم سبيده واصل ما ادبر ما تجسده اللغة العراقية العراقية. وكان ذلك كله جرحاً مؤلماً لشعراء الكويتيين الذين عرفوا ذلك لهم فلما جدياً لنفاد في الحائط الخلق يتنفس منها هذا النظام الذي زال يتضرر نوايا العدوان ضد الكويت وعدم اعترافه بالترسيم الذي للحدود الكويتية وباحتفاظه وتخصيه للناسي والقانونين من ابناء الكويت وبعامته التي ما من انظارها - جهاراً - خلسة - عن:

محمد الرميحى *

■ ثمة حقيقة وراء فشل بعض الأيوبيات والوفادة عندما يحاول البعض استزاعها في الأرض العربية الحقيقة تتمثل في أن الحولة كانت تفلأ حرياً، لم تجر عليه أي محاولة لتغيير حيز بلاتم تربة الأرض والمناخ الصحريين. ولهذا سلك مسوطة بعض الأيوبيات عربياً، سابقاً على تدسين سطوها في موطنها الجديدة. وما بعد ذلك التفتيش ما تسعى إلى الحديث عنه وهو أسلوب مختلف تماماً عن تلك الأيوبيات. لكننا نذكرنا بالأيات العربية لاستخدام الحقل لم تجر أي تطورات للتطبيق في كنفها ومازنا السحبين. ويسمى في الزمة الصغيرة التي تطوف على مياه الخليج حادياً، في ذلك النوع من طريقة ادارتها عربياً. إذا بدا أنها تطبق منطق ديمولوجسية إدارة الأراضي، إلا أن تطبيق بذكرنا بالموذج العربي، لاستيراد الواقع، وتطويعها في دين تطويع، مع التنازع ما يهدد بالوصول إلى نتائج صراعاً تماماً للامانيات في ارهاض مدرو الصراع. ولقد ساء ديمولوجسية إدارة الارامات في زمن الحرب الباردة، وكانت الغاية منها تدسين التورتورات في فصل أي حافة الخطر، عنكذم بعد تفرغ الوتور، وسقوط الحولان، وحصول الاطراف المتنازعة في حقل مل.

شيء، مثل ذلك وعلى الطريقة
المرتبطة بالطبع، يحدث الآن في إدارة
الأمّة الصغيرة التي تدور زواياها في
مياه الخليج، ويبدو أن ثمة من يدير
الأمّة بين قطر والجوار في الخليج
بطريقة أكثر نزاهة فترة الحرب الباردة
التي كانت من مفرداتها الإلزامية للدعاية،
من يفعل ذلك بشكل غير نزيه في تلك
الأمّة الآن تقوم في حالة الوقوف على
الحافة لكن خطر السقوط أو انهيار
الحافة في الصراع بين قطبي الصراع
الجدد (سايكس-بيكو، أو إرادة حتمية)



واتحاد المغرب العربي يبدو في حالة احتضار طويل ولا يكاد يبقى على تكوره الا انقسامات انشائه في مشكلاتهم الخاصة الجزائر وازمتها الداخلية وليبيا وازمتها الخارجية وتونس

والمغرب لدى كل منهما ما يشغلها عما يجاورهما. فهذا الاتحاد والعمى في حكم الخنثى.

اما مجلس التعاون لدول الخليج العربية فانه البقية الباقية من التجمعات العربية المستمرة في الحياة بل هو التجمع العربي الوحيد المكتمل له سبل النجاح وعلى عكس التجمعات الأخرى (سجل التعاون العربي خاصة) فإن فكرة الفزو العربي المكتمل لم تتصف بل ولدت لوانصر الترابية بين اعضائه وكان الموقف المتميز لدول هذا المجلس في الأزمة إحدى صور التضامن العربي التاريخي. وعلى رغم أن هذا المجلس لم يصل إلى ما يامل فيه أبناء دول الخليج العربي ليست إلا أن ظروف سياسته وفعلت بهزته (المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري والأمانة العامة) للامانة، وسمية - وإن كان حديثاً - في انجاز تنسيق اقتصادي رائع وتيسير على حركة سوانته في أرجائه. هذا المجلس هو بارقة الأمل الوحيدة الباقية في استمرار تجمع القيمي عربي وإن كان فرعياً، في مواصلة الحياة.

فهل خروج قطر، وإن اعلامياً، على اجماع بقية دول المجلس، واقتربها من النظام العراقي - تلطم الذي انشجر في جسم النظام العربي... هل هذا الخروج يحمل بوادر التلمس في بناء هذا المجلس؟

إن طرح سؤال ذلك السؤال مجرد طرحه يسبب الكثير من الألم لكن لا بد من مواجهة ذلك الخبيجة لنفسها حتى لا تقع فريسة لما يعينها انهيار هذا التجمع. والاجابة عن هذا السؤال يمكن أن تكون لا ويمكن أن تكون نعم. والوصول إلى هذه الاجابة أو تلك انما يمكن في فترة الالتقاء على احتواء عدم احتواء هذا الانسحاب الخطر في ادارة الأزمة - إن كانت هناك أزمة حقيقية فالحالات العربية على العموم هي في جوهرها نوع من الخلاف العائلي الذي يمكن تسويته إن احسن التعامل مع هذا الخلاف عبر الحوار الشافوي الجيد والخطاب العربي الصحيح.

تبقى مسألة قابلية للنقاش بخصوص ما ألقاه التلفزيون القطري عن المحاصر إضافة لحدث وزير خارجية نظام صدام. فيما أن تكون المسألة لقاعة

والغلاء من العالم للمثل للسرعية والبولية.

لا بد من ذكر الفضل لنوي الفضل، حتى تثبت نية الصديق في النقاش وحتى يعضي النقاش إلى موالفه في الصدور المخلصه ككتاب بين انشاء لا خصام بين فرقاه، ثم كرجاء في راب الصدور، إن كان هناك حقاً ما يشبه الصدور فالأمر أهون وإن كنا لا نؤمن بالتهوين كما لا نؤمن بالتهويل لتفاهلنا ضل بالحقيقة.

والحرفة خطيرة ما يحدث ما نعلمه هذه الصدمة الاعلامية القطرية، فأننا نعود بالأمور إلى أبعد من موافق الاقدام إلى ما قبل نشوب ثوران الفتنة الكبرى في الثاني من آب الأسود عام ١٩٩٠. لقد كان النظام العربي يبدو متفوقاً في ثلاثة محاور أو ثلاثة تجمعات القومية عربية هي: (١) اتحاد المغرب العربي، الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، أي الدول العربية في شمال إفريقيا. (٢) مجلس التعاون العربي الذي أبرمت في بغداد في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨١ اتفاقية انشائه خلال اجتماع ضم زعماء كل من مصر والعراق والأردن واليمن وهي الدول التي ضمتها هذا المجلس (بشط الذفر عن توجهاتها) والنواب المعلقة أو المضمرة لدى كل منها). ثم (٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صدر بيان العزم على تأسيسه الأول في الرياض في ٤ شباط (فبراير) عام ١٩٨١ عقب اجتماع لوزراء خارجية دول الخليج العربي الست: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة. وقد أعلن رسمياً عن تأسيس هذا المجلس في أبو ظبي في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٨١ في أول اجتماع لزعماء الدول الست.

هذه التجمعات الثلاثة (على رغم ما تكثف من نوايا العراق ومن تبعه من دول مجلس التعاون العربي، باستثناء مصر في تعاملات الفزو العراقي للكويت). قد تكون كما زعم تجمعات فرعية تحت المظلة (المضوية أو الرسمية) التي تبسطها بقايا جامعة الدول العربية، وهي على أي حال كانت للحاور الثلاثة التي يتحرك فيها أو يتكون منها النظام العربي. فمماذا بقي منها الآن مجلس التعاون العربي الذي تسلفه نسفاً مفارقة صدام حسين الجنوبية والكردية عندما عزت قوله للكويت لم يعد منه شيء غير جروح عميقة وشك ريبية في كل مشروع معلن. ولقد أغلقت مصر رسمياً أبواب انتمائها إلى هذا المجلس قبل أيام كتأكيد على حقيقة بطلانه منذ ولدت والامة الفزو



المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بطرف - كعراق صدام - لتفيل من طرف
أخر، إنما يجعل مخاطب نيل عراق صدام
من قطر الصغيرة ومخالف هذا النظام
التي كانت تهدف الخليج كله ونطمع فيه
لم يبق وإن ثلثت إلى حين، ثم إن ثلثت
حتى تعود. فالمسألة هنا ليست نواداً عن
اطفال العراق بقدر ما هي فتح نافذة
نادرة ليعتدس نظام كاد بشعارف على
الاختناق. وفتح هذه النافذة لنظام صدام
إنما يهدد ضمن من يهدد صاحب النافذة
نفسه وإن على المدى الطويل. فمسألة
الكيفيات الخليجية الصغيرة في ارتباطها
لا في تفككها. وهي إن ضعفت صارت
قمة مشتتة، والألوان من حول الخليج
كبيرة ومفتوحة.

وفي الله قطر من شبر اللحد في
الخصام، فالذين تضاعفهم أو هكذا
يبوء، إنما هم انشاء يحملون لها امتناناً
أن يحمي ووداً أن يحول.

• رئيس تحرير مجلة «العربية» الكويتية

قطرية بأن ما يتعرض له شعب العراق
إنما هو من صنع الحصار الدولي
المضروب على العراق حتى يُعزل لكامل
إرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم
للحشد. وفي هذا الشأن قد يكون من
ناظرة القول أن تكرر من الحصار الحقيقي
والتميز الحقيقي لبنية العراق وحياة
شعبه إنما هي من صنع النظام
الديكتاتوري المفاخر الذي يحكمه بالحدود
والنار وشبكة عملاء البعث العراقي
وجلاي هذا النظام. ويكفي لأبحاث ذلك

أن تقول بأن لنظام هذا النظام العدواني
من الرقابة الحكم في بغداد والقيام بنظام
ديمقراطي جديد يحترم للشريعة الدولية
وحقوق الإنسان، قيام مثل هذا النظام
الجديد في العراق إنما يعني سورياً
وتحالفياً ذلك هذا الحصار عن الشعب
العراقي الذي يمر حياته صدام وزمرته
أكثر مما فعل أو يفعل الحصار الدولي
الذي هو نتيجة أخرى لمفاخرات صدام
وزمرته.

وإذا لم تكن هذه الاتهامات التفرقة
القطرية معبرة عن القناعة، وكانت نوعاً من
ممارسة الضغط النفسي على أطراف
خليجية أخرى بفرض توجيه خصومتها
في طرق نصب في ساحة انتصارها في
هذه الخصومة، فإن ذلك يعيدنا إلى
الحيث الذي بدأنا به عن ديبلوماسية
الآزمات وإدارتها بطرق الحرب الباردة
المسلحة، ونطبعها دون مراعاة
الاختلافات النوعية للمكان والزمان
وخصائص أطراف الآزمة أن جاز
تسميتها آزمة.

فمن سمات إدارة الآزمات بالطريقة
الباردة في النظام العالمي القديم، كانت
هناك سمة «الاستقطاب الثنائي» التي
مارسها القطبان الكبيران آنذاك -
الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي -
بهدف رفع درجة تأثير الأطراف الثالثة
في الأطراف الأساسية. وهنا تكون
إدارة الصراع - في الحالة القطرية -
حسباً خاطئاً تماماً عندما تتعامل بهذا
المنطق مع نظام البعث العراقي. فنظراً
لثافتين القوى الواضح فإن للاستقطاب
هو قطر وليس العراق، بكل ما يمتد به
ذلك من شروط الضرورة الموضوعية
العراقية على الكيان الأصغر أن يعجزاً
أو اجلاً، مما يحمل في تعامله نظراً
لتفهم الترتيبية القطرية بالنظام
الايديولوجيا والمفاهيم الثنائي بينهما
نظام صدام حينئذ كما أن الاستعانة



قصر الأمانة

المصدر :

٢٠٠٤

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم الثاني أمام محكمة العدل الدولية ثلاث مرافعات لقطر حول خلافها مع البحرين

لندن - لاهاي: الشرق الأوسط - ق.ن.ا

استمعت محكمة العدل الدولية في لاهاي امس، ولليوم الثاني على التوالي، الى مرافعة دولة قطر المتعلّقة باختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعها، بشأن جزر حوار وفيشت البيبل وجرادة، المتنازع عليها مع البحرين.

وكانت الاجراءات القانونية للجلسة قد بدأت اول من امس بمرافعة نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع وكيل دولة قطر ومستشارها لدى المحكمة، واستكملت امس بمرافعة اخرى لمستشار دولة قطر ايمان سائكلير عن اختصاص المحكمة بالقطر في الفصل في الخلاف القائم مع البحرين ثم بمرافعة ثالثة لاستشار حكومة قطر شينكر داس الذي قدم سردا تاريخيا للوقائع والحقائق التي تتعلق بالمفاوضات.

ومن المقرر ان تبدأ البحرين بعرض مرافعتها بعد غد الخميس وسيكون اول المتحدثين الدكتور حسين محمد البجارنة وزير الدولة

التتمة ص 4 تفاصيل ص 5



فقرق الأول

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثلاث ملاحظات

للتسبون القانونية وكيل دولة البحرين امام المحكمة الذي قال ان المحكمة ان تتطرق الى القضية الرئيسية لأمور الخلاف كتجديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية. بل ستبحث في مسألة محددة هي الخصائص المحكمة في بحث الخلاف على أساس الطرق الذي تقدمت به قطر

و جاء في مرافعة شندروس ان وافي عهد البحرين بحث مشروع صيغة عامة لوسومات النزاع الى وافي عهد قطر في 1988/10/26 وقد رأت قطر في تلك الحقن انها غير مناسبة لعدم تصديقها لوسومات النزاع التي سوف تمال الى محكمة العدل الدولية. ولكن حتى نتعكن قطر من عرض النزاع على المحكمة والفقت على الصيغة البحرينية في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الدوحة في ديسمبر (كانون الاول) 1990 حيث وقع الطرفان اتفاقية تتضمن احالة النزاع الى المحكمة بعد مايو (ايار) 1991 وأكدت في مرافعتها ان البحرين هي التي اوضحت انه من الممكن احالة النزاع الى المحكمة بطالب لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ولكنها اعترضت على هذه الطريقة بعد تقديم قطر طلبها الى المحكمة

ثم تحدثت بشكل عن الوضع القانوني للاتفاقية ديسمبر التي وقعها وزراء خارجية قطر والبحرين والسعودية في الدوحة نيابة عن حكوماتهم. وأكدت ان المادة (7) من الاتفاقية تعطي الحق في اعتماد اتفاقية الدوحة اتفاقية دولية كما اوضح مندو صلاحية وزراء الخارجية للتوقيع على اتفاقية دولية ترقم دولهم



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ شباط ١٩٩٤

قدمت مراجعتها أمام محكمة العدل الدولية

قطر تدعو لحل خلافها مع البحرين على أساس تسوية سلمية قانونية

لاماي، الشرق الأوسط، ق.ن.١

تابعت محكمة العدل الدولية أمس جلساتها التي تدوم حتى الحادي عشر من الشهر الجاري لسماع المرافعات الشفوية المتعلقة باختصاص المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر في الشامن من شهر يوليو (تموز) عام 1991 بشأن سيادتها على جزر حوار وشنشي الديبل والقطعة جرداء وتحديد خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين. وقد ترأس الوفد القانوني الرسمي لدولة قطر أمام المحكمة الدكتور نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع وكيل دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية. واستقبل النعيمي مرافحته باستعراض مواقف البحرين فقال: إن البحرين طالبت في خطاب مؤرخ في 14 يوليو 1991 عدم ادراج الطلب المقدم من قطر في القائمة العامة ويعدم اتخاذ اجراء بشأن الدعوى. وقد تم ابراز البحرين ان المادة 38 من الفقرة الخامسة من قواعد المحكمة لا يمكن تطبيقها في الظروف الحالية. ومن ثم تم ادراج الدعوى في القائمة العامة وتم منحها عنوان حسب الترتيب الذي اعده ورئيس المحكمة في 11 اكتوبر (تشرين الأول) 1991 ثم شكلت البحرين في رسالة في 18 أغسطس (آب) 1991 في اغلبية المحكمة في النظر في الدعوى التي رفعها قطر. وتم حل هذه المسئلة نتيجة لاتفاق تم التوصل اليه في ما بعد بين البلدين يقضي بتسوية لمسائل المتعلقة بحق النظر في الدعوى وقبولها بالنسبة لهذه القضية قبل تقديم اية مرافعات حول وفتح الحالة الموضوعية. ويعدها قالت البحرين في مرافعتها انه من قبل الامانة بالنسبة لدولة ان يتم تقديمها للمحكمة من جانب دولة اخرى وان توضع في موقف لدعي عليه. ان اللجوء الى السبل السلمية لتسوية نزاع لا يمكن اعتبارها على الاطلاق امانة وعلى اية حال فان المحكمة سوف تشير الى انه لو قدمت البحرين اعتراضا مبدئيا فانها كانت ستكون في موقف المدعي.

والصالح في ديسمبر (كانون الأول) 1987 اتفقت قطر والبحرين على انه حتى يصدر الحكم النهائي للمحكمة حول المسائل محل النزاع يقوم كل طرف من الآن بالاستمرار عن أي عمل من شأنه دعم موقفه القانوني وانحسار المواقف القانوني للطرف الآخر ولم يغير الوضع الراهن في ما يتعلق بالمسائل المختلف عليها. ويمكن هذا الاتفاق دعم الطرفين السابق بموجب القاعدة الثانية من مبادئ عام 1987 اطار التوصل الى تسوية والذي تصفق في اطار الوساطة السلمية الذي تشير اليه في المرافعات تحت عنوان الاتفاق. ولم تهل قطر شيئا من اجل تحميل الوضع القانوني القائم بين الطرفين او تحميل الوضع الراهن بشأن المسائل محل النزاع ولم تنازع البحرين بنسب هذا القيد. ومنذ ذلك الحين اقررت قطر بهذا التأكيد. ومع ذلك فان لدى قطر من الاسباب ما يدعوها الى الاعتقاد بان البحرين تدعم وجودها العسكري في جزيرة حوار الرئيسية بما فيها ابحاث مدغلة لكافة وسيارات عسكرية مختلفة في الجزيرة. وعلى اية حال الى ماذا تشير هذه الاعمال... انها تشير بوضوح الى ان النزاع القائم منذ فترة طويلة بين الدولتين المتنازعتين الذي ظلت قطر تسعى منذ اكثر من خمسين عاما لايصال حل عاجل له الى ازال لثما وحاجة لتسوية سلمية على اساس من القانون الدولي.

وعاد النعيمي بالذاكرة الى الخلفية الجغرافية والتاريخية للنزاعات الحالية والقائمة منذ فترة طويلة. وقال انه طبقا لمادة 6 من قواعد المحكمة فان المرافعة الشفهية المطلوبة سوف توجه الى المسائل التي لا تزال محل خلاف بين الطرفين وان تجاوز عموم المسئلة التي تشتملها المرافعات او تكرر الخلافات والمجادلات التي تمتحونها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٤

واضاف: بدأ النزاع المتعلق بجزر حوار التي تقع على طول الساحل الغربي لقطر خلال الخلافات في ظل التقديرين المتضادين عن المنطقة. وفي أعقاب الاحتجاجات التي تنعقد بها قطر للسلطات البريطانية ضد دخول البحرين الى حوار قررت الحكومة البريطانية في عام 1939 أن جزر حوار تنتمي الى البحرين وليس الى قطر. واجتهدت قطر بشدة ضد هذا القرار في ذلك الوقت واستمرت في معارضته وفي تأكيد بطلانه. ونشأ النزاع حول ترسيم الحدود البحرية نتيجة لقرار بريطاني صادر في 1947 بتقسيم حدود قاع البحر بين الدولتين طبقا لمبادئ المساواة عن طريق خط وقطع في الوسط يقوم على أساس تعيين النقط الساحلية للجزيرة البحرين الرئيسية وشبه جزيرة قطر. وقد حدد القرار استثنائا لنقط التقسيم بعيد الأول بان للبحرين حقوق سيادية في مناطق فشنيتي البديل والقطعة جرادة التي تقع على الجانب الشرقي من الخط بينما الثاني هو رسم الخط بحيث يخلق القرار البريطاني الصادر عام 1939 بان جزر حوار تنتمي الى البحرين وتقرر صدور القرار البريطاني في عام 1947 لم تعترض قطر على ذلك الجزء من الخط الذي قررت الحكومة البريطانية أنه يقوم

على أساس تقسيم الخط الساحلي للدولتين والذي حدد وفقا للمبادئ المعاملة. ولكن أصبحت قطر بشدة على هذين الاستثنائين ووافقت معارضتها لهما منذ ذلك الحين. وعلى التقييد من ذلك جادلت البحرين في أن جزيرة جشان كان يجب تخصيصها كجزء من مجموعة جزر حوار وقالت إنها تعترض فشنيتي البديل والقطعة جرادة خاضعة لحقولها السيادية مؤكدة أن خط التقسيم يجب أن يتم تعديله دائما لذلك.

وقال : ان وجهتي نظر قطر والبحرين يمكن الحصول عليهما من التفسير البريطاني ومن الوثائق الأخرى التي تمتلكها قطر والبحرين كل في أرضها. وفي مذكرة صدرت عام 1964 تلعت البحرين بمطالب منطقة بحدود قاع البحر بين الدولتين. وزعمت البحرين في هذه المذكرة أن فشنيتي البديل والقطعة جرادة جزر ذات مياه أقليمية ومن ثم يجب اعتبارها سائلا خارجيا بفرض تحديد الخط الأساسي الذي يتم منه قياس المياه الإقليمية وخط الوسط. وفي مذكرة الرد الصادرة عام 1965 رفضت قطر هذه المزاعم في المذكرة نفسها على أن يتم تسوية كل هذه النزاعات من خلال التحكيم. وفي البداية وافقت البحرين على ذلك كما وافقت الحكومة البريطانية على عملية التحكيم. وأجرت قطر مسألة الترسيم البحري جنباً الى جنب مع مسألة تسمية جزر حوار في مجموعة اتفاقية التحكيم التي تلقت الى الوكيل السياسي البريطاني في قطر عام 1966 ومع ذلك أحبطت البحرين عملية التحكيم برفضها الموافقة على تقديم موضوع تسمية جزر حوار الى التحكيم وفي 29 مارس 1966 تم ابلاغ قطر بان البحرين ليست مستعدة لتقديم مسألة السيادة على مجموعة جزر حوار التي منحت للبحرين عام 1939 للتحكيم.

وقال بعد انتهاء الوجود البريطاني في قطر والبحرين عام 1971 ظل النزاع المتعلق بجزر حوار قائما وكذلك النزاع المتعلق بالحدود البحرية. وفي عامي 1975 و1976 أثارت قطر مع السعودية مسألتا تتعلق بالنزاعات القائمة مع البحرين وتسمية تلك النزاعات على قيام السعودية بمساعدة بين قطر والبحرين للوصول الى تسوية لهذه الخلافات. وقد اقترحت مجموعة من مبادئ التمسكية للنزاعات بين البلدين في ما يتعلق بالسيادة على الجزر والحدود البحرية والمياه الإقليمية. واشترطت لمبدأ الثاني الصفحات على الوضع الراهن. وخطر المبدأ الثالث بين أمور أخرى على قطر والبحرين تقديم النزاعات الى أي منظمة دولية. ولتعرض للمبدأ الرابع تكوين اللجنة من ممثلين للدول الثلاث بهدف الوصول الى حلول مقبولة من جانب الطرفين على أساس العمل. وقال قد تم قبول الاطار في عام 1983م من قبل دولتي البحرين وقطر مع المبدأ الخامس الذي يحدوي في صياغته الأخيرة على مايلي... في حالة فشل المفاوضات المشروطة في المبدأ الرابع في الوصول الى اتفاق على حل مسألة أو أكثر من المسائل المختلف عليها فإن حكومتى البلدين سوف تقومون بالتشاور مع حكومة المملكة العربية السعودية لتحديد الوسائل الفعالة لحل المسألة أو المسائل على أساس قواعد القانون الدولي ويجب أن تكون حكم الهيئة المتفق عليها لهذا الغرض نهائيا وملزما. وتناول التسمية اتفاقية الدوحة التي وقعت عام 1991 بشأن الأزمة فئاتر الى أن اتفاقية الدوحة تمنح كلا من قطر والبحرين على حد الفرصة أن تقع كل النزاعات في إطار الصيغة البحرينية التي تنظر فيها المعركة. وقال ان الصيغة البحرينية وضعت عمدا لنقلها كل المسائل محل



المصدر : هــ رـ ق ١٢٠

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ١٩٩٤

النزاع بين قطر والبحرين بدون ايضاحها بالتفصيل بسبب حساسيتها. وفي ظل هذه الخلفية ونظرا للتاريخ الطويل للمفاوضات حول حالة النزاع في المحكمة فانه من غير الواقعي الاعتقاد بان الاطراف في اتفاقية الدوحة ديسمبر 1990. اشترطت التقدم في المحكمة بهذه اتفاقية خاصة تقدم بصورة مشتركة في المحكمة. ان النزاعات التي تعترضها قطر والقطعة في إطار الصيغة البيرمنية مطروحة امام المحكمة. واذا رغبنا البحرين في اضافة نزاعات اخرى تعجزها تقع ايضا في إطار الصيغة البيرمنية فان كل ما ينبغي عليها عمله هو التقدم بطلب الى المحكمة. وعلاوة على ذلك تشير الى ان البحرين قالت انها في موقف غير موافق لحقيقة امها وضمت في موقف المدعى عليه واحب ان انكر علنا اليوم بصفاتي وكبلا لدولة قطر انني سائل على طلب الاطراف من المحكمة تضييقهم تقديم مرافعاتهم الكتابية في وقت متزامن خلال المرحلة للقضية من الدعوى من اجل تجنب مثل هذا الضرر المزعوم. واحب ان انكر البحرين انها اذا تقدمت بطلب فان المحكمة قد تقرر في اي وقت ضم دعاوى التضييق وهو الامر الذي لا تعترض عليه قطر

والحاصل: سوف تقوم الآن بتوضيح كيفية النظام الذي سيقيم للمنشأ القانوني لحكومة قطر بطابعه الخاصة القضايا المختلفة في هذه الاجراءات. او لا سيالوم السير ايان سينكلير بفحص المطالبات اللازمة لوضع اساس اعية المحكمة في النظر في الدعوى على النحو الذي تم تصديده في النظام الاساسي وقواعد المحكمة. وسوف يعاقبه مستر شاكر داس الذي سيقيم حقائق القضية بما فيها ما يتعلق بالوساطة واتفاقية 1987 وعمل اللجنة الثلاثية اتفاقية الدوحة 1990 وسوف يظهر على وجه الخصوص ان اسرار البحرين على تقديم طلب مشترك بمقتضى اتفاق خاص لا يتفق مع الحقائق. سوف يتخذ السير ايان سينكلير الكلمة مرة اخرى ليبحث وضع اتفاقية الدوحة. وسوف يستكمل البروفيسور جان سالون تحليل الوضع لاتفاقية الدوحة بالظاهر ان البحرين لا تستطيع ان تتجاهل بحق بان تطبيق موافقتها على هذا الاتفاق تعد انتهاكا للمطالبات الانسانية للبحرين مما يجعل هذه الموافقة. وسوف يتحول البروفيسور جان بير الى موضوع تفسير اتفاقية الدوحة ويصفى مستندنا لحكومة قطر بصوف اناول الجوانب اللغوية التي اثارها البحرين في ما يتعلق بتفسير اتفاقية الدوحة. كما سيلقه البروفيسور سالون كلمة مرة اخرى لرد على الامور المختلفة التي اثيرت عنها البحرين في ما يتعلق بالدعوى الحالية. ثم سينتاول مسألة قبول الطلب القطري وعنده سيقتحم السير فرانسيس ثلاث الجولة الاولى من المرافعة القارية بتكليف موفد دولة قطر في تفصيل النظر في النزاع من جانب المحكمة والقول المطلب القطري.

ويذكر ان المحكمة ستسمع بعد غد في المرافعة للبحرين التي سيلقيها وزير الدولة لشؤون القانونيون الدكتور حسين محمد البجارية والتي ستتناول الشرق الاوسط اهم بنودها في حينه.



قطر الشرق الأوسط

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

قطر انجزت عرض قضيتها

البحرين تبدأ اليوم تقديم مرافعاتها أمام محكمة العدل

لندن - لاهي - الشرق الأوسط

اختتمت قطر أمس مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية حول اختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها بشأن جزر حوار، وفيبحث الدليل، وجرائد، المنازع عليها مع البحرين.

وتكلم يوم أمس، وهو اليوم الثالث للخصم قطر لتقديم مرافعاتها الكتابية والشفهية البروفيسور كونول، كما تحدث أيضاً البروفيسور جين سالون ثم البروفيسور السير فارنيس فارز، وتحدث أخيراً الدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية الذي ركز كلامه على تفسير اتفاقية الدوحة الموقعة في ديسمبر (كانون الأول) عام 1990 لا سيما من الناحيتين القانونية واللغوية. كما تحدث أيضاً عن مدى منح الاتفاقية حق التقدم بطلب منفرد لأي دولة من الدولتين أمام محكمة العدل الدولية حال انتهاء الفترة المحددة في الاتفاقية وهي خمسة شهور اعتباراً من نهاية ديسمبر (كانون الأول) 1990.

ومن المقرر أن تبدأ البحرين اليوم تقديم

مرافعاتها في القضية وسيكون أول المتحدثين وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية مستشارها لدى المحكمة الدكتور حسين محمد المحارنة. وكان البحرين قد نكر في وقت سابق أن اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد يرجع ضمن أمور إلى أن قطر تحاول من خلال هذا الطلب أن تعرض على المحكمة فقط بعض أمور الخلاف التي تخدم مصالحها وليس كافة أمور الخلاف بينها وبين البحرين.

وشدد على أن الخلاف القائم بشأن تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية يجب أن تنظر فيه المحكمة على أساس اختصاص واضح يقولها المنظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة بمرمها الجانبان ويتقدمان على أساسها إلى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقتها معاً.

ويذكر أن المحكمة خصصت ثلاثة أيام للبحرين لتقديم كافة مرافعاتها الكتابية والشفهية كما فعلت مع قطر. وسيعطى كل جانب يوم إضافي للتحليل على ما ورد في المرافعات قبل أن تجتمع المحكمة لإصدار قرارها النهائي.

محكمة العدل الدولية تستمع الى مرافعات البحرين عن صلاحيتها للنظر في دعوى قطر المنفردة

□ لاهاي (هولندا) - الحياة

استأنفت محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس جلساتها للاستماع الى مرافعات دولة البحرين في ما يخص بصلاحيته المحكمة للنظر في دعوى قطر المنفردة. دولة قطر بصورة منفردة بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١ للنظر في خلافها الجغرافي مع دولة البحرين. وتستمر جلسات المحكمة حتى الحادي عشر من آذار (مارس) الجاري. وقال الدكتور حسين البحراني رئيس الوفد القانوني لدولة البحرين بصفتها وكيل دولة البحرين ومستشارها أمام المحكمة كلمة أمس افتتح بها مرافعات دولة البحرين الشفهية التي تستغرق ثلاثة أيام واستهل الدكتور البحراني كلمته بالاعراب المحكمة عن مبادئ الاحترام والتقدير من دولة البحرين لكانتها، كما شدد على أهمية الدور الذي تقوم به المحكمة مساهماً منها في التوصل الى تسوية دولية للمنزعات بين الدول. وعبر الدكتور البحراني عن تقدير

حكومة دولة البحرين لـ «الجهود المميزة التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة في سبيل حل الخلافات بين دولتي البحرين وقطر». وقال انه منبسط للحفاظ على العلاقات الأخوية القائمة بين البحرين وقطر في جو من السلام والود والترابط التي تشهدها دول الخليج. وأضاف الدكتور البحراني «ان دولة البحرين تشعر بالأسف لأن يكون حضورها لأول مرة في هذه المحكمة ليس من أجل دعم لخصائص المحكمة بل للاعتراف عليه». وأكد ان «الموقف الذي فرض على حكومة دولة البحرين لا يحملها على الاعتراض من حيث الجدا على قيام المحكمة بتسوية كافة أمور الخلاف التي أدى الى الاختلاف بين دولتي البحرين وقطر». وقال أيضاً ان دولة البحرين تشعر بالرضا لأنهما اصدت اول دولتين خليجيتين تشتركان في تقديم قضية الى المحكمة وان دولة البحرين قد بينت بما لا يدع مجالاً للشك وفي ما لا يقل عن خمس مناسبات رغبتها في المشاركة ايجابياً في التقدم مما الى المحكمة بطبق مشدرك للنظر في خلافاها مع دولة قطر. وعرض الدكتور البحراني لمفاوضات ان المحادثات التي سبق ان جرت بين دولتي البحرين وقطر في ما يتعلق بأسور الخلاف بينهما مجتنباً على أساس انه اذا لم يمكن التوصل الى



الملاح

العدد ١٠٠٠

١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

اتفاق بهذا الشأن، فإن البلدين يتقدمان معاً في مشروعاتهم إلى المحكمة عن طريق الاتفاق خاص يشمل كل أمور الخلاف بين الطرفين. وعلى كل حال، فإن دولة قطر لم تدع بالترتيب لها للتحقيقات حول التقدم المشترك، وإنما بدلاً من ذلك لجأت إلى تقديم طلب منفرد في شهر يونيو (تشرين) عام ١٩٩١.

وأعرب عن أسفه لأن دولة قطر حاولت أن تخلل جلساتها المقفلة أن تقدم القضية بصورة تخدم مصالحها فقط من أجل مصالح دولة البحرين، مما عطله على أن دولة قطر أرادت أن تستحوذ على سجل القضايا التي سجلت من المحكمة أن تتخذ قراراً في شأنها.

وكان وكيل دولة قطر أشار خلال جلسته في بداية جلسات الاستماع يوم الاثنين الماضي إلى الأسباب التاريخية والخلاف التي أدت إلى نشوء هذا الخلاف بين البلدين، وتطرق إلى سبق أن اتفق عليه الطرفان مع المحكمة من أن جلسات الاستماع التي تعقد حالياً تكون مقفلة على موضوعي الاختصاص والقبول، فإن التنازل البحري رافض أن يتطرق في مرافعته إلى قضية الخلاف الرئيسي بين البلدين والتي أصبحت دولة قطر التي تطالب بالاراضي الواقعة تحت سيادة دولة البحرين، رداً على المرافعات القطرية التي تناولت قضايا تدخل في صلب قضية الخلاف الرئيسية.

وأجمع الكتور البحري للمحكمة على أن يقوم بالتعليق على هذا التوجه القطري طبعاً من واقع قبوله بالطروحات المقترحة، ولكن لأسباب بسيطة هو أن هذا التنازل لا مجال له في المرافعات التي يجري حالياً أمام المحكمة وتعلق باختصاص المحكمة فقط في التنازل «الخلاف» وقال أن دولة البحرين «عشيت ولا تزال» وتعرض على اختصاص المحكمة في التنازل في الخلاف المروى عليها بناء على الطلب القطري المقفلة.

ولقد التكتور البحري بما أدت به دولة قطر في مرافعاتها للكتورية والقانونية من أن لها الحق في تقديم طلبها المنفرد إلى المحكمة وفقاً لمفسر الدولة الذي وقعه كل من وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في الدولة بتاريخ ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠.

وأضاف أن دول الخليج كانت خلال الفترة التي تعلقت فيها القضية خليجية في الدولة ثم بمرحلة من الضغوط وعدم الاستقرار التي نجمت

عن الإكراه العراقي والحلحلة دولة الكويت وهي الأزمة التي انعقدت قمة مجلس التعاون اسماً من أجل معالجة.

وأوضح أن محضر الدولة «لا يعتبر اتفاقاً دولياً ولكنه يمثل استجابة لرغبة حكومة دولة قطر للخروج من المأزق الذي خلقته. وذلك بتوقيع محضر من قبل دولتي البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في تلك الحقبة العصيبة التي مرت بها المنطقة، ولم تكن دولة البحرين تدفع آنذاك أن تطرح دولة قطر لتوقيع ذلك المحضر كان يخفي من طياته نوايا قطرية غير ظاهرة في ذلك القرار.

وأشار التكتور البحري إلى أن حكومة دولة قطر انتهزت فرصة اجتماع القمة الخليجية الذي عقد عام ١٩٩٠ في العاصمة القطرية وعمدت إلى تخيير أعمال قمة دول الخليج وذلك بطرحها على اجتماع القمة موضوع علاقاتها مع دولة البحرين. فطرح على دولة البحرين وخمسها على التوافق على صيغة (تتبع) دولة قطر في ما بعد من التزم بطلب من دولة قطر في الموضوع المروى حسب الشروط التي تضعها دولة قطر. بعض النظر عن أن القضايا الهامة تتطلب حلولاً أساسية في ما يخص القضايا المحددة التي سوف تطرح أمام المحكمة وفقاً للأسس الإجرائية وللطوائف الدستورية للطرفين.

ومضى يقول: «إن دولة البحرين رغبة منها في خلق جو يساعد القصة الخليجية على إنجاز أعمالها وسط الأزمة التي واجهتها المنطقة، فجلت بالتوقيع على ذلك المحضر الذي منح الدولة الوسيط فرصة أخرى للوصول إلى تسوية تفاوضية بين الطرفين، والذي وافقت الدولة الوسيط بمقتضاه أن يرعى الطرفان خلافهما في محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة بعد أن يتم الاتفاق بينهما على ذلك بعد شهر أيار (مايو) ١٩٩١.

ثم قدم التكتور البحري إلى المحكمة السادة المستشارين القانونيين الذين سيتناولون عرض ما تبقى من المرافعات القضائية الخاصة بدولة البحرين وهم: البروفيسور بوبوت والبروفيسور أورث بخت والكتور جيمينيديز دي اريتشيفيا والبروفيسور فايل والسيد كيث هابيت.

وبعد مرافعة التكتور البحري، قدم البروفيسور بوبوت مرافعة حول الاتفاق المقفلة بين الطرفين في عام

١٩٨٧ وحول الاجتماعات التي عقدها اللجنة التي سميت باللجنة الثلاثية التي جاء تشكيلها من أجل وضع آلية الطبق المشترك الذي يدمجها لفرافان إلى المحكمة، والتي البروفيسور أورث بخت بمبدأ مرافعته التي تناول فيها طبيعة محضر الدولة والمحاكم والتأثير.

وأشار التكتور البحري قبل بدء جلسات أمس ببيان رة فيه على الاعتراف التي طرحها وكيل دولة قطر في كلمته الافتتاحية يوم الاثنين ٢٨ شباط (فبراير) الماضي والتي قال فيها أن دولة البحرين تحمل على نقل معدات عسكرية إلى جزر حوار. وأوضح التكتور البحري في هذا الشأن أن دولتي البحرين وقطر تستمران في منظومة دفاعية واحدة في نطاق مجلس التعاون الخليجي وأن وجود قوات دولة البحرين على أرض بصريية هو أمر طبيعي ومستمر ولا ينبغي التنازل عنها بالمشق والرعية.

وزاد أن صغار دولة البحرين السيادة البحرية فوق أراضيها لا تشكل تهديداً لدولة قطر ولا تغيير أي شكل من الأشكال من الموضوع المروى بين الدولتين سواء من الناحية القانونية أو غير ذلك.

وتعليقاً على مرافعة وكيل دولة قطر الافتتاحية وما أورده فيها أكد التكتور البحري أن «حقوق البحرين في الزيارة وفي المناطق البحرية التي سبق أن مارستها دولة البحرين سيادتها مؤكدة ومعروفا جيداً لدى شعبي البحرين وقطر بالإضافة إلى كافة شعوب المنطقة».

وأعرب التكتور البحري عن «خيبة الأمل من اتجاها دولة قطر سياسة المصالح الذاتية والتفرد على مستوى منطقة الخليج، مسبباً اعتراضه واحتججه على الاعتراف القطرية التي تطالب بالاراضي والبحار التي تلحق تحت سيادة دولة البحرين».

وفي الختام جند التكتور التقدير على أن هذا البيان الذي أدلى به بهدف أن تصحيح وتصوير بعض البيانات الخاطئة التي فهمها ممثلو دولة قطر وفي التكتير مرة أخرى أن القضية المروية حالياً أمام المحكمة تقتصر في موضوع اختصاص المحكمة وعلاقة لها مطلقاً بالقضية الرئيسية للخلاف القائم بين دول البحرين والقطر، التي التواتر في الوات والمطابقة التي تراها متماثلين يعرض قضيتها بشكل شامل ومفصل.



المصدر : الشرق الأوسط

٢٠٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استئناف المرافعات أمام محكمة العدل اليوم البحرين تتهم قطر بخرق اتفاق للتقدم معاً للمحكمة

لاهاي - لندن:
«الشرق الأوسط»

وتم التنقل الى جميع قضايا النزاع بين الدولتين كإستراتيجية محكمة ليعرضها البعض وغير قابلة للتجزئة، بحيث يتم حلها بصورة شاملة. لظهر أن ادراج القضايا التي قدمتها قطر في طلبها تعتبر ناقصة في هذا الجانب الهام. بغض النظر عن جوانب أخرى وأن السبيل الوحيد لضمان تقديم قضية الزيادة إلى المحكمة يمكن في إطار الطلب الصحيح بمقتضى الصيغة البحرينية.

واشار إلى أن القضية ليست مجرد قضية مساواة أو انتقام من السيادة فاعتما وثقلت دولة البحرين - في عام 1987 - على أن تكون هذه المحكمة ساحا للملاذ الأخير، لم تفعل ذلك على أساس فهمها بأنها ستوضع في موقف الممعى عليه مع كافة اللوازم التي قد تترتب على هذا الموقف، وقال إن قطر «أثبتت أن تكيف القضية بالطريقة التي تناسبها».

يواسل المروفيسور لوتز باخت - المستشار القانوني لدولة البحرين - مرافعته اليوم أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حول «التواحي الموضوعية في الدعوى التي أقامتها دولة قطر» بشأن نزاعها مع البحرين على حيز حوار، الواقعة في المياه الإقليمية بينهما بالخليج.

وقامت مرافعة البحرين لمدة يوم الجمعة الماضي، بمذكرة قيمها الدكتور حسين الجارنة - رئيس الوفد القانوني ووكيل دولة البحرين - وأكد فيها أن دولة قطر وافقت في عام 1987 على أن التقدم إلى المحكمة سيكون موضوعاً لاتساق تالء ودعا إلى رفض الطلب القطري المتضرر، لأن قطر قدمت بطريقة تخدم مصالحها الذاتية وبصورة غير كاملة. وأضاف الجارنة أنه لو تمت الاستجابة لنصوص المبدأ الأول



الأهرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ محرم ١٩٩٤

قطر تؤكد التزامها بالقرارات الدولية

□ القاهرة - من محمد علاء

■ زار القاهرة لمدة ثلاث ساعات ليل السيد وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني للمرة الثانية خلال اسبوع، ونقل رسالة الرئيس المصري حسني مبارك من أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وأجرى الوزير محادثات مع نظيره المصري السيد عمرو موسى.

وعلمت «المدينة» أن المحادثات ركزت على إطلاق القاهرة على الموقف القطري من قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق وتأكيد احترامها، وأكد الوزير القطري مجدداً أن تعاطي الإعلام في بلاده مع مسألة الشعب العراقي يأتي في إطار تغطية معاناة الشعوب المسلمة في كل مكان، مشيراً إلى أن بلاده ليست الوحيدة في المنطقة العربية المهتمة بوضع المعاناة عن الشعب العراقي.

وأعلن أن الوزير القطري أطلق القاهرة أيضاً على موقف بلاده في شأن الاتصالات مع إسرائيل في ما يتعلق بمشروع استهدافها بالفاز الطبيعي، وأكد أن ما طرح خلال لقائه نظيره الإسرائيلي شمعون بيريز في لندن ونيجيريوك هو مسودد أفكار، مشيداً على أن قطر تمشير التقدم في موضوع التعاون الاقليمي بين العرب وإسرائيل ومن التقدم في المفاوضات الثانية.

وعلمت «المدينة» أن الشيخ حمد أعرب عن استغرابه ردود فعل دول عربية على موقف قطر من هذين الموضوعين.

وكان الوزير القطري سلم مبارك الأسبوع الماضي رسالة من الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتسلم رسالة جوابية



المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين تستأنف مرافعاتها في لاهاي في شأن اختصاص محكمة العدل الدولية النظر في خلافها الجغرافي مع قطر

أدى من هذه التنازلات المتفق عليها. وانتشار في ختام مرافعتها في لاهي نتيجة لذلك طرأ الاتفاق القلبي الذي توصل اليه الطرفان.

وفي ما يخص امور الخلاف اضاف المستشار ان علم المحكمة كيد من الاطراف والصلوات في الاجتماع السلسل للجنة الثلاثية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ على البتة والاضايات التي حدثت موضوع ونطاق الخلاف الذي يطرح على المحكمة. واستطرد الدكتور جيمينيدي اريشيفا فشرح ان دولة قطر لم تقبلها الصيغة البحرينية العامة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ لتكون قد قبلت في النهاية بطلب لدولة البحرين بخصوص الزيارة ولم تضع أي حظر على هذا الطلب.

والتي للمستشار الضوء على ثلاثة اتفاقات هي مبادئ الاتفاق للوصول الى تسوية واتفاق اجتماع اللجنة الثلاثية على امور الخلاف وقبول قطر بطلب دولة البحرين. وقال انه من طريق تقدم مشترك الى المحكمة بواسطة اتفاق خاص فقط يمكن تنفيذ الالتزام بالاتفاقات الثلاثية علوة على ذلك فإنه لم يكن بالاتفاق من خلال محاولات دولة قطر في طلبها للفرد تعديل ما اتفق عليه الطرفان. وان دولة قطر تحسنان ان تقسيم نفسها باعادة تمديد موضوع الخلاف من خلال حضورها بصورة منفردة لطلالة الاتفاق عليه ما يعيد انتعاشها للاحق ان الذي تم التوصل اليه. وتابع المستشار مرافعته متكرراً

التي كانت تهدف الى رفع الخلاف بين الطرفين الى المحكمة مشيراً الى حقيقة انه دأب بالامكان فصل موضوع اجتماع الدولة او الحضر عن القضية كحالة من جانب دولة قطر لتوفير اساس مستقل لتأكيد اختصاص المحكمة. وأوضح المستشار ان السبب من وراء ذلك ينحصر جزئياً في التردد للعقول لهذه الامور مولي الاعتقاد بان من غير المحتمل ان يقوم الطرفان بالتخلي عما احزاه من تقدم عبر ثلاث سنوات من المفاوضات وعما نص عليه مضمون الدولة موضوع في احد بنوده من ان الطرفين اتفقا على تأكيد ما سبق الاتفاق عليه بين الطرفين.

وقدم المستشار دويوت الى المحكمة بعد ذلك ملخصاً للاسور التي تم الاتفاق عليها بصورة عامة وهي: (أولاً، ان الطرفين سيبدلان امام

المحكمة بكامل هيئته. ثانياً، ان الطرفين سيتوجهان الى المحكمة وفقاً لاتفاق خاص يشكل اساساً لموضوع اختصاص المحكمة. ثالثاً، ان الطرفين لم ييسقن ان وافقا على فترة تقدم احدهما بطلب منفرد حتى في حالة اختيار طريق بديل من اللقمة المشتركة.

رابعاً، ان ما عرف بالصيغة البحرينية كان حلاً مؤقتاً في ما يخص بالتقدم بطلب مشترك الى المحكمة.

خامساً، ان الطرفين اتفقا على تضمين قضية الزيارة باعتبارها إحدى القضايا للخلاف عليها. وقال المستشار ان ما حدث في الدولة لم يكن باستطاعته ان يغير

الاساس - و ا - استندت محكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي صباح امس الاثنين جلسات الاستماع الى المرافعات الطويلة المقيمة من المستشارين القانونيين لدولة البحرين في ما يتعلق بما اذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في الطلب المنفرد الذي لتمته قطر عليها بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١991.

وفي مستهل جلسات امس استمعت المحكمة الى البروفيسور لوتز باخت اذ تابع مرافعته الذي مداه في جلسات يوم الجمعة الماضي (٤ آذار/ مارس) وقدم البروفيسور لوتز باخت تحليلاً من الفاحية القانونية لصيغة مختصر الدولة التي تم التوقيع عليه خلال القمة الخليجية التي عقدت في الدولة عام ١٩٩٠ كما بين للمحكمة الوضع القانوني الصحيح لذلك الصيغة.

ونتيجة لذلك قدم البروفيسور دويوت دويوت ما تبقى من مرافعته التي بدأها امام محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي وتناول فيها على وجه الخصوص اتفاق عام ١٩٨٧ الذي عقد بين دولتي البحرين وقطر والاسور التي نتجت عنه.

ولخص المستشار في مرافعته العلاقات بين اتفاق عام ١٩٨٧ وما اعقب ذلك من اجتماعات اللجنة الثلاثية واجتماع الدولة والحضر الذي وقع في تلك الاجتماع شارحاً الفصحة بين تلك المراحل الثلاث وعلم المفاوضات التي عملت بين الطرفين. وأوضح للمحكمة انه ينبغي ارجاء عليها ان تكون على احاطة تامة بالصورة الكاملة للقضية في مراحلها المستمرة



العدد ١٢٥

المصدر :

٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكمة بأنه وكان من الواجب على الدولة المعنية أن تحدد موضوع الخلاف الذي قمعته أمام المحكمة مسبقاً عن الأساس الذي قامت دولة قطر بناء عليه بتحديد موضوع الخلاف لتتمكن المحكمة بدوره من أن تتخذ قراراً في شأنه. وأضاف أن دولة قطر في محاولاتها التلاعب بالصيغة البحرينية قد أساءت استعمال تلك الصيغة لأن الدولة المعنية لا يمكن لها من الدخول في القضية أن تتخذ قراراً في شأنها في الخلاف ترعى هي في رغبةا إلى المحكمة في حين تتجنب التحديد القضائي لقضايا قائمة بالفعل بما في ذلك الخلاف نتيجة لعدم رغبةا في أن يتم رغبةا إلى المحكمة. وإن الاستخدام الصحيح للصيغة البحرينية هو أن يتم تضمينها في اتفاق خاص تماماً. كما فعلت دولة البحرين في مشروع الاتفاق الخاص الذي اقترحت على دولة قطر في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٢ ولم تتجاوب دولة قطر للخلاف بالقبول به.

بعد ذلك قدم البروفيسور بروسير فابيل موصيته فأورد الكلمة على أن القضية المطروحة تناقض موقفة دولة البحرين على عرض القضية أمام المحكمة التي تسلمت الطلب بصورة متفرقة.

وسوف تختم دولة البحرين اليوم القاء مرافعاتها أمام المحكمة. وتبدأ دولة قطر بعد غد الخميس بتكثيف موقفها من القضية ثم تقوم دولة البحرين في اليوم الذي يليه بتكثيف موقفها من هذه القضية في الجلسة الختامية للمرافعات.

النعيمي طالب محكمة العدل بقبول الطلب القطري بدء الجولة الثانية والختامية من مرافعات قطر والبحرين

ومستشارو البحرين في مرافعاتهم السابقة. وقال ان قطر لم تتقدم بطلبها المنشرد الى المحكمة الا بعدما ضاقت بها جميع السبل.

وطالب النعيمي في كلمته ان تصدر المحكمة حكماً بقبولها للطلب القطري، معتبراً ان الطلب قانوني بموجب اتفاقات دولية وقعتها قطر مع البحرين في عامي 1987 و1990.

وسوف نستمع المحكمة اليوم الى المرافعات الشفهية لمؤولة البحرين لبل ان تصدر حكمها النهائي.

لاهاي، لندن، الشرق الأوسط، ق.ن.ا

بدأت امس الجولة الثانية والختامية من مرافعات قطر والبحرين الشفهية المتعلقة باختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في الطلب الذي تقدمت به قطر بشأن السفينة على جزر دحمار، وطبقت المحكمة على جزر البحرين بينها وبين البحرين واستؤنفت الاجراءات القانونية بكلمة للدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل حكومة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل رد فيها على الاقوال التي قدمها وكيل



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

محكمة العدل الدولية استأنفت جلساتها

قطر تؤكد قانونية طلبها إلى لاهاي ولا تمنع بطلب منفرد من البحرين

لاهاي، ١٠ مارس
«الشرق الأوسط» -

استأنفت محكمة العدل الدولية جلساتها أمس للاستماع إلى مرافعات حكومة دولة قطر الشفهية للجدولة الثانية والخاتمة المتعلقة بشأن اختصاص المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر بشأن سيادتها على جزر حوار ولشت للديبل وقطعة جرداء وتعيين خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين. وبدأت الإجراءات القانونية

بمكلمة للدكتور نجيب بن محمد الفهمي وكيل حكومة دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية ره فيها على الإجراءات التي اتخذها قطر ومستشار دولة البحرين في مرافعاتهم السابقة. وأوضح أن دولة قطر لم تتقدم إلى المحكمة بجميع السبل التي يجب أن يطالب بها قانوني بموجب اتفاقية دولية ولعنفا إضافة للخلاف القائم بينهما على محكمة العدل الدولية في حالة عدم

توصل الطرفين إلى حل للخلاف. وافتتحت لوائح وكيل دولة البحرين بشأن الحقائق التي تتعلق باجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بالوفاة في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٠ والتي وقعت اتفاقية التوجه على هامشها والتي كانت لوساطة بسلطة عمان والمملكة العربية السعودية العامل الكبير في التوصل إليها. وبين أن المحادثات التي دارت بين رؤساء دول المجلس التعاون والمحادثات الثلاثية بين اسير دولة قطر ورئيس وزراء البحرين كان موضوع الخلاف القطري البحريني من بينها. وأوضح للمحكمة أن دولة قطر أعادت توصيحا منطقياً وحقيقياً في تفسيرها القانوني والقانوني لنص الاتفاقية الدوحة وليس كما افترضه البحرين في مرافعاتها بهذا الشأن.

وأكد أن دولة قطر لها الحق في التقدم إلى المحكمة من حيث الواقع والقانون مستندة في ذلك إلى الصيغة الدعوية بمكلمة «الطرفان» بوجوب، والتي تعني أيا من الطرفين وليس الطرفين معاً كما ادّعى مستشار دولة البحرين. وشملت كلمته رداً على الإجراءات البحرينية والتي شددت فتتساءل القضاء لما فيها من حقائق منطقية وأدلة تامة توضح للمحكمة اللوائح القطري للحق في قضيتها على محكمة العدل الدولية لحل النزاع القائم بينها وبين البحرين الذي طال اسمه وأنه أن الأولان لاظهار الحق والعدل ولن تطرق إلى المحكمة كان طويلاً وشاقاً وما هي قطر والبحرين أمام العدالة الدولية التي ترجو دولة قطر أن تتكلم بالفصل في النزاع بين الجانبين.

بعد ذلك تقدم شكري داس مستشار دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية بمرافعة رد فيها على مستشاري دولة البحرين المتعلقة باتفاقية ١٩٨٦ واتفاقية الدوحة ومعايير العجلة الثلاثية ونحو المذلة العربية السعودية كوسيط في حل الخلاف القطري. البحريني. وبين للمحكمة أن اتفاقية ١٩٨٦ لم تنص على

توابع اتفاقية خاصة لاحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية وإنما نصت على اعادة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية بأي وسيلة سواء كانت اتفاقاً خاصاً أو تلقائياً متغيراً. وأكد شكري داس في مرافعته أن المملكة العربية السعودية قامت بمسارعتها على خبر ما يمكن ولم تمنح لأي جانب أو أمير دولة قطر يتم برسائل إلى رؤساء البحرين قضريين الملك فهد بن عبد العزيز يلعبه فيها بأن دولة قطر سوف ترفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية طلب منفرد إذ لم تتوصل السعودية إلى حل الموضوع بعد انتهاء المهلة التي نصت عليها اتفاقية الدوحة ١٩٩٠. نادى بذلك قول البحرين بأن قطر لم تعد الوساطة السعودية مهلة كافية لحل النزاع. كما أوضح شكري داس للمحكمة بأن محاضر اللجنة الثلاثية كانت عبارة عن مباحثات وأجست اتصالات بين دولة قطر والبحرين وأن اتفاقية ١٩٨٦ واتفاق الدوحة ١٩٩٠ هما اتفاقيتان بوليتان نظم بهما دول مجلس التعاون. وتتم ذلك مرافعة أيا من مستشار مستشار حكومة قطر أمام محكمة العدل الدولية على مستشاري دولة البحرين بشأن الصيغة البحرينية مستندة في ذلك إلى الدلائل والحقائق المسجلة.

أكد شكري في مرافعته على الحق القطري بموجب الصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر لأنها نصت على إعطاء الوساطة السعودية مهلة وقد سقطت دولة قطر ذلك تقديم طلبها للمحكمة كما أكد اتفاقية الدوحة التي تخلو دولة قطر تأميم طلب منفرد للمحكمة. وأثار شكري في مرافعته نقطة تهريب مستشاري دولة البحرين وسي المهلة المحددة لحل النزاع لأنها تعطي أيا من الطرفين الحق في تقديم طلب منفرد إلى محكمة العدل الدولية. قدم بعد ذلك ساليان مستشار دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية مرافعة شرح فيها الظروف التي أتت إلى الخلاف القائم بين قطر والبحرين واستند فيها إلى حقائق وأدلة توضح كما تطرق



المصدر :

فهرس العرب

التاريخ :

١١ أغسطس ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مرفأته إلى الناحية القانونية ،
للمسيرة الطلب القطري وموضوع
الخلاف وأكد خلال مرفأته حق دولة
قطر القانوني في تقديم طلبها
للمحكمة وفقا لوثائق دولية مشابهة
لذلك كما أكد للمحكمة أن دولة
البحرين تستطيع أن تتقدم بطلب
مرفأته إلى محكمة العدل الدولية وأن
دولة قطر لا تتعرض على ذلك

وبين للمحكمة أن المسودة التي
قدمتها دولة البحرين في 1992 هدفها
كسب الوقت لعدم تقديم موضوع
الخلاف إلى المحكمة. علما بأن الخلاف
قاسم بين الدولتين لمدة تزيد على
خمسين عاما وقد اقتضت قطر
دخلتها لتقديم طلبها إلى المحكمة في
1991/7/8 لاجاء حل عادل وشروع من
قبل هيئة قضائية دولية. ورد ساكن
على مستشار البحرين بأن السبب في
رفض قطر التوقيع على المسودة
المحريبية مشروع الاتفاق الخاص
الذي قدمته دولة البحرين في يونيو
(حزيران) 1992 جاء أن دولة قطر لا
تفق بأن البحرين جادة في الوقت
التي كان فيه الطلب القطري معروضا
على محكمة العدل الدولية.

بعد ذلك أوضح جين كوندوك
مستشار حكومة دولة قطر أمام
محكمة العدل الدولية في مرفأته أن
الطلب القطري جاء بناء على اتفاقيات
دولية ولحقها دولة قطر والبحرين في
1987 و 1990 للاحالة للخلاف القائم
بين الدولتين إلى محكمة العدل
الدولية. كما أكد للمحكمة الحق
القانوني للطلب القطري بموجب هذه
الاتفاقيات وبموجب القضاء للهيئة
التي جندتها اتفاقية الدوحة للاحالة
التي جندتها إلى المحكمة. وبين كوندوك
المزاع إلى المحكمة أن ما قاله مستشارو
دولة البحرين ما هو إلا قصة خيالية
تتناقض مع الواقع والحقيقة.

ولختم الدكتور نجيب بن محمد
التميمي هذه المرافعات بأن طالب من
المحكمة أن تصدر حكما بقبولها
الطلب القطري وسوف تستمع محكمة
العدل الدولية اليوم إلى المرافعات
الشهيرة لدولة البحرين للجولة الثانية
والخاتمة.

جلسة اليوم تخصص للرد البحريني

محكمة العدل الدولية تستمع لمرافعة قطر النهائية

□ لاهي - من اسماعيل زايين :

■ واصلت محكمة العدل الدولية في لاهاي صباح أمس جلساتها لدرس صلاحيات المحكمة للنظر في طلب دولة قطر النظر في خلافاتها مع البحرين على الحدود البحرية (جزر حوار) وفشت الدبيل وقطعة جرادنة) وتحديد المياه الإقليمية بين البلدين. وخصصت جلسة أمس للاستماع الى الملاحظات الختامية للدول القطري، برئاسة السيد نجيب التميمي، على مرافعة البحرين التي استمرت ثلاثة أيام وانتهت الثلاثاء الماضي. وستستمع المحكمة اليوم الى الملاحظات الختامية للوفد البحريني. وعرض التميمي في شكل تفصيلي موقف قطر وتفسيرها القانوني مشدداً على اعتبار ان اتفاق الدوحة الموقع في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ من قبل الدولتين ويحسب ممل الدولة الوسيط الملقة العربية السعودية، وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل اتفاقاً ناجزاً. وقال ان الاتفاق، الذي جاء كخطوة منقطعة على اتفاق ١٩٧٨ يبعث على نيل الخلاف الى محكمة العدل الدولية في ملة محددة. ورفض التميمي للوفد البحريني القائل بضرورة التقسيم في شكل مشترك للمساحة على (إسبي) ان المحادثات والتفويضات للاتفاق الدوحة لم تشارك أي شكل بأن الطلب المشترك ممكن التقدم.

واكد ان الطلب القطري يسوي على النحو القانوني الالتزام بالتقدم للمحكمة بمطالبة قطر في النزاع، فيما يفترض ان تقدم البحرين شكاواها ومطالبها بالطريقة نفسها خاصة بعد عدم ورود رد بحريني على الاجتماع السادس والأخير للجنة الثلاثية السعودية - القطرية - البحرانية. وشدد على ان اتفاق الدوحة واضح يحسم النزاع لصالح القطريين مشيرة الانتقال بالشك الذي بلغ عمره خمسين عاماً من دون حل، الى محكمة العدل. واكد ان لا مجال لاستعجال ان تشكل انتقاصاً من دولة البحرين تقديم القطري، أو سمعته، مشدداً على ان قانونياً أو اعتبارياً، حيث سيكون للطلب البحريني الغير نفسه من القوة القانونية والاعتبارية. وقدم مستشارو دولة قطر امام المحكمة رداً فصيلت الخلاف على الجانب القطري في اتفاق الدوحة وطبيعته القانونية. وقال البروفيسور جان مير كونيت مستشار دولة قطر ان القراءة القانونية للحريفة والقراءة مضمون الاتفاقين الموقوعين بين قطر والبحرين في الوحة وفي عام ١٩٧٨ تؤكدان من دون أي شك رغبة الدولتين في نقل القضية الى محكمة العدل اذا لم يتم التوصل الى حل من خلال الوساطة السعودية. وحلل البر :

وهو من مستشاري قطر الوضع القانوني لاتفاق الوحة، وقوته من وجهة نظر القانون الدولي، مؤكداً ان النص على توجيه «الطرفين» الى المحكمة، لا يعني عدم تقدم قطر بطلب يحدد قضايا النزاع من جانبها. وشدد رئيس الوفد القطري في تصريحات الى «الحياة» بعد جلسات امس، على ان «الطلب القطري احصاة الخلاف على محكمة العدل الدولية اريد به تجنب أي معاملة غير سلمية للحل، ما يعكس علاقات الأخوة بين بلدينا، وتكفي العلاقات القرابية - الكويتية التي طاعت بسبب عدم مواجهة الخلافات وحلها سلمياً الى كرامة في منطقة الخليج والعالم العربي». واكد ان وسلطة المملكة العربية السعودية بما زالت قائمة والجهود تبذل بهذا الاتجاه حتى التوصل الى حل يوفق مصالح الطرفين. وإذا نجحت في التوصل الى ذلك الحل من دون محكمة العدل فسنقول اننا نسحب القضية. لكن هذه المسألة لا تزال مطقة منذ العام ١٩٧٧ وبينما جهود مشتركة وجهود الأخوة والاتقاء من دون التوصل الى حل، وطلب ترد ان يكون هذا الحل سلمياً. وفقاً للقانون الدولي. وتستمع محكمة العدل اليوم الى الرد البحريني على الملاحظات الختامية لدولة قطر، ثم تراجع الجلسات لاتاحة الفرصة امام الادعاء وهيئاته لدرس القضية قبل ابداء رأيه في اختصاصها في القضية.



١٢٠٠

المصدر :

١١ مارس ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسئلة من محكمة العدل لمثلي البحرين وقطر

■ لاماي - «الحياة» - وجه القاضي ج. شوبيل نائب رئيس محكمة العدل الدولية بدءاً من الأسئلة إلى مثلي قطر والبحرين. وتعد ممثل دولة قطر الرد خطياً في أسرع وقت. وهنا نص الأسئلة:

أ - ترجمة الأمم المتحدة لمحضّر (اتفاق) الدوحة تنص على أن «المساعي الحميدة، للمملكة العربية السعودية في شأن النزاع بين البلدين، تستمر حتى أيار (مايو) ١٩٩١». وعندما تنتهي تلك الفترة، يجوز أن يتقدم الطرفان بالقضية إلى محكمة العدل الدولية، وفقاً للصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر. والإجراءات للقرينة عليها. هل هذا النص يعني أنه:

أ - في فترة استمرار المساعي الحميدة السعودية الحميدة، تعمل المملكة العربية السعودية على إيجاد تسوية لموضوع النزاع؟

ب - خلال تلك الفترة لا يجوز للطرفين (قطر والبحرين) طرح القضية على المحكمة؟

ج - بمجرد انتهاء تلك الفترة يجوز أن يطرح الطرفان القضية على المحكمة؟

ثانياً: الفقرة ٢ من محضّر الدوحة وترجمة الأمم المتحدة نصت على أنه «يجوز أن يطرح الطرفان القضية على المحكمة في الوقت الذي تنص الفقرة ٢ على أنه «إذا تم التوصل إلى اتفاق أخوي مقبول من الطرفين، يتم سحب القضية».

هل الجملة أو الجمل ذات العلاقة في النص العربي الذي ترجمت منه هذه العبارات في إشارتها إلى «الطرفان» و«الطرفان الأثنان» تختلف في الفقرتين ٢ و٣ أو هي ذاتها؟

ثالثاً: إن ترجمة مسودة محضّر الاجتماع المطبوع على أوراق وزارة خارجية المملكة العربية السعودية والمؤرخ في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ تنص على «انتهت هذه المشاورات باتفاق الطرفين على صيغة

السؤال الذي سيتم للتقدم به إلى محكمة العدل الدولية من كل منهما، وهو كالآتي كما جاء في مذكرة البحرين. يطلب الطرفان من المحكمة أن تقر...

هل النص العربي الأصلي الذي ترجمته ما تقدم، عندما ذكر «من أي منهما» والطرفان، يطلبان، استخدام العبارات ذاتها أو عبارات مختلفة لهاتين الجملتين.



البحرين تطعن مجدداً في صلاحية محكمة العدل في البت في خلافها مع قطر

اللاهاي - المحيططعت البحرين امس في صلاحية محكمة العدل الدولية في لاهاي في البت في خلافها حول الجزر الملقاة مع قطر. وقال حسين محمد البجارت ممثل البحرين لدى محكمة العدل في اليوم الاخير من الترافعات حول صلاحية محكمة العدل الدولية وما اذا كان يمكنها قبول الطلب الذي تقدمت به قطر من جانب واحد في ٨ يوليو (تموز) ١٩٩١، ان حكومة البحرين يؤسفها ان تضطر الى الطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية بيد انه لا يمكنها ان تقبل بمحاولة قطر جررها امام محكمة العدل دون موافقتها وبشروط لا تصب في مصلحتها.

ويشار الى ان محكمة العدل الدولية ستقرر بشأن صلاحيتها في البت في المسألة وامكان قبولها قبل ان تبدأ في دراسة القضية الامر الذي قد يستغرق سنوات عدة. ومن المتوقع ان يصدر قرار المحكمة حول صلاحيتها في البت في الخلاف في يونيو (حزيران) او يوليو المقبلين.

واعلنت البحرين ان الطرفين تمهدا مبدئيا، في اطار اتفاقات في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٧ وفي ديسمبر ١٩٩٠ بوساطة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عرضا خلفهما سوية على محكمة العدل. وبالتالي لا يحق لقطر التقدم بطلب من جانب واحد لدى محكمة العدل.

ومن جهة اخرى اعطيت البحرين ان مسائل الخلاف بين الدولتين لا يمكن تجزئته. وأشارت الى ان قطر عرضت على محكمة العدل جانبيا واحدا للخلاف وهو مطلبها الخاصة.

واضاف البجارت انه لم تتم الاشارة حتى الى الزيارة التي تطلب البحرين باراض فيها.

وكانت قطر قد اعلنت امام محكمة العدل ان اتفاق ديسمبر ١٩٩٠ (او اتفاق الدوحة) اعطى الطرفين الحق بعرض الخلاف على المحكمة كل منهما على حدة في حال لم يتم التوصل الى اتفاق حول عرض الخلاف بصورة مشتركة.



العدد ٢٠٠

المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٢ مارس ١٩٩٤

مصر تعرض التوسط بين قطر والبحرين

□ القاهرة - من محمد علاء

■ أدت مصر لاستعدادها للتوسط في النزاع بين البحرين وقطر على جزر حوار وفشت الفيل، وكشفت مصادر دبلوماسية مطلعة لـ «المساء» أن كلا من الطرفين يلجأ للقاهرة لاستخدامه للجدول الوساطة للمساعدة في حل النزاع. وقالت أنه خلال زيارة كل من الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر ونظيره البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة لمصر الأسبوع الماضي كل هذا الموضوع ضمن محادثتهما في القاهرة.

وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية : قرار محكمة العدل الدولية أكد صحة حججنا القانونية

□ لندن - الحياة

واعتمدت عليها دولة قطر في الدوحة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، تقضي بمعرض جميع أمور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك ضمن الحدود التي تضمنتها الصيغة البحرينية.

وأما: أن الصيغة البحرينية تضمن حق البحرين بالخلافة بالجزيرة. خامساً: قررت المحكمة أن تطلي الطرفين (البحرين وقطر) فرصة خمسة أشهر من تاريخ صدور القرار، بتقديم خلالها الطرفين بطلب مشترك أو بطلب منفصلين وضمن قضية واحدة يتضمنان كل أمور الخلاف بينهما وفقاً لخطابيات الصيغة البحرينية.

هذه هي العناصر الرئيسية التي تضمنها قرار المحكمة الصادر يوم الجمعة الماضي. وهذه العناصر كلها تضمنت وتوافق مع الحجج القانونية التي تقدمت بها دولة البحرين إلى المحكمة عند اعتراضها على الطلب المقدم من قبل دولة قطر في تموز (يوليو) ١٩٩١.

هذا وقد ألبت قرار المحكمة للتكوير صحة ما نهبت إليه دولة البحرين في مكتباتها وممتلكاتها أمام المحكمة من أن عرض الخلاف بين الدولتين على المحكمة يتطلب ضرورة الحصول على موافقة العراق وليس موافقة طرف واحد فقط، إذ أن مثل هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال طلب مشترك في شكل اتفاقية خاصة يتم الموافقة عليها من قبل الطرفين.

وأما هي المحكمة اليوم - وبعد مرور ثلاث سنوات على الطلب القطري للمفرد - فقد أعطاه الطرفين مهلة مقارها خمسة أشهر بعد تاريخ صدور قرارها للتكوير، وذلك للاتفاق على التقدم إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف بموجب طلب مشترك أو بطلبين منفصلين ضمن قضية واحدة، لكن القرار يؤكد أنه مهما كان شكل الطلب الذي يتقدم به الطرفان إلى المحكمة يجب أن تدم موافقة الطرفين عليه وأنه يجب أيضاً أن يتضمن جميع أمور الخلاف بينهما.

وقد باشرت دولة البحرين حال صدور قرار المحكمة يوم الجمعة الماضي، من خلال بيان وزير خارجيتها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، إلى دعوة دولة قطر إلى التفاوض معها من أجل التوقيع على اتفاقية خاصة تضمن عرض جميع أمور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك حسب منطق القرار المذكور للمحكمة.

■ صرح الدكتور حسين محمد البشارنة وزير الدولة للشؤون القانونية وقبيل دولة البحرين ومستشارها أمام محكمة العدل الدولية الذي يزور لندن حالياً، «الحياة» أمس بأن قرار محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف بين دولتي البحرين وقطر بشأن الاختصاص والمقبول الذي صدر يوم الجمعة الماضي، هو قرار يتسم بالعدالة إذ أنه أكد بما لا يدع للشك صحة الحجج القانونية التي تقدمت بها دولة البحرين إلى المحكمة في مكتباتها الخطية وفي أمان ممتلكاتها الشفهية أمامها.

وأوضح الدكتور البشارنة رداً على سؤال في شأن عناصر القرار بأن قرار المحكمة الصوّت في موضوع الاختصاص والمقبول على العناصر

المهمة الآتية:

«أولاً أن الطلب المفرد الذي قدمته دولة قطر إلى المحكمة في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١، الخلف في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر - والذي اعترضت عليه دولة البحرين حينذاك - هو طلب ناقص لأنه لا يتضمن مع شروط المادة ٤٠ من النظام الأساسي للمحكمة ولهذا قررت المحكمة عدم النظر في الخلاف المذكور على أساس ذلك الطلب القطري المفرد.

ثانياً: أن الطلب القطري المفرد لم يتضمن كل أمور الخلاف بين الدولتين وإنما اكتفى فقط على عرض بعض أمور الخلاف إذ تجاهل على سبيل المثال، طلب دولة البحرين المتعلق بالجزيرة، ولذلك تجاهلت المحكمة الطلب القطري المذكور.

ثالثاً: أن الصيغة البحرينية التي

محكمة العدل الدولية تفصل في النزاع القطري البحري

اصدرت محكمة العدل الدولية حكمها باختصاصها في نظر النزاع بين دولتي قطر والبحرين. وطلبت المحكمة من طرف النزاع تقديم الوثائق حول موضوعات الخلاف في مدة قصصها مخصصة لشهر تنتهي في ١١/١١/٢٠٠١ واستقبلت القطرية حكم محكمة العدل الدولية بالترجيح باعتباره مفضلا لتقرير الحقيقة وصرح مصدر مسئول بالقطرية ان قطر تلتزم بعلاقات حسن الجوار مع الشقيقة البحرين، وانها سمعت منذ البداية الوصول إلى الحقيقة، وهذا ما حدا بها لاجراء إلى محكمة العدل الدولية لتفصل في النزاع على أساس من قواعد القانون الدولي باعتبار ان ذلك هو خير وسيلة للمصالحة على روابط الاخوة التي تجمع بين شعبي السموالين الشقيقتين. ويحقق خيراها للمشاركة ويحفظ علاقات حسن الجوار. ويؤكد الامن والاستقرار في منطقة الخليج. وتؤكد القطرية التزام قطر بحكم محكمة العدل الدولية عندما يصدر منها كائن هذا الحكم مخالفا على روح الاخوة التي تجرس على ان تكون محور العلاقات بينها وبين جميع الاقطام بمنطقة الخليج.



البحريين تأمل باتفاق مع قطر لنقل خلافتهم الى محكمة العدل

وكيلهما سيجتمعان في لندن في ٦ تشرين الاول

□ الخاتمة - من ضمن التلخيص
أصبحت دولة البحرين من
تطلعيها الى أن يكون ٦ جمادى الثاني
ثم انطلاق على مقدمه في لندن يوم ٩
تشرين الأول (الكلينين الحليل بين
وعلى البحرين وأمر أمام محكمة
العدل الدولية إنجنيوياً ويؤكد أن
يستمر في سرية أيرام الطهريين
العلماء كخاصة أو طلباً مشرفاً يتم
موجبه الدعوة الى المحكمة قبل
أموار الخلاف بين الطرفين في اليوم
المتسدر وهو ٣٠ تشرين الثاني
(المتسدر) الحليل، ذلك لتلخيص
القضايا مستعدة العمل الدولية
المتسدر في الأول من صفر (إبراهيم)
١٩٩٤.

والشار مصدر مسؤول في وزارة
البحرينية دولة البحرين في تصريح
له أمس التي أن الانجنيو المصور لم
الاتفاق عليه من أجل التفاوض
للوصول الى صيغة مشتركة بين
الدولتين لتلخيص قرار محكمة العدل
الدولية الصادر في الأول من صفر
١٩٩٤ الذي قرر عدم اللجوء الى
التقاضي الذي تضمنت به فقر في A
من التحكيم في المحكمة بين
مطالبتهما بشأن الخلاف بين الدولتين
بما في ذلك دعوى الفصل للخطابة
بما في ذلك.
وقال قائد الخارجية البحرينية
الشيخ محمد بن مبارك يمت في ٥
صفر ١٩٩٤ برسالة خطية الى وزير

الخارجية دولة قطر يدعو فيها الى
عقد اجتماع مشترك على المستوى
الوزاري برعاية الدولة الوسيطة
العلمة الفرنسية استعجوبة وإتمام
الاجراءات للتحلة بتلخيص قرار محكمة
العدل الدولية الصادر في الأول من
صفر (أكتوبر) ١٩٩٤.
وقد وقاد الخارجية دولة قطر من
هذه الدعوة برسالة بتاريخ ١٦ صفر
١٩٩٤ أعرب فيها عن قبول دولة قطر
مطلب البحرين من قبول دولة قطر
مسئولي وقيل الدولتين أمام محكمة
العدل الدولية دون مشاركة الدولة
الوسيط.
وقد كانت محكمة العدل الدولية
أصبحت في ١١ صفر (أكتوبر) ١٩٩٤
لقرارها في مسألة الانجنيو



قطر تعترض على مشروع البحرين لتحديد خلافتها باتفاق مشترك

■ الخاتمة - «الحياة» - قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين إن وكيل البحرين وقطر أمام محكمة العدل الدولية اجتماع في لندن للتصديق لتحقيق اتفاق بين الدولتين على عرض كل أمور الخلاف بينهما على المحكمة.

وأوضح أن وفد دولة البحرين قدم في الاجتماع الثاني من نوعه الذي عقد أول من أمس في لندن مسودة اتفاق مشترك يتضمن كل قضايا الخلاف. في حين قدم وفد دولة قطر صحيفة رسالة مشتركة تقدم إلى المحكمة من جانب الطرفين. وأضاف أن الطرفين تبادلا الملاحظات التي تشرح موقف كل دولة من المشروع الذي قدمته الدولة الأخرى واطعروا وفد دولة قطر على مشروع الاتفاق المشترك المقدم من دولة البحرين. لأنه يتضمن مطالبة دولة البحرين بـ (منطقة) الزبارة، وهذا الاعتراض القطري على حق دولة البحرين في ما يتعلق بالزبارة لا يتسجم مع قرار محكمة العدل الدولية الصادر في الأول من تموز (يوليو) ١٩٩١.

وتابع: بالتشوشيع لأن دولة البحرين بتسجيلها الاعتراض على الطلب القطري المقدم إلى المحكمة في عام ١٩٩١ ترى أنها (القضية) لا تزال خارج اختصاص المحكمة خصوصاً أن قرار المحكمة المذكور رفض القطر في الطلب القطري المقدم لعام ١٩٩١ بكونه ناقصاً، ولم يتضمن كل أمور الخلاف بين الطرفين.

وبناء على ذلك القرار فإن دولة البحرين أكدت موقفها في ما يتعلق بضرورة عقد اتفاق بين الدولتين يتضمن كل أمور الخلاف بينهما بما في ذلك حق دولة البحرين بالمطالبة باستعادة على الزبارة.

وترى دولة البحرين أن اختصاص المحكمة في القطر في الخلاف لا يتحدد إلا بموجب شتى شروط بين الطرفين وفقاً للائام والشروط التي تنال موافقة مشتركة من الطرفين. واتفق الوفدان على عقد اجتماع آخر في وقت لاحق.



المصدر : الحياة النضوية

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين : تأييد فتوى بن باز بعدم جواز احتكام المسلمين الى محكمة العدل الدولية

□ لندن - الحياة

التفتي بين الدول الإسلامية الى محكمة العدل الدولية وامثالها من الهيئات غير السطحة او تحكيمها بين المسلمين في المسائل والمضيق والحدود السياسية وغيرها.

ان ما اقره به سماعته لهو عين الحق لإجماع علماء المسلمين منهم وخلفهم عليه امتثالاً لأمر الله تعالى في كتابه العزيز ومنهج رسوله المصطفى - صلى الله عليه وسلم - لأن الاحتكام في مثل هذه الأمور الى غير شرع الله يكون خروجاً عن ملة الاسلام السمحة التي شرعها الله لعباده بقوله تعالى: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك في ما شجى بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً.

هذا وانما تهيب بالمسلمين خصوصاً المسؤولين منهم بالانسياق بكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم في ما يصدر من خلافات بينهم حتى نثبت لقامم أننا غير امة نخرجت للناس.

أيد رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية في دولة البحرين الشيخ محمد عبداللطيف آل سعد ما اقره به الرئيس العام لرابطة العالم الاسلامي للفتي العامة للعالم السعودية رئيس هيئة كبار العلماء المسلمين الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز من عدم جواز التفتي بين الدول الإسلامية الى محكمة العدل الدولية.

وقال الشيخ آل سعد في بيان اصدره أمس وثقت «الحياة» نسخة عنه محمد الاطلاع على ما اقره به الرئيس العام لرابطة العالم الاسلامي للفتي العامة للعالم السعودية رئيس هيئة كبار العلماء المسلمين الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز والمفتي في جريدة الحياة العدد ١٦٨٤ الصادر يوم السبت ٢ جمادى الاخرى ١٤١٤ هـ الموافق ١٩٩٤ (من) منه لا يجوز



المصدر : **الهيئة الوطنية**

١١ - ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤول أميركي كبير يزور البحرين وقطر

□ النشرة - من حسن القيس
□ الموجة - الحياة

■ استقبل أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أمس وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية بيتر تارنوف الذي يزور البحرين وفطر في إطار جولة على دول مجلس التعاون الخليجي.

واتد المسؤول الأميركي خلال المقابلة عمق العلاقات الوطيدة التي تربط بين البحرين والولايات المتحدة كما تبادل الأمير ورئيس الوزراء مع وكيل وزارة الخارجية الأميركية الآراء حول تعزيز الحاق التعاون بين البلدين إضافة الى الوضع الراهن في المنطقة ونظرات مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ولشد الأمير ورئيس الوزراء بما تشهده علاقات البلدين من تقدم وتطور في مختلف المجالات منوهين بالعمور الذي تخطط به الولايات المتحدة للمحافظة على أمن المنطقة وسلامتها.

وعبر المسؤول الأميركي عن ارتياح الإدارة الأميركية لخانة العلاقة بين البلدين والشعائر والتنسيق بينهما في مختلف الميادين.

وحضر المقابلة وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووكيل وزارة الخارجية السيد غازي محمد القصيمي وسفير الولايات المتحدة لدى البحرين بريد رانس.

ووصل تارنوف والوفد المرافق له أمس الى الدوحة في زيارة الى دولة قطر. وقالت مصادر قطرية ان المسؤول الأميركي سيجري محادثات مع المسؤولين القطريين حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما وصل الى الدوحة أمس أيضاً وفدو حاجي زكريا وزير المواصلات في سلطنة بروناي في زيارة رسمية لدولة قطر تستمر ثلاثة أيام يجري خلالها محادثات مع المسؤولين القطريين. تتجلى في اللقاءات بين دولة قطر وسلطنة بروناي خصوصاً في مجالات المواصلات والنقل.



البحرين : لا اختصاص لمحكمة العدل للمنظر في دعوى قطر المفردة

□ الخاتمة - الحياة □

■ ألقى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية بياناً إلى وكالة أنباء الخليج جاء فيه:

«إن القرار الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ١ تموز (يوليو) ١٩٩١، والذي دعا دولتي البحرين وقطر إلى الانسحاب على التقدير إلى المحكمة بكل مواضيع الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩١، خلعت في لندن بين وكليتي دولتي البحرين وقطر اسم محكمة العدل الدولية، الدكتور حسين محمد البشارنة والدكتور نجيب محمد النجيمي ثلاثة اجتماعات في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ لغرض تنفيذ قرار المحكمة المذكور في شأن التسوية بين الدولتين في اتفاق مشترك.

وفي هذه الاجتماعات تبادل الطرفان المذكرات بالملامحات التي ادّعاها كل طرف على مذكرات الطرف الآخر.

وفي الوقت الذي اتفق عليه الطرفان على تسمية الطلب الذي يتقدمان به إلى المحكمة بطلب مشترك JOINT ACT، اختلفا على الصور التي كان يجب أن يتضمنها هذا الطلب. إن موقف البحرين كما هو مبين في مذكرتها ومشروعها للطلب المشترك بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٩١ المعروف على دولة قطر هو أن تضمن هذا الطلب جميع أمور الخلاف بين الطرفين بما في ذلك مسألة السيادة على الزبارة واعترضت دولة قطر على هذا الطلب العامل والذي ينجم عن قرار المحكمة الصادر بتاريخ أول تموز (يوليو) ١٩٩١، أي في شأن عرض جميع أمور الخلاف على المحكمة.

ومن الواضح أن الموقف الذي في هذه الاجتماعات اتخذ موقفاً متشدداً ليس فقط من موضوع الخلاف في شأن الزبارة، وإنما تجاوز ذلك إلى الاعتراض على كل المفاوضات التي تضمنها مشروع الطلب المشترك المقدم

من قبل دولة البحرين. واعتبر في وفد دولة قطر على النقاط الآتية التي تضمنتها مشروع الطلب البحريني المشترك:

- ١ - أنص على أن التقسم إلى المحكمة يكون على أساس الصيغة البحرينية التي سبق أن قبلتها قطر.
- ٢ - طريقة تحديد مواضيع الخلاف المقدمة إلى المحكمة التي

تضمن مسألة السيادة على الزبارة.

- ٣ - تحديد لأحد الطلوبي لتسهيل التفكرات بين الطرفين عن طريق المحكمة.

١ - عرض دولة البحرين أن يطلب الطرفان من المحكمة تطبيق اسم القضية من الاسم الحالي الذي قدم على أساس الطلب المذكور المقدم من دولة قطر عام ١٩٩١ إلى اسم جديد دون أن يكون هناك مدع (الطلب) ومدعى عليه (البحرين). ولم توافق دولة قطر

للإسناد على هذا الطلب.

- ٥ - الطلب من المحكمة تعيين مخيرة للصناعة في الأمور الفنية.

أن أهم مسائل مبدئياً اختلف الطرفان حولها هذا:

- ١ - أن دولة قطر تحسم على أنه يجب أن تضمن الإجراءات ضمن إطار الطلب القطري المذكور لعام ١٩٩١.
- ٢ - وبحثت تلك على رغم حقيقة أن دولة البحرين لم توافق أبداً على مطلب دولة قطر في شأن أمور الخلاف بين الدولتين التي تم رفعها إلى المحكمة بموجب الطلب القطري المذكور.

لكنياً: إن دولة قطر قامت برفع بعض أمور الخلاف بين البلدين فقط إلى المحكمة وهذا هو السبب الذي حدا بالمحكمة إلى أن تطالب من الطرفين أن يتقدموا بطلب جديد يتضمن على جميع أمور الخلاف بينهما. ويجب أن يشمل هذا الطلب بالضرورة أي مسألة السيادة على الزبارة. وحتى إذا قدم الطلب في صورة طلبين منفصلين فإن من رأي دولة البحرين الراسخ أن يتم ذلك فقط بناء على اتفاق الطرفين.

وعلاوة على ذلك ليس دولة قطر تزعم في مذكرتها هذه الملامحات بين الطرفين أن المحكمة بحثت أن لها اختصاصاً في النظر في الدعوى المرفوعة إليها على أساس الطلب المذكور الذي قدمته دولة قطر إليها عام ١٩٩١. وكبرت الجسبات وقصصت عن مصادر رسمية في دولة قطر هذا التفسير الخطأ لقرار المحكمة أن موقف دولة البحرين الذي صرح به دائماً هو أن قرار المحكمة الصادر في ١ تموز (يوليو) ١٩٩١ لم يبت في مسألة اختصاصها بالنظر في الطلب المذكور لدولة قطر. وعممت المحكمة إلى ترك الأمر للطرفين كي يتلقيا الجواب بكل أمور الخلاف بينهما بموجب اتفاق.

وتتجسد لعدم نجاح المفاوضات بين الطرفين لغرض الالتزام بقرار المحكمة في شأن الحكم إليها بجميع أمور الخلاف بينهما بموجب اتفاق مشترك. وجدت دولة قطر من المناسب أن تتقدم إلى المحكمة بمرفعه يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ بطلب مفرد أسسته طلباً بموجب الفقرة ١١ من حكم المحكمة بتاريخ ١ تموز ١٩٩١.

ومن وجهة نظر البحرين فإن هذا الطلب الجديد هو طلب مفرد آخر من جانب دولة قطر. وأن واجب الطلب البحرين أن تعترض على ما ادّعى الطلب المذكور الجديد لأنه لا ينجم عن قرار المحكمة الصادر في ١ تموز ١٩٩١ الذي يطلب الاتفاق ويضاهي الطرفين في الطلب المقدم إلى المحكمة سواء في شكل طلب مشترك أو في شكل طلبين منفصلين. إن ما أفتى به في شكل طلب واحد، في صيغة المفرد وليس طلبين منفصلين، في صيغة الجمع، كما هو مبين بوضوح في الفقرة ٢٨ والفقرة ١١ من قرار المحكمة. إن هذا القرار ينص على أن المحكمة تعطي الفرصة للطرفين (أي كلاً من الطرفين)



منهما) بأن يتقدمتا إليها بكل أمور الخلاف.

لذلك ليس ممكناً للطرفين أن يعرضا كل أمور الخلاف على المحكمة بطريقة منفصلة إلا إذا أظهر كلا الطرفين القصد نفسه (أي اتفاقهما) في طلبيهما المتفصلتين. وليس باستطاعة أحدهما أن يتقدم بغيره في هذا الطلب باسم أو محل الطرف الآخر.

ويجب على دولة البحرين أن تؤكد مجدداً أنه في غياب موافقتها للخدمة على ذلك، فإن دولة قطر لا تستطيع الآن، كما لم تستطع في السابق أن تقرر بغيرها اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على أساس هذا الطلب المنفرد الجديد.

ومن وجهة نظر دولة البحرين، فسان هذا يعني أنه طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين باتخاذ النوع المحد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ بخصوص طبيعة ومحتوى الطلب المشترك إلى المحكمة، فإنه لا يمكن أن يكون للمحكمة اختصاص للنظر في الخلاف بين الطرفين، وستبقى المحكمة كما هي الآن دون اختصاص للنظر في الدعوى التي قدمتها دولة قطر منفردة.



في تعقيب على قرار لاهاي، باستئناف النظر في الخلاف بين البلدين

البحرين تعتبر أن طلب قطر المنفرد لا يلزمها بقبول اختصاص محكمة العدل الدولية

لندن، ١٦ ديسمبر
«الشرق الأوسط»

وصفت البحرين أمس الطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر إلى محكمة العدل الدولية حول الخلاف الحدودي بين البلدين بأنه غير صحيح وغير قانوني، ولا يلزمها بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع.

وصرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية البحرينية إلى وكالة الأنباء الخليج بالبيان التالي:

«أصبحت محكمة العدل الدولية يوم 12 ديسمبر (كانون الأول) 1994 بيانا قالت فيه إنها لم تأخذت عملها في النظر في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر والتي عرض على المحكمة بموجب الطلب القطري المنفرد في عام 1991. وقد نص هذا البيان على أن المحكمة قد أصبحت حكما الأول بشأن الخلاف المذكور في 1 يوليو (تموز) 1994. وقد تضمن ذلك الحكم تاريخ الامور التالية:

١ - أن الرسائل المتبادلة بين ملك المملكة العربية السعودية وأمير قطر بتاريخ 19 و21 ديسمبر 1987 وبين ملك المملكة العربية السعودية وأمير البحرين بتاريخ 19 و26 ديسمبر 1987، وأن الوثيقة الممنونة بمحضر، والموقعة في 25 ديسمبر 1990 بين وزراء خارجية

البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تعتبر اتفاقيات دولية تنشئ حقوقا والتزامات على الأطراف الموقعة عليها.

٢ - أن الطرفين قد تسهدا بموجب تلك الرسائل لعام 1987 والخميسر لعام 1990 بأن يرشعا النزاع بينهما بكامله إلى المحكمة.

٣ - وبما أن الطلب المقدم إلى المحكمة من قبل قطر في عام 1991 قد عرض مطالبتها وحسبها باستثناء مطالب البحرين، فقد وجدت المحكمة أنها لم تكن من أن يرفع لها كل الخلاف.

٤ - لذلك فقد قررت المحكمة في

قرارها الصادر في أول يوليو 1994 بأن يرفع إليها الطرفين جميع أمور النزاع بينهما خلال فترة تنتهي في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1994.

٥ - وبنتاريخ 30 نوفمبر تسلمت المحكمة من وكيل قطر رسالة مرفقا بها طلب تنفيذها للقرعة 41 من حكم المحكمة الصادر في أول يوليو 1994.

٦ - وفي نفس التاريخ تسلمت المحكمة رسالة من وكيل البحرين مرفقا بها وثيقة بمطابق تقويم دولة البحرين إلى المحكمة بشأن محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في أول يوليو 1994.

٧ - في ضوء ردي قطر والبحرين على طلبات المحكمة الواردة في الحكم المذكور، فقد استأنفت المحكمة نظرها في القضية، ومن المنتظر أن يصدر حكم جديد في أسرع وقت ممكن. وتعقبيا على بيان المحكمة المذكور، صرح المصدر المسؤول بوزارة الخارجية إلى وكالة الأنباء الخليج قائلا:

١ - أن الرسائل المتبادلة بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وبين كل من أمير دولة البحرين وأمير دولة قطر في عام 1987 وكذلك محضر الدوحة لعام 1990 الموقع من قبل وزراء خارجية دولتي البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تؤكد بصراحة وبما لا يدعو للشك بأن على الطرفين (البحرين وقطر) أن يتسهدا بطلب مشترك لا يطلب مفصلا، إلى محكمة العدل الدولية بضمين جميع أمور الخلاف بينهما وذلك وفقا للتصاغة البحرينية، ولكن دولة قطر لم ترتبط بالاتزامات التي قررتها تلك الرسائل لعام 1987 وكذلك محضر عام 1990، وإنما تصرفات تصرفا مخالفا للاتزامات التي تفرسها تلك الوثائق وتقدمت وحسبها، ودون مراجعة



ودون تمييز بين نوعية هذه المطالب، اعترضت دولة قطر في نهاية المطاف على مطلب دولة البحرين العادلة والفضيلة مع قرار المحكمة المذكور. وقد أوصلت دولة قطر المباحثات بين الوافدين إلى طريق مسدود نتيجة لتشندها وأصرارها على مطلبها ورفض مطالب دولة البحرين ضمن المطالب المشترك. وبذلك انتهت للمباحثات بين وكلي الدولتين دون نجاح.

6 - أما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر إلى التقدم إلى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي بمطلب متدرج آخر لا يتضمن مطالب دولة البحرين فإن هذا الطلب الجديد شأنه شأن الطلب القطري المنفرد لعام 1991 هو غير قانوني وغير صحيح ولا يلزم دولة البحرين قانوناً بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. وقد قدمت دولة البحرين إلى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي تقريراً مفصلاً عن سير المباحثات بينها وب دولة قطر أثناء المهلة التي حددتها المحكمة في قرارها بتاريخ أول يوليو الماضي والتي انتهت دون نجاح في 30 نوفمبر الماضي. كما عبت دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المنفرد الجديد المقدم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة بنظر النزاع وذلك لأنه يفتقر أيضاً إلى العناصر الأساسية المطلوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة وهو رفض وموافقة الطرفين التي يجب أن يتضمنها اتفاق أو طلب مشترك بين الطرفين. وسحب أن عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود فإن دولة البحرين تبقى - كما كانت - خارج اختصاص المحكمة. وقد أوردت دولة البحرين تفاصيل أوجه اعتراضها على الطلب المنفرد الجديد لدولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر.

يتضمن الطلب المشترك الذي يجب أن يقدمه الطرفان إلى المحكمة أمور الخلاف حسب الطلب التي تقدمت بها دولة قطر دون الأخذ بعين الاعتبار تضمنين الطلب المشترك مطالب دولة البحرين أيضاً وخاصة مطلبها بشأن السيادة على الزيادة. وقد رفضت دولة قطر في تلك المباحثات قبول حجة وفد دولة البحرين بأن الطلب المشترك إلى المحكمة لا يمكن أن يتسجم مع قرار المحكمة المذكور الذي يدعو الطرفين إلى التقدم إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف ما لم يتضمن أيضاً مطالب دولة البحرين بما فيها مطلب البحرين بالسيادة على الزيادة. وقد أوضح وكيل دولة البحرين في تلك المباحثات بأن دولة قطر قد تقدمت في طلبها المنفرد إلى المحكمة في 1991 بمطلب السيادة على جزر حوار التي خانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فإذا كان الأمر كذلك يجدر التساؤل: لماذا تعرض دولة قطر على تضمنين الطلب المشترك إلى المحكمة مطلب دولة البحرين بالسيادة على الزيادة وذلك على قدم المساواة مع مطلب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟

5 - وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر فإن أصرار دولة قطر على التفريق بين مطلبها ومطلب دولة البحرين بشأن أمور الخلاف هو الذي خلق عدم التوازن وعدم المساواة بين الدولتين منذ البداية نتيجة للطلب القطري المنفرد لعام 1991. وخسبتم أرائت دولة البحرين، استنجاساً منها مع قرار المحكمة الصادر في أول يوليو، تصحيح هذا المسار الخاطئ الذي أوصلت دولة قطر القضية إليه وذلك بتضمنين الطلب المشترك الذي دعت إليه المحكمة جميع أمور الخلاف شاملة لمطالب الدولتين كلها على قدم المساواة

دولة البحرين، بمطلب منفرد في عام 1991 يتضمن بعض أمور الخلاف التي تتعلق بمطالبها فقط.

2 - بعد صدور حكم المحكمة في أول يوليو 1994 والذي دعا الطرفين بأن يتسجما إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز 30 نوفمبر 1994 بإدراك دولة البحرين إلى دعوة دولة قطر لعقد اجتماعات على مستوى وزيري خارجية الدولتين وبرعاية الدولة الوسيطة، المملكة العربية السعودية الشقيقة، التي كان لها الدور الأساسي والقيادي في المفاوضات السابقة التي أدت إلى توقيع محضر التوجه في عام 1990 من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسيطة.

3 - ولكن دولة قطر رفضت تلك المبادرة الأخوية من قبل دولة البحرين، وفضلت أن تكون المباحثات بشأن تطبيق حكم المحكمة الصادر في أول يوليو الماضي على مستوى وكلي الدولتين أمام المحكمة وتكون مشاركة الدولة الوسيطة وكان دولة قطر ما أرائت ويعد مفاوضات إجرائية بين وزيري خارجية الدولتين ووكيلهما أمام المحكمة استمرت نحو ثلاثة أشهر (أي من أول يوليو حتى 30 سبتمبر (أيلول) اجتمع وكلا الدولتين في لندن في 6 و 22 أكتوبر (تشرين الأول) و 14 نوفمبر 1994 وأجرىا محادثات مشتركة من أجل تطبيق قرار المحكمة الصادر في أول يوليو 1994.

4 - وكما أوضح دولة البحرين في بيان المصدر المسؤول بوزارة الخارجية الذي نقلته وكالة أنباء الخليج بتاريخ أول ديسمبر، فإن المباحثات بين وكلي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها وذلك نتيجة للموقف المتشدد الذي اتخذته وفد دولة قطر في تلك المباحثات وأصراره على أن



البحرين توضح الوضع القانوني لنزاعها مع قطر في محكمة العدل

□ الخاتمة - «الحياة»

■ صرح مبعوث مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين بما يأتي:

«اصدرت محكمة العدل الدولية يوم ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٤ بيانا قالت فيه انها استأثنت عملها في النظر في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر، والذي عرض على المحكمة بموجب الطلب القطري المرفوع في عام ١٩٩١. ونص هذا البيان على ان المحكمة اصدرت حكمها الاول في شأن الخلاف المذكور في ١ يوليو- (تموز) ١٩٩٤. وبناء على ذلك الحكم لخص البيان الصور اللاحقة:

١ - ان الرسائل المتبادلة بين ملك المملكة العربية السعودية واسير قطر بتاريخ ١٩ و ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ وبين ملك المملكة العربية السعودية وأمير البحرين بتاريخ ٢٦ و ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧، وإن الوثيقة المصونة بمحضر، والموقعة في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ بين وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تحجب التناقضات الدولية نشأت حولها والتزامات على الأطراف الواقعة عليها.

٢ - ان الطرفين يتحدا بموجب تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ والمخبر لعام ١٩٩٠ أن يرفعا النزاع بينهما بصفته في المحكمة.

٣ - وما أن الطلب المقدم إلى المحكمة من قبل قطر في عام ١٩٩١ عرض مطالبتها وحججها باستثناء مطالب البحرين فقد وجهت للمحكمة انها لم تكن من أن يرفع إليها كل الخلاف.

٤ - لذلك قررت المحكمة في قرارها الصادر في أول يوليو ١٩٩٤ أن يرفع إليها الطرفين جميع أمور النزاع بينهما خلال فترة تتقضي في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤.

٥ - بتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤، تسلمت المحكمة من وكيل قطر رسالة مرفقة بها طلب تنفيذاً للقرار ٥١ من حكم المحكمة الصادر في أول يوليو ١٩٩٤.

٦ - وفي التاريخ نفسه تسلمت المحكمة رسالة من وكيل البحرين مرفقة بها وثيقة بعنوان تقرير دولة البحرين في المحكمة في شأن محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في أول يوليو ١٩٩٤.

٧ - في ضوء ردي قطر والبحرين على طلبات المحكمة الواردة في الحكم المذكور، استأثنت المحكمة نظرهما في القضية، ومن المنظر أن يصدر حكم جديد في أسرع وقت ممكن.

٨ - وفيما يتعلق على بيان المحكمة المذكور، صرح المبعوث المسؤول في وزارة الخارجية في وكالة الأنباء الخليج بما يأتي:

١ - ان الرسائل المتبادلة بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وأمير دولة قطر في عام ١٩٨٧ وكذلك مبعوث الدولة لعام ١٩٩٠ للواقع من قبل وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تؤكد صراحة وبما لا يدع مجالاً للشك ان على الطرفين (البحرين وقطر) أن يتعلما بطلب مشترك - لا يعطى منفصل - إلى محكمة العدل الدولية يتضمن جميع أمور الخلاف بينهما وذلك وفقاً للصيغة البروتينية لكن دولة قطر لم ترفقه بالالتزامات التي فرضتها تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ وكذلك مبعوث عام ١٩٩٠، ولما تصرفت تصرفاً مخالفاً للالتزامات التي فرضتها تلك الوثائق، وتقدمت وحدها، ومن دون مراجعة دولة البحرين، بطلب متكرر في عام ١٩٩١ يتضمن بعض أمور الخلاف التي تتعلق بمطالبها.

٢ - بعد صدور حكم المحكمة في أول يوليو ١٩٩٤ والذي دعا الطرفين إلى أن يتعلما إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤، رفعت دولة البحرين في دعوة دولة قطر لعقد اجتماعات في غضون سبوتين وزيروا خارجية الدولتين وبرعاية الدولة الوسطى - للمملكة العربية السعودية - لتتقيد - التي كان لها الدور الأساسي والقيادي في المفاوضات.

المسألة التي أدت إلى توقيع مبعوث الدولة في عام ١٩٩٠ من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسطى.

٣ - لكن دولة قطر رفضت ذلك المبعوث الإقليمي من قبل دولة البحرين، ولطحت أن تكون المحاضر في شأن تطبيق حكم المحكمة الصادر في أول يوليو للنظر على مستوى وكيل الدولتين أمام المحكمة ومن دون مشاركة الدولة الوسطى، وكان دولة قطر ما أراحت وبعد مراسلات إقليمية بين وزير خارجية الدولتين ووكيلهما أمام المحكمة استمرت نحو ثلاثة أشهر (أي من أول يوليو حتى ٢٠ سبتمبر) اجتمع وكلا الدولتين في لندن في ٦ و ٧ أكتوبر (تشرين الأول) و ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وأجريا محادثات مشتركة من أجل تطبيق قرار المحكمة الصادر في أول يوليو (تموز) ١٩٩٤.

٤ - وكما وضعت دولة البحرين في بيان المبعوث المسؤول في وزارة الخارجية الذي تلقته وكالة الأنباء الخليج بتاريخ أول ديسمبر، فإن المحادثات بين وفدي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها، وذلك نتيجة للموقف للتقدم الذي اتخذته وفد دولة قطر في تلك المحادثات، واصراره على أن يتضمن الطلب المشترك الذي يجب أن يقدمه الطرفان إلى المحكمة أسوأ القضايا حسب الطلب التي تقدمت بها دولة قطر من دون الأخذ بالاعتبار تضمن الطلب المشترك مطالب دولة البحرين أيضاً خاصة مطالبها في شأن الحماية التي تزيروا ورفض وفد دولة قطر في تلك المحادثات الجول حجة وفد دولة البحرين بأن الطلب المشترك إلى المحكمة لا يمكن أن يسج مع مرور الحكم المذكور الذي يدعو الطرفين إلى التقدم إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف لا لم يتضمن أيضاً مطالب دولة البحرين بما فيها مطالب البحرين المتعلقة في شأن تزيروا وأوضح وكيل دولة البحرين في تلك المحادثات أن دولة قطر لم تلتزم في طلبها المذكور في المحكمة في ١٩٩١ بمطلب المتعلقة على جزر حوار التي



كانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فإذا كان الأمر كذلك، يجدر الاستئذان، لماذا تطرح دولة قطر على تضمين الطلب المشترك في المحكمة مطالب دولة البحرين بالسيادة على الزبارة، وذلك على قدم المساواة مع مطالب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟

٥ - وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادرة في أول ديسمبر، فإن استمرار دولة قطر على التفریق بين مطالبيها ومطالب دولة البحرين في شأن أسور الخلاف هو الذي خلق عدم التوازن وعدم للمساواة

بين الدولتين منذ البداية، نتيجة للطلب القطري المنفرد لعام ١٩٩١. وحين أرادت دولة البحرين استيعاباً منها مع قرار المحكمة الصادر في أول يوليو، تصحيح هذا الأسار الخطأ الذي أوصلت دولة قطر القضية إليه، وذلك بتضمين الطلب المشترك الذي تحت إيه المحكمة جميع أسور الخلاف، شاملة لطلب الدولتين كلها على قدم المساواة ومن دون تمييز بين نوعية هذه المطالبات، اعترضت دولة قطر في نهاية المطاف على مطلب دولة البحرين المعاملة والمجموعة مع قرار المحكمة المذكور. وأوصلت دولة قطر للمحادثات بين الطرفين في طريق مسدود نتيجة لتسليمها وأصرارها على مطالبتها ورأيها مطالب دولة البحرين ضمن الطلب المشترك، وذلك انتهت للمحادثات بين وكليتي الدولتين من دون نجاح.

٦ - أما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر إلى التقدم إلى المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي بطلب منفرد لقر لا يتضمن مطالب دولة البحرين، فإن هذا الطلب الجديد شأنه شأن الطلب

القطري المنفرد لعام ١٩٩١ هو غير القانوني وغير صحيح، ولا يلزم دولة البحرين قانوناً بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. ولعمت دولة البحرين إلى المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي تقريراً مفصلاً عن سير المحادثات بينها ودولة قطر أثناء الدولة التي جندتها المحكمة في إقرارها بتاريخ أول يوليو الماضي، والتي انتهت من دون نجاح في نوفمبر الماضي. كما تبنت دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المنفرد الجديد لتقديم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة القطري في النزاع، وذلك لأنه يتلقى أيضاً إلى عنصر الاستعصاء لطلوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة وهو رضا وموافقة الطرفين التي يجب أن يتضمنها اتفاق أو طلب مشترك بين الطرفين. وحيث أن عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود، فإن دولة البحرين تبقى - كما كانت - خارج اختصاص المحكمة. وأوردت دولة البحرين تفصيل أوجه اعتراضها على الطلب المنفرد الجديد لدولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر (كافون الأول).



بإجمالي عهد البحرين له «الحياة» :

مطلوب مساعدة قطر والبحرين لحل ثنائي أو خليجي

□ الصماء - من حسن الفايدي

■ قال ولي عهد البحرين محمد بن عيسى آل خليفة أمس أن قمة البحرين لحوّل مجلس الشاؤون الخليجي، «أدت في الوقت المناسب باعتبارها حل يمكن حل القضايا العالقة بين دول مجلس التعاون في شكل ثنائي، وإذا تمسك كل دولة بكونه حل عن طريق المجلس الأعلى في قمته المقبلة ونحن نرى أن هذا الاتجاه في قطر في صلب هذا القرار». وجاء كلام الشيخ محمد رداً على سؤال له «الحياة» عن موقف دولة البحرين من القضية الخلافية السعودية مع دولة قطر المعروضة حالياً على محكمة العدل الدولية من جانب دولة قطر وعمّا إذا كانت هناك مشكلة في شأن التكميم.

وقال الشيخ محمد ابن من الأفضل أن يكون رأي محكمة العدل الدولية أن تتوصل الدولتان الشقيقتان إلى اتفاق أخوي يوثق أي تمديدات وأن تعود القضية إلى إطار الخليجية. ويهذه المودة تتوقع التوصل إلى ما فيه مصلحة الجميع. على المجتمع الدولي أن يساعد المولتين على الاتفاق بالقراري خدمة للمصلحة العامة ولما يريد الشعبين من محبة وصلة رحم. مشدداً على أن عدم اتفاق المولتين يعتبر خروجاً عن رغبة أبناء الخليج.

ويجد «مزمع» تسير... جاء في الاتفاق سعيها وراء الحل التامل والتعامل ليس بين وراء البحرين وقطر حبيب، وإنما بين كل دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً وذلك لاستقبال القرن الحادي والعشرين. وقال، «أنا أتمنى أن يتطوع في مزيد من التعاون سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي».

وعرض ولي العهد بداية المشكلة، عندما كانت الوساطة السعودية الكريمة القائمة على أساس القيم المحلية والعادات التقليدية وهدفها التراضي والاتفاق على كل خطوة تخطوها الوساطة بين المولتين الشقيقتين البحرين وقطر.

وأكد تضاؤل البحرين مع هذا الإجراء خلافاً للرأي القانوني السائد خوفاً من تعقيد حل القضية بفروح الأخوية مبدئياً، أسفه لأن قطر كانت تسجل على الوساطة السعودية وعلى البحرين نقاشاً قانونية خلافاً لكل اتفاق أخوي.

وأشار إلى «المسحي الطوري في هذا الاتجاه الذي بدأ واضحاً في الآراء

قمة للوحة عندما أعلنت قطر أن ليس هناك يمثل من التكميم الدولي في وقت كانت المصلحة تمر في وضع حرج إذ كانت الكويت تحت الاحتلال وعلى أرض المملكة العربية السعودية ما يقارب من ٧٠٠ ألف جندي يبحرون في اتجاه تحرير الكويت».

وأضاف الشيخ محمد في ذلك الخضم للخرج طلب من البحرين أن توقع على محضر، وكان المفهوم من ذلك هو التخلص من حرج تلك الفترة ورغم أن البحرين تردت كثيراً في ذلك إلا أن المتداول حينذاك كان في التوقيع على هذا المحضر ليس سوى موقفاً يراعي إلى الاتفاق الأخوي ويحل الجميع مآزق القمار. إذ أصرت قطر على أنه أن يكون هناك أي بحث ما لم توقع البحرين على المحضر. ولم يقبل التوقيع على هذا المحضر بعد التحليل المطلوب والمفهوم لدينا أنه يتطلب الاتفاق الطرفين للتعليق على المحكمة الدولية.

وأوضح الشيخ محمد أنه بعد الحصول على وعد بأن هذا المحضر لا يشكل أي التزام قانوني على دولة البحرين، فوجدت البحرين مطلباً من مجلسها بأن محكمة العدل الدولية يتصرفها بالطلب المنفرد وهذا يعني جانب قطر ضد البحرين. وهذا يعني أن قطر لجست في هذه الحال في محكمة العدل الدولية واستندت تماماً عن دور الوساطة إلا في ما يتناسبها. واحتجبت البحرين على هذا الطلب المنفرد منذ أن رفع إلى المحكمة في يومها هذا، على أساس أنه يختلف مع ما اتفق عليه لأنه يعني قطر مزايا قانونية تؤول سلباً على موقف البحرين أمام محكمة العدل الدولية في حال قبولها الطلب القطري المنفرد.

وأضاف أنه لو لم يكن هذا الطلب المنفرد يمنع قطر مزايا قانونية مفيدة لما تقدمت به في شكل منفرد. انتقدت الاتفاق الطراني على التسليم ورقة واحدة تشمل جميع الأمور الخلافية ومواجهة من البلدين.

وأوضح أن الاستسقاء عن الوساطة السعودية ليس بالمصلحة الحكيمة ولا المحسنة لدى أبناء المنطقة وليس هناك بديل منها إلا ما يتفق معها ويقراري الأخرى خصوصاً أن هذه الوساطة تعرف تمام المعرفة أنه أن يكون هناك حل جزئي ما لم يكن نابعاً من أسسها أو متصرفاً عليه من الاتفاق وأساسه لا طلب ولا مطلوب إنما فيه مصلحة الشعبين الشقيقتين.



حكم الاختصاص في نزاع الحدود بين قطر والبحرين يعلن بعد غد

محكمة العدل الدولية تصدر سابقة قضائية في فقه اللغة العربية

لندن من حسني خشبة

تعلن محكمة العدل الدولية بعد غد حكم الاختصاص أو عدم الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، والقرار الذي سيصدر عن المحكمة يتجاوز في أهميته ودلالته مجرد القضايا العملية، أي ما إذا كانت المحكمة الدولية ستؤول الفصل في النزاع بين الدولتين العربيتين. فهذا القرار سيأتي سابقة قانونية. مثله في ذلك مثل كل قضايا الاختصاص، لكنه أيضا سيأتي حكما في فقه اللغة العربية بغير ما هو حكم قضائي.

على الصعيد القضائي، المحكمة لدى المحكمة جملة من المعايير التي تحسم بها مسبقا، وكون تداعيات قضائية. ما إذا كانت هي صاحبة الاختصاص أم لا. أما الدعوى بين قطر والبحرين، فالقاع في تلك المظلة الزمانية على صعيدين أساسيين: الأول يتعلق بمنزلة الاختصاص إجمالا لأن الدعوى القائمة لا تدخل في طائفة أو أخرى من طوائف الدعاوى التي لا تثير نزاع اختصاص، وذلك لأن الطرفين قبلوا الاحتكام إلى المحكمة الدولية على نحو ما سيرد بيانه بعد.

أما الصعيد الثاني والأهم فينطلق بالخصوصية اللغوية العربية لأن البحرين، أحد طرفي النزاع، لم يمدد بوجود التقدير الذي مصدره صيغة اللغوي العربية وهي صيغة قد تفرقت في وجوبها أم لا عدم وجودها أو إجبارية أو اختيارية خاصة في قضايا الأوربيين خاصة الأتراك والفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين. وهكذا فإن صيغة اللغوي للمنظمة في قضايا ذات الصلة مع قطر تمنح على أحد الطرفين الأثر

بالجوء إلى المحكمة الدولية ومن ثم ينتهي اختصاص المحكمة. وأنا أخذت المحكمة بالرفع

البحريني تكون قد أسقطت صلاحية الاختصاص. أما إذا أخذت بالدفع القطري فتكون قد أعيدت أساسة للاتصال إلى المرحلة التالية من عملية التقاضي، أي أقيت في موضوع الدعوى. ولعل من حسن الطالع أن رئيس المحكمة، القاضي محمد البجوي، جزائري باستطاعته متابعة مناهات الخصوصية الفقهية اللغوية العربية التي بطبيعة الحال تنسب في مراحلتها من هذا القبيل.

دبلوماسيا الرقابة والقضاء الدولي

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة، وتأسست المحكمة بمقتضى نظامها الأساسي الذي تشكل أحكامه استمرارا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو (حزيران) 1945. وبدأت المحكمة ممارسة مهامها اعتبارا من عام 1946 خلفا له المحكمة الدائمة للعدالة الدولية، (أو محكمة العالم) المنشأة عام 1922.

بهذا الشكل تضطلع المحكمة الدولية بالمهمة القضائية في دبلوماسية اللغوية الدولية، تلك المعلوماتية التي أريد بها أن تكون أساسا للأهداف ومبادئ الأمم المتحدة على النحو الذي نص عليه ميثاقها. وجاء النص على هذه الأهداف والمبادئ في نهاية المطاف والمبادئ الأولى وللثانية منه. وبمعنى هذا المصدر تصحيد أن الهدف الذي تعمل من أجله المجموعة الدولية هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وتجنب ويلات الحرب.

ومن ثم بالعمل على الدول الأعضاء العمل على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية وبشكل لا يخال من حسنة الأمن والسلم والعمل، كما يتعين على كل دولة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد استقلال

دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية. وهنا فالجوء إلى المحكمة الدولية هو إحدى سبل السعي لتسوية النزاعات بما يحفظ السلم والأمن والعدل.

وسواء أخذت المحكمة بالدفع القطري، أي تولى الاختصاص في بحث النزاع الحدودي، أو أخذت بالدفع البحريني، فالأمر في هذا الصدد أن محكمة العدل الدولية تشكل بحكم ما تصدره من أحكام وفقرات قضائية بالرد من أهم الروافد المخفية خلفه القانوني الدولي، ذلك الفقه المتوخى والمنقبط الألفاظ بطبيعته، بحكم التدخل والاختصاص والنزاع بين القديم والسياسية والصالح وإيجاد التسمية الثقافية التي لا تقتصر على الحكومات الدولية وإنما تتخفف بين فئات وطوائف المجتمع الواحد.

والأحكام والفقرات التي تصدرها المحكمة تصب بطبيعتها في خزانة ما يعرف بقضايتها السوابق القضائية، بمعنى أن كل حالة تبت فيها المحكمة تكون - في الأمم الأولى - الحالة الأولى من نوعها، وتجنبنا للنزاع أصبح يتعين على الأطراف أن تلتزم إلى المحكمة الدولية التي تدرس الأمر وتجتهد ثم تصدر الحكم الذي يصدر سابقة قانونية يسترشد بها في تطبيقات القانون الدولي.

نظام الأساسي

مفع النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في سبعين سنة تتوزع بين خمسة فصول على النحو التالي:



الفصل الأول (المواد 2 إلى 33)
وبين كيفية تشكيل المحكمة واختيار أعضائها البالغ عددهم 15 قاضيا. ويغطي حضور تسعة قضاة لتوفر النصاب القانوني في القضية المنظورة.
الذي يعطي المحكمة أهليتها للبت في القضية المطروحة.
الفصل الثاني (المواد 34 إلى 38) وبين نطاق وحضور

اختصاص المحكمة
الفصل الثالث (المواد 39 إلى 64) ويتشغل بالسلوك وشكل الاجراءات المعمول بها في الدقاضي.
الفصل الرابع (المواد 65 إلى 68) ويحدد ابعاد الوظيفة القضائية للمحكمة. أي مصادر الفتاوى القانونية الدولية.
الفصل الخامس (المادتان 69 و70) وبين أحكام تعديل النظام الأساسي للمحكمة طبقا للأحكام المعمول بها في تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

تتخذ محكمة العدل الدولية من قصر السلام في لاهاي (هولندا) مقرا لها، وهو ذات المقر الذي كانت تشغله المحكمة الدائمة للعدالة الدولية (أو محكمة العالم) في عهد عصبة الأمم. ويكفل النظام الأساسي للمحكمة -وغيره من الوثائق التأسيسية- الوظيفة القضائية أي التحكيم في المنازعات بين الدول تحديدا (على شاكلة ما يحدث حاليا بين قطر والبحرين). ويسترشد الهيئة القضائية في ذلك بأحكام القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها ومبادئ العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون. -بمجال- والسوابق القضائية الدولية. أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الاستشارية (أعزى للقانون الدولي). أي حين يطلب من المحكمة إبداء الرأي في نزاع أو قضية ما أو مسألة فقهية دولية. ويأتي الطلب من جانب الهيئات أو الوكالات الدولية المخولة استئذان الرأي.

تكليف المحكمة في المثل الشعبي يقال «لعبرة بالقاضي» قبل القانونيين والقصود بذلك أن تفسير القانون والادخلات ذات الصلة بحكامه دائما ما تدخل فيه القسرات الشخصية للقاضي. وهذا حتى في حالة أحكام القانون الوفي الذي

غالبيا ما يكون محدد المصالح والدلائل والمقاييس. فما بالنا إذا بالقانون الدولي أو العرف الدولي الذي تخطط فيه القيم الثقافية والتاريخية والسياسية والفوقية لهذه الاعتبارات بقضي نظام المحكمة بانتخاب القضاة في جلستين منفصلتين للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولا تؤخذ جنسية المرشح في الاعتبار، ولكن بشرط أن لا تأتي عملية الانتخاب بقاضيين يحملان جنسية واحدة. ويشغل القاضي منصبه لمدة تسعة أعوام. وتجوز إعادة انتخابه. وتجرى الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام لشغل ثلث عدد القضاة. ومع ذلك فإذا حدث أن هيئة المحكمة لا تضم بين قضائها من يعمل جنسية دولة من الدول المتنازعة في القضية المنظورة فيكون من حق هذه الدولة تعيين قاض ينضم إلى هيئة المحكمة لغرض البت في القضية المنظورة وحدها. ولكن بغض النظر عن أن القاضي لا يمثل حكومة دولة التي يعمل جنسياتها وإنما يؤدي مهمته باعتباره قاضيا مستقلا. وغني عن القول أن تشريع القضاة يشترط توفر الأهلية المتعارف عليها لشغل هذه الوظيفة في أعلى المناصب القضائية الوطنية أو الدولية.

الافتصاص وأطراف المنازعات
الدول فقط هي المخولة صلاحية التعامل بصفة أطراف نزاع قضائي أمام المحكمة. بعبارة أخرى الدول فقط هي التي تطلب إقامة الدعوى وهي لفظ صلاحية الصلاحية للممول أمام هيئة المحكمة. وهذا بطبيعة الحال خلافا لطلب الرأي الاستشاري الذي هو من حق المنظمات والوكالات الدولية. عادة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويبلغ مجموع الدول المخولة حق المقاضاة أمام المحكمة حاليا 186 دولة منها 184 دولة أعضاء في الأمم المتحدة. إضافة إلى سويسرا ونورو اللتين لا تنضمان عضوية المنظمة الدولية لكنهما عضوان في المحكمة.

ومن جهة الاختصاص يلاحظ أن المحكمة الدولية تختلف كثيرا عن القضاء الوطني. فالاختصاص القضائي للمحكمة يقتصر على البت في نزاعات بين دولتين أو أكثر قبلتها (أو قبلت) بعبارة

لختصاص المحكمة. ويكون قبول الاختصاص بأسلوب أو أكثر من الإنسان الثلاثة التالية:
١. وجود اتفاق بين المتنازعين على حالة النزاع إلى المحكمة.
ب. وجود حكم اختصاص لهذا الغرض بمعنى أن أطراف النزاع هم أيضا أطراف في اتفاق تعاهدي أو تعاقدي ينص من بين أحكامه على حق الطرف الواحد في اللجوء إلى المحكمة إذا حدث واختلف الطرفان على تفسير بنود المعاهدة أو كيفية تنفيذها. وهناك الحالات من المعاهدات والاتفاقيات بين الأطراف الدوليين وتنص على حكم من هذا القبيل.

ج. تكون المحكمة الدولية صاحبة الاختصاص بفعل الأثر التبادلي لاعتلائات أصدرها الأطراف الدوليين بمقتضى أحكام النظام الأساسي للمحكمة. أي في تلك الحالات التي يعلن فيها طرف قبوله اختصاص المحكمة إزاءما في حالة نشوء نزاع مع دولة أخرى أصدرت اعتلايا مماثلا.

وهذا في الوقت الحاضر أعلنتا سارية المفعول أصدرها خمسون دولة. لكن عدد من هذه الدول نص في إعلاناتها على استبعاد الاختصاص تجاه فئات معينة من النزاع.

النزاع القطري - البحري
وهما حالات يثار فيها شك حول اختصاص المحكمة. أي إذا كانت محكمة العدل الدولية تحديدا مخولة صلاحية النظر في النزاع من عهده. وفي مثل هذه الحالات فالمحكمة هي التي تتولى بحث الأمر للبت في قضية الاختصاص. ويكون ذلك دولة أدت المحكمة في مرحلة لاحقة موضوع النزاع ذاته ما لم يتفق الطرفان أو الأطراف على تسوية بالتراضي. والنموذج الحالي في هذا الصدد هو الجلسة التي تعقدها محكمة العدل الدولية بعد عد إصدار حكمها في ما إذا كانت صلاحية الاختصاص في بحث النزاع السعودي بين دولتي البحرين وقطر. وكانت الأخيرة قد تقدمت إلى المحكمة بدعوى تطالب فيها البت في النزاع. لكن البحرين دفعت بعدم اختصاص المحكمة حول هذه القضية. دارت من المعاهدات مطولة وتحدثت جلسة بعد عد للنظر بالحكم في مسألة الاختصاص.



المصدر :

الشرق الأوسط

١٤ رجب ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجانب الإجرائي

هناك مجموعتان من الأحكام التي تحدد التكثيف الإجرائي سواء في إقامة الدعوى أو البت فيها. المجموعة الأولى تتضمنها أحكام الفصل الثالث من النظام الأساسي للمحكمة (المواد 39 إلى

64). أما المجموعة الثانية فهي لوائح العمل في المحكمة. تلك اللوائح التي تشررت تنفيذا ونصلا لأحكام المجموعة الأولى. واللوائح المعمول بها حاليا هي تلك التي اتخذتها المحكمة بتاريخ 14 أبريل (نيسان) 1978، وتنص على التكثيف الإجرائي التالي:

أولا- مرحلة المكنسات، أو المداولات المكتوبة، وفيها يتولى طرفا (أو أطراف) النزاع التقدم بعروض الدعوى وتبادل هذه العروض

ثانيا- المرحلة الشفهية أي جلسات المرافعات التي يتولى فيها المحامون الموكلون مخاطبة هيئة المحكمة. ويذكر في هذا الصدد أن للمحكمة لختين رسميتين: الإنجليزية والفرنسية. وكل ما يقال في لغة يترجم إلى الأخرى.

ثالثا: بعد انقضاء مرحلة المرافعات الشفهية تعتقد هيئة المحكمة في جلسة مداوات سرية رابعة: تعدل المحكمة جلسة علنية للنطق بالحكم. وهو حكم نهائي لا يتسنى الطعن فيه. وفي حال امتنعت إحدى الدول (أطراف النزاع) عن قبول الحكم يكون للطرف المتضرر الجسوء إلى مجلس الأمن الدولي.

أحكام وقضايا

منذ بداية عملها عام 1946 أصبحت المحكمة 57 حكما في منازعات حدود وسيادة وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأصححت الرهائن ومسائل الجنسية وحقوق المرور الخ.

وهناك عشر دعاوى قيد النظر حاليا بينها النزاع البشريتي-الفطري-والدعوى بين إيران والولايات المتحدة حول الواقعة الجوية يوم 3 يوليو (تموز) 1988، ومعلقة تفسير وتطبيق أحكام معاهدة مونتريال لعام 1971 بخصوص الواقعة الأوكراني (بين ليبيا والولايات المتحدة في دعوى وليبيا وبريطانيا في دعوى ثانية)، ودعوى منصات النفط بين إيران والولايات المتحدة.

يشكك إلى ما تقسم أن المحكمة - في معرض ممارستها للوظيفة القضائية الاستشارية - أصدرت 21 فتوى حول قضايا تتعلق بالمصحراء الفريية وعسوية الأمم المتحدة، والتعويضات عن أضرار الإصابات أثناء الخدمة لدى الأمم المتحدة. الخ. وتصدر هذه الفتاوى إلى الوكالات الدولية فقط.

هيئة المحكمة

في تشكيلها الحالي تتكلف هيئة المحكمة من القضاة الـ 15 التالية اسماءهم:

محمّد المجوي ورئيسا (الجزائر)، ستيفن شوبيل، ثالثا لرئيس (الولايات المتحدة)، فينچيرو أودا (اليابان)، روبرتو أوجو (إيطاليا)، سير روبرت بودال جينجيز (بريطانيا)، جليبرت جينوم (فرنسا)، محمد شهاب الدين (جيبوتي)، أندريه لاجويل، ماويزي (فنزويلا)، كريستوفر ويرمانثري (سري لانكا)، رايموند رانجيفيا (مغشقر)، جيزا هيرتزيج (المجر)، شي جينونج (الصين)، كارل أوجست نيشور (المانيا)، عيفه ج كوروسا (سيراليون)، فلانلن فيريشتين (روسيا).



«لأنها تنعقد على أساس الطلب القطري المنفرد»

البحرين تقاطع اليوم جلسة محكمة العدل الدولية

□ المنامة - «الحياة»

■ أعلنت دولة البحرين أمس، أنها لن تحضر الجلسة التي ستعقد اليوم محكمة العدل الدولية في شان الخلاف الحدودي مع دولة قطر لإسباب عدة أبرزها أنها تنعقد على أساس «الطلب القطري المنفرد» وهو «إجسراء ناقص ويخالف من الأساس لأنه لم يحصل على موافقة دولة البحرين» وأكدت الممثلة أيضاً أنها «لا تجد أساساً لإصدار حكم جيد».

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية في تصريح له أمس إن «دولة البحرين لن تحضر الجلسة التي ستعقد اليوم محكمة العدل الدولية من أجل إصدار قرار آخر حول مسألة اختصاصها في قضية الحدود البحرية والمسائل

الإقليمية بين دولتي البحرين وقطر ولقد تمسكت دولة البحرين طوال الدعوى المطروحة أمام المحكمة بوجهة نظرها التي مفادها أنه لا يمكن أن يتخذ للمحكمة اختصاص في القضية على أساس الطلب القطري المنفرد الذي قدم في 8 تموز (يوليو) 1991، وذلك لأنه لم تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خلافهما عليها.

و قد اعترفت المحكمة في حكمها الصادر في 1 تموز (يوليو) 1991 بأن الطلب القطري المنفرد كان ناقصاً، حيث أنه اشتمل فقط على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين ولزمت على اثره أن تمنح الطرفين فرصة كي يرفعا فيها جميع أمور الخلاف سواء عن طريق طلب مشترك أو تطبيق مفصلين، باتفاق الطرفين، وذلك خلال خمسة أشهر من تاريخ صدور

ذلك الحكم. والفاء مدير المفاوضات بين وكلاي الدولتين أمام المحكمة خلال تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) 1991، من أجل تطبيق حكم المحكمة دعا وكيل دولة البحرين في رسائله المؤرخة في 29 تشرين الثاني 1991 وكيل دولة قطر إلى التوافقية والتوصل مع دولة البحرين على «الإجراء المشترك المقترح من قبلها في 12 تشرين الثاني 1991 الذي يتضمن عرض جميع أمور الخلاف أمام المحكمة ولكن وكيل دولة قطر رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسائله المؤرخة في 27 تشرين الثاني 1991. ونتيجة لذلك لم يصد بالامتناع طرح أسس الخلاف بأكملها أمام المحكمة حسبما



المصدر : **الحياة، استعنتية**

١٥ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نص عليه حكم المحكمة. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ تقدمت دولة قطر بطليبه منقصل. خلافاً لحكم المحكمة. وذلك للدلالة ضمناً على أن الحكم يسمح لدولة قطر بأن تستمر في دعائها وأن تجري تميلاً على طلبها المتكرر لعام ١٩٩١. وهو امر غير صحيح. أن الاجراء القطري المنقصل الذي تقدمت به دولة قطر الى المحكمة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ هو ايضاً إجراء ناقص وباطل من الأساس لأنه لم يحصل على موافقة دولة البحرين. كما أنه لم يعرض جميع امور الخلاف على المحكمة حسب متطوق حكمها في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤. وقرى دولة البحرين أن قضية الخلاف المعروضة على المحكمة بشكل منفرد من قبل دولة قطر منذ عام ١٩٩١ قد انتهت في ٣٧ تشرين الثاني ١٩٩٤ حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة البحرين الخاص بالاجراء المشترك. وبناء على ذلك فإن دولة البحرين لا تجد اسساً لإصدار حكم جديد. كما أنها لم تطلب من المحكمة إصدار أي حكم آخر خلال مراسلاتها الأخيرة مع المحكمة بشأن تطبيق الحكم.

إن دولة البحرين بصفتها دولة ذات سيادة. أكدت للمحكمة مجدداً اعتراضاتها السياسية والقانونية لتقديم الخلاف الى المحكمة. أو طلب التفرع فيه من قبلها. سواء على أساس الطلب المنفرد. الأول الذي تقدمت به دولة قطر في عام ١٩٩١ أو الاجراء المنقصل الذي تقدمت به دولة قطر لاحقاً في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤.

كما أن دولة البحرين تؤمن ايضاً راسخاً أن مصالح منطقة الخليج بشكل عام سوف تتحقق وبصورة أفضل من خلال استئناف الطرفين مفاوضاتهما في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أكدت دول المجلس في لعمتها الخامسة عشرة التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ في دولة البحرين التزامها حل النزاعات العالقة بينها عبر القنوات الثنائية الرسمية وفي حالة تعذر ذلك، تهرش على المجلس الأعلى في لعمتها الخامسة للتوصل الى الحلول المناسبة بشأنها.

وفي هذه المناسبة، تكرر دولة البحرين ثانية دعوتها الاخوية الى دولة قطر للتشعيق المصنعة في ١٢ شباط (فبراير) الجاري بشأن فتح باب المفاوضات الجادة بين الدولتين الشقيقتين من أجل التوصل الى حل الخلاف القائم بينهما ثنائياً وبالطريق الدبلوماسية أو عن طريق مجلس التعاون. إن تعذر ذلك حسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1-5 يونيو 1990

في خطوة مفاجئة قبل انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم

البحرين تقاطع جلسة الاختصاص في الخلاف الحدودي مع قطر

لإمام من وفائي بيب
لندن - الخاصة - الشرق الأوسط

في تطور مفاجئ ومثير عشية انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم للبت في اختصاصها بنظر الخلاف البحريني - القطري، أعلنت البحرين (مس) أنها لن تحضر الجلسة.

وأكدت مصادر مسؤولة أن البحرين لن ترسل وفدا لحضور الجلسة التي كان من المقرر أن تصدر فيها محكمة العدل حكمها النهائي في شأن اختصاصها في الخلاف القطري - البحريني.

وكان من المقرر أن يمثل قطر في هذه الجلسة وكيلها الدكتور نجيب محمد النجيمي، بينما كان سيمثل البحرين لو حضرت وكيلها الدكتور جاسم الجعافري.

ونكرت المصادر أنه لن يحضر أحد يمين في ذلك الماحمون من الجانب البحريني، وبذلك ستبقى المقاعد المخصصة للجانب البحريني وهي بين 6 و8 مقاعد، شاغرة.

ونقلت محكمة العدل منذ أمس الأول قرار البحرين بعدم الحضور ومن غير الواضح ما سيقعله المحكمة في جلستها الفنية اليوم بعد المقاطعة البحرينية. إلا أن بعض الدوائر ترى أن المحكمة إما أن تؤجل البت في الموضوع وتتأشد البحرين للمشاركة أو أن تواصل الاستماع لطرف واحد. واعتبرت الدوائر أن الأمر يستلزم معالجة.

وستتمثل المحكمة التي ستواجه المحكمة في أن أولها تحطت وجود طرفين لا طرفاً واحداً لتتمكن من التتار في القضية.

ومن المقرر أن يجلس الجلسة رئيس المحكمة للقاضي الجزائري محمد الجعافري وهو العربي الوحيد في هيئة القضاة المؤلفة من 15 شخصاً.

وكان مصدر مسؤول بوزارة الخارجية في البحرين قد صرح أمس بأن دولة البحرين لن تحضر الجلسة. وقال المصدر إن دولة البحرين تنسكت طوال الدعوى المطروحة أمام المحكمة بوجهة نظرها التي مفادها أنه لا يمكن أن يتعد المحكمة اختصاص في القضية على أساس الطلب القطري المنفرد الذي قدم في 8 يوليو (تموز) 1991، وذلك لأنه لم



ولم تكن دولة البحرين تأهله بموجبه للتسمية. تذكر دولة البحرين ثانية دعوتها الاخيرة الى دولة قطر الشقيقة للتعاطي في 12 فبراير (شباط) الجاري بشأن فتح باب المفاوضات الجماعية بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى حل للخلاف القائم بينهما تنظيها بالقطر بالبرهان السياسي او من طريق مجلس التعاون. ان قطر ذلك حسب قرار المجلس الاعلى اجلس التفاوض الاخير. وكانت دولة قطر - في اجراء من جانب واحد - قد اعلنت الدعوى امام المحكمة عام 1991.

لكن المحكمة قضت في شهر يوليو من العام الماضي بان الدعوى القطرية لم تكن مكتمة لانها - حسب قول المحكمة لذلك - لم تطبق كل جوانب النزاع المصهور مع البحرين.

وبناء على ذلك طردت المحكمة من طرفي النزاع اعادة القضية للدعوى سواء بطلب مشترك - قطري بحريني - او بطلب من كل طرف الى حد ما وتمتلك الدولتان من التنازل على مبدأ الطلب المشترك. فتمسكت كل منهما بطلب منفصل الى المحكمة في وقت لاحق العام الماضي. والى حدود المحكمة اليوم فيقول الاختصاص لها استقلال في المرحلة الثانية من العملية الى قيد في موضوع الدعوى. وهو ما فريده قطر. اما اذا قررت باستئناف صلاحية الاختصاص فيقضي ذلك انها اخذت بالقدح البحريني واستطعت الدعوى نواتها.

تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خلافهما عليها. واضاف المسؤول البحريني قائلا: لقد اعترفت المحكمة في حصتها الصادر في 1 يوليو 1994 بان الطلب القطري المنفرد كان ناقصا، اذ انه لا يشمل قطر على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين. وقررت على اثره ان تمنح الطرفين فرصة لكي يرفعا اليها جميع امور الخلاف سواء عن طريق طلب مشترك او طريق منفصلين. بالتوافق الطرفين، وذلك خلال خمسة اشهر من تاريخ صدور ذلك الحكم.

ومضى المسؤول البحريني - في بيان تلقى المشرق الاوسط نسخة منه - يقول: ولقاء مدير المفاوضات بين وكيلي الدولتين امام المحكمة - خلال اكتوبر وتوفمبر (تشرين الاول وتشرين الثاني) 1994 - من اجل تطبيق حكم المحكمة، دعا وكيل دولة البحرين في رسالته المؤرخة في 25 نوفمبر 1994 وكيل دولة قطر الى الموافقة والتوقيع مع دولة البحرين على الاجراء المشترك المقترح من قبلها في 12 نوفمبر 1994 والذي يتضمن عرض جميع امور الخلاف امام المحكمة. ولكن وكيل دولة قطر رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسالته المؤرخة في 27 نوفمبر 1994، ونتيجة لذلك لم يعد بالإمكان طرح امور الخلاف بالمعنى امام المحكمة حسبما نص عليه حكم المحكمة. وفي 30 نوفمبر 1994 تقدمت دولة قطر بطلب منفصل خلافا لحكم المحكمة وذلك لدلالة ضمنيا على ان الحكم يسمح لدولة قطر بان تستمر في دعواها وان تجري تعديلا على طلبها المنفرد لعام 1991، وهو امر غير صحيح. ان الاجراء القطري المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر الى المحكمة في 30 نوفمبر 1994 هو ايضا اجراء ناقص ويخالف من الاساس لانه لم يحصل على موافقة دولة البحرين كما انه لم يعرض جميع امور الخلاف على المحكمة حسب منطق حكمها في 1 يوليو 1994.

واستند البرهان البحريني: ويرى دولة البحرين ان قضية الخلاف المعروضة على المحكمة بشكل منفرد من قبل دولة قطر منذ عام 1991 قد انتهت في 27 نوفمبر 1994 حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة البحرين الخاص بالاجراء المشترك. وبناء على ذلك فان دولة البحرين

لا تجد اساسا لاصدار حكم جديد. كما انها لم تطبق من المحكمة اصدار اي حكم آخر خلال مرسلاتها الاخيرة مع المحكمة بشأن تطبيق الحكم.

وبالبيان ان دولة البحرين - بمسئلتها دولة ذات سيادة - قد اكدت المحكمة جميعا اعترافاتها السياسية والقانونية لتقديم الخلاف الى المحكمة او طلب التفرقة من قبلها سواء على اساس الطلب المنفرد، الاول الذي تقدمت به دولة قطر في عام 1991 او الاجراء المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر لاحقا في 30 نوفمبر 1994.

كما ان دولة البحرين تدين ايادها واستعدادها لمعالجة مختلفه الخلق بشكل عام سواء يتعلق بفتحها للقطر من خلال استئناف الطرفين لمفاوضاتهما في قطر مجلس التعاون لتعمل الخلق المزعجة. وقد اكدت دول المجلس في اجتماعها الفلسفة عشرة التي طرقت في ديسمبر 1994 بدولة البحرين التزامها بحل النزاعات المعلقة بينها وبين الدول الشقيقة العربية في حالة قطر. كما تعرض على المجلس الاعلى في بحث القضية للتوصل الى الحلول المناسبة.



باكثرية عشرة اصوات ضد خمسة

محكمة العدل أيدت قطر واعتبرت النزاع مع البحرين من ضمن اختصاصاتها

□ لاهي - من اسماعيل زاير

أصبحت محكمة العدل الدولية في لاهي أمس قراراً أعلنت فيه اختصاصاتها في النزاع في صيد الحيتان بين دولتي قطر والبحرين وفقاً للطلب المرفوع الذي تقدمت به قطر وفي غياب البحرين التي اعترضت على عقد الجلسة في الأساس من دون اتفاق الطرفين على الصيغة المقترحة وعدم شمول الطلب القطري مسجلاً عناصر الخلاف الموضوعي.

وقضى موقف الهيئة القضائية الدولية بدعم طرح قطر في شأن قضيتها الاختصاص والمشرعية ولكن من دون إجماع للقضاة الخمسة عشر. وأعلن خمسة من هيئة القضاة اعترضوا على القرار وأصدروا بيانات مفصلة توضح مواقفهم من

بمشرعية القرار الذي اتخذته عشرة من القضاة. ويعتبر عدد المعارضين قياساً بالنسبة إلى سجلات محكمة العدل الدولية لا يدل على هذا الحد إلا لدى النظر في قبة يوكريسي. وكان قرار المحكمة في ١٩٩١ أشار إلى جسم مسألة اختصاصها للنظر في النزاع والقبول طلب قطر كما قدم في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. وأشار أنه ستستخدم توريخ لتسليم الوثائق الكتابية المتزامن بعد سماع وجهتي نظر الطرفين.

وأعرب الدكتور نجيب محمد النعيمي، المستشار القانوني في مكتب ولي العهد القطري ووكيل حكومة قطر لدى محكمة لاهي عن ارتياحه لقرار المحكمة مؤكداً احترامه وتقديره للفريق القانوني البحريني الذي يرأسه الدكتور حسين البحارنة. واعتبر أن خلا من الطرفين

قدم ما استطاع لدعم وجهة نظره لكن المحكمة أيدت وجهة النظر القطرية. وبالنسبة إلى الإجراءات اللاحقة أشار النعيمي إلى أن المحكمة أعلنت أنها ستحدد موعداً في القريب العاجل لرفع المذكرات الكتابية من جانب الطرفين في وقت متزامن. وستعقد المحكمة في نهاية المطاف بعد المرافعات الكتابية والشفهوية كماً ملزماً لكلا الطرفين بشأن السيادة على جزر حوار والحقوقي السيادة على شتات الدويل وقطعة جرادم. وستقوم المحكمة كذلك برسم خط مفرق يحدد المواقع البحرية بين الطرفين.

وسهل النعيمي عن احتمال امتناع دولة البحرين عن الدخول في الإجراءات القانونية المفضلة أمام المحكمة فأجاب: بأن اللوائح



المخفية للمحكمة ونظامها الأساسي لا يعولان إصدار حكم ملزم، على رغم غياب أحد الطرفين عن المرافعات الكتابية والشفوية أمامها.

ومن بين المعترضين نائب رئيس مجلة المحكمة القاضي ستيفن شوبيل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وكل من القضية شيفيرو اوتا من اليابانيين ومحمد شهاب الدين من غويانا وعدد كوروما من سيراليون والقاضي فالترياكس. وأرفقت المرافعات المنفردة للقضية المعترضين بالقرار الذي أصدرته المحكمة كما تنص أحكام القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وارتكز اعتراض القاضي شوبيل على ما وصفه بـ «عدم الموضوع الجوهري» في ما يتعلق بتفسير نصوص اتفاق الدوحة وبمعارض قرار المحكمة مع أحكام معاهدة فيينا المتعلقة بتفسير نصوص قانون المعاهدات الدولية. وعدم اتساقه مع ضرورة التسلح بحسن نيات في التفسير في ضوء الهدف والمضمون.

وأضاف القاضي شوبيل في موقفه المعترض أن المحكمة فشلت في تحديد معنى الاتفاقية في ضوء المقدمات والتحضيرات التي رافقتها، هذا إذا لم نكل أن للتفسير، بعد ذلك، يعبر بوضوح عن اللاعقلانية.

واعتبر في اختتام موقفه أن لهذه الاعتبارات قوة خاصة عندما يقصد من الاتفاقية تأكيد اختصاص المحكمة، لا سيما عندما توضح التمهيدات والمقدمات المرتبطة بالاتفاقية عدم وجود أية مشتركة لدى الجانبين لتأكيد الاختصاص الأمر الذي يفترض ألا ترتكز المحكمة في الحكم بالاختصاص على نصوص الاتفاق (المقصود اتفاق الدوحة).



التحكيم الدولي خطوة أخيرة بشرط اتفاق الطرفين

البحرين تدعو الى حل الخلاف مع قطر ثنائياً أو ضمن آلية مجلس التعاون

□ المناهضة - من جهاد الخازن

دعوت البحرين مجدداً أمس الى العودة الى مجلس التعاون الخليجي لحل خلافها مع قطر، وقالت انها تقبل التحكيم الدولي كخطوة أخيرة وبشرط اتفاق الطرفين مسبقاً على شروط هذا التحكيم.

وقال الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين ان محكمة العدل الدولية في لاهاي تفتت في وجهه نظر واحد، هي وجهة نظر قطر، لذلك فالمحريين لا توافق على صلاحيتها للتعرف على الخلاف.

وقال الشيخ محمد المبارك في المقابلة في مكتبه أمس ان البحرين لا تريد تصعيد الخلاف مع قطر، وهي لا تتوقع اي مشكل على الحدود، وتدعو الى حل الخلاف بروح الأخوة وحسن الجوار إلى التصعيد لا يخدم البلدين والمنطقة، ويضر الجميع.

وعن خالية الاعتراض البحريني قال وزير الخارجية ان محكمة العدل الدولية أقرت في اول تموز (يوليو)

1994 ان على الطرفين ان يتفقا على عرض مشتركة لحل خلافهما وقدم الى المحكمة او عرض مستقل لكل منهما يضمن معاً باتفاق الطرفين. وأضاف ان الطرفين علما لثلاثة اجتماعات من دون اتفاق على عرض مشتركة لأن قطر رفضت مطالبة البحرين بالتسوية على الزواجر، وأرسلت البحرين الى المحكمة تقريراً في نفس تشرين الثاني (نوفمبر) اطلت فيه عدم الاتفاق، وقدمت قطر في وقت لاحق عرضاً مترياً لتسويتها فرفضت البحرين ذلك لأن ليس من صلاحية المحكمة ان

تعرف في طلب متفر.

ورفض البحرين الحضور في المحكمة ليس جديداً فهناك 13 سابقة اشرفها رئيس الولايات المتحدة الحضور في قضية فقهتها بينكم احو.

وقال وزير الخارجية طه موعود الاخوان في قبل العودة الى البيت الخليجي، في نظر ما اتفق عليه في قمة المنامة وهو: أولاً، افضية حل القضايا بالوسائل الدبلوماسية التفاوضية، وبالتالي قمة مسطحة القائمة، وثانياً، عرض مواضع الخلاف على قمة مسطحة إن لم يتم اتفاق قبل ذلك، وثالثاً، تجنب طرح هذه المواضيع في وسائل الاعلام منمأ لثلاثرة.

وسئل الشيخ محمد هل هناك عنصر خارجي في الخلاف فقال ان اي دولة تريد ان يعدم استقرار المنطقة يسرها بحلها، وأي دولة يهجمها الاستقرار في

ضرب في عدم استقرار المنطقة يسرها بحلها، وأي دولة يهجمها الاستقرار في الضرب.

واعتنى الشيخ محمد التوصل الى حل على طريقة «لا ضرر ولا ضرار» او لا غالب ولا مغلوب لأن المطروح ليس مجرد جزر حوار، بل مسألة استراتيجيية حيوية تتعلق بها مصالح البحرين البحرية والجوية، وأضاف ان الأرض التي تطالب بها قطر تمثل ثلث أراضي البحرين، وهي اراضٍ تمارس البحرين السيادة عليها منذ مئتي سنة.

وسئل الوزير عن التظاهرات الأخيرة في البحرين فقال انه حدثت أعمال شغب فعلاً إلا ان الوضع جيد الآن، وأضاف ان هناك ايدي تعمل منذ فترة طويلة في التطريب والاعداد لهذه الأمور.

وسئل هل يهدد ايران بهذه الاتهامات فقال: «لا تريد ان نسمي بالذات معينة وندخل في مظاهرات اعلامية والدول التي تريد لنا الاستقرار معروفه والدول التي يخدم مصالحها عدم الاستقرار معروفه، والمهم ان أعمال الشغب انتهت الآن».

وسئل هل هناك الآن حوادث فردية بعد التظاهرات ففي ذلك.

وسئل هل تاجر الاقتصاد البحريني بأعمال الشغب فقال انه تاجر خلال فترة صغيرة وتزجيم البورصة، لكن البورصة عانت شهوات فقرة كبيرة في اليومين الاخيرين، وقال الشيخ محمد رداً على سؤال عن موقف البحرين من العلاقات مع اسرائيل ان هناك تغييراً أساسياً في معادلة قضية الشرق الأوسط والبحرين ملتزمة القرار العربي، وهي شاركت منذ مؤتمر مدريد في جميع الجوانب المشتركة، إلا ان الوزير أكد ان ليس قمة اتصال مع اسرائيل خارج القرار العربي القاطع.

وأعرب الشيخ محمد عن امله بتحقيق تقدم على الجبهة اللبنانية والسورية لكنها اساسية ولا سلام شاملاً او دماً من دون سلام على تلك الجبهة.

وسئل هل تضغط الولايات المتحدة على البحرين لتسريع خطوات التطبيع مع اسرائيل فقال ان الولايات المتحدة وروسيا بذلتان جهوداً كبيرة لمنع عجلة السلام، وتطابقان في كل اجتماع بدعم لعملية.

ورداً على سؤال آخر، أعرب عن امله بأن يلتزم جميع أعضاء مجلس التعاون الخطوات المتفق عليها لتسريع عملية السلام بشكل منسجم، ومن ناحية البحرين فهي ملتزمة بقرارات مجلس التعاون ككل، هناك قرارات اعلان متفق، وتطالب بأن يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما طالبت بالدماء منذ أصبحين.



بأغلبية 10 ضد 5 وفي غياب وفد المنامة

محكمة العدل توافق على طلب قطر للبت في الخلاف الحدودي مع البحرين

لهمي من وفائي ديب

ونكر فالنسيا - اوسينا الذي كان يقرأ من ورقة وضعت امامه، ان نتيجة التصويت كانت 10 ضد 5 في قبول الاختصاص، و 10 ضد 5 في قبول الطلب القطري في القضية الخاصة بتعيين خط الحدود البحرية، وابطا بذلك القرارين بشكل غير مباشر. ولوحظ ان رئيس المحكمة القاضي الجبالي صوت مع القرار، في حين ان نائبه القاضي الاميري صوتين شوبيل صوت ضده. اما بالنسبة لما في الاصوات فقد توزعت على الشكل الآتي:

● موافقون: السيد روبرت جيفز (بريطانيا)، جيلبرت هويلوم (فرنسا)، أندريه الفيلار مونسلي (فرنسا)، كريستوفر وير (انغتراي)، ريموند رانجيفيا (مدغشقر)، غيضا هرشيك (البحر)، كارل اوكست لفلينمور (ألمانيا)، شي مبيونج (الصين)، ونوروس بريارينز وهو قاض سفين لهذه القضية فقط.

● معارضون: شيفور لودا (اليابان)، محمد شهاب الدين (إسبانيا)، غيسبرج كوز-سا

بأغلبية 10 ضد 5، أعلنت محكمة العدل الدولية امس قبول الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، منبهة بذلك مرحلة أولى طويلة من المفاوضات والمداولات الدبلوماسية والقانونية التي استمرت حوالي أربع سنوات. وفي ظل حضور قطري مكثف وغياب بحريني كامل، تلا رئيس المحكمة القاضي الجزائري محمد الجبالي، على مدى 70 دقيقة، نص القرار.

ودخل القاعة المعروفة باسم قاعة العدالة في قصر السلام، جلس الوفد القطري في المقاعد المخصصة له الى أقصى اليمين، وغاب الوفد البحريني عن مقاعده المخصصة له على أقصى اليسار. ولم يشير الجبالي الذي كان يتوسط 14 قاضياً الى غياب البحرين عن الجلسة، واستمر في تلاوة نص القرار باللغة الفرنسية من دون انقطاع. ولم يتوقف إلا مرة واحدة، ليسمح لقر الجبالي القاضي الكولومبي اموارنو فالنسيا - اوسينا اعلان نتيجة التصويت باللغة الانجليزية.



حقوق سيد واستخراج كان.
وفي المرحلة الثانية من القضية
ستطلب المحكمة من الطرفين تقديم معاني
كتابية سرية. ويتم بعد ذلك عقد جلسات
استماع علنية وتصدر المحكمة حكمها.
ولم تعد أي تاورين، ولكن القضية
في محكمة العدل الدولية تستغرق في
التحقيق حوالي عامين من وقت تقديم الطلب
الأولي حتى صدور القرار النهائي.
ويستغرق للوقت الأخير الذي تخلته
للمتعة مع الوقت الذي سبق أن اتخذته في
١٦ ديسمبر (كانون الأول) من العام
الماضي، وهو أن الطلب للمفرد الذي تقدمت
به قطر إلى المحكمة العدل في ٣٠ نوفمبر
(تشرين الثاني) والذي لا يتضمن مطلب
البحرين هو غير قانوني وغير صحيح ولا
يؤزم البحرين قانوناً باختصاص المحكمة
في هذه القضية.
وأي للمتعة أيضاً في هذا السياق أن
الطلب القطري ينظر إلى المصير الأساسي
المطوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة.
وهو رضا الطرفين وموافقتهما، حيث أن
عصمر موافقة دولة البحرين على الطلب
القطري للمفرد مطبوع فإن البحرين تبقى
خارج اختصاص المحكمة.
وكذلك قطر قد أعلنت بلسان وكيلها
إلى محكمة العدل الكثير يجب تقديمي
أنها لم تلجأ إلى المحكمة إلا بعد أن
استنفدت جميع السبل والطرق لحل
الخلاف في النظر الثاني.
رئيس محمد مسؤول في وزارة
الخارجية القطرية في هذا التحدي والقول
أن قطر استعنت إلى محكمة العدل على
أساس مبادئ القانون الدولي باعتبار أن
ذلك هو خير وسيلة لاحتلال على روابط
الأخوة التي تجمع شعبي البلدين الشقيقين.
ويشعر شعبهما بالمشترية.
وإنه لكانت قطر تزعجها مع البحرين
إلى محكمة العدل الدولية بقرار مفرد عام
١٩٩١. لكن المحكمة قضت في أول يناير
(تشرين) أن الدعوى غير مكتوبة لكيلا
تدخل معن. من موضوعات الخلاف بين
البلدين والتي إلى البلدان لمعالجة الدعوى
التيها من جميع سبل بشكل مشتركة أو
مزدان.

وكذلك البحرين تدل أن توافق قطر
على مفاهيم قانونية بينهما لحل الخلاف
بإكتمال على أن يمثل للفرع إلى القضاة
الطبيعية للهيئة المقرة في مسقط في حال
تتم ذلك.

(سيدر جون)، والتمكين وهو أيضاً تأسس
معين لهذه القضية فقط وتدريب القاضي
ديوتو أكو (إيطاليا) بداعي المرض.
وهذه القرارات الصادرة من
المحكمة ستنتقل إلى المرحلة الثانية من
عملية التقاضي، أي البت في موضوع
الدعوى وهي مرحلة طويلة قد تستغرق بشع
سنوات وذلك مصادر قانونية في الماضي إن
عدم حضور البحرين جلسة ليس أن يأتى
على سير القضية.

وأمر إعلان التصويت، وذلك أعضاء
الهيئة القطرية انتهت، ثم توجهوا إلى
الغرفة المختصة لهم، وهي الغرفة رقم ٢٥
في قصر السلام للاستراحة أما الغرفة
رقم ١ المختصة بولاد البحرين فقد بقيت
مغلقة طوال الوقت.

وحضر القاطنين على أعضاء الهيئة
أعضاء إعلامية كبيرة، فحضر مطوب من
القطريين والأعضاء الأجانب مطبوعاً مع
التكثيف التميمي والفرق القطري، روت
القطريين وطلب الجلوس على الهواء وسط
حال من الفرح كان من الصعب التقاط.

والجهد البحريني، عرب نتيجة التصويت
سبباً فاعل من القضية، وسأل من قال
أنها كانا ستتصوت، ومن قال أنهم (أي
البحرينيين) كانوا سيتصوتون.

ثم الساعة الثانية عشرة وثلث
تقريباً، أعلن رئيس المحكمة بدء الجلسة.
وقال أن القرار الذي اتخذته المحكمة
سيصدر رسمياً بالبلدين الفرنسيين
والألمانية وسيشروع منه ثلاث نسخ
واحدة للبلدين القطريين وأخرى للبلدين
البحرينيين، وتودع الثلاثة في أرشيف
المحكمة.

ويجوب قرار المحكمة بأن طلب قطر
بإسقاط النزاع بينهما أي مدين حار ومن
فمنها جزيرة جبان والشرط الأساسية
للجزر والرياح والنطاق المختصة لمسيد
الافان ويسيد الاسماك وجميع المسائل
الأخرى المتعلقة بالمدينة البحرية ولم ترم
قطر إلى الأمر إلى محكمة العدل الدولية إلا
جزءاً من النزاع الأمر الذي اتخذتهما

١٤ البحرين عليه
١٥ دعوة النزاع إلى العام ١٩٩٩ عندما
محت بريطانيا الحق للتمتد إلى المنطقة
١٦ لذلك البحرين ملكة للجزر الصغيرة التي
منتهدة أنها تحتوي على مخزونات كبيرة من
١٧ النفط والغاز. وأمرت قطر والبحرين بمفاوضات
١٨ التبريط. وأمرت قطر والبحرين بمفاوضات
١٩ ولم تذك أي نتيجة ويستعمل في الأسابيع
٢٠ المقبلة لطلب كإيجاع للدعوة والذكر
البحرينية المباشرة

٢١ وأدت البحرين أن محكمة العدل لا
٢٢ يمكنها القطر في القضية إلا على أساس
٢٣ طلب مشترك تقدم به في قطر معاً.
٢٤ وشمل الطلب العديد الذي تقدمت به
قطر مطالبة البحرين بإعادة زيارة في شمال
غرب قطر ومطالب متعلقة بالسيادة على



المصدر : الشرق الأوسط

نشر الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ جمادى الأولى ١٩٩٥

الشرق الأوسط تنشر النص الكامل للبيان الصادر عن قصر السلام في لاهاي

محكمة العدل الدولية تقبل الاختصاص في نظر النزاع القطري، البحري بأغلبية 10 إلى 5 قضاة

لاهاي، الشرق الأوسط

اصدرت محكمة العدل الدولية في مقعر السلام، في لاهاي امس حكمها بقبول الاختصاص وقبول تلقى الدعوى في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين. ويهذا الشكل قبلت المحكمة الدلع القطري ضد البحرين بأغلبية عشرة اصوات ضد خمسة اصوات من مجموع 15 قاضيا هم هيئة المحكمة.

وتنشر الشرق الأوسط في ما يلي النص الكامل للبيان (مترجما عن الإنجليزية) الصالح الذي اصدرته المحكمة في هذا الخصوص:

دعوى تعيين الحدود البحرية ومسائل الاراضي بين قطر والبحرين
(دولة قطر ضد دولة البحرين)
حكم بقبول الاختصاص وقبول الدعوى

به حثي: حكمتش عشر من ابريل (تشرين الثاني) 1995: تمقلت المحكمة للولاية كالاتي: محمد البجاوي (رئيسا) ستيفن شويل (نائب الرئيس)، شيجيرو اودا، السير روبرت جنتجن، جيلبرت جيو، محمد شهاب الدين، انطويه اجويان، مائزلي، كريستوفر ويرامستري، رايونز رانجيل، جيزا هيرتزوج، شي جيو، كلر اوجست فليشر، كوروما (قضاة)، وفلتيكوس وتوريز بيرنارديز القاضيان اللعين خصيصا لهذا الغرض، وفالنتيا اوسينا (مسجلا عاما)

واصرت المحكمة حكمها حول الاختصاص للقضائي وقبول الدعوى في القضية اعلام. وان النص تتنقل عن الحكم يفيد كما يلي: (بمنا)
(البيان)



١٧ نونبر ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د... لهذه الأسباب

فإن المحكمة

(١) وبضرة أصوات ضد ٥

تري أن لها الاختصاص القضائي لأن تحكم في الخلاف المرفوع

ليها بين دولة قطر ودولة البحرين

(٢) وبضرة أصوات ضد ٥

تري أن طلب دولة قطر كما هو مصوص في ٣٠ نوفمبر (تشرين

الآتي) ١٩٩٤ مقبول

المصوتون لصالح القرار: الرئيس البجاوي، القضاة: سير روبرت
جفتز، جيلبرت جيو، اكوار ماويزلي، ويراكترير، رانجيف،
هيرتزوغ، شي جيونج، فليشور، والقاضي الخاص تويريز برناريز.

المصوتون ضد القرار: نائب الرئيس شوبيل، القضاة أودا، شهاب
الدين كوروما، القاضي الخاص فالتيكوس.

وإن نائب الرئيس شوبيل والقضاة أودا وشهاب الدين وكوروما،
والقاضي الخاص فالتيكوس، قبلوا أراهم المخالفة لحكم المحكمة (هناك
خلاصات موجزة بالأراء مترجمة في الملحق «أ» من هذا البلاغ
للمصحافي).

سيتم نشر النص المطبوع للحكم في القرب وقت (ينبغي توجيه
الطلبات للحصول عليه أو الاستفسارات عنه إلى قسم التوزيع
والمبيعات، مكتب الأمم المتحدة ١٢٢١ جنيف رقم ١٦ قسم المراسلات، الأمم
المتحدة، نيويورك، ١٠٠١٧ أو أية مكتبة متخصصة معروفة).

إنهاء خلاصة بالحكم وقد أعيد المسجل ولا تشمل المحكمة أية
مسؤولية عنه ولا يمكن الاعتراض عن هذا الموجز بمناقضة النص
للكامل للحكم فهذا الموجز لا يشكل تفسيراً للأصل.

خلاصة الحكم

تاريخ رفع القضية (الطلبات ١ - ١٥):

تذكر المحكمة في حكمها أن قطر رفعت في ٨ يوليو (تموز) ١٩٩١ طلباً
إيده دعوى على البحرين بخصوص خلافات معينة بين الدولتين تتعلق
بالسيادة على جزر حوار، وحقوق السيادة على شتات الدبل وقلعة
جرادة، وتحديد المناطق البحرية لكلا الدولتين.

بعد ذلك تستعرض المحكمة تاريخ القضية. فتشير إلى أن قطر في
دعواها أرست الاختصاص القضائي للمحكمة على اتفاقيتين بين
الطرفين تذكر إلهما أبرمتا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٧ وديسمبر
(كانون الأول) ١٩٩٠ على التوالي، وأن موضوع ونطاق الاختصاص
القضائي قد تحدد في صيغة اقترحتها البحرين على قطر في ٢٦ أكتوبر
١٩٨٨ وقبلتها قطر في ديسمبر ١٩٩٠ (ر الصيغة المقترحة).

واعتزمت البحرين على الأساس القانوني الذي اعتمدته قطر.
وإن المحكمة يحكمها الصادر في الأول من يوليو (تموز) ١٩٩٤،
وجدت أن تبادل الرسائل بين العمال السعودي وأمير قطر في ١٩ و ٢١
ديسمبر ١٩٨٧، وبين العمال السعودي وأمير البحرين في ١٩ و ٢٦
ديسمبر ١٩٨٧، والوثيقة الممنونة بتفاصيل مضرة، والموقعة في الموحة
في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ من جانب وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة
العربية السعودية، إنما هي اتفاقيات دولية تنشئ حقوقاً واقتضات
للطرفاء وأن الطرفاء اللواتي تعهدوا بموجب بنود تلك الاتفاقيات على
أن يرفعوا للمحكمة كامل الخلاف بينهما، كما نصت عليه الصيغة



17 فبراير 1990

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والهواتفات

البحرينية. وإذ لاحظت المحكمة أنها تلقت فقط طلباً من قطر يعرض الدعوى للحيدة لتلك الدولة بخصوص الصيغة المتكورة، فقد قررت المحكمة أن تعطي للطرفين الفرصة لأن يرفعا إليها كامل الخلاف.

- حيث تاريخ 30 نوفمبر 1994 بوصفه الموعد النهائي لكي يتخذ الطرفان مجتمعين أو فرادى، للتدبير الموصلة لتلك الغاية، وإرجات كل المسائل الأخرى للأقرار اللاحق.

وفي 30 نوفمبر 1994، رفع وكيل قطر في دائرة التسجيل وثيقة بعنوان «لائحة للالتزام بالبندين 3 و4 من الفقرة 41 للفقرة لحكم المحكمة الصادر في 1 يوليو (تموز) 1994»، وفي هذه الوثيقة أشار الوكيل إلى «غياب أية اتفاقية بين الطرفاء للتصرف جماعياً»، ولأن أنه يرفع، بذلك، إلى المحكمة كامل الخلاف بين قطر والبحرين، كما هو وارد في النص... وأشار إليه في تفاصيل محضر الدوحة 1990 باسم «الصيغة البحرينية» وعدد المواضيع التي تندرج حسب رأي قطر، ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة.

- 1 - جزر حوار، بما في ذلك جزيرة جنان.
- 2 - قنات النيل وقطعة جرامة
- 3 - خطوط قاعدة الإرخيل
- 4 - زيارة
- 5 - مناطق صيد اللؤلؤ، وصيد الأسماك السباحة، وغيرها من الأمور.

المتصلة بالحدود البحرية.

وقد فهمت قطر أن البحرين تحدد دعواها بخصوص زيارة بأنها دعوى سيادة.

وبالإضافة إلى الطلب الذي تقدمت به قطر، فإنها تطلب من المحكمة أن تقضي وتعلن بأنه ليس البحرين أي سيادة أو حقوق الإقليمية على جزيرة جنان أو على زيارة، وإن أي ادعاء من جانب البحرين بخصوص الخطوط القاعدية للإرخيل، ومناطق صيد اللؤلؤ، وصيد الأسماك ادعاء باطل بالنسبة لأراض تحديد الحدود البحرية في القضية الحالية.

وفي 30 نوفمبر 1994، تلقى مسجل المحكمة أيضاً من وكيل البحرين وثيقة مضمونة «تقرير دولة البحرين» إلى محكمة العدل الدولية بصدد محاولة التفاوض تنفيذ حكم المحكمة المؤرخ في 1 يوليو 1994.

في هذا «التقرير» أعلن الوكيل أن حكومته قد رحبت بحكم 1 يوليو 1994، ومهتمة على اعتباره يؤكد أن رفع كامل الخلاف إلى المحكمة يجب أن يكون اجتماعياً بطابعه، أي موضع اتفاق بين الطرفين، ثم أشار إلى أن مقترحات قطر «انفصلت شكل وتلق لا تمكن قراءتها إلا بوصفها قرصاً إلى أن تخرج في إطار الاتفاق على القضية التي يدانها شكوى قطر للرفوعة في 8 يوليو 1991» علاوة على أن قطر قد اشتركت على البحرين بحق الوصف أو التخصيص بتعايير تختارها في المسائل التي ترغب أن تطرحها تحديداً في القضية وقد عارضت بحق البحرين في أن تطلب في قائمة القضايا المختلف عليها بند «السيادة على زيارة» ورفعت البحرين ملاحظاتها على لائحة قطر إلى المحكمة في 5 ديسمبر 1994.

وجاء فيها:

«إن المحكمة لم تعلن في حكمها في 1 يوليو 1994، أن لديها الاختصاص القضائي للقطر في القضية المرفوعة إليها بغض الدعوى لحادية الجانب من قطر في 1991. وعليه لذا لم يكن للمحكمة الاختصاص القضائي في حينه، فإن اللائحة القطرية للمنظمة في 30 نوفمبر، حتى حين النظر إليها في ضوء الحكم لا يمكن أن تنشئ هذا الاختصاص القضائي، أو تتيح قبول الدعوى شرعاً في غياب الموافقة البحرينية».

وقد أصبحت نسخة من كل واحدة من الوثائق التي قدمتها قطر والبحرين إلى الطرف الآخر.



تبدأ المحكمة بالإشارة إلى المفاوضات التي جرت بين الطرفين عقب حكم المحكمة في 1 يوليو 1994 وإلى الدلائل التي وجهتها قطر إلى المحكمة في 30 نوفمبر 1994، وإلى التعليلات التي قدمتها قطر على ذلك في 5 ديسمبر 1994.

بعد ذلك تستذكر المحكمة أنها، في حكمها، الصاصر في 1 يوليو 1994، أرجحت كل تلك المسائل إلى الأثر، في ما بعد، وإنها لم ثبت فيها في ذلك الحكم وبناء عليه ينبغي أن تقرر بمسند اعتراضات البحرين في قرارها حول الاختصاص القضائي لإصدار حكم حول الخلاف المرفوع إليها، وحول قبول طلب الدعوى.

تفسير الفقرة 1 من تفاصيل محضر الدوحة (الفقرات 25 - 29)

إن الفقرة 1 من تفاصيل محضر الدوحة تسجل اتفاق الطرفين على توكيد ما جرى الاتفاق عليه سابقاً في ما بينهم.

ثم تمضي المحكمة، بادئ الأمر، إلى تجديد النطاق الدقيق للالتزامات الطرفين التي مضى فيها في 1987، ووافقتاً على إعادة توكيدها في تفاصيل محضر الدوحة 1990. ويهذه الخصوص فإن النصوص الأساسية المتعلقة بالاختصاص القضائي للمحكمة وأربعة في الفطنتين 1 و3 من رسائل 19 ديسمبر 1987. ويقبول هاتين النقطتين فإن قطر والبحرين ولفقتا، من جهة أولى على:

«وجوب إحالة كل المسائل المختلف عليها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، للأقرار النهائي الملزم للطرفين، والذين سيقرن عليهما تنفيذ بنوئهم».

ووافقتا، من جهة ثانية، على تشكيل لجنة ثلاثية الغرض لمناقشة محكمة العدل الدولية، وتلبية المتطلبات الضرورية لرفع الخلاف إلى المحكمة وفقاً لضوابطها وتعليماتها، بحيث يصدر قرار نهائي ملزم للطرفين كليهما.

ولرى قطر أنه بهذا التعهد، فإن الطرفين أعطيا للمحكمة بوضوح ويدون أي قيد أو شرط الاختصاص القضائي للتعامل مع القضايا المختلف عليها بينهما. وكان عمل اللجنة الثلاثية يتوخى تحديدا دراسة التدابير الواجب اتباعها لتنفيذ الإلتزام للحد من اللجوء للمحكمة. أما البحرين فترى، على العكس، أن النصوص المذكورة لا تحير إلا عن موافقة الفرقاء مسبقاً اللجوء إلى المحكمة، ولكن مثل هذه الموافقة هي، وبوضوح، موضع اتفاق خاص يسجل نهاية عمل اللجنة الثلاثية.

إن المحكمة لا يمكن أن تتفق مع البحرين في هذا الشأن فهي لا تجد، لا في النقطة (1) ولا في النقطة (3) من رسائل 19 ديسمبر 1987 الشروط الذي تزعم البحرين وجوده. وأن من الواضح حقا من النقطة 3 أن الطرفين لم يفترا في اللجوء إلى المحكمة من دون بحث مسبق داخل اللجنة الثلاثية، للشكليات التي تكرر بذلك لكن الدولتين ولفقتا، مع ذلك على أن ترفعا إلى المحكمة كل المسائل المختلف عليها بينهما، وأن الوثيقة الوحيدة للجنة هي ضمان تنفيذ هذا الإلتزام وذلك عن طريق مساهمة الطرفين على التوجه إلى المحكمة واللجوء للمحكمة بالطريقة المبيحة في قواعد عملها. وبموجب بنود النقطة (3)، لم يجر تحديد ولا رفض الأحوال الخاصة للمحكمة، الذي تنص عليه قواعد المحكمة.

وتلجست اللجنة الثلاثية لمر مرة في ديسمبر 1988، من دون أن يتوصل للطرفان إلى اتفاق سواء بخصوص القضايا المختلف عليها، أو بخصوص المستندات الضرورية لرفع الخلاف إلى المحكمة. وقد نولفت نشاطاتها بالتحراز من الملكة العربية السعودية من دون اعتراض من الطرفين. وبما أن الطرفين لم يطعيا عند وقت التوقيع على تفاصيل محضر الدوحة في ديسمبر 1990، أن يصار إلى إعادة تشكيل اللجنة فإن المحكمة تستعير أن الفقرة (1) من المحضر المذكور لا يمكن أن تفهم إلا باعتبارها تعبير عن قبول الطرفين بالولاية (1) الواردة في المطلبين العمل السعودي المؤرخة في 19 ديسمبر 1981، لتعهد برفع كل القضايا المختلف عليها إلى المحكمة والإمتثال للحكم الذي تخرج به المحكمة.



واستبعاد النقطة (3) في تلك الرسائل نفسها.

● تفسير للقرة (2) من تفاصيل محضر النوبة (القرات 30 - 42)

إن محضر النوبة لا يؤكد الاتفاق الذي توصل اليه الطرفان برفع خلافهما إلى المحكمة بحسبه بل إنه يمثل أيضاً خطوة حاسمة على طريق الحل السلمي لذلك الخلاف، وذلك بتسوية المسألة الخلافية حول تعريف المسائل المختلف عليها، وهذا واحد من الأهداف الأساسية حسب الترجمة التي سوف تستخدمها المحكمة لأغراض الحكم الحالي كما يلي:

(2) إن المساعي الحميدة لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، سوف تستمر بين البلدين حتى شهر شوال من عام 1414 هجري الموافق مايو 1991. وما إن تناقضي هذه المدة حتى يتوجب على الطرفين رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية وفقاً للصيغة البحرينية التي قبلتها قطر، ووفقاً للأجرامات الملحقة بها. وسوف تستمر المساعي الحميدة للعامل السعودي خلال الفترة التي تكون فيها القضية قيد التحكيم.

إن الفقرة (2) من المحضر، التي سجلت رسمياً قبول قطر للصيغة البحرينية ووضعت حداً للخلاف المستديم بين الطرفين حول موضوع رفع الخلاف إلى المحكمة. إن الاتفاق على تبني الصيغة البحرينية يبين أن الطرفين كانا على رأي واحد حول نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة. ويتأكد حقاقت الصيغة غرضها: لقد حددت بلغة عامة ولكن واضحة، حدود الخلاف الذي يمكن للمحكمة أن تتناوله.

مع ذلك استمر الطرفان في الاختلاف حول مسألة طريقة اللجوء للمحكمة. فبالنسبة لقطر، إن الفقرة 2 من المحضر التي تخول حق اللجوء من طرف واحد إلى المحكمة بواسطة رفع طلب دعوى من هذا الطرف أو ذلك، أما بالنسبة للساحرين، فعلى نقض ذلك فإن النص لا يجيز سوى اللجوء للمشاركة للمحكمة بواسطة اتفاقية خاصة.

لقد كرس الطرفان انتباههما كبيراً للمعنى الذي يجبه حسب تصورهما، إن يعطى لتعبير «الطرفان» (الطرف: الأطراف، البحريين، الطرفان، الاتقان) كما هو وارد في الجملة الخاتمة من النص العربي الأصلي للقرة (2) من محضر النوبة. وتلاحظ المحكمة أن صيغة المتن في اللغة العربية تستخدم ببساطة للتعبير عن وجود اثنين (الأطراف أو الطرفان).

وعليه فإن ما يجب تحديده هو ما إذا كانت الكلمات، حين تستخدم في صيغة المتن، لها معنى التبادل أو الداعي. ففي الحالة الأولى، فإن النص سينتج لكل واحد من الفرقاء خيار التصرف من طرف واحد، وفي الحالة الثانية، سيمنح النص ضماناً أن المسألة تحال إلى المحكمة من جانب الفرقاء العاملين بصورة منفصلة، أما بصورة مشتركة أو بصورة منفصلة.

وتحلل المحكمة أولاً معنى ونطاق عبارة «حال انقضاء تلك المدة، فإن الفرقاء يمكن أن يرفعوا القضية إلى محكمة العدل الدولية، وتلاحظ أن استخدام الفعل «يمكن» في العبارة يوحي أولاً وفي أكثر معانيها المقبولة اختيار أو حق الفرقاء في اللجوء إلى المحكمة. وفي الواقع، إن المحكمة تجد صعوبة في أن ترى السبب في أن محضر 1996، الذي كان هدفه وغرضه دفع تسوية الخلاف بتطبيق الالتزام الرسمي للفرقاء بإحالة إلى المحكمة، اقتصر على أن يفتح لهم إمكانية التصرف المشترك التي لم تكن قائمة من قبل بحسبه بل أقيمت علاوة على ذلك أنها غير فعالة. وعلى العكس، فإن النص ينكسر معناه للتأمل إذا ما جرى اعتبار أنه يستهدفه لغرض التسهيل بعملية تسوية الخلاف، ففتح الطريق للجوء من طرف واحد إلى المحكمة في حالة فشل وساطة الملكة العربية السعودية في أن تظم نتيجة إيجابية حتى مايو 1991. وتتفكر المحكمة أيضاً في الضامين للمعنى في ضوء التأويل الأخير للشروط التي كانت



الوساطة السعودية بموجبها ستتحرك قعما، استنادا الى الجملة الأولى والثالثة من الفقرة (2) من المحضر. وتلاحظ المحكمة علاوة على ذلك ان الجملة الثانية يمكن ان تفهم على انها تنفذ استمرار الوساطة. وبناء على هذه الفرضية فإن عملية الوساطة كانت ستؤلف في مايو 1991، وما كان لها ان تستأنف قبل اللجوء الى المحكمة. وبالتالي فالمحكمة ما كان بالوسع ان يكون عرض للمحضر ارجاء حل النزاع او رعاية صعبونه. ومن وجهة النظر هذه فإن حق التمسك بالفقرة كان تنمة ضرورية لتوقف الوساطة.

بعد ذلك تستغرق المحكمة في تحليل معنى ونطاق عبارة دولها

للمصيفة البحرينية، التي قبلت بها قطر، ووفقا للتدابير اللاحقة لها، التي ترد في اخره الفقرة (2) من محضر الدوحة. ويجب ان تتأكد المحكمة ما اذا كانت هذه الاشارة للمصيفة البحرينية وبخاصة الاشارة الى «التدابير اللاحقة لها» كما ترى البحرين لها هدف والى استعداد اللجوء من طرف واحد. ان المحكمة تدرك ان المصيفة البحرينية كان يراد لها بالاصل الدمج في نص اتفاقية خاصة. لكنها مع ذلك ترى ان الاشارة الى تلك المصيفة في محضر الدوحة ينبغي توقيمه في اطار ذلك المحضر عوضا عن توقيمه في ضوء الظروف الاصلية التي سبغت في ظلها المحضر. فإذا كان محضر 1990 عاد ليشير الى المصيفة البحرينية فإن ذلك كان لاجل تحديد مادة موضوع الخلاف الذي يتوجب على المحكمة تناوله. لكن المصيفة لم تعد عنصر في اتفاق خاص، وانه علاوة على ذلك لم ير النور، وبدا فقد أصبحت جزءا من اتفاقية دولية ملزمة لتحديد بذاتها شروط اللجوء الى المحكمة. وتلاحظ المحكمة ان جوهر المصيفة كان، كما اشارت البحرين بوضوح للجنة الثلاثية، يتوخى تحديد الخلاف الذي يتوجب ان تعالجه المحكمة على ان يترك لكل واحد من الطرفين ان يتقدم بمزاعمه الخاصة في الاطار المثلث على هذا النحو. وفي ضوء الفصل في التفاوض على اتفاق خاص، فإن المحكمة ترى ان الاجراء المتخذ في ضوء المصيفة البحرينية، الذي يمكن الطرفين من ان يتوصلا الى اتفاق في الدوحة على اساسه هو امكانية ان يرفع كل طرف مطالب مختلفة الى المحكمة. وبالتالي، يبدو للمحكمة ان نص الفقرة (2) من محضر الدوحة مفسرا وفقا للمعنى الاعتيادي الذي يعطى لمفرداته في اطارها وفي ضوء الفرض والهدف من المحضر المذكور، سمح باللجوء المنفرد الى المحكمة.

وفي هذه الظروف لا ترى المحكمة ان من الضروري للجوء الى وسائل اضافية للتاويل بغية تحديد معنى محضر الدوحة، ولكنها تعود اليه بهدف البحث عن توكيد يمكن لتاويلها هي للنص. ولكن لا العمل التوضيري للمحضر، ولا ظروف توقيع هذا المحضر، تستطيع برأي المحكمة ان تقدم لها عناصر اضافية حاسمة لذلك التاويل.

العلاقة بين الاختصاص واللجوء للمحكمة

لا يزال امام المحكمة السؤال في حجة اخرى، فحسب نظرية البحرين حتى لو كان لمحضر جلسة الدوحة ان يفسر بعدم استيفائه اللجوء من جهة واحدة، فإن يعطى ذلك احد الطرفين صلاحية اللجوء الى المحكمة عن طريق تقديم الطلب، لا تشير البحرين في ما معناه ان اللجوء للمحكمة ليس مجرد مسألة اجرائية وانما مسألة تطبق السلطة. وان قبول اللجوء من طرف واحد يخضع الى نفس الشروط لقبول التصديقات القضائية ويتم بالتالي ان يكون دون التمسك ولا خلاف عليه. وحيث لا تشرح النصوص ذلك، يجب ان يكون اللجوء المنفرد، كنتيجة، هو الحل الوحيد.

تعتبر المحكمة كجزء لا ينفصام من هذه الاجراءات ان اللجوء خطوة مستقلة عن الاساس الذي وضع فيه الاختصاص القضائي موضع التطبيق. بيد ان المحكمة غير قلقة على التمسك في قضية لا طالما لم يجد استكمال الاساس الاختصاصي بالاجراء الضروري للتعلق باللجوء الى



المحكمة. ومن وجهة النظر هذه، يظهر أن مسألة اللجوء للمحكمة بصورة قانونية ما هي إلا مسألة اختصاص السلطة القضائية. وما لا شك فيه هو أن نطاق الاختصاص للمحكمة لا يمكن تأسيسه إلا على مبدأ رغبة الطرفين للطروحة في التصفين للمعنيين. ولكن في تفسير نص محضر جلسة النوحة، فقد وصلت المحكمة إلى استنتاج أنها تسمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وما أن يتم اللجوء إلى المحكمة بصورة قانونية، يخضع كلا الطرفين لتتائجها الإجرائية التي تطبقها قوانين والتشريعات. وقد وجدت المحكمة في حكمها بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤، أن تبادل الرسائل في ديسمبر ١٩٨٧ ومحضر جلسة شهر ديسمبر ١٩٩٠ كانت اتفاقيات دولية أوجدت حقوق وواجبات الطرفين، وأنه بناء على مواد تلك الاتفاقيات، تعهد الطرفان أن يعرضا عليهما النزاع بينهما بكامله. وقد لاحظت المحكمة في حكمها الحالي أن الطرفين في جلسة النوحة كبرا تأكيدهما على قبولهما لنطاق اختصاصها وعمداً جوه النزاع حسب صيغة البهرين. كما لاحظت المحكمة أن محضر جلسة النوحة سمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وبالتالي، تعتبر المحكمة أن لها الاختصاص للحكم في نزاعهما.

حق القبول (الفقرات ٤٥ - ٤٨)

بعد ليات اختصاصها، لا يزال أمام المحكمة التداول بالمشاكل المعنية التي يطرحها حق قبول الدعوى بعد أن اتهمت البحرين دولة قطر بأنها حدثت مجال النزاع بالسؤال عن التي طرحتها لأخذاً للدعوى التي تقدمت بها قطر للمحكمة. وأقرت المحكمة في قرارها بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤ أن:

طعن الطرفين المعنيين فرصة التأكيد من التقدم للمحكمة تكامل النزاع حسب مفهوم محضر جلسة ١٩٩٠ وصيغة البحرين المتفق عليهما للطرفان.

قدمت قطر في خطوة منفصلة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤، إلى المحكمة مكامل النزاع بين قطر والبحرين، كما نصت عليه، صيغة البحرين (انظر اعلام). وكانت العبارات التي استخدمتها قطر مشابهة لتلك التي استخدمتها البحرين في عدد من مداولات التفاوض، ما عدا في تلك المتعلقة بالسيادة على جزر حوار والسيادة على زيارة يمين للمحكمة أن شكل العبارات التي استخدمتها قطر تصف بدقة جوه النزاع. ففي هذه الظروف، وبينما تبدي المحكمة أسفها بعدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حول كيفية تقديم طلب النزاع، تستنتج أنها (أي المحكمة) موضع اللجوء تكامل النزاع وأن طلب قطر يعتبر مقبولا لدى المحكمة.



الخلاف العدوي حيث يسلمونا شعورنا بالقلق في جديفة
في مخالفة العهد الذي جاء في الوسيلة السموية ببناء
القبائل في الجزر المتنازع عليها وبينانهم التي صيرت
أخيراً بدم لأشخاص محكمة العمل الدولية في القطار في
الخلاف العدوي بين بلدينا.

هذا في الوقت الذي سجلوا فيه من قبل الخراب في
محكمة العمل الدولية ولقينا بالصيغة التي طرحوها
ورحبوا بقرار هذه المحكمة الصادر في الأول من شهر يوليو
(تموز) من عام ١٩٩١ الذي منح الطريق لقطر والبحرين
مهمة مدتها خمسة أشهر انتهت في الثلاثين من شهر
نومبر (تشرين الثاني) الماضي لتقديم جميع موضوعات
الخلاف بين البلدين إلى المحكمة بصيغة متفردة أو محتجعة.
وفي الشهر أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير
إلى هيئة محكمة العمل الدولية للقارة لهذا القرار العادل
الذي صدر اليوم والذي كان بالإمكان تأخير جده كثير لو أن
دولة البحرين قد قبلت من أول الأمر بأشخاص محكمة
العمل الدولية وتقدمت بطلباتها إلى المحكمة وفقاً لمبدأها
التي التزم بها هي ووافقت عليها دولة قطر بدلاً من
معارضتها لأشخاص المحكمة.

ذلك لا يهدي من الحبيب ولكن الله يهدي من يشاء وهو
اعلم بالمخفيين.

أسأل الله لطفي القدير أن يوفق بلادنا العزيزة وشعبها
الولي لما فيه الخير والصالح في ظل القيادة الحكيمه
لميردي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحرين تحية

وإنني للتشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وإلى العهد
القاتل العام لقوة دفاع البحرين بقتصر في التالي تعليماً
على كلمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وإلى العهد القوي
في اجتماع مجلس الوزراء القطري.

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أعرب عن مساهمتي بما جاء في كلمة التي
صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وإلى العهد
في دولة قطر الشقيقة التي أكد فيها الرغبة في استمرار
الأساسي الحميمة لخدم البحرين الشريفة الملك حمد بن
عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن
الخلاف البحريني - القطري كما يسرني التأكيد على
رأيي الصافي في الوصول إلى حل لتدري مقبول لدى
الطرفين والفرج بالهدوء استئناف الأساس الحميمة
ولذلك من خلال اجتماع يتم في أسرع وقت ممكن بين الملكة
العربية السعودية ودولة قطر وبوالة البحرين ويتم خلاله
وضع الإطار التفاوضي كاستئناف المباحثات للوصول إلى
الحل الأمثل الذي يشمل تشباً مع قرار اللجنة الخاصة عشرة
أدول مجلس التعاون التي دعا إلى حل جميع الخلافات
القائمة بين دول المجلس تشباً، وإن نعلم ذلك عرضها على
أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في القمة
اللاحقة في ٢٠٠٠ وأنا لطفي كلمة بأن الرغبة القوية
لخدم البحرين الشريفة الملك حمد بن عبد العزيز وأخويه
صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة
قطر وصاحب السمو أميرنا المفدى الشيخ عيسى بن سلمان
آل خليفة سيوفن لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار
والرخاء لشعوب دول المجلس والله ولي التوفيق وهو
الغني عن سواء العباد.



عيسى والقدس

وجدت أمير البحرين تلقاً ولم يكن يقلقه قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي اختصاصها في النظر في الخلاف بين البحرين وقطر، أو أعمال الشغب الأخيرة في البحرين. كان الشيخ عيسى بن سلمان تلقاً لتردي الأوضاع العربية وفقدان حد أدنى من التضامن أو التكتاف بين الدول العربية بضمن أن تنتهي مسيرة السلام إلى حل متكفّر لا تلمع فيه حقوق العرب. وسالت الأمير عن أعمال الشغب فقال إن بدأ أجنبية كانت وراها، والحكومة فضلت عدم استعمال القوة مع شباب يهرعهم الجهل. إلا أنه أكمل بما يعتبر أنه قضية أكثر إلحاحاً فتحدث عن مصير القدس وفشورة القضاء العرب وتوحيد كلمتهم في المفاوضات.

اليوم اتفاق العرب لا يدعو أن يكون أمنية، فإذا كانت البحرين وقطر، الجارتان الشقيقتان القريبتان، لا تستطيعان الاتفاق على حدودهما فكيف تتفق الدول العربية كافة؟

الشيخ عيسى دعا إلى حل أخوي مع قطر وتعايش سلمي وتعاون، من دون أن يبدى تلميحاً كبيراً بإمكان تسوية الخلافات الإقليمية أو العربية العامة بسهولة أو سرعة.

ولم يكن الشيخ حمداً، وإلى العهد، أكثر تفاؤلاً، فهو أيضاً أكد وجود دولة أجنبية أو أكثر وراء أعمال الشغب الأخيرة، إلا أنه اعتبرها انتهت وبدأ أكثر اعتماماً بالخلاف مع قطر.

قال وإلى العهد أن البحرين أصغر دول المنطقة مساحة وأكثرها كثافة سكانية، وأقلها موارد طبيعية، ومع ذلك فما تطلب به قطر يعادل ثلث مساحة البلاد، ويعد من مداخنها البحرية واللجوء بشكل استراتيجي.

وهو رأى أن تترك الحدود بين الدول العربية كلها، القلتمة من خمسين سنة أو مئة أو أكثر، كما هي لأن الخلاف عليها سيجر مصائب وويلات على شعوب المنطقة كلها، وإن كان من تقاوض فالتقاوض يجري إما ثنائياً أو عبر آلية مجلس التعاون.

وكتبت كتيبت مرة واحدة في السابق عن الخلاف بين البحرين وقطر، وقالت لهما «مش وقتها»، ولا لجد ما أقول اليوم سوى «مش وقتها» مرة ثانية. بل ربما كان هذا التصريح البسيط اليوم أكثر صفاً منه قبل سنتين.

العربي من الخارج مثلي لا يهمه أن تكون حذر حوار أو بلدة التزانه بصرفية أو قطرية، فهي أن كانت هذه أو تلك تظل أرضاً عربية، ولكن يهمه أن تحفظ حقوق العرب في القدس، وهي مهمة صعبة لو تكتاف العرب كلهم، وتصبح مستحيلة إذا اختلفوا. والعربي من الخارج مثلي يدرك مع تلك أن البحرين، والقطري، لا يستطيع أن يفكر في القدس وقضية شائكة تصرعه النوم في بلد.

ومع أن العربي غير البحريني أو القطري قد لا يهجم مصير الخلاف بين البحرين وقطر على اعتبار أن الأرض المتنازع عليها ستنال عربية مهما كانت النتيجة، إلا أن الواقع هو أن القضية أخطر من ظاهرها.

قلت لمسؤول بصريني: اسم خسروتم جولة من جولات، ولكن لتفترض سيناريو أسوأ وضعه وتصور أنكم خسروتم الجولة الأخيرة، وفرت محكمة العدل الدولية أن مطالبة قطر بحقة، فهل تنسحبون من الأراضي المتنازع عليها؟ ورد فوراً بالإنكليزية "Over Our Dead Bodies"، أي «فوق جثتنا».

وهذا كلام خطير خصوصاً أنني وجدت موقف البحرنيين كافة، لا رجل واحد، ولعله موقف القطريين أيضاً إذا خسروا. وقد تمرد العرب أن يركضوا وراء الأحداث أو يلحقوا، وإن يقتصر تعاملهم معها على رد الفعل.

ومع سلاطين اليوم أن يمدخلوا، ولو مرة في العمر، قبل وقوع المظهور، فستكون عارضة عربية حقيقية أن يترك الخلاف البحريني - القطري على غاربه حتى يتدمر أو يتغير. والحل أولاً وأخيراً في يد البحرين وقطر، وهو مسؤوليتهما قبل غيرها إلا أن مجلس التعاون مسؤول، والجموعة العربية كلها مسؤولة.

والعرب لا يستطيعون أن يطالبوا باقناع والقدس العربية، أو يرسموا حدودها مع القدس الغربية، وهم مختلفون على الحدود بينهم من الصحراء الغربية إلى الخليج، وكل حدود بينهم.

جهاد الحازن



المصدر : الشرق الأوسط

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ رجب ١٩٩٥

البحرين تطالب باجتماع ثلاثي تحضره السعودية لحل الخلاف مع قطر

لندن - الجماعة الشرق الأوسط

التي أكد فيها الرغبة في استمرار المساعي الحميدة
لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز
عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن
الخلاف البحريني - القطري.
كما يسرني التأكيد على رغبتنا الصادقة في
الوصول إلى حل أخوي مقبول لدى الطرفين
والترحيب بالدعوة لاستئناف المساعي الحميدة وذلك
من خلال اجتماع يتم في أسرع وقت ممكن بين المملكة
العربية السعودية ودولة قطر ودولة البحرين. ويتم
خلاله وضع الإطار التفضيلي لاستئناف المحادثات
للموصول إلى الحل الأخوي الشامل تمسحياً مع قرار
القمة الخامسة عشرة لدول مجلس التعاون الذي دعا
إلى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس
شاملاً، وإن تعذر ذلك عرضها على قادة دول المجلس
في القمة القادمة في مسقط.

وبالذات أننا على ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة
لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز
وأخويه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر
والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة سيكون لها عظيم
الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب دول
المجلس.

وكانت قطر قد أكدت أن هدفها من الاحتكام إلى
محكمة العدل الدولية للنظر في الخلاف الحدودي

رحبت البحرين أمس برغبة قطر في استمرار
المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد
بن عبد العزيز آل سعود في شأن الخلاف بين
الدولتين.

وبما ولي العهد القائد العام للقوة دفاع البحرين
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى عقد اجتماع في
أسرع وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين يتم
خلاله وضع الإطار التفضيلي لاستئناف المحادثات
ووصولاً إلى الحل الأخوي الشامل.

وأكد أن ذلك يأتي تمسحياً مع قرار القمة الـ 15
لدول مجلس التعاون الخليجي الذي دعا إلى حل
جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس شاملاً وإن
تعذر ذلك عرضها على قادة دول المجلس في القمة
القادمة في مسقط.

وجاء كلام ولي عهد البحرين بعد يوم واحد من
صدور قرار محكمة العدل الدولية بإعلان اختصاصها
في النظر في الخلاف القطري - البحريني، وتعليقها
على كلمة ولي العهد وزير الدفاع القطري الشيخ حمد
بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء القطري
مساء أمس الأول.

وقال ولي عهد البحرين في تصريحه: يسرني أن
أعرب عن سعادتي بما جاء في كلمة أخي الشيخ حمد
بن خليفة آل ثاني ولي العهد في دولة قطر الشقيقة



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٧ - ١٩٩٥

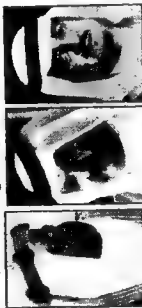
المحمدي، بينما وبين دولة البحرين هو
الحفاظ على روابط الأخوة والصحة للثقة
وعلاقات حسن الجوار والامن والاستقرار
المنطقة
وأعرب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال
توقيعه الاجتماع الاتحادي لجلس الوزراء
القاري من شكره وتقديره لخادم الحرمين
الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل
السعود الذي يقوم دائما لحل الخلاف بين
دولتي قطر والبحرين، مؤكدا ان دولة قطر
تتطلع لاستمرار هذه التسامح وتبني
استعدادها لمصالح شخصية الخلاف من
التحكيم في حالة التوصل الى حل لخير
مقبول دولة قطر والاشارة في البحرين
واضاف ان وايضا تجاه شعوبنا هو حل
وازالة كل ما قد يؤدي الى خلافات بينها
بطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من
التعاون اطلاقا من ميثاق الصلح والترويض
المشتركة.
وقال انه: يمثل هذا الخلاف المحمدي مع
اشقائنا في دولة البحرين مستزيد بلا شك
للحمة القلبية ويزيد القلوب والتلاحم
وأرجو ان وكسالة الانسحاب القلبية يات
تسريعات ولي عهد البحرين حمدية في
الوقت الذي تحدثت فيه بمسار معلقة في
لغاية عن بروز الجوار لهماوية جديدة قد
تعمل في الوصول الى الحل المطلوب.



نحو قطر لسحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل (بن خليفة، يشيد بالجهود السلمية للملك فهد في نزع فتيل الأزمة)

الرياض - وكالات الأنباء: أعلنت أمس قطر استعدادها سحب قضية خلافا الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية إذا نجحت المساعي السلمية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لحل الأزمة. أكد فهد بن خليفة آل ثاني في عهد الفخري، مطلع بلاده للجهود السلمية في حسم هذا المسألة الحدودية، تلك الجهود المبذولة من قبل التوصل في حل نهائي ومقبول، من الطرفين، أمير، «بن خليفة» من شكره وتقديره لسماعي الملك فهد لحل الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر، وأكد فهد قطر في السحب هذه المسألة السلمية، «لأن بن خليفة» من الجهود السعودية التي في إطار اتفاقية عام ١٩٩٠ التي وقعها الطرفان تحت رعاية السعودية جاءت لتقوية العلاقة بين مساهمات من إعلان محكمة العدل الدولية، لتتسببها في قطر في الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، أكد في العهد الفخري أن مند قطر من ردم الأمر في محكمة العدل من هذا الأمر، والربط الأخيرة ومالات من البحرين بين الدولتين اللتين يتقاربان، وكانت البحرين تأخذ على قطر أنها لم ترفع الأزمة في محكمة العدل الدولية، وقد قامت البحرين بفتح أعين عام المحكمة، «أن بن خليفة» في كلفة خلال اجتماع لمجلس الوزراء الفخري، البحرين والسعودية في عهد فهد بن خليفة، وأرجح أن المفاوضات البحرينية في البحرين الفخري حسم على أزمة الحدود، وأوضح أن النزاع حلق سلمية، ويؤيد خلاف حدودي بين البحرين وقطر على حل النزاع سلمية، ويؤيد خلاف والزيارة، والتألق للمصحة لعيد الأمل وبعد الأسماء.

ترجع جذور الخلاف في عام ١٩٦٩ حيث خضعت لوفدان إلى الاحتلال البريطاني، وفي عام ١٩٦٥ قبل قطريان للحدود في الحكم لم يثمرت المفاوضات في عام ١٩٦٦. استمرت المفاوضات السلمية بين الطرفين حتى



الملك فهد

تشيع عدد بن خليفة الشيخ عيسى بن سلمان

تطورت السعودية بوسيلة لحل الخلاف في أبريل عام ١٩٧٨، ثم تفرقت اتفاقية ثلاثين الطرفين بدعم القوام بالي تسوية ومنزعة قضائي في جهود التنازع عليها. اتهمت قطر، البحرين بالتأخر الاتفاقية، وكان أن سلمت الدالة قامت بتدخلات وأجبرت لوفدان في البحرين لحل الخلاف، وبعثت السعودية حصة ثانية، وأجبت الطرفين لوفدان الخلاف للحكم ١٩٨٨ على اتفاق لوقف الكون في محكمة العدل الدولية. ومع حلول عام ١٩٨٨، تم الاتفاق على تسوية هذه المسألة لوفدان لوفدان لوفدان، وأكد لوفدان هذا الاتفاق على طرح الأزمة على محكمة العدل الدولية بناء على السحب التي اقترحتها البحرين وأجبتها قطر مع الاتفاق بالأجرات للترقية على ذلك، وطالب الاتفاق لوفد رمة السعودية باستمرار المساعي السلمية.



المصدر : الحياة الصحفية

١٨ جزء ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولي عهد البحرين يرحب باستمرار الوساطة السعودية

□ للمنامة، جنة - الحياة

■ أدلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد البحريني والقائد العام للقوة دفاع البحرين بتصريح ربح فيه بالموقف السعودي الذي يؤكد استمرار المصافي الحميدة للملك فهد بن عبدالعزيز بين قطر والبحرين، وجاء في التصريح : ان دولة البحرين تعبر عن خالص التقدير والامتنان لشادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود للتصريح المصافي صياح اليوم (امس) عن مضمون مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة الذي عبر فيه عن استمرار المصافي الحميدة لشادم الحرمين الشريفين بشأن الوساطة بين دولة قطر ودولة البحرين والتوجه الابحالي المشترك للبلدين الشقيقين من اجل الوصول إلى حل لثسوي مقبول للبلدين.

كما ان دولة البحرين تؤكد لستمعها انما للتجاوب البناء نحو هذه المبادرة الكريمة من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين من اجل استئناف الوساطة الكريمة وبذل كل جهد ممكن للوصول إلى تسوية تنهي الخلاف القائم بين البلدين الشقيقين وتحفظ للعولتين اواصر الاخوة

التمة في الصفحة (١)



ولي عهد البحرين يرحب باستمرار

تمة الصفحة الأولى

وشالج القريبي والمجدة التي تربط بينهما. والله ولي التوفيق.
وكانت المملكة العربية السعودية أعربت عن ارتياحها لإعلان قطر والبحرين
تطوعهما إلى استئناف مساعي الوساطة السعودية من أجل التوصل إلى حل
«أخوي مقبول» للخلاف الحدودي بين البلدين، وأكدت ترحيب الملك فهد ببذل
كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى تسوية لإنهاء الخلاف القطري -
البحريني.

وقال مصدر سعودي مسؤول في تصريح لوكالة الأنباء السعودية وزعمته
أمر: «تحقيقاً على ما تضمنته كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي
العهد وزير الدفاع القطري خلال الجلسة التي عقدها مجلس وزراء دولة قطر
الشفقة في ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وما ورد في
تصريح سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع
البحرين في هذا الشأن، والتطلع الذي عبّر عنه الجانبان نحو استمرار مساعي
الوساطة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من أجل
التوصل إلى حل أخوي مقبول للبلدين الشقيقتين، نود حكومة المملكة العربية
السعودية أن تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الإيجابي المشترك
وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين للمواطنين باستئناف الوساطة بين الشقاء في
البحرين وأقطر، وبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى تسوية تنهي الخلاف
الفاقد، وتستجيب لمطوق الطرفين وتحافظ للجارتين الشقيقتين لواصل الاخوة
وشالج القريبي والمجدة التي تربط بينهما». وسيلم الاتصال بالتواصلين
التقليتين للنظر في كيفية استئناف هذه المساعي.



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٥ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السمودية ترحب باستئناف الوساطة بين قطر والبحرين

الرياض - وكالات الأنباء - أعلنت الملكة العربية السعودية ترحيبها باستئناف الوساطة بين دولتي البحرين وقطر، صرح بذلك مصدر سعودي مسئول تنفيذياً على سامعير عنه وأياً العهد ووزيرا الدفاع القطري والبحريني مؤخراً عن رغبتها في استمرار مساعي الوساطة التي بدأها حاكم البحرين الشرفي الملك فهد بن عبد العزيز من أجل التوصل إلى حل لقوى مقبول للبلدين الشقيقتين.

وقال المصدر السعودي إن حكومة الملكة العربية السعودية تود أن تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الإيجابي للشرك وتؤكد ترحيبها لذلك فهد باستئناف الوساطة بين البحرين وقطر مشيرة إلى أنه سيتم الاتصال بالبلدين الشقيقتين للنظر في كيفية استئناف هذا المساعي.



المصدر: **السوفيس**

١٤ فبراير ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حالة نجاح الوساطة السعودية:

قطر مستعدة لتسبب قضية النزاع الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية

تعد استئناف جهود الوساطة مشيرة إلى أنه سيتم الاتصال بالدولتين ليبحث كيفية استئناف الحوار.
يذكر أن البحرين عارضت على مدى السنوات الأربع الماضية عرض القضية أمام محكمة العدل الدولية.
وتتهم البحرين الجانب القطري بخرق اتفاق الجانبين الذي يقضي بعدم رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية إلا بعد موافقة الجانبين على ذلك.

خمس الجانب القطري الذي أكد أن الداء لم يلق أمام الوساطة السعودية ولكن مصادر قطرية مسئولة أن قطر تعتبر قرار المحكمة إجراء قانونياً لا يؤثر على السعي الدبلوماسي مشيرة إلى أن قطر لم تلتزم في سحب القضية من محكمة العدل الدولية في حالة نجاح الوساطة السعودية.
وقد أعربت السعودية في وقت سابق من أربابها لتوجه قطر والبحرين

المادة. وكانت الأنباء رحبت البحرين أمس باستئناف الوساطة السعودية الخاصة بإنهاء الخلاف الحدودي مع قطر حول جريزتي فيشت القنيل وحوار وذلك بعد ثلاثة أيام من إعلان محكمة العدل الدولية في لاهاي قبولها الاختصاص في بحث هذا النزاع.
وكانت البحرين قد شاطعت جلسة المحكمة التي سمر فيها الحكم بينا



رئيس وزراء البحرين يرحب بمساعي الملك فهد لحل الخلاف مع قطر

□ الغامدة - من حسن اللقيس
□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ اعرب رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن شكره وتقديره لجهود الوساطة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بين دولتي البحرين وقطر. وقال الشيخ خليفة في افتتاح الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء البحريني ان وساطة خادم الحرمين الشريفين «فعلت منذ البدء، وفي شكل اساسي» الى التوصل الى حل مقبول للطرفين لا يكون فيه ضرر ولا اضرار، وذلك انطلاقاً من حرصه على اعلاء روح الاخوة والاسرة الواحدة بين دول مجلس التعاون، وعملاً على ترسيخ التضامن الخليجي ودعم امن المنطقة واستقرارها وحمايتها لاعتباراتنا وتهميتها لاجل من الوفاق والمودة والاخوة والتعاون، ما يشكل الاساس الراسخ للعمل على تحقيق تطلعات استياء دول المجلس وطموحاتهم. واضاف: ان البحرين وقد تلقت ببإلغ التحريج ما اعطته المملكة العربية السعودية من استئناف خادم الحرمين الشريفين وساطته الخيرة استجابة لرغبة الطرفين دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين لتقديم بهذا التوجه الابيضي المشترك وتغرب عن اعتزازها بالاول القدير الذي يضطلع به خادم الحرمين الشريفين، مؤكداً

رابطتنا الصداقة في السعي للتوصل الى حل اشوي يتهي الخلاف بين قطر والبحرين ويدعم العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين، ويعزز التعاون الابيضي بينهما، وهو التعاون الذي تتطلع اليه شعبونا وترغب فيه، تأكيداً لما يربط بينهما من اواصر القرابة. وبلغ رئيس الوزراء البحريني الى ان «البحرين، وهي تؤيد باستمرار ضرورة الحل الودي الاشوي، فلها تستند في ذلك الى ثقافة راسخة بان الحل الاشوي هو الامثل والاكثر ديمومة غير من سبل الحلول الاخرى خاصة من الانشغال، فهو وحده الحل الذي يمكن ان يعطي التفاهل ويجمع القلوب على كلمة سواء وان يهيئ الخلاف بصورة جديرة وان يجتهدا ما تجره الخلافات الصنوبية من مشاكل وغوائل، كما تستند البحرين في ذلك الى رغبة جماعية لدول المجلس كلها المجلس في قراره الذي اصدرته القمة الخامسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون الداعي الى حل كل الخلافات بين الدول الاعضاء في المجلس وهو القرار الذي يرتكز في كنهه على لم الشمل نغماً بحسرة التعاون وتعزيزاً لعلاقات الاخوة بين دول المجلس». وختتم الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قائلاً: «لا يشأ على احد ما يرتض فيه التجزؤ الى سبل الحل الودي الاشوي من توحيد الصف بصورة حقيقية وفاقية في مواجهة ما

يعترض المنطقة من تهديدات ومخاطر في هذه المرحلة الحساسة من تطورها، ما يدفع من شأنها ويبرز مكانتها الواسعة في نكر العالم ومن هذا المنطلق فإن البحرين ترحب بمساعي اجتماع ثلاثي يضم المملكة العربية السعودية ووسطاء ودولة قطر ودولة البحرين لوصاية العمل على وضع اسس الحل الودي للخلاف في الاطار الاخوي». ورحبت الكويت امس باعلان قطر والبحرين ورياستهما في حل الخلاف الصنوبي بينهما بالطريق الاشوي الودية في اطار الميثاق الخليجي ونهت بالمساعي الصنوبية. وعبر وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد عبدالعزيز النخيل امس عقب الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء بان الكويت تؤكد ان حل الخلافات بين دول مجلس التعاون يكون ضمن اطار الميثاق الخليجي وفي ظل الروح الاخوية الابيضية للسبل التي عبر عنها الانشغال في البحرين وقطر، وفي القاهرة رحبت الجماعة العربية بالوساطة السعودية، وقال الأمين العام الجامعة العربي عيسى عبدالمجيد ان تصريح له امس بان جهود خادم الحرمين الشريفين في التمهيد نحو اعادة روح الوفاق والاخوة بين الانشغال في دولتي قطر والبحرين اشاعت الانشغال والتوحيد في الوطن العربي.



المثانة نبهت الى عواقب الخلافات الحدودية

الكويت تأمل بحل خليجي لخلاف قطر والبحرين

لندن - المثانة : الشرق الأوسط
الكويت : من غنيم المطيري

محبول الحارثي لا يكن فيه غشور ولا شرار ولك انتلافاً من حرصه على اعداء ربح الاخوة والاسرة الواحدة بين دول مجلس التعاون، وبملا على ترسيخ التفاهل الخليجي وهم امن واستقرار النافذة عملياً واكتسبها وهيئة لهم من الزمان والهمة والاخوة والتعاون مما يشكل الانساق الراسم لكل على تعليق تعليقات وبرجمات ابناء دول المجلس.

ولما ان البحرين والد ثالث ببالغ الترحيب ما اطلته المملكة العربية السعودية من ترصيب خاتم الحرمين الشريفين باستئناف سلطته الخيرية استجابة لرغبة الطرفين، دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين فائتاً لتسوية هذا الفجوة الاجيالي المشتركين معربين عن اعتزازها بالقول الكبير الذي يتسطع به خاتم الحرمين الشريفين.

ويشد على ان البحرين وهي تؤكد باستمرار على ضرورة العمل الفوري الاخرى فانها تستمر في ذلك الى انقضاء راسخة بان الحل الاخير هو الاصل والاحكام بين شيوخ من مجلس التعاون الاخرى وبخاصة بين الانشطة فهو رحمه الله الذي يمكن ان ييسري التفاوض ويجمع القلوب على كلمة سواء وان تبني الخلاف بصورة جارية وان مشكلتنا ما تبني الخلافات السعودية من مشكلات ومخاطر.

كما تستند البحرين في ذلك ايضا الى رغبة جماعية لدول المجلس اكدها المجلس في قراره الذي اصدروه في قمة الخامسة عشرة للمجلس دول مجلس التعاون والانساق لكل جميع الخلافات بين الدول الاعضاء في المجلس وهو القرار الذي يركز على حكمة لا تشمل مصداق لسيادة التعاون وتميزنا لاعتلاقات الاخوة بين دول المجلس. وقال في لا ينبغي على احد ما يرمز اليه الصواب الى سبل الحل الفوري الاخرى من تعيد الصلح بصورة حقيقية وبملا في سواجعة :... شرب النافذة :... تحميت ومضطر في هذه المرحلة الحقيقية من تاريخنا ما يرفع من شأنها ويمنز مكانتها الدولية في نظر العالم.

وكذلك ان من هذا المنطلق فان البحرين ترحب بمقدد لاجتماع ثلاث يضم للمملكة العربية السعودية، بمسئلتها الدولة الراعية

كرت البحرين امس رغبيتها الصانعة في السعي الى دخل اخسوي بيني الخلاف مع قطر ويدعم العلاقات الاخوية بين البلدين، ويعزز التعاون الاجياني بينهما.

وقال رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في اجتماع مجلس الوزراء امس ان هذا التعاون هو الذي يتفطع اليه شعوبنا وترغب فيه تأكيداً لما يربط بينها من اواصر القرىبي.

وفي الكويت صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز النخيل للمصاحفين امس عقب اجتماع مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بان الكويت تلقت بارتياح وتفاؤل بالخير ما اعلفته كل من دول البحرين ودولة قطر بشأن الرغبة الاخوية المشتركة لحل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الاخوية الودية ضمن اطار المساعي الخيرية التي تبذلها المملكة العربية السعودية، وهي لا ترحب بهذه الخطوة الاجيانية التي تجسد حرص البلدين على تجاوز هذا

الحلاف، وتشارك كل جهد يساهم في تحقيق هذا الهدف، فانها تؤكد على ان حل الخلافات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي يكون ضمن اطار الصحت الخليجي وفي ظل الروح الاخوية الاجيانية المسؤولة التي عبرت عنها البحرين وقطر.

ونكر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بان دولة الكويت تسجل بالتقدير ترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز باستئناف المملكة العربية السعودية مساعيها المشكورة في دعم جهود تحقيق هذه الرغبة الصانعة لدى الالتقاء في البحرين وقطر والذي يعكس مرامي خادم الحرمين الشريفين على الصانع على روح الاخوة والقرابة وحسن الجوار بين كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الى ذلك عبر رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة عن تقدير البحرين لجهود الوساطة الحميدة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بين البلدين وهي الوساطة التي استهدفت منذ ايامه وبشكل اساسي التوصل لحل



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠ صلا ١٩٩٥

لجسود الوساطة، وكلا من دولة قطر
الشقيقة ودولة البحرين لواسطة لصل على
ويضع أسس العمل القوي للشفاف في
الاطار الاخرى.

وكان رأي عبد البحرين الشيخ حمد
بن عيسى آل خليفة قد ابقى بتصريح حول
هذا الموضوع لكذ فيه ان البحرين متأكد
استعمالها كقائم للتجارة. البناء مع الباصرة
الكريمة من قبل حكومة خادم البحرين
الشرعيين من اول استئناف الوساطة
الكريمة ويظل كل جهد ممكن الوصول الى
تسوية تنهي الشفاف القائم بين البلدين
الشقيقين وتحفظ للبلدين اواصر الاخوة
ووشائج القرى والمحة التي تربط بينهما.

وقال من دولة البحرين تدبر عن
خالص التقدير والامتنان لخادم الحرمين
الشرعيين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
لتصريحه الصادر عن مصدر مسؤول في
حكومة المملكة العربية السعودية الذي عبر
فيه عن استمراره للمساى الجديدة لخادم
الحرمين الشرعيين بشأن الوساطة بين دولة
قطر ودولة البحرين والتوجه الانساني
المشترك للبلدين الشقيقين من اول الوصول
الى حل اخوي مقبول للبلدين.



المصدر : المصالح اليومية

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتياح لوساطة خادم الحرمين بين قطر والبحرين

□ مكتب الخليج - العالم اليوم:

أبدت الأوساط الخليجية ارتياحها التام لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بالوساطة من أجل حل الخلاف الحدودي بين عُمر والبحرين. وقالت هذه المصادر إنها المرة الأولى من نوعها التي تبذل فيها مساهمة حميدة لحل مشكلة بين دولتين خليجيتين في إطار البيت الخليجي دون الحاجة إلى طرحها على المنظمات والهيئات العالمية.

وأضافت أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين تجسد لأول مرة - قرار قمة دول مجلس التعاون الخليجي الخاص بحل جميع المشاكل الخليجية داخل دول المجلس، انطلاقاً من مبدأ محدد هو أن دول المنطقة أكثر دراية من غيرها بمشاكلها ومصالحها.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن هذه الروح الجديدة يمكن أن تمثل قاعدة راسخة لتوجه خليجي يسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي لجميع شعوب المنطقة.

وأكدت أن دور خادم الحرمين الشريفين سوف يكون مؤثراً من أجل الوصول إلى اتفاق بين البحرين وقطر حيث ستجري خلال الأيام المقبلة الجولة اتصالات مكثفة مع جميع الاطراف لإيجاد حل شامل للنزاع محل الخلاف بين الدولتين الشقيقتين.

ولم تستغرب الأوساط الخليجية مبادرة خادم الحرمين الشريفين للوساطة بين قطر والبحرين انطلاقاً من حرصه على مصلحة الاشقاء في المنطقة وتحقيق الاستقرار والأمن لشعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان سمو ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد دعا إلى ضرورة حل هذا الجرح داخل البيت الخليجي مستعيناً بحكمة خادم الحرمين الشريفين الذي رحب على الفور بالتوسط بين الشقيقتين قطر والبحرين.



وجهة نظر

المبادرة القطرية نفخة ومضائية!!

لأننا نفخة علوية من نفحات زمضان الروحانية أن تتفتح أبواب الانفراج على طريق الوليانيات مع بعض الانتفاء .. وليس هناك دواء تلجم لأفئس العريضة الفصل من أن تتفتح الجراح بين أبناء العشيرة الواحدة وربما كانت هناك دعوة مستجابة وقد تفتحت لها أبواب السماء ونحن نقرب من ليلة القدر المباركة التي يستجيب فيها سبحانه وتعالى كل دعاء

ولقد جاءت مغفرة ولي عهد قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني برأ وسلاما على كل قلب عربي عندما أعلن أن قطر مستعدة لسحب القضية الخلافات الحدودية بينها وبين شقيقة لها ، البحرين ، من محكمة العمل الدوائية، وأن يقوم حكم الحرمين الشريفين لذلك فقد بن عبد العزيز باستئناف وساطة جالسته بين البلدين الشقيقين وأن يكون الحل مرضيا .

لغرض في المبادرة القطرية جاءت مفاجئة وقيل فطرة وجيزة من صندوق قرآن للحكمة الدولية ، وأنها لا تتجاوزها سريعا من جانب الممثل السعودي حيث ربح جالسته واستند إلى الوساطة ، وبكل حال جهد ممكن للتوصل إلى تسوية الخلاف بين البلدين الشقيقين والتخفيف بينهما لناصر الأخوة ووشائج الربوبية . كما لا تنه للمبادرة القارية تجاوزا ونزحيا من جانب الشقيقة ، البحرين ، على إسناد ولي عهدنا الشيخ حمد بن عيسى لخليفة مؤكدا الرغبة الصافية في التوصل إلى حل أخوي شامل تمشيا مع قرآن الأمة الخليجية الخامسة عشر .

وقد يكون من نافذة القول ، أن الأمل الذي يراود شعوب الأمة العربية ، أن تكون هذه المبادرة القطرية ، نفخة خير لكل التسويات الحدودية الأخرى على الساحتين الخليجية والعربية تستمد حركة العمل الجماعي فوقها ولتتقدم كل الجراح العربية التي عالت أوجاعها ، وأن تنتهي حالة الهوان التي تركت بائنا ..

ويأسر حاله .. تم شملت أيضا التماسون وطوا دسا القفون ولكم قالوها في سحرية واستهانة بآاء كيف يعاقبون بالصلح مع غيرهم وهم عاجزون عن الصلح مع أنفسهم حياء لآة دولة قطر وإمبرها وولي عهدنا ، بهذه المبادرة القارية التي أعادت شئون العرب لحظها في بيت العرب ونحية لاستجابة البحرين الشقيقين ودعاء لأخهم البحرين الشريفين بأن يكون التوفيق حليفهم بما عرف عنه من حكمة وإصالة وبصيرة .

زكريا نيل



الامارات ترحب برغبة قطر والبحرين في استئناف وساطة الملك فهد

■ أبو ظبي، جدة - «الحياة» - رحمت دولة الامارات باعلان البحرين وقطر رغبتهما في حل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الودية وفي إطار المصاعي التي تربطها بالملكة العربية السعودية.

ونكر مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في أبو ظبي في بيان وزع مساء الاثنين ان دولة الإمارات تلت باهتمام بالغ الخطوات المهمة والخطوات التي اعتتها البلدان الشقيقتان البحرين وقطر، التي تقوم حرص القيادتين ورغبتهما الصادقة في تجاوز خلافاتهما الحدودية، ما سيكون له بالغ الأثر في تعزيز مسيرة مسجلين الضمخون لدول الخليج العربية.

وأشاد البيان ان دولة الإمارات «تعبير عن تقديرها لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باستئناف الملكة العربية السعودية مساعيها الشيرة لدعم الجهود التي يبذلها البلدان لحل خلافهما الحدودي بالطرق الودية».

في جدة رحب الدكتور حسان الشايد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجهود الوساطة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين لحل الخلاف بين قطر والبحرين.

وأعرب في بيان أصدره مساء الاثنين عن «الأمل بأن تشكل هذه الجهود الشيرة بالتوفيق حفاظاً على روح الأخوة والتضامن وحسن الجوار التي ينبغي أن تسود بين الدول الإسلامية».

وسجل الشايد ارتياحه الى ما أبدته قطر والبحرين من رغبة مشتركة في استئناف تلك جهود مساعييه في هذا الإطار. وقال: «إن هذه الثقة المتجددة في شخص خادم الحرمين الشريفين خليفة وعريياً وإسلامياً، تؤكد لكافة الرموزة التي يحظى بها والملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي».



المصدر : **الملك فهد بن عبد العزيز**

التاريخ : **٢٤ جود ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**السعودية أبدت
استعداداً لوساطة
قطر والبحرين
توافقاً على التجاوب
اجماعاً خليجياً
وعربياً
على تحكيم
الملك فهد
بين
الدوحة والمنامة**



الملك فهد بن عبد العزيز

■ انتهت التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في البحرين وقطر ترحيباً بمبادرة المملكة العربية السعودية الى ابداء استعداد قيادتها لاستئناف الوساطة بين الدولتين الخليجتين المختلفتين حول حق السيادة على جزر حوار وقشت الدبل الواقعة في مياه الخليج العربي الفاصلة بينهما، وتدعي كل منهما بأنها تابعة لاراضيهما.

وقد اظهرت الايام القليلة الماضية اجماعاً خليجياً وعربياً على اعتبار خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز المرشح الموثوق القادرة على التدخل كوسيط وحكيم لحل هذا الخلاف الذي كان عام ١٩٨٦ يتسبب في حرب بين الطرفين البحريني والقطري، لولا تدخل الملك فهد الذي نجح في اطفاء فتائل المواجهة العسكرية وحمل الدولتين المختلفتين على البدء في حوار هادئ، بعيداً عن التشنؤ واستعراض العضلات العسكرية.

وقد برزت الحاجة الى تجديد المساعي السعودية الصاعدة بعد القرار الاخير الذي صدر عن محكمة العمل الدولية في لاهاي، وأكدت فيه صلاحيتها للنظر في الخلاف البحريني - القطري، وواجه رفضاً وعدم قبول من الطرف البحريني الذي امتنع عن حضور جلسة المحكمة واعتبر مناقشتها للمذكرة القطرية حول هذا الموضوع امراً باطلاً وغير قانوني.

وتقول الاوساط السياسية والدبلوماسية الخليجية ان المبادرة السعودية الى اعلان الاستعداد لاستئناف الوساطة، تستجيب مع القرار الذي صدر عن القمة الخليجية التي عقدت في المنامة اواخر العام الماضي، وأكد على ضرورة حل الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون في إطار المجلس، وفي الاطار الثنائي بين الدول المعنية، كما انها تعتبر من حرص الملك فهد وحكومته على كل ما يعزز التعاون بين دول المجلس ويبرسي العلاقات ما بينها على مبادئ حسن الجوار ونسب القربى ومتشابهات المصير المشترك.

وتؤكد هذه الاوساط ان المملكة العربية السعودية قرنت استعدادها اللطفي لاستئناف الوساطة بين الدوحة والمنامة، بمتصالات مباشرة مع الدولتين للاتفاق على كيفية استئناف المساعي السعودية وتبويجه من الملك فهد الذي يقضي الايام الاخرى من رمضان المبارك في مكة المكرمة ويتابع منها عن قرب ما تحقق من استازات في توسعة الحرم النبوي الشريف -مسار الاصا في مشاريع تطوير مكة المكرمة والمدنية المنورة وتوسيعهما.

ويرجع هذه الاوساط ان تتيج عملية عبد الله المبارك الفرصة الكافية للترسل الى صيف متفق عليها بين البلدان الثلاثة للمشاركة في عملية حوار ايجابي بزعامة القيادة السعودية التي تتمتع كتمتها باحترام الدولتين وتقديرهما، كما تحوز على ثقة القيادتين القطرية والبحرينية اللتين تربطهما بالقيادة السعودية علاقة واسعة على اسس من الاخوة والصداقة والجوار الطيب.

وتشجع الدول العربية هذا الاتجاه الذي يلقي بدعم الامم العام لاجلولة الدول العربية وتأييده، كما يلقي بدعم مجموعة الدول الخليجية التي رحبت بالاستعداد السعودي لاستئناف الوساطة واهبت ارتياحها للردود الايجابية التي صدرت عن كبار المسؤولين في قطر والبحرين سيما احيا الامل في حل خليجي لخلافهما.



الدورات فيها مغالطات تاريخية ومزاعم سياسية حول الأراضي المتنازع عليها

قطر: تصريحات وكيل البحرين لدى المحكمة الدولية لانهاء الاجواء لاستئناف الوساطة السعودية

■ الموجة - ق. ن. - اعربت دولة قطر عن تقديرها لجهود بعض ما جاء في كلمة الشيخ خليفة من ضمان ال خليفة رئيس وزراء البحرين في الجلسة التي عقدها المجلس يوم الأحد الماضي الموافق ١٩٩٥/١١/١٩ لها رات ان التصريحات التي ادلى بها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والمختار حسن البحارنة وزير الدولة للشؤون القطرية في دولة البحرين ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية لهيئة الادارة البريطانية يوم الخميس الماضي الموافق ١٩٩٥/١١/١٦ «تثير الحيرة والارتباك» في المزارع السياسية حول الأراضي المتنازع عليها بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين.

واكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في تصريح لوكالة الانباء القطرية أمس ان «مسائل هذه التصريحات لا يساعد على نهاية الاجواء المناسبة لاستئناف الوساطة السعودية الترمية التي تحرك دولة قطر على توضيح كل الغموضات

وتجاهها». واكد المصدر ان وزير الخارجية البحريني «اغلق الابواب امام الوساطة قبل ان تبدأ ولكن فرص نجاحها عندما زعم ان الأرض التي تطالب بها دولة قطر تمثل ثلث أراضي البحرين وانها اراض تترس البحرين لسيادة عليها». وفي ظل هذه الغموضات تساهل المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية بدعي ماذا يمكن ان نتفاوض وكيف يمكن ان نتج جهود الوساطة بينما البحرين تسعى للتشويش عليها واستباق نتائجها وبالتالي التخليق السياسي عليها.

واشار المصدر في دعم صحة ما طرحه وزير الخارجية البحريني «في المقابلة التي اجريتها معه صحيفة «البيان» شعبة صدور اقرار محكمة العدل الدولية وتشريتها في دعمها لقرار الم ١١٦٨ الصادر يوم الخميس ١٩٩٥/١١/١٦ عندما زعم ان قطر في الاتفاق في قمة القاهرة على عرض مؤلفين خلال على قمة مسقط انما لم يتم

الاتفاق قبل ذلك». وأضاف المصدر هذا بالتشكيك بشعارين مع نص القرار الصادر عن اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الخامس عشر

الذي عقده في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي في القاهرة بشأن حل المسائل المتعلقة بين دول المجلس والذي نص على: «مضاعفة الجهود خلال الفترة القادمة وقيل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الاعلى لحل المسائل المتعلقة بين الدول الاعضاء بروح من الاخوة التي تتميز بها علاقات دول المجلس عبر القنوات الثنائية الرسمية أو في إطار مجلس التعاون ان تقرر ذلك».

ومضى المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية قائلًا: «يطمح وزير الخارجية البحريني انه لقاء متفانية هذا القرار في اجتماعات قمة القمة تم الاتفاق على عدم المساس بالموقف القانوني لدولتي قطر والبحرين في محكمة العدل الدولية».

ووصف المصدر المزارع التي يريدتها وزير الدولة للشؤون القطرية بدولة البحرين التشفية ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية بشأن عدم اختصاص المحكمة بالنظر في الخلاف العمومي القطري - البحريني بأنها محاولة للفلز فوق الحقائق والخلاف على حكم المحكمة مشيراً الى انه بدلاً من مطالبة قطر بسحب فتوحها الصالحة من المحكمة كان الاجدى والمختار حسن البحارنة ان يتوجه الى محكمة العدل الدولية لاثبات حسن فتوحها بالاعمال وليس بالاقوال ويطلع وجهه نظر بلاده هناك قبل لجوء لوسائل الاعلام التي لا تعد مكاناً مناسباً لطرح القضية القانونية.

واكد المصدر ان موقف دولة قطر بشأن عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية ثابت ولم يتغير ويستند الى ما جاء في الاتفاق الواقع في الدوحة بين البلدين والتملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٥ لانهاء لاجواء قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في

دورته الحادية عشرة بدولة قطر والذي اعتبرته محكمة العدل الدولية اتفاقاً دولياً تشرب عليه التزامات على الطرفين نص على ما يلي:

١ - المتنازع على ما تم الاتفاق عليه سابقاً بين البلدين.

٢ - ان يطرح الخلاف على محكمة العدل الدولية بناء على الصيغة البحرينية التي جعلتها دولة قطر والاجابات الثرية عليها مع استمرار

المساعي الصعبة للمملكة العربية السعودية اثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم.

٣ - ان لا تم التوصل الى حل اخوي قطري للطرفين يتم سحب القضية من التحكيم.

وطلب المصدر في ختام تصريحه «بضرورة التعامل بواقعية مع القضية ولا بد من معالجة القضايا المتعلقة بالبحرين والقطري بالعلاقات بيان كل ما يتعلق بخلاف العمومي بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين قد اصبح من اختصاص محكمة العدل الدولية استصداراً من يوم الاحد الصادر بهذا الشأن».

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولى العهد وزير الدفاع تراس الاجتماع العامي السنوي الذي عقده مجلس الوزراء مساء اول من امس الأربعاء في مقره في الدوحة الاميري. وقال المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية «في مستهل الاجتماع اطع المجلس على التصريح الذي ادلى به مصدر مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية يوم السابع عشر من شهر رمضان لتطرق الموافق السادس عشر من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٩٥ بشأن استبعاد محكمة استئناف ومسطرة في الخلاف السعودي بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين والذي اسدوت محكمة العدل الدولية حكمها يوم الأربعاء الماضي باختصاصها بالقرار فيه ومن ثم الفصل فيه بجم نهائي وعزم الطرفين».

واشار مجلس الوزراء القطري من بالغ تقريره لعضو البحرين قسرياً لانه شهد من عبد العزيز لرحيبه باستئناف الوساطة وبذل كل



الحياة اللبنانية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ مايو ١٩٩٥

جسود ممكن من اجل الوصول إلى
تسوية مرضية لنهي هذا الخلاف
الحدودي، مؤكداً استعداد دولة قطر
لسمو قضية هذا الخلاف من محكمة
العمل الدولية في حالة التوصل إلى
حل أخوي مقبول للملحين كما جاء في
كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل
ثاني ولى العهد وزير الدفاع في
مجلس الوزراء في اجتماعه السابق.
وزاد لأمير أن مجلس الوزراء
تابع التصريحات التي أدلى بها عدد
من المسؤولين في دولة البحرين
التي تهم بعض وسائل الإعلام بشأن
الخلاف الحدودي بين البلدين.



كلينتون يشيد بدور المملكة في السلام والاستقرار

مبادرة الملك فهد للوساطة بين قطر والبحرين تشجيع اجواء الارتياح في منطقة الخليج

قبول البلدين بالوساطة
دليل على حكمة القيادة السعودية



المصدر : الوطن العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ - ١٩٩٥

لاحظت مصادر دبلوماسية في الرياض أن أجواءه من الارتياح والانفراج سادت في منطقة الخليج بعد أن حظيت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك محمد بن عبد العزيز بالوساطة في الخلاف القطري - البحريني بقبول وترحيب الفوج والمخاضة. ليمرر ذلك من الانفراج المتمثل في تقدم المباحثات الحدودية بين السعودية واليمن، وفي الوقت الذي أشاد فيه الرئيس الأميركي ببل كلينتون بإسهام السعودية تحت قيادة خادم الحرمين في تثبيت الاستقرار والسلام في المنطقة. وأشارت مصادر دبلوماسية عربية بالدور الريادي للسعودية في احتواء الخلافات التي قد تطرأ على الساحة العربية. هذا الدور الذي يستمد وزنه من الاحترام الذي يكتنه الجميع لخادم الحرمين، لما عرف عنه من مساهمات خيرة لحل أي خلاف. إيماناً منه بالضرورة الاستراتيجية لوجوده كحلف الخليج - والعربي وأهمية الاستقرار في العلاقات بين الدول على أنه ليس الاحترام المتبادل

تمة يال: مادة "السعودية"

واعتبرت الاوساط الدبلوماسية أن توجه المملكة بالوساطة بين البحرين وقطر دليل قاطع على الكفاءة الريادية التي تتجلبها، في إطار العلاقات الاخوية، وعلى مدى الثقة التي تتمتع بها، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون وسيطاً مقبولاً في إطار العلاقات الاخوية، وحرص البحرين وقطر على اغلاق باب الخلاف بينهما. وكان سفير البحرين في الرياض السيد خالد بن محمد السليم قد أوضح أن البلدين الشقيقين البحرين وقطر قد طلبا من المملكة استئناف الوساطة فيما بينهما، لثقتهم بالحكمة وخادم الحرمين الشريفين، وهي وساطة ترضي الجميع، حيث تعمل المملكة من خلال هذه المبادرة الريادية إلى تضيق الهوة وتجاوز الخلاف في إطار الأسرة الواحدة التي يمثلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكانت مبادرة الملك فهد التي تقدم خلال قمة زعماء دول مجلس التعاون الأخيرة في القمة قد حظيت بترحيب جديد، وهي تشكل القاعدة الأساسية للوساطة الرافعة التي تنطلق من حقيقة أن الخليجين يعملون كاسرة واحدة وبيت واحد ومصيرهم واحد، يلمسون طريق المحبة والخير. وقال السفير المسلم: ونحن نرى في المملكة بقيادة الملك فهد الطريق إلى الخير والطريق السليم لما يتمتع به من حكمة وحكمة، وإن ما قدمه من طرح موضوعي في قمة مجلس التعاون في القمة كان له الأثر الطيب في مروجيه على حل الخلافات الخليجية.

وأشارت مصادر خليجية إلى توغر الثقة من قبل الجميع في أن يسعى الملك فهد للوصول إلى حل يرضي الطرفين بفضل قبالته وحكمته وقد توصل



السفير المسلم بأن « الشقيقة الكبرى
الملكة العربية السعودية هي راعية
الجميع » وأن مصيرنا مشترك
والقيادة الخليجية المشتركة دائماً
تسعى لصالح شعوبها وتحقيق الألفة
والحبة فيما بينها... فتوالت الملكة
هي دائماً مواقف حقة على جميع
الأصعدة والمستويات ، وفي كل
الانجاسات ، لا تفل ولا تمول إلا ما هو
مريض للجميع ، انطلاقاً من عقيدتها
الاسلامية السمحة وكيانها ومحبتها
للخليج كله

وأوضحت المصادر الخليجية بأن قمة
مجلس التعاون المقبلة في مسقط ،
سوف تضع أسس وقواعد حل جميع
الخلافات الخليجية لتستمر المسيرة
الواحدة بطريقة الود والحب
والتسامح سعياً إلى إنجازات تخدم
العمل الخليجي المشترك.

قطر : دعوة لاستمرار العمل الخليجي

وقالت المصادر أنه ليس أكثر دالة
من الاجراء الايجابية التي لاتعنيها
مبادرة خادم الحرمين ، من دعوة قطر إلى استمرار مساعي الملك فهد ، وترحيب
الحجرون بدعوة قطر . وقد وردت الدعوة القطرية في كلمة اولى عهد قطر الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء ، وقد أكد في الكلمة استناداً
إلى أهمية سحب قضية الخلاف من التحكيم الدولي في حالة التوصل إلى حل
أخوي مقبول من الطرفين حيث أن الهدف من الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية
كان للحفاظ على روابط الاخوة والمحبة القائمة على حسن الجوار ، والرغبة في
توفير الأمن والاستقرار للمنطقة ، فالواجب تجاه شعوب المنطقة هو حل وإزالة
كل خلافات بطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من التعاون انطلاقاً من
الدين الحنيف والتاريخ المشترك ، كما أن حل هذا الخلاف نابع من المحبة القائمة
ومن التفاهل والتلاحم.... والحجرون تقترح لقاء ثلاثياً.

وحظيت المبادرة السعودية بقبول الحجرون أيضاً التي وحيث برغبة قطر في
استمرار المبادرة الساعية للصمعة لخادم الحرمين الشريفين ودعا إلى العهد القادم
العلم لقوات دفاع الحجرون الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى عقد اجتماع في
السرور وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين ، يتم خلاله وضع الأطار
للتنفيذ لاستئناف المحادثات وصولاً إلى حل أخوي شامل ، وأكد إلى عهد
الطرفين ، وقال : إننا على ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين
واسمى الحجرون وقطر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والشيخ خليفة بن
حمد آل ثاني ، سيكون لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب
دول المجلس.

وقد استجابت السعودية للروح الايجابية في القمة وقطر ، وأعلن مصدر
سعودي مسؤول أن حكومة المملكة تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا
التوجه الايجابي المشترك ، وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف
الوساطة بين الأشقاء في البحرين وقطر ، وبأن كل جهد ممكن من أجل



المصدر : **الوطن العربي**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

والوصول إلى تسوية تنهي الخلاف القائم، وتستجيب لحقوق الطرفين وتحفظ لجانيتين شقيقتين لأرسل الأخوة ووشائع القرىي والحمة التي تربط بينهما وأكد المصدر أنه سيتم الاتصال بالعدولتين الشقيقتين للنظر في كيفية استئناف هذه المساعي.

المفاوضات السعودية - اليمنية

وقالت المصادر إنه تكلينا لتطلع الملك عهد الاستراتيجي نحو منطقة مستقرة وأمنة وخالية من النزاعات، فقد واصلت الملكة مساعيها لاستكمال مفاوضات إنهاء الخلاف الحدودي مع اليمن التي ما زالت متواصلة وقد استؤنفت المفاوضات بعد أن لدى أعضاء الوفد اليمني برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني وشيخ قبائل حاشد كبرى القبائل اليمنية، حيث قال ناطق باسم الوفد أن أعضاءه انتموا مناسك العمرة مستبشرين بأن يوفتهم الله في مواصلة ناجحة للمفاوضات مع إشقائهم السعوديين.

وقد اقام الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي مأدبة افطار في مزرعته القوية من الرياض تكريما للشيخ الأحمر ووفده، حيث تبولت الاحاديث الودية في شأن القضايا الاسلامية والعربية وفي مقدمتها العلاقات السعودية - اليمنية وفي نهاية الافطار قدم الأمير سلطان هديا تذكارية إلى الشيخ الأحمر وأعضاء الوفد، وشكر الشيخ الأحمر الأمير سلطان مقدرا له «جهوده الخيرة والطيبة في سبيل خدمة الأمة الاسلامية والعربية».

وحضر مأدبة الافطار الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وعدد من الأمراء والوزراء وسفير المملكة في اليمن وسفير اليمن لدى المملكة.

وقال الشيخ الأحمر بعد المأدبة «إن خادم الحرمين الشريفين هو بمثابة أب لنا... ومسعود القصة اليمنية - السعودية لم يتحده، لأن مثل هذا الورد

لا يحد عادة إلا بعد التشاور بين القيادتين السعوديتين».

وأشارت المصادر الدبلوماسية إلى أن السعودية تبدي كل استعداد لانتهاء القضايا التي يجري الحوار حولها في المفاوضات بما يحترم حقوق الجانبين ويستجيب لمصلحتهما المشتركة، باعتبار أن إنهاء مشكلة الحدود هو الباب نحو تطبيع العلاقات بين البلدين، مع وجوب التحكيم في مواقع تحتاج إلى ذلك، حسب كل نقطة حدودية على حدة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد نله صالح قد بعث برسالة إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون تتعلق بالمفاوضات، أكد فيها حرص اليمن على حل مشكلة الحدود مع الاشقاء في السعودية بالتفاوض والحوار السلمي والتفاهم بعيدا عن القوة وبما يضمن الحقوق المشروعة ويعزز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

شليتون يهيد بالساعة السعودية

ولاحظت المصادر الدبلوماسية أن الجهود التي تبذلها المملكة من أجل إنهاء الخلافات في المنطقة، وعلى نطاق الشرق الأوسط والعالم، حظيت بالشفقة عميقة من الرئيس كلينتون، وذلك في كلمة القلما الرئيس الأميركي بمناسبة مرور ٥٠ عاما على القلقة التاريخي الذي عقد بين المغفور له الملك للمؤسس عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت، حيث وضع تلك الاجتماع الأسس للرأسخة العلاقات والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة.



المصدر : **الوطن العربي**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢ مارس ١٩٩٥**

تفاؤل لجهود الرياض لحل الخلاف الحدودي مع اليمن

وقد تشاد كليتوتون بذلك الاجتماع الذي عقد على سفينة أميركية في قناة السويس بناء على رغبة روزفلت. وقال: إن الملكة تمت القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين ساهمت في الاستقرار والسلام العالميين وأعرب عن ثقته في أن الأسس الراسخة التي وضعها الرئيس روزفلت والملك الراحل عبد العزيز ستستمر وتتواصل.

لضمان وتأكيد علاقة الصداقة الوطنية المتعاطمة بين البلدين لعقود عديدة مقبلة، كما تشاد الرئيس السابق جورج بوش بملاقات الصداقة والتعاون بين السعودية والولايات المتحدة، وقال: إن أعظم ما يسرني عندما كنت رئيساً، كان ذلك العمل عن قرب مع الملك فهد خلال عملية درع الصحراء وعاصفة الصحراء، مشيراً إلى دور خادم الحرمين في مواجهته العدوان العراقي وإنهائه، وأضاف: ولولا ذلك، لكننا نعيش في عالم مختلف جداً اليوم.

وزير الخارجية الأميركي السابق أكد بدوره رسوخ علاقات الصداقة والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة وقال: إنها علاقات وضع أسسها الملك عبد العزيز وتقوم على الاحترام للتباعد والثقة القوية والمصالح المشتركة... وهي العلاقات التي مكنت من مواجهة الغزو العراقي وتحرير الكويت.

وقد لقيم احتفال في متحف البحرية الأميركية في واشنطن، حضره وزير البحرية الأميركية جون فلتنون وعدد من المسؤولين وعدد ممن بقوا على قيد الحياة من ضباط وحمارة المدمرة «يو. إس. إس. ميرفي» التي أثبتت للملك عبد العزيز من جدة للاجتماع مع الرئيس روزفلت على متن البارجة «يو. إس. إس. كوينسي» الراسية في الممرات المرة بقناة السويس.

ويذكر أن ذلك اللقاء الذي تم قبل ٥٠ عاماً، بدعوة من روزفلت، لم يكن الحافز إليه إدراك واشنطن لأهمية دور السعودية كمنتج النفط وحسب، بل كان يعكس تلهف روزفلت على لقاء القائد الذي وجد القبائل والمناطق بقوة إرادته، وبرز بشكل متزايد كإحدى الشخصيات المتميزة في القرن الحالي، بينما ذهب الملك عبد العزيز إلى اللقاء مطلقاً من إدراك لأهميته التاريخية، حيث تمت الترتيبات للاجتماع بسرية تامة قبل قمة يالطا ولقائهما، والتي خصصها زعماء الدول العالمية للتخطيط لنهايات الحرب ووضع أسس النظام العالمي الجديد، وتقول المصادر التاريخية أن الملك عبد العزيز كانت تدور غيرة في كسر أحادية النفوذ البريطاني، خاصة بعد وعد بلفور والوقف البريطاني المالي لليهود... حيث كتب إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في تلك المرحلة: لقد سلمتكم وسأساعدكم وأدعم موقف أهلكنا يوماً، ولكن لا يمكن تدمير روحي وشراييكم كحسبم بالتوصل إلى تسوية مع الصهيونية... أما أميركا فقد كانت في تلك المرحلة حسب «شركة الأطلسي»، تساعد للبحر التي تتخذها الدولة السعودية لصالح تحرير الشعوب العربية للراحة تحت السيطرة الأجنبية.

الرياض - الوطن العربي



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء العمل باتفاقية الحدود

بين اليمن وعمان السبت القادم

عمان - ق.ن.ا - يبدأ اعتباراً من السبت القادم العمل باتفاقية الحدود الدوالية بين اليمن وسلطنة عمان، وذلك بعد انتهاء الخبراء من ترسيمها.

ومن المقرر أن يقام حفل بهذه المناسبة في المنطقة الحدودية يوقع خلاله علماء البلدين إيذاناً بتسليم كل من الجانبين حدوده.

وسيصدر بيان بهذا الخصوص في كل من مسقط ومضعا، حول هذه الاتفاقية.



المصدر : الهيئة الملكية

للنشر والخدمات الصحفية والإعلامية

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

اليمن وعمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود

□ صنعاء - من القبال علي عبدالله:

من البلدين انضمت على اخلاء منطقة الحدود بينهما من القوات والانسحابات العسكرية لكلا الطرفين تأكيداً والتزاماً منهما على توج الاستطاب الأسفل في ضمن الجوار وإزالة أي عوائق يمكن أن تعرقل مسيرة التعاون بينهما والترايب الأخوي بين شعبيهما.

وقال البيان المشترك انه في هذا اليوم الذي نعان فيه كل من الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان انتهاء أعمال الترسيم الحدودي (-) فإنه أصبحت للبلدين السيطرة الكاملة على الأراضي التي تدخل في نطاق سيادتهما وفق التقسيم الجديد للحدود بينهما. ورا إن البلدين وهما يحتفلان بهذه المناسبة ليتميزان بكل صفق بروح الأخوة والمودة التي صانت بينهما وعلى مختلف المستويات السياسية والثقافية طوال فترة محادثات واتجاز ترسيم الحدود بين البلدين ويؤكدان أن ما تم اتجازه بينهما هو دليل على حكمة وبصيرة تحت دعما القيادتان السياسيتان في البلدين ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح والسفطان قابوس بن سعيد سعياً منهما إلى إيفظاظ أي أسباب تحول دون اتسياب العلاقات الأخوية والمصالح المشتركة للشعبي العماني واليمني.

بيان صحفي مشترك بمناسبة الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان.

وجاء في البيان الذي تسلمت «الصحاف» نسخة منه بالقص انه تم بجمد الله وتوقيفه الانتهاء من ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان بدءاً من رأس شربة علي وانتهاء بالنسق الجغرافي ١٩ درجة شمالاً و ٥٢ درجة شرقاً، وذلك تنفيذاً للاتفاقية الحدودية الموقعة بين البلدين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢.

وأشار إلى انه بمناسبة هذا الحدث المهم في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين فسيتم اليوم (الأسر) الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بينهما وسيتم في مظلة صيرورة الضمنية راع علمي للبلدين علي شواهد تاريخية لتكبيهما في المنطقة اينذاً يتسلم كل منهما جوده وفق الترسيم الجديد لها.

واعلى البيان ان ثلجاً مشتركاً مختصة



بعد ترسيم الحدود

صنعاء تغادر بحار الغزلة عبر بوابة مسقط

□ صنعاء - محمد علي البليسي :

عبر البوابة العمانية تقرب صنعاء من حديد من جاراتها الخليجيين وتسمى لأن تكون مسقط جسرا لعبور بصار الغزلة خاصة أن العلاقات اليمنية العمانية تبقى الأكثر تميزا في المنظومة اليمنية الخليجية. وقد شهدت حدود عمان واليمن يوم السبت الماضي احتفالا بترسيم الحدود وسانت موجة من التفاؤل في الأوساط السياسية اليمنية غير أن مصابري سياسية مستقلة قالت للعالم اليوم إن تفاؤل صنعاء في هذا الصدد مبالغ فيه ورغم الدور الكبير لمسقط في عملية إعادة البناء إلى محاريها فيما يتعلق بتطبيع الأوضاع الخليجية في اليمن خاصة بعد انتهاء العمليات العسكرية في الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة.



البليسي



علي صالح

الذي كانت ستقوم بتحويل في اليمن بمبلغ وقدر 22 مليون دولار كما قامت مسقط بأصدار قانون حق اللجوء السياسي ولكنها حتى الآن لم تعلن رسميا سبب تزامنه مع طلب صنعاء من الأنتربول الدولي إلغاء اللجوء على أربعة من السياسيين اليمنيين بتسليمهم على سالم البيض وتسليمهم إلى اليمن وكانت مسقط قد منحت البيض بعض معاونه حق اللجوء

النهائي للحدود اليمنية العمانية حصلت تغيرات عديدة على الساحطين اليمنية والعمانية حيث عقدت اجتماعات متعددة على مستوى القمة بين القيادتين اليمنية والعمانية والتي تعرف باسم اجتماعات صلالة 2 و3 والتي ظلت ملفاتها على الكتمان حتى الآن. مصابري سياسية أكدت للعالم اليوم أن عمان الفت بالفعل مشروع مصنع الفلال

وقد جاء إعلان وزير الإعلام العماني عبد العزيز الرواس أن علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني وأمين عسّام الحزب الاشتراكي السابق اعتزل العمل السياسي بمثابة تخمين عماني لحكومة صنعاء بأن مسقط لن تكون قاصدة لاندلاع أي معارضة لنظامها إلا أن السلطة بدأت تقلل من تعاونها مع اليمن وفسر المراقبون السياسيين موقف القيادة العمانية في ذلك الصبح على أنه أمر مؤثر إلى حد ما في تطبيع الأوضاع الداخلية في اليمن بعد انتهاء العمليات العسكرية وعزز هذا المؤثر إعادة مسقط لعدد من القطع العسكرية اليمنية التي تصل قيمتها إلى حوالي نصف مليار دولار والتي لجأت إلى عمان وكذلك عدد من العسكريين والمدنيين الذين كانوا قد نزحوا إليها قبل دخول قوات صنعاء إلى عدن. وبين انتهاء العمليات العسكرية واحتفال الترسيم



الجمهورية اليوم

المصدر :

١ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسي. وهنا تقول مصادر
دبلوماسية عربية له العالم
اليوم إن طلب صنعاء رسمياً
من الانتربول الدول تسليم
البعض وضع مصداقية حق
اللاجئ السياسي العماني في
حرج وربما يمتد هذا الحرج إلى
بقية الدول الاخرى وخاصة
الدول الخليجية التي يتواجد
فيها قادة جنوبيون فروا أثناء
الحرب اليمنية - اليمنية خاصة
إذا أعلنت صنعاء رسمياً اسماء
الدفعة الثانية من المطلوبين بعد
أن كشفت مصادر دبلوماسية
خليجية عن استيائها لورود
اسماء في القائمة الثانية تحول
عليها القيام بادوار فاعلة في
تطبيع الاوضاع الداخلية في
اليمن ولهذا يرى مراقبون
سياسيون أن العلاقات اليمنية
العمانية لن تشهد نفس الزخم
الذي عاشته خلال السنوات
الثلاث التي اعقبت قيام الوحدة
والسنتين الاخيرتين منهما على
وجه التصعيد ويرجع ذلك
للتناقض الواضح بين ما ترغب
فيه صنعاء وما تسلكه على
المستوى الاقليمي والدولي. فهي
تريد أن تكون مسقط جسر
تواصل مع جيرانها وبالمقابل
فهي تمارس ضغوطاً عليها
بطلب البعض وبعض معانته
وهذا ما يجعل الجانب العماني في
موقف حرج.



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٠ نوفمبر ١٩٩٥**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة خارجية

نموذج من عمان

منازعات الحدود من القضايا الحساسة في المنطقة العربية. تصرب مجاورها في أعماق التاريخ وتجاوزت همومها الإنكسنة نلو الأخرى والاقتراب منها متعابة اللعب بالأفهام مع كل مايجعله من خطر الانسجاس في وجه الأطراف المعنية ولاتشد للمنطقة العربية عن غيرها في هذه المنازعات التي تنفاوت حينها وتعقيداتها من منطقة الى أخرى ولكن بينما سمي الآخرون الى اللجوء للتحكيم والوساطة، فل هذا الأسلوب عميرا على النفس في المنازعات العربية بل ربما زاد من حدة الأزمة وبلى الأمل مرهوبا بالتهافت المشترك وحسن التوايا والعلاقات بين الشعوب والتبادلات بوصفه أسلوبا ينسجم مع المزاج العربي يستطيع أن يذيب الجليد في العلاقات بشكل أكثر جنى من أى أسلوب آخر

وقد احتفلت سلطنة عمان واليمن منذ أيام قليلة بانتهاء ترسيم الحدود بينهما وتسليم كل منهما المنطقة التي أصبحت تخضع لسيادته وتمكنا من تعيين الخط الحدودي بينهما على مسافة تبلغ ٢٠٨ كيلو مترات من رأس شربة على الى زمة شحيت وتم الإحتفال بمرجة الشجعين التي أنعمت في كسات المسئولين على الجانبين وكعادة العرب راح الشعراء يلفون القمصان بهذه المناسبة المهمة وتم الإحتفال في منطقة جدروت عند علمى المدين على شواهد تاريخية لكنيهمها في المنطقة هي القلعة العمانية في وادي حبروت شرقا والقلعة اليمنية على مرتفعات الوادي غربا. وجاء الانتهاء من ترسيم الحدود نفصدا للاتفاقية الموقعة بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٢. وخلال السنوات الثلاث الماضية تضاعفت جهود البلدين في رسم الحدود بطريقة علمية فتمت العملية وفق مواصفات عالية الجودة وباستخدام التقنيات الحديثة في ميدان المسح الأرضي والارض الجوية لتقسيم الحدود المشتركة وتمت الاستعانة بلحدي الشركات العمانية الرائدة في هذا المجال بأشراف المدين

وماحدث يستحق الإشادة لأنه يعد نموذجا لحل خلافات الحدود بالطرق السلمية وبالتفاهم المباشر بين أى بلعين متنازعين وهو مثلك

يفتح صفحة جديدة لمن في تاريخ علاقات المدين بل وبانكسنة منطقة الخليج ذاتها. فلاب اصبح مفتوحا لعلاقات طبيعية بين الشعبين تنعكس في ازدياد أوجه التعاون ولم شمل العائلات وتحقيق الأمن وبالمسمة لغيرهم هو درس يجب أن يجتذى بدلا من الجدل العقيم والحلول القريية ولاتك ايضا انه ستكون له انعكاساته الإيجابية في قضايا خلافية حول الحدود بين أطراف أخرى في المنطقة

والعبرة من هذا النموذج هي تواضع حسن التوايا والركسبة الصادقة في التفاهم. وعمان من الدول التي تحسب على هذه التفاعلات فولا وفعلها في علاقاتها بالدول الأخرى حيث تحرس على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ومبدأ التعايش السلمي بين الدول، ولأنها لطفت ذلك في قضايا كثيرة سابقا فقد تسببت حينها للمصادفة مما يعد عاملا رئيسيا في ذلك أي تخيلات امام أي مشكلات تواجهها من الاحتلال السافنة في منطقة لانهذا

امولجها كثيرا. أن الحكمة وحسن التوايا وزرع الثقة هي عوامل طيبة بازالة الكثير من المشاكل التي تعكر صفو العلاقات العربية - العربية. وهذا درس من عمان أن يريد أن يرهف السمع ويدير البصيرة لعنا نخرج من محنتنا العربية الزائرة

د . عبد العاطي محمد



بعد ترسيم الحدود بين البلدين اليمن وعمان تستأنفان قريباً درس تمويل الطريق الدولي

الغرض ١٩ شمالاً وخط الطول ٥٢ شرقاً، وأكد أن الإجراءات التكميلية لتأكيد الحدود الشرائط الخاصة بالحدود بمقاييس رسم مختلفة، ما يشكل المرحلة الأساسية في العمل لترسيم الحدود اليمنية - العمانية. وأوضح المسؤول اليمني أن بوضع المناطق الجنوبية بين البلدين ادراكاً سيحدث في ضوء الأعمال الحدودية للتكميلية التي تسمى الجهات المختصة اليمنية والعمانية إلى تنفيذها بالتعاون في ما بينها، من جهة أخرى علمت، الحياة، من مصادر مطلعة في عدن أن بوقد أعمالاً كبيراً يضم رجال أعمال ورؤساء القطاعات الصناعية وممثلين عن الغرف التجارية سيرور على قريباً لاطلاع على الإجراءات المتخذة لتحويل الخلية إلى منطقة حرة، وإمكانية الاستثمار العربي فيها من خلال إقامة مشاريع خاصة في مجال الاسماك.

وأكدت المصادر أن أكثر من مئة شركة عربية واجمعية تلحمت للاستثمار في المنطقة الحرة، وسما شركات المالمة وبريطانية طرحت مشاريع ساحلية، فيما تلقت شركات اميركية ويابانية واقلية لاتحاد مطر عدن الدولي كمطار للمنطقة الحرة، وأشارت إلى أن شركات استشارية عالمية سيمطّل منها درس هذه المشاريع وإمكانية الاستفادة منها في المنطقة الحرة.

□ صحواء
من الدال علي عبدالله.

أكدت مصادر حكومية بمدينة الدراسات الخاصة بإقامة مشروع طريق دولي يربط بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، أعنتها شركة دار الهندسة العربية، وهي شركة استشارية

وأشارت إلى أن التفتت المقبرة لاتضاء الطريق تبلغ ٨٠ مليون دولار قدمت السلطنة منها ٢١ مليون دولار، ويتبع اليمن عن فرض لاستكمال المبلغ. وقالت المصادر أن المسؤولين في البلدين سيجتهدون الأسبوع المقبل في إمكانات الحصول على بصفة التمويل للبدء بعملية التمهيد في العام المقبل وفقاً لتوجيهات فائدي البلدين الفريق علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد في اجتماعهما الأخير في صلالة، ويبلغ طول الطريق الدولي المستند من محافظة المهرة اليمنية إلى محافظة حضالة العمانية ٢٦٥ كيلومتراً

إلى ذلك قال الدكتور محمد عبدالملك العلفي رئيس مصلحة المساحة أن الانتهاء من إجراءات ترسيم الحدود اليمنية - العمانية مطلع حزيران (يونيو) الجاري مثل الإسراع الرابع لتطبيق الأعمال الميدانية لتشييد نقاط وعلامات الحدود على طول مسير الخط بين البلدين، عند نقطة الضيق بين خط



البحرين تؤكد سيادتها على حواري

□ الممناعة - الحياة

■ اكتمت وزارة خارجية دولة البحرين مجدداً أمس، أن جزر حواري هي، وكما كانت دائماً، جزء لا يتجزأ من دولة البحرين وخاضعة لسيادتها وسيطرتها وحدها، وأن جزر حواري ليست ولم تكن قط جزءاً من دولة قطر وأن دولة البحرين تؤكد أبشراً أن موقفها وخلافاً لما تدعيه دولة قطر، هو أنه ليست هناك اتفاقية دولية نافذة بين دولة البحرين ودولة قطر تمنح الاختصاص لمحكمة العدل الدولية للنظر في المطالب غير القانونية لقطر.

وجاء ذلك في مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية البحرينية أمس إلى وزارة الخارجية القطرية رداً على تصريحات أمير دولة قطر والتي نشرتها صحيفة «الوطن» القطرية الأحد في ٣ أيلول (سبتمبر) الجاري والتي تناولت أموراً تتعلق بالمعاشات والمشاريع التي يجري إنشاؤها في جزء من حواري وتطرق لتصريحات أيضاً إلى الدعوة التي تقدمت بها دولة قطر بصورة متفرقة إلى محكمة العدل الدولية.

وجاء في المذكرة البحرينية أيضاً أن دولة البحرين تود أن تعيد إلى الاعتبار أن دولة قطر التخليقة أعلنت مجدداً بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن رغبتها في تسوية الخلاف القائم بين البلدين حول الحدود البحرية والمسائل الإقليمية من خلال استمرار جهود وساطة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، كما أن دولة البحرين أعربت بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن سعادتها لاستمرار الوساطة الفعالة وفي اليوم نفسه أعربت المملكة العربية السعودية لتخليقة عن بالغ ارتياحها وسمعتها بهذا التوجه الإيجابي المشترك للبلدين الخليجين البحرين وقطر، ولذلك فإن دولة البحرين تدين بشكرها من أن تصريحات دولة قطر تشير لخطأ التقاضي أمام محكمة العدل الدولية ولا تشير على الإطلاق إلى استمرار الوساطة.

وأضافت مذكرة الخارجية البحرينية وهي ما يتعلق بالمعاشات والمشاريع في جزر حواري، فإن دولة البحرين تطلق الحق في القيام ب

أعمال كرامها مناسبة على أراضيها الواقعة تحت سيادتها وأن دولة البحرين وشعبها قاما بأعمال الإنشاء في جزر حواري منذ مدة تزيد على مئتي سنة، وخضعت المذكرة لثلاثة دن ما تقوم به دولة البحرين من نشاطات ليس إلا ممارسة لحقوقها المشروعة كدولة مستقلة دون أية نية منها للاضرار بالعلاقات الأخوية القائمة بينها وبين دولة قطر الشقيقة.

وكانت صحيفة «الوطن» القطرية قد نسبت إلى أمير دولة قطر فتحيد حمد بن خليفة آل ثاني قوله رداً على سؤال في شأن ما أعلن في البحرين عن وجود مشروع سياحي لإنشاء فندق في جزيرة حواري أن ذلك يشكل مخالفة لمبادئ إطار العمل التي التزمها الطرفان والتي لا تجيز القيام بمثل هذه الأعمال ولا ترتب أي اثر قانوني عليها.

وأضافت الصحيفة أن أمير دولة قطر أعرب عن أمه في «أن يسلم الإنشاء في البحرين مع اخوانهم القطريين في الشكاوى مع محكمة العدل الدولية للوصول إلى حل نهائي وعادل لهذا الخلاف بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الخليجين».



المصدر: **التيار النقدي**

التاريخ: **١٩٩٥ سنة ١٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير قطر: الخلاف مع البحرين يسحب من محكمة العدل إذا نجحت وساطة الملك فهد

□ لندن - «الحيلة»

■ قال أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إن قطر على استعداد لسحب خلافه السعودي القائم بينها وبين البحرين من محكمة العدل الدولية، متى نجحت الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في إيجاد حل مقبول بالنسبة اليها. وبحث تلك إشارة من أمير قطر إلى أن بلاده لا تزال مستمسكة بالوساطة السعودية بينها وبين البحرين. ودعا الشيخ حمد في مقابلة وزعتها أمس وكالة الأنباء القطرية، وأجرتها معه وكالة الأنباء العمانية،

إلى «الاستفادة من التحديات الأمنية الكبيرة والاختبارات الصعبة التي واجهت منطقة الخليج لتتلافى تكرار ما حدث وأسد الفراق أمام التداخلات الأجنبية والتوترات الداخلية». وأعرب عن اعتقاده بأن الوضع بات يقتضي مراجعة عاجلة للأساليب القائمة وراء الخلافات والمشاكل العالقة بين دول المنطقة وأولها الملف للشلك المتعلق بالحدود والذي يمثل في كثير من الأحيان تقابل مؤالوة تهدد استقرار المنطقة بأسرها، وأمنها. مؤكداً أن الحل لمشكلة الحدود هو المفاوضات والوساطات أو اللجوء إلى القضاء الدولي كخيار أخير.

وعن الخلاف القطري - البحريني قال: «إن الموضوع مطروح أمام محكمة العدل الدولية، ورغم ذلك فإن دولة قطر على استعداد لسحب الخلاف من المحكمة متى نجحت الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في إيجاد حل مقبول بالنسبة اليها». وعن الوضع الحدودي بين قطر والعمارة العربية السعودية قال: «إن الحوار مستمر والاتصالات جارية في هذا الصدد للتوصل إلى تسوية للحدود بما يرضي الطرفين، وأعرب عن ثقته في حكمة خادم الحرمين



المصدر: الحياة الجديدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٥ ٢٠٢٤

التريدين وحرسه على مصالح البلدين الشقيقين.
لرأى أن دول المنطقة أصبحت اليوم في حاجة إلى استراتيجية أمنية
ولمغايرة مشتركة تقوم على أساس التنسيق والتكامل والاستفادة من الإمكانيات
والقدرات المتاحة لكل دولة. وقال: أن دول المنطقة مطالبة الآن وأكثر من ذي

قبل بالانضمام بخصية التمنية بمفهومها الشامل وتوسيع قاعدة المشاركة
الوطنية لأن ذلك من شأنه أن يعمل على ترسيخ شعور المواطن بالانتماء إلى
الوطن ويجسر فيه طاقات الإبداع وكلها عوامل مهمة تعمل على ترسيخ دعائم
الآمن والاستقرار.

وأعرب عن اعتقاده بأنه مطالباً بعقد الموقوفات التي تعد من فاعلية مجلس
التعاون الخليجي لأن يكون بإمكان المجلس القيام بجليل الأعمال التي
تستجيب كاملاً لمتطلبات شعوبه.

ودعا إلى مزيد من التفعيل للعمل المشترك ومزيد من الجهد المبذوث
للمباشرة بإزالة ما يعترض مسيرة المجلس من معوقات حتى يتذرع خطوته
بديس وثقة وأطمئنان نحو التكامل في كل المجالات تحليفاً للقطاعات شعوبه
وأملها.

تلك أعرب عن أمله بأن تشهد القاعة المطلة لقاعة دول مجلس التعاون الدول
الخليج العربية في سلطنة عمان جبهة في الطرح وفي رسم استراتيجية عملية
جديدة للمستقبل كخطة في تطوير التعاون المشترك وفقاً للمبادئ الإسلامية
والصحيح التي قام عليها المجلس. وأن تكون القمة الثالثة النوعية الكبرى
لتتواصل بعد ذلك المسيرة عزيزة مسافة نحو بلوغ ما تصبو إليه شعوب دول
المجلس من أهداف نبيلة.

وأكد أن الوقت حان وفي هذه المرحلة المصرية التي تدر بها الأمة العربية
لأن يسمى الجميع خليفاً في تنمية الأجواء العربية وتحقيق المصالحات محمياً
عن محيطه بأن ذلك لا يتأتى إلا بمزيد من التفاهل ومزيد من التعاون كقائه
والعمل المشترك انطلاقاً من سلامة الفكرة وصقل الرغبة وعمق الإحساس
بالمسؤولية القومية.

ونبه إلى أنه من دون المصارعة إلى السعي لكبح هذه الأهداف فقد
يجد الحرب أنفسهم في حال استمرار من الفينة والاضطراب. وأضاف: دلاً أن
الشيء الإيجابي الذي يدنا نفسه هو سماع مزيد من الأصوات الجادة التي
تدعي بهذا التوجه القومي.

وجدد تأكيد دولة قطر لعملية السلام في الشرق الأوسط مؤكداً في هذا
العهد «الحاجة التمنية للمنطقة إلى لحلال سلام دائم وعادل يحقق مصالح
جميع الأطراف.

وأعرب عن مثقله إلى التزام هذه العملية على جميع المصالحات وبخاصة
المصريين السوري واللبناني، وقال: أن هناك أفكاراً مطروحة للبحث في
مشروع لتكافؤ الفخار القطري إلى الزين وأسر الليل. مشيراً إلى أن دولة قطر لا
تسلم في وصول الفخار القطري إلى إسرائيل بعد التمام عملية السلام الجارية
الآن.

وعن العلاقات القطرية - اليمنية أعرب عن ارتياحه إلى رؤية المصالحات
المتنامة بين دولة قطر وسلطنة عمان الشقيقة نموذجاً يحتذى به ويظهر بظلال
من الخير للشعبين الشقيقين، منها ما يحرصه السلطان قابوس على رعاية هذه
العلاقات وتزويدها. تلك أعرب عن تطلعه إلى توسيع نطاق التعاون بين البلدين
في مختلف الميادين مؤكداً «أهمية الخطوة الأخيرة التي تسلك في توقيع
اتفاقية بين البلدين لتتقل بالمنطقة الشخصية.

وقال أنه تجرى حالياً اتصالات بين دولة قطر وبوالة الإمارات العربية
المحددة في شأن السماح لمواطني البلدين بالتقفل بالمطارات الشخصية مروراً
عن داهله بأن يتحقق ذلك قريباً.

وأشار إلى أن دولة قطر جارت منذ شهور عدة إلى السماح لمواطني دولة
الكويت بدخول قطر بمطابقة الشخصية. ولكن دولة الكويت لم تحصل قطر
بالحال حتى الآن. وأعذر أن الوقت قد حان لتعميم هذه الخطوة بين دول
مجلس التعاون الخليجي «تحقيقاً لرغبة شعوبها في تدعيم أواصر الترابط في
ما بينها.



تغلبنا على الفتنة ولن ينال أحد من استقرارنا

أمير البحرين لـ «الحياة» : نرحب بوساطة السعودية لحل الخلاف مع قطر

□ المنامة -
من بارة علم الدين:

باعتبارها قضية أساسية لتعاقب
السلام الشامل والحمل في
المنطقة.

ورداً على سؤال عن قصة مجلس
البحرين لدول الخليج العربية التي
ستعقد في مسقط مطلع الشهر المقبل
وتتخللها قال: «إن البحرين تتطلع
إلى القمة بتفاهل كبير باعتبارها
فرصة طيبة للتسليم ودراسة قضايا
المنطقة والتباحث في أمور البيت
الخليجي بروح الأخوة الصالحة التي
تراهي مصالح الجميع».

وأكد موفد بلاده من الوساطة
السعودية حول الخلاف الحدودي بين
البحرين وقطر واعتبره موقفاً
واضحاً يتكفح بالترحيب الحام
بالوساطة السعودية القرمصة.
فالبحرين تؤيد دائماً حل خلافات

الأخوة بالطريق الودية والسلمية.
ورداً على سؤال عن الوضع
الدخلي في البحرين قال الشيخ
عيسى طلق قطعاً شوطاً طويلاً لبناء
بلادنا وتحديثها، وتم ذلك بفضل
جهود أمثاتها المخلصين ورغبتهم
في تطوير بلادهم. وبفضل تماسك
هذا الشعب البحريني، تمكننا من
التغلب على الفتنة التي حاول البعض
إشغالها.

وأضاف: «إننا لن نسمح لأحد بأن
يحاول النيل من منجزات هذا الشعب
أو تخريب مشائته أو تقويض مسيرة
بلادته وأمنه واستقراره». وأعرب عن
سعادته بعودة الأمن والاستقرار إلى
البحرين، وقال أنه لا يد من التفرج على
عملية البناء لإعمار ما دمرته الحرب
الطويلة البغيضة.

■ أعرب الشيخ عيسى بن سلمان
ال خليفة أمير دولة البحرين في لقاء
مع الحياة، عقد معه في قصر الرفاع
امس عن بالغ أسفه لحال الانقسام
والاختلاف في الآراء التي تسود الأمة
العربية. وقال أنه يشعر بالمرارة وهو
يستمع إلى استحقاقين رئيس
الوزراء الإسرائيلي يعلن أمام الوفود
المشاركة في قمة عمان الاقتصادية
دائه لنام من القدس عاصمة
اسرائيل.

وأضاف الشيخ عيسى بن
الخير كسات ومستغل أرضاً
للمقيمين الاسلاميه. وأنه لا يد من
التفاوض الجدي على وضع القدس



أسرار الساعات الأخيرة في مسقط

اجتماع مفاجيء لأميري قطر والبحرين حول الحدود

□ مسقط - محمد السيد

الدولية.. وقال مصدر خليجي بالامانة العامة للمجلس تطبيقا على الاجتماع: انه بداية طيبة للحوار وإزالة الجمود الحال في القضية خاصة بعد أن اتضح أن جهود الوساطة المبذولة لم تحقق تقدما يذكر لتصلب البلدين في مواقفهما وإصرار دولة قطر على أن تكون الأولوية للتكثيف الدولي.

وأكد المصدر أن قضية الخلافات الحدودية بين دول المجلس لم تكن موضوعا للحوار خلال جلسات المؤتمر لذلك لم يأت ذكرها في البيان الختامي للمجلس.. وإن كان قد أكد أنه تمت

إثارتها في اجتماعات قادة المجلس الثنائية. وتشير مصادر خليجية إلى استياء عماني شديد من انسحاب قطر في الجلسة الختامية. وقد اتضح هذا الاستياء في رفض سلطات الأمن السماح للوفد القطري بالمغادرة إلى المطار مباشرة بعد انسحاب الوفد. وعملت ذلك بضرورة اتخاذ إجراءات أمنية معينة لسفر الوفود ضمن جدول زمني محدد بعد انتهاء اجتماعات القمة.

ووفقى انسحاب الوفد القطري على كل أخبار المؤتمر.. وقصر البعض هذا القرار بأنه أسوأ ضربة وجهت إلى المجلس في سنواته الأخيرة وأنها تشير إلى تطور سلبي في أسلوب التعامل في القضايا الخليجية. ■

قبل اعلان قطر قرارها بالانسحاب من الجلسة الختامية لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. وفي تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح آخر أيام القمة. دبت ملامح نشاط غير عادي في جناح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين. وتحرك العديد من أعضاء الوفد البحريني ليطالبوا بإخلاء الطرقات من رجال الإعلام ومن المصورين بصفحة خاصة.. وتحرك عدد من رجال المراسم بالديوان الاميري البحريني لتنفيذ الأوامر.

وما هي إلا دقائق حتى كان أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في طريقه إلى داخل جناح الشيخ عيسى ليتبادل العناق والقبلات.. ويبدأ اجتماع مغلق بين الاثنين استمر لمدة ساعتين وانضم إليه وزيراً خارجية البلدين. وخلال انقضاء الاجتماع توافد عدد من الصحفيين الذين شعروا بمدى أهمية هذا الاجتماع الذي يعد الأول بين الأميرين منذ تولي أمير قطر السلطة..

ورفض أعضاء الوفدين الادلاء بأي تصريح حول مآلات الاجتماع وإن كانت بعض المصادر القريبة من الوفدين قد أكدت أنه للمرة الأولى يجرى حوار بين الأميرين حول المشاكل الحدودية الملحة بينهما والمعرضة حالياً على محكمة العدل



امير البحرين - «الحياة»: رحبت وأمير قطر بالوساطة السعودية

المنامة - من جهاد الخازن

اتفاق الدول الخمس الأخرى في مجلس التعاون على اختيار المرشح السعودي السيد جميل الحجيلان، أميناً عاماً لمجلس التعاون، خلفاً للشبح فيصل بن الفاسمي في وجه المرشح القطري، وقال: «إن الاستحاب تم في آخر لحظة بعد أن كانت قطر عرضت ما اعتبرت أنه مخرج من الأزمة عرضها الجديد للأمين العام الحالي سمة واضحة يتم بموجبه اختيار خلف له، ولكن عندما لم يؤخذ وجهة نظر قطر انسحب الشبح حمد، وسئل أمير البحرين عن الحوادث التي شهدها البلاد في الأشهر الأخيرة، فقال إنها «مستعصية» وأصاف متهمها جهات خارجية ب«إثارتها».

● دل يسي دعا إيران*

أنا أقول من الخارج.

● دل منك اتصالات مع إيران*

نعم

وقلت للأمين إنني سمعت في المنامة أن هناك تفكيراً في احتمال انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى وتعيين نصفهم الآخر، كرد على المطالب التي طرحت أخيراً، فقال:

* - في الصفحة (٦)

■ قال أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير أمه الشيخ حمد بن خليفة، على هامش تجمع السيد الحسيني الذي عقد في مسقط، مساء ١٢ أكتوبر، التي شهد

الأمير، وحضر الشيخ عيسى يرد على مسألة مسؤولية من رئيس تحرير «الحياة» بهار جويشة خاصة معه في الديوان الأثيري.

وسئل الشيخ عيسى هل حدث مع الشيخ حمد في الحلف الحدودي بين البلدين فاجاب: «إن الانحياز كان ودياً، ولكننا لم نبحث في أمور محددة عن الحلف القاعد وإنما في كل ما يهم بلدينا».

وقال أمير البحرين رداً على سؤال آخر إنه والشيخ حمد رجا الوساطة السعودية لحل الخلاف، وذلك في الاجتماع المعلق لقادة دول الخليج خلال القمة، وسئل هل هناك تطورات فاجاب: يرجو ذلك.

ومحدث الشيخ عيسى رداً على سؤال آخر عن انسحاب أمير قطر من الجلسة الحامية احتجاجاً على



الحياة اللبنانية

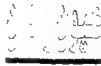
المصدر :

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ :

٩ شهر ١٩٩٥

إنه لا يوجد هذا التفكير في الوقت الحاضر ولكن هناك اتجاهات إلى زيادة صلاحيات مجلس الشورى بشكل تدريجي وإذا تزامن ذلك مع انفتاح إعلامي قوي فهو سيغطي المواطنين صورة الفعل عن دور المجلس وما يؤديه من مهمات وواجبات. ولعل الأمر إن شمة ترتيبات للإصلاح في المندوبات لزيادة مشاركة المواطنين مهمتها أن تؤدي إلى انتخابات بلدية. وثوقعت مصادر رسمية في المنامة أن يعلن الأسير عفواً عن بعض المحكومين في مناسبة العيد الوطني الأسبوع المقبل، إلا أنها أكدت أن هذا تقليد معروف في مثل هذه المناسبة ولا علاقة له بالإحكام والمحاکمات الجارية.



بحر الصحافيين، شعر بمنزل ما تقول قصة قديمة عن صاحب سيارة جديدة تناوبته مشاعر متضاربة، وهو يرى السيارة تهوي في وادٍ، وراء المقود حماته وتتشارب مشاعر الصحافي عندما تختلف دولة عربية مع ثانية أو ثالثة، أو أكثر، فاختلاف هذه الدول يوفر له فرصة نشر الغسيل الوسخ على صفحات جريدته بدل السطر، ما يرفع التوزيع، ولكن الصحيفة العربية عادة ما تزوج ضحية الخلاف، فهي لا يمكن أن تعتبر محايدة، وإنما تعاملها الحكومات العربية على طريقة جنو موستر دالاس «من ليس معنا فهو ضدنا» كتبت ما سبق مع خلفية اداعة تلفزيون قطر مغالبة مع معارضين، أو منشقين، بحرينيين، ويعد أن سمعت أن التلفزيون البحريني قد يستضيف الشيخ خليفة بن حمد في مقابلة سياسية مهمة

وكما أسلفت، يهتما كصحافيين أن تختلف الدول العربية لمرجوح صحفنا، ولكن نهتما أكثر مصلحة قطر والبحرين وكل دول الخليج، لذلك نفضل أن تتفق هذه الدول وتتعاقد بدل أن تتعاضد، حتى مع خوفنا من أن يكون اتفاقها على حسابنا وليس سهلاً في موضوع قطر والبحرين أن نقول «وكتبتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والأنف بالأنف، والأذن بالآذن، والسن بالسن» لأننا سنخجل في مناعة تاريخية، وكل طرف لا يعود إلى حادث، حتى يصود الطرف الآخر إلى حادث قبله، وهكذا، لإثبات أن الباري أعظم

ولكن إذا تجاوزنا التاريخ والجغرافية، بما فيها الخلاف الحدودي المعروف، إلى ما نحن فيه، فإننا نجد أن الجانب البحريني يدرس خياراته في الرد، بما فيها استضافة الشيخ خليفة بن حمد، على التلفزيون ساعة، أو في البلد أياماً وشهوراً بدل زيارة عابرة، وترك الباب مفتوحاً له على مصراعيه للعمل السياسي، وهم يقولون تبريراً لمثل هذا الموقف أنه ممارسة سياسية طالما أن الإعلام القطري لا يمارس حريته الا ضد البحرين والمملكة العربية السعودية.

ونتمنى أن تعد الحكومة البحرينية إلى عشيرة قبيل الرد، ونتمنى أن تقدر حكومة قطر أنها ستعامل كما تعامل، وأفضل كثيراً من معالجة وضع سي، عدم ترك الوضع يسوء إلى درجة يحتاج معها إلى علاج، فقد يتطور الأمر إلى درجة أن يتسع الخرق على الراقق، ولا تعود الأطراف تصرف مخرجاً من باب لم تود ولوجه أصلاً.

ماذا نقول بعد؟ هناك مستوى من العناد والجسارة في السياسة القطرية نرجو أن يوجه إلى غير الأخوة الجيران، وهناك شعور في بعض الأوساط البحرينية بأن القابلية للتفريونية قد تكون تلك القشة الأخيرة للخرفانية، وأن لا بد من إجراء عنيف رداً على التجاوز القطري الأخير.

ووجدت من متابعي هذه القضية أن ثمة توجهاً بحريئاً نحو المواجهة، بل أن هناك تياراً يقول أن المواجهة كانت يجب أن تبدأ قبل سنوات، وإنما لو بدأت في اليوم الأول لما وصلت الأمور إلى



ما هي عليه اليوم.
هذا التيار تعبر عنه قصة شعبية، سمعتها من جديده، عن عيال
جازوا الى ابيهم «الشباب»، وقالوا له: الناس قتلوا كلبنا، ورد
ابيهم «اقتلوا قاتل الكلب». وقال الأولاد ان اباهم خرف وتركوه.
فكيف يقتلون إنساناً لأنه قتل كلباً. وعاد الأولاد الى ابيهم بعد
ذلك يشكون «الناس احرقوا زرعنا» ورد ابيهم «اقتلوا قاتل
الكلب». وهم فكروا مرة اخرى ان اباهم شاب وخرف. ومرة اخرى
وعاد الأولاد الى ابيهم يقولون «الناس طعموا على سور بيتنا
ودخلوا على حريمنا» وقال ابيهم «قتل لكم ان تقتلوا قاتل الكلب
فلم تسمعوا كلامي. لو انكم قتلوه لما دخل الناس على حريمكم»
وفي حين يستفيد كصحافة وصحافيين من أي قتال أو خلاف،
إلا أننا نطمح مصلحة البحرين وقطر على مصلحتنا، ونتمنى لهما
اتعافاً وخيراً

جهاد الخازن



المصدر:

٢٠١٦

التاريخ:

للبحوث والتحريب والمعلومات

البحرين لاتزال تشترط اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعها مع قطر

□ الخاتمة - الحياة

مهنياً تقدم به الطاقم القانوني الجديد للمثل لنواة البحرين لتعميد الموضع المصلي قرار المحكمة الصادر في ديسمبر ١٩٩٥ (يوليو) ١٩٩٥ من شريط (أبواب) ١٩٩٦ إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ حتى يتمكن من دراسة هذا الخلاف من جميع جوانبه للتسوية.

أخيراً، إن دولة البحرين احتراماً لتمام خدام البحرين الشريفي الملك فهد بن عبد العزيز، بأعذاره الوسيط في حل هذا الخلاف، قد رث طوال هذه المدة إعطاء الفرصة كاملة لاجتثاث القضية الكبرى أن يسهم في حل هذا الخلاف بروح الأمانة والتضامن وحسن الجوار ولم ير في التضييق في حل الخلاف أمام محكمة العدل الدولية أو غيرها من الوسائل الاضطهاد لا ينبغي لأعلاء جهود هذه الوساطة الأخيرة من أن تبلغ مديها للتشاور باعتبارها الحل الأمثل في ضوء القيم العليا التي قامت عليها أسس التضامن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبذلك ترى أنه ليس حليلاً ولا مصححاً ما جاء في بيان وكالة الأنباء القطرية من أن دولة البحرين قد قرّبت من موقفها السابق من محكمة العدل الدولية، أو أن هذا يؤكد صحة الموقف القطري.

إن دولة البحرين كانت وما زالت عند موقفها المستند على أسس الحق والعدل والمصالحة في أن محكمة العدل الدولية مؤهلة للنظر في الخلاف بين الدولتين إذا كان النظر في القضية لها شأن سيئس كالة أوجه الخلاف بما فيها سيطرة البحرين على منطقة شرعية باعتبار أن النظر في القضية على أساس المطالب القطرية لقطر يتعارض تعارضاً صارخاً مع أسس الحق والعدل والعمل ولا يصح مجرد القول به.

■ نفت البحرين أمس أن تكون قد عدلت عن موقفها القاضي باللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتسوية نزاعها الحدودي مع قطر.

وبلغت وكالة الأنباء الخليج عن مصدر بحريني مسؤول قوله أن ما أوردته وكالة الأنباء القطرية الأمين المصلي عن اجتماع رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي يمثل من وكيل وزارة الخارجية بدولة البحرين وزير العدل بدولة قطر، بينهم بعدم الثقة وبالتشاور والتفاهد لوقف هذا الاجتماع وبالتالي بطلان ما انتهى إليه هذا البيان من نتائج. للاستماع الأتي.

أولاً، إن دولة البحرين لم تقدم في هذا الاجتماع لإعلان قبولها بقرار محكمة العدل الدولية وتأييد قراراتها وتطبيق إجراءاتها كما جاء في هذا البيان، بل أن دولة البحرين قد سجلت في هذا الاجتماع موقفها الثابت وأصرحت منذ بداية مباحثات الخلاف الحدودي بين البلدين أنها لنقبل النظر في الخلاف أمام محكمة العدل الدولية إذا توافرت جميع الأسس القانونية ومبادئ الحق للنظر في هذا الخلاف والمتمثلة في أن تقوم هذه المحكمة بالنظر على أوجه الخلاف بين البلدين شاملة مطالبة البحرين بالمسيادة على منطقة الزنارة باعتبارها ملكاً مباحداً حقيقياً لا شبهة فيه ولا مناص من الالتزام به.

وهذا ما أكدته دولة البحرين في رسالتها الأخيرة لدولة قطر وأم تعرضت عليه قطر في رسالتها الجوابية كما أن هذا ما أكدته البحرين لمحكمة العدل الدولية في هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات. ثانياً، إن هذا الاجتماع مع رئيس محكمة العدل الدولية تضمن طلباً



طالب بسحب الخلاف الحدودي من محكمة العدل ولي عهد البحرين يقترح «تحكيمياً سعودياً» مع قطر

□ العمارة - الحياة

بالقد تمت تسوية المسائل الحدودية بين معظم دول مجلس التعاون باستطوع الاتفاق الاخير والتوافق الخليجي الميثاق من اقامة الاتقاء في المنطقة فامدا ينقرد موضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين بتوجه مختلف يفرج عن إطار مجلس التعاون إلى اجواء المداخلات الخارجية بالقاضي امام محكمة العدل الدولية كيف يمكن تزيير ذلك خليجياً وعربياً.

اجاب الشيخ حمد طمحيقة والتوقيع فإن دولة البحرين جاعت على فكيف وجوب حل الخلاف ضمن إطار التضمن الخليجي ووفق موازين الحق والعدل وهو ما اوضحته بجلاء نام امام المحافل الدولية ولي الميثاق الرسمية وحتى

دعا ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لفر إلى سحب قضية الخلاف الحدودي بين البلدين من محكمة العدل الدولية معتبراً أن الحل الأمثل هو التفاوض المباشر بين الطرفين المتنازعين، أو أن تطور الوساطة السعودية إلى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الأول وتحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي. وقال إن هذا الخيار سيكفل تسوية الخلاف ضمن الإطار الاتحادي بعيداً عن المؤثرات والمداخلات الأجنبية.

وجاءت دعوة الشيخ حمد في معرض رده على سؤال لوكالة انباء الخليج التي وجهته كالآتي:



أمام محكمة العدل الدولية، والمطروح - يقيناً - أن دولة قطر الشقيقة هي التي نالت الخلاص إلى محكمة العدل الدولية في لهاي في وقت كانت الوساطة الأخيرة لخدمات المرحومين الشرفيين في ميدياها لأن لدى الدول وتحتل لكل ذي حق حاداً ضمن إطار التضامن والاندماج في ميدياها لأن لدى الدول وتحتل لكل ذي حق الهامسة لا تزال قائمة للعودة بموضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين إلى إطاره الأخوي والخليجي المتضخم مع إرادة الالتقاء وتطلعات شعوب المنطقة. وضع محادثات وآفاقاً خليجية والعربي باستقلال عن المؤثرات الخارجية وعن مواجهة القضايا الدولية بين الالتقاء ونحن في البحرين نلتقي مع التوجهات الحكومية التي عبر عنها جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الشقيقة

ورئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون، في ما يتعلق بالقضية الحدودية الدولية المستندة إلى روح التفاهل والتفاهل.

وأكد بأن من فوايت البحرين الأسرانية اعتبار مجلس التعاون المرجع الأول لبت شؤون البيت الخليجي وتسوية الخلافات بين اعضائه لمصلحة الجميع، وبمستنداً الإعراب بهذا الصدد، عن تأييد البحرين للام دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى تفعيل مجلس التعاون ووضع مناسبة تكرياً لتأسيسه بما يستجيب لمتطلبات الحاضر والمستقبل ويضع مبادئ التضامن والاندماج موضع التنفيذ.

وأضاف: نحن ندافع بكل تقدير واعتزاز ما يعطيه الالتقاء في دولة قطر من تأييد ودعم للتضامن الخليجي في إطار مجلس الامن، وتجاوزاً صفحة الماضي وهذا سيهدد الطريق أمام الجميع لاتخاذ الخطوات والمواقف العملية لجعل الامال حقيقة واقعة. وفي ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين لأن العمل الامال في تفرغنا هو التفاوض المباشر بين الطرفين الشريكين لتسوية هذه المسألة العالقة بينهما، اسوة بما حدث بين الالتقاء من حلول اضية. واسوة بما يحدث في عالمنا المتحضر بين أي جانيين حريصين على توافق عرى التعاون بينهما لمصلحة شعوبهما، أو أن نشق الوساطة السعودية إلى مستوى تحكم نزع المملكة العربية السعودية، باعتبارها الوسيلة الأولى ونحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا سيكفل تسوية الخلاف ضمن الإطار الأخوي بعيداً عن المؤثرات والمخالفات الأجنبية، واعتقد لا نرى أنه من الطبيعي الحديث عن وساطة سعودية بينما القضية في واقع الامر هي لدى محكمة العدل الدولية. فهذا يخلق ازدواجية في معالجة القضية، وهذا ما جعل من امر الوساطة يوماً ما مجرد مقل أو غطاء للقاضي الدولي أو المتكويح بالجوء إليه في أي مرحلة من مراحل سير القضية.

وأضاف: الطبيعي، في نظرنا، ضمن هذا التوجه أن يتفق الطرفان على التحكم السعودي للقضية بتأييد خليجي في إطار مجلس التعاون، مع سحب قطر الدعوى من محكمة العدل الدولية كي يتسلسل للمجال كلاً - بولفته والبيئة - لتحكم خليجي مختر ضمن إطار البيت الخليجي، وخلفاً لروح ميثاق مجلس التعاون وما وضعه من مبادئ واليات بهذا الصدد.

وأعتراف أن هذا هو أبرز الخيارات المتاحة ضمن الإطار الخليجي بحكم تاريخ الصداقة الحميمة للمملكة العربية السعودية في هذا الشأن، أما إذا لم تتجاوز قضية قطر إلى هذا النمو المحدد، فإنه يمكن التفرق بين الالتقاء في صيغة تحكم مشترك أوسع داخل إطار المجلس، لينضج التحكم الخليجي

المشترك مجراه بالروح والتوجه تسيماً. وخلص إلى القول: بأياً كان الخيار الذي سنخلف عليه في ظل هذا التوجه الخليجي الاكوي، فإن احتكامنا إليه سيكون المحك لعودة التضامن الخليجي ومدى الالتزام به ولعل من المهمات الآن، أن حل هذا الخلاف وإماته ضمن الإطار الاكوي هو الدليل الصلي على التضامن بين دول المجلس، أما نقل الخلاف ليدلسم العمل خارج المجلس فهو تدبير التصح لا يسمح لكه تعالى. ونحن نثق بأن جميع الالتقاء وعلى الأخص الالتقاء في دولة قطر سيهيئون، بكل اخلاص ووطنية لتحقيق هذا التطلع المشترك لدولنا وشعبونا.



رأى ١٩٩٦

تليخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

مباحث سعودية لحل الخلاف القطري - البحريني

□ الرياض - الحياة

■ علقت «الحياة» من مصدر وزاري خليجي امس ان مصباحي سعودية جديدة ستجبل خلال الأسابيع القليلة المقبلة للتوسط بين قطر والبحرين في شأن النزاع الحدودي بينهما. وتذكر المصممة ان الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي سيقدّم التحرك السعودي للهدف في طرح أفكار جديدة لحل الخلاف الحدودي بينهما بشكل يرضي الطرفين. وحتى الآن تدرس الرياض سبل التحرك الجديد للتوساط بين البلدين وتوقع المصدر الخليجي ان يزور الأمير سلطان بن عبدالعزيز الدوحة قريباً.

من جهة أخرى رفض وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني دعوة ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى سحب الخلاف الحدودي القطري - البحريني من محكمة العمل الدولية والقبول بالتفاوض المباشر أو التحكيم وصرح الوزير القطري في الرياض بأن بلاده

لا تسحب قضية خلافها الحدودي مع البحرين في شأن جزر حوار مع محكمة العمل الدولية في لاهاي لميل التوصل إلى حل ودي يرضي الطرفين، وقال «ان القضية ستبقى مطروحة أمام محكمة العمل الدولية وإن الباب ما زال إلى الآن مفتوحاً أمام الوساطة السعودية». وأضاف «وإذا وجدت المحكمة العربية السعودية حلاً يرضي الطرفين يمكن سحب القضية المعروضة أمام المحكمة» وأشار وزير الخارجية القطري في معرض وقته قطر مع البحرين خلال قمة الدوحة عام ١٩٩٠ والذي باتفاق الطرفين على ان القضية سترفع إلى محكمة العمل الدولية في حال عدم التوصل إلى اتفاق وأن قطر تقبل بأن تبذل المحكمة مساعدتها في هذا الشأن. واستغرب الوزير القطري عن دعوة ولي عهد البحرين لسحب القضية من أمام محكمة العمل بينهما كانت البحرين وافقت قبل شهرين على عرض القضية على المحكمة. وكان ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد دعا يوم اول من امس إلى سحب قضية الخلاف الحدودي بين بلاده وقطر من محكمة العمل الدولية مستنداً ان الحل الاسفل هو في «التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقتين» أو «ان تتطور الوساطة السعودية إلى مستوى تحكيم شرعي السعودية باعتبارها الوسيط الأول وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي».



البحرين تطالب قطر بسحب دعوى النزاع على جزر شت الدبل وهوار من محكمة العدل

القضية في إطار مجلس التعاون الخليجي مع سحب قطر للدعوى من محكمة العدل لانساح المجال أمام التحكيم الخليجي لتسوية النزاع وأخلاف أن الحل الأسفل يكمن في إحصاء محادثات مباشرة بين البلدين، موضحاً أنه إذا لم تتبلور صيغة الحل على هذا النحو المحدد - الوساطة السعودية - فإنه يمكن النظر في صيغة تحكيم مشترك أوسع داخل إطار مجلس التعاون الخليجي



جاسم بن جاسم

وكشفت قطر قد أعلنت في أكتوبر الماضي استعدادها لسحب الدعوى التي رفعتها لمحكمة العدل إذا نجحت الوساطة السعودية في حل مزاعمها مع البحرين على جزر حوار وجزيرة شت الدبل.

المنامة . وكالات الأنباء: دعت البحرين قطر إلى سحب الدعوى التي تقدمت بها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن النزاع بين البلدين على جزر حوار وجزيرة شت الدبل والقبول بوساطة المملكة العربية السعودية لتسوية النزاع. وأكد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين أن بلاده ترى ضرورة حل الخلاف الحدودي مع قطر في إطار التماسك الخليجي ووفق موارير الحق والعقل وأن ما أوجسته المملكة في بياناتها الرسمية وأمام المحافل الدولية، ومحكمة العدل

وقال ولي عهد البحرين في بيان لوكالة انباء الخليج إنه من الطبيعي أن يتفق الطرفان على التحكيم السعودي



البحرين تؤكد رغبتها في حل النزاع مع قطر في إطار مجلس التعاون

■ العاصمة - الحياة - قال وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، إن أفضل وأحكم السبل لحل الخلاف بين القطيفاء هو توصيل الأطراف إلى اتفاق حول إطار التحكيم الذي ترعاه المفقة العربية السعودية ويأتي تحت مظلة مجلس التعاون. حيث يعطي هذا الأسلوب الفرصة لحل الذي يرتكبه الطرفان ويأتي بعيداً عن المؤثرات الخارجية. وأكد وزير الخارجية البحريني أن التصريح الذي أدلى به ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة هو مبادرة انشوية تهدف إلى تخفيف الاجواء وتخلق الظروف المناسبة التي تؤدي إلى الحل الأنسوي في إطار مجلس التعاون وبروح الأسرة الواحدة التي تجتمع بين دوله وشعوبه. وأضاف معافياً على تعليق وزير خارجية دولة قطر حول التصريح الذي أدلى به الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في شأن الخلاف البحريني - القطري أنه «منطالاً من ذلك فأنني أؤكد أن هذه الدعوة صامدة وتستهدف حل الخلاف بدعم ومساندة من الإنشفاء في دول المجلس الذين يهمهم جدا إزالة كل المسائل العالقة التي تعيق مسيرة المجلس».



المصدر:
رام

للبحوث والتدريب والمعلومات

٢ يونيو ١٩٩٦

التعليق:

البحرين تجدد دعوة قطر بقبول تحكيم سعودي

المنامة - رويترز جدد وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أمس الدعوة لقطر لقبول تحكيم سعودي لحل نزاع الحدود بينهما في بيان نقلته وكالة انباء الخليج. كما وصف الشيخ محمد دعوة ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لقطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية في لاهاي بأنها مبادرة أخوية هدفت إلى تنقية الأرواح. وقال وزير الخارجية البحريني إن أفضل السبل لحل الخلاف بين الأشقاء هو توصل الأطراف إلى التسلف حول لائل التحكيم الذي ترعاه الشقيقة المملكة العربية السعودية والتي تمت مظلة مجلس التعاون معها عن المؤثرات الخارجية



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

الحياة الحبيبة

التاريخ:

1 - يوليو 1997

البحرين تفاجأ بتصرّيات حمد بن جاسم عشية زيارته لها من أجل «تنقية الأجواء»

□ الموجة -

من محمد المكي احمد:
□ العمارة - الحياة

■ قال وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن قطر تسحب قضية الخلاف السعودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية «إذا تم التوصل إلى حل مقبول من الطرفين في إطار وساطة المملكة العربية السعودية ووفقاً للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٩٠».

وشكّل هذا التصريح الذي أدلى به الشيخ حمد بن جاسم عشية زيارته للمنامة بمثابة رد على دعوة كان أطلقها ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قبل أسابيع، ودعا فيها قطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية وتسجيل الوساطة السعودية لحل الخلاف بين البلدين. واعتبر وزير الخارجية الشيخ حمد بن مبارك أن تصريح نظيره القطري «لا يخدم الأهداف التي جاء من أجلها إلى البحرين».

وزار الشيخ حمد بن جاسم المنامة أمس وسلم أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

رسالة خطية من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وألحقت وكالة الأنباء الخليج إن الرسالة تنطق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وأخر التطورات الراهنة في المنطقة والقضايا موضع الاهتمام المشترك.

وحضر المقابلة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والشيخ علي بن عيسى آل خليفة وزير شؤون الديوان الأميري والسيد غازي محمد القصبي وكيل وزارة الخارجية. وشاهد الوزير القطري

المنامة بعد ظهر أمس. وقال وزير الخارجية البحريني أن زيارة نظيره القطري جاءت نتيجة للاجتماع الذي عقده دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هامش اجتماعات القمة العربية في القاهرة وذلك من أجل التمسّك وتنقية الأجواء بين الأشقاء وإنهاء القضايا المعلقة بينهم.

وأضاف أن البحرين رحبت بهذه الزيارة واعتبرتها نقطة انطلاق جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين البحرين وقطر إلا أنها لوجّهت بالتصريح المأخوذ الذي أدلى به الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني يوم

وصوله إلى البحرين وجدده فيه الإطماع القطرية في أراضي جزر لا يتجزأ من أراضي دولة البحرين والخاضعة لسيادتها وحدها.

وصف الوزير البحريني هذا التصريح بأنه «لا يخدم أهداف الزيارة التي جاء (الوزير القطري) من أجلها». وكانت البحرين تأمل بأن تكون بداية عهد جديد في العلاقات بين البلدين بما يفسح المجال لحل خلافاتهما حالاً وأخيراً وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبيت الخليجي.

وكان الشيخ حمد بن جاسم قال في تصريحه إلى وكالة الأنباء القطرية مساء أول من أمس السبت: «إن قطر حريصة كما كانت دائماً على حل الخلاف الحدودي مع الأشقاء في دولة البحرين انطلاقاً من إيمانها بالهدنة تلك وضروته لما فيه خير البلدين وشعبهما الشقيقين. لكنه أضاف أن الحل يتطلب نوايا صافية ومواقف واضحة متخذاً إلى دأب مثل هذه الأمور لا تؤخّض بطولها». والتصريحات بل بمواقفها. وأكد: «أننا في دولة قطر نمد يدنا إلى



الانقضاء في دولة البحرين ونسعى إلى تنفيذ الأجواء تاريخين القضية خلافا
البحريني في محكمة العدل الدولية والمساهمة الضمنية للمملكة العربية
السعودية الشقيقة خلال ذلك وإذا تم التوصل إلى حل مقبول للطرفين في إطار
وساطة المملكة وفق الاتفاق الذي تم التوقيع عليه وأضاف: «أنني من هذا
الموقف سلووم بالذهاب إلى الانقضاء في دولة البحرين للخطر في كيفية تنفيذ
الأجواء. وشدد على أنه من الضروري تنفيذ الأجواء مع جميع الأنظمة وهو
أمر لا يعني بأي حال التفريد في الحقوق»
وقال: «إن تنفيذ الأجواء بين البلدين لا يتطلب من دولة قطر أن تباين بسحب
قضية هذا الخلاف من محكمة العدل الدولية التي قضت باختصاصها للخطر فيه
استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه بين البلدين. ونذكر في هذا الصدد بـ «الاتفاق
الذي تم التوقيع عليه بين البلدين والمملكة العربية السعودية الشقيقة في
الدرجة عام ١٩٩٠ خلال اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ونفس على استهوار مساعي خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز
عاهل المملكة العربية السعودية بين البلدين حتى شهر أيار (مايو) من عام
١٩٩١ يتم بعدها طرح موضوع الخلاف الحدودي بين البلدين على محكمة العدل
الدولية وفقاً للمصلحة التي التزجتها دولة البحرين وشلتها دولة قطر والأجواء
المقرتة عليها مع استمرار المساعي الضمنية للمملكة العربية السعودية
الشقيقة لتداء فترة عرض الموضوع على التحكيم وإذا تم التوصل إلى حل
مقبول للطرفين يتم سحب القضية من التحكيم»
وأكد الشيخ حمد بن جاسم «أن هذا ما التزمته وتكرمه دولة قطر وتعمل على
شؤنه. وفي رد مباشر على ولي عهد البحرين، قال الشيخ حمد: «لا أعتقد أن
سعودي ولي عهد دولة البحرين الشقيقة مقنع داخلياً ويتوقع من دولة قطر، بعد
مداولاتها لنصف قرن من الزمان حل هذا الخلاف وتوقيعها على الاتفاق بين
البلدين والمملكة الشقيقة عام ١٩٩٠. إن تصعب بهذه الوساطة قضية الخلاف من
محكمة العدل الدولية قبل أن يتم التوصل إلى حل لثوي مقبول للطرفين وفقاً
للاتفاق»
وأكد مجدداً: «إن كلمة الفصل في هذا الخلاف البحرين هو لمحكمة العدل
الدولية المختصة حالياً باعتباره فيه وإصدار حكمها بشأنه وفي حال التوصل
في إطار الوساطة السعودية الضمنية. إلى حل أخوي مقبول للطرفين سيتم
سحب هذه القضية منها»



البحرين : جواز السفر وثيقة الانتقال الى قطر

■ المنامة - المبيد صرح السيد محمد ابراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام البحريني، تعليقاً على قرار دولة قطر بالسماح لمواطني البحرين بدخول قطر بالبطاقة الشخصية، بأن البحرين تعتمد جواز السفر كوثيقة للسفر والتنقل بين الدول وتغطي بطاقة سكنية لجميع المقيمين على أرضها من مواطنين وأجانب، ويخصص استخدامها داخل حدود الدولة فقط وأولاً - المطوع أن نظام البطاقة الشخصية لم يعمم بعد، ولم يؤمن ليكن صالحاً للسفر والتنقل لأسباب عدة، لذلك فإنه لا يمكن الاعتماد بالبطاقات الشخصية أو الشخصية - وقال أن ما أعلنته دولة قطر لم يتم التنسيق في شأنه مع الإدارة المختصة في البحرين مؤكداً أن هذا القرار لا يمكن عملياً تطبيقه وأشار إلى أنه سبق لأوزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي أن درسوا في اجتماعاتهم مشروع الهوية الشخصية الموحدة لمواطني دول المجلس، وأن هذه المسألة لا تزال قيد الدراسة.



وزير خارجية قطر يقول لـ «العالم اليوم»

طريقنا إلى أمريكا لا يمر بإسرائيل

□ أزمة جزر «حوار»
لا تحل في جلسة واحدة
□ قطر لا تستطيع سحب «الأزمة» من
محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة»

□ الدوحة - سناء السعيد:

في حديث لـ «العالم اليوم» أشاد وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بالعلاقات التي تربط بين بلاده ورئيسها التي يزور رئيسها شيخاً قطر يوم الاثنين، وقال إن ثمة من المشقة من التسلح القطري فرنسي، ونفى أن تكون قطر قد توجهت إلى إسرائيل في محاولة منها للوصول إلى أمريكا تطبيقاً للمعولة «الطريق إلى أمريكا يمر بإسرائيل» وقال إن علاقة قطر بأمريكا واضحة وصريحة ترتكز على المصالح المشتركة والتبادلية، وأن الشركات الأمريكية تشكل أكبر المستثمرين اليوم في قطر خاصة في مجال الغاز الذي تصل استثماراته إلى ثلاثين مليار دولار حيث تحتل الشركات الأمريكية فيه النسبة الأكبر. وحول البصير قال: إنه لا يمكن لقطر سحب موضوع النزاع حول جزر حوار من محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة» وأيضاً يلى نص الحديث:



جزء من المنظومة العربية.
 ○ مخططو الاستراتيجيات
 يصرون سياسة قطر الحالية
 بأنها فطنت قبل غيرها إلى
 شكل الخريطة الشرقية
 أو سطة التي يجري رسمها
 في البنتاجون، وهي خريطة
 تمثل فيها إسرائيل وإسرائيل
 جناحي القوة والنفوذ شرقاً
 وغرباً، أما الشمال فسيقع على
 عائق تركيا؟

■ أنا لا أستطيع أن أقول
 هذا.. بيد أن هذه الدول مهمة.
 باكستان أيضاً دولة مهمة. كما
 أن الهند دولة مهمة سيكون لها
 دور في المحيط الهندي لهذا هناك
 اتصالات بين الولايات المتحدة
 والهند، بل إن الدول التي تحيط
 بالمنطقة كلها دول كبيرة ويجب
 أن تكون علاقتنا معها واضحة
 ومبنية على مصالح مشتركة.

وعلى احترام مشترك ومساواة
 بين الطرفين، وعلى هذا الأساس
 نستطيع القول بإمكانية أن
 يكون هناك أخذ وعطاء بين
 الطرفين.

○ ماذا عن علاقتكم بدولة
 البحرين، في ضوء الزيارة
 التي أنتم بها للبحرين مؤخراً؟

■ في القاهرة صدر الاقتراح
 مفاده أننا نريد تصفية الأجواء

وزير الخارجية، لم تتلق على
 كل شيء، بل لقد اسمعته الكثير
 عن الحقوق العربية، وكان
 كلامنا واضحاً وصريحاً وهناك
 محاضر مسجلة بذلك، ولربما
 قدر هذا من قبل الأمريكيين على
 أننا صرحاء، طريقنا مع أمريكا
 واضح وصريح، هناك مصالح
 مشتركة ونحن واضعون في هذا
 الموضوع لهم مصالح ولنا
 مصالح لديهم، الشركات
 الأمريكية تعد أكثر المستثمرين
 اليوم في الغاز، فإذا كانت
 الاستثمارات في مجال الغاز
 تصل إلى ثلاثين مليار دولار فإن
 النسبة الأكبر في حصة
 الاستثمارات تحتلها الشركات
 الأمريكية، وهذا يعني أن لهم
 مصالح لدينا ولنا مصالح
 لديهم، هناك علاقة طيبة مع
 الأمريكيين في حفظ الأمن لأننا

○ لأنكم لستم في حاجة إلى
 الهزيمة نحو إسرائيل فإن
 التفسير الذي قد ينسحب على
 علاقتكم بها يقول إنكم ربما
 تطبقون لقولة «المطريق إلى
 أمريكا يمر بإسرائيل»؟
 ■ هذا ليس صحيحاً.. إننا
 والقيون ولا أدل على ذلك من
 أننا في مدريد رغبنا أن نتحدث
 مع الإسرائيليين، كما أن هناك
 ثرايت لمريد تبنيهاها والتزمنا
 بها، إنني أؤمن بأنه إذا كان
 هناك عدو فيجب أن نتقابل معه
 واتباحث معه مباشرة حتى
 نستطيع أن أعرف فهم يفكر
 وماهي نواياه، وليس من
 الضروري وأنا اتعامل معه إن
 اتفق وإياه على كل شيء، قد
 نخرج من الاجتماع مختلفين،
 وقد حدث هذا بالفعل عدة مرات
 مع شيمون بيريز عندما كان



الاحول للمكفة إلى أن يقبلها الطرفان، وعليه فإننا قدم حل يرضى الطرفين فإن هذا يكون رائعا، أما زيارتي الأخيرة إلى البحرين فلقد جاءت في إطار زيارة حسن النوايا لتصفية أية شوائب تكون عالقة في النفس، واستهدفت في الوقت نفسه بحث العلاقات الثنائية بين قطر والبحرين وسبل تطويرها في مختلف المجالات.

أو حل موضوع جزر حوار، بيد أننا قلنا لهم إن الموضوع لا يمكن أن يحل في جلسة واحدة، ولكن النوايا لدينا صادقة في قطر ونريد الحل شريطة أن يتخذ في الاعتبار أن الحل له أسس ومنها أن موضوع النزاع موجود في محكمة العدل الدولية ولا يمكن لقطر أن تسحب بهذه البساطة ثانياً هناك وسيط وهو السعودية مخول أن يقدم



في رد على تصريحات نظيره القطري

وزير خارجية البحرين: قطر تقوم بمجازفة قانونية كبيرة بلجوءها الى المحكمة الدولية

□ العمادة - من حسن القيس

وشار إلى أنه من السهل تضليل الرأي العام حول أمور تعتبر جزءاً من المفاصل القانونية الشاملة الذي لا يعمق الرأي العام بففاصيله، كما أن البحرين لم تكن ترغب في المضي في مواجهات إعلامية بهذا النطاق لأنها لا تقدم العلاقات الأخوية، وأكد وزير الخارجية البحريني أن بلاده التي تتجنب الاثارات غير المجدية، لشعوب عن خيطة امهاسا من اصرار قطر على اتساع هذا الموضع من التصريحات السلبية المعلقة التي ولدت لدى دولة البحرين الانطباع بأن دولة قطر لا تعطي أي قيمة لسياسة ضبط النفس التي تتبعها دولة البحرين وتضمن أن تكون مصوبجا للتحامل الإحوي بين الاتهام بما يجعلها متساهل إذا كانت سياسة ضبط النفس التي تتبعها تشجع دولة قطر على الاستمرار

■ قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، أن التصريحات الصادرة من جانب السعودية قطر والتي اسمعها للعديد منها، يؤسفنا القول أن المقصود منها هو استفزاز دولة البحرين أو تعطي قطر صورة من جانب واحد للخلاف الحدودي بين البلدين مظهره أنه يرتكز فقط على جزر حوار، وهذا في مجمله متاف للحقيقة، وأوضح الشيخ محمد بن مبارك في تعقيب على تصريحات وزير خارجيه قطر التي سمعها وبارنه للبحريني الأسبوع الماضي، أن قطر تفسر إلى أن دولة البحرين، وأصبحت لها، تفتش للشعار، إلى محكمة العدل الدولية، بينما واقع الأمر هو أن قطر هي التي تقوم بمجارفة قانونية كبيرة.



في ذلك.

وتابع الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قائلا أنه كان من المؤسف صدور تلك التصريحات السلبية من وزير خارجية قطر قبل ساعات من مجيئه لمقابلة امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إذ لم يقدم هذا التصرف الهدف المعلن من مثل هذه الزيارات.

وقال أنه في الوقت الذي تضمن قطر بلا هوادة على إبراز وجهة نظرها المعنوية من الأحداث فإن دولة البحرين تؤكد أن التوضيح الذي تقدمه أمام وجهة نظرها تجاه هذه الموضوع، وهو أن حقوق البحرين السلبية في جزر حوار قديمة وثابتة، وأن البحرين تؤيدها دولة ذات سيادة لا تقبل أن يتم التشكيك بحقوقها، لأن جزر حوار جزء لا يتجزأ من دولة البحرين.

وشدد وزير خارجية البحرين على أنه في حكم المؤكد أن دولة البحرين ستحذر مطالبة الشرق الأوسط في الزيادة لأن الحقيقة التاريخية هي أن الزيادة كانت ملحقه كليا مع البحرين لمدة تجاوزت قرناً ونصف القرن، كما أن الحقيقة التاريخية هي أن قطر قد غزت الزيادة في هجوم بحوي في العام ١٩٣٧، وأن الناجين من تلك الهجوم لا يزالون أحياء في البحرين.

وقال: «إن الحقيقة التاريخية الثابتة هي أن الشكوى البحرين في شأن تلك الهجوم ومطلبها للمحافظة على سيادتها على الزيادة لم تخضع للحكيم لأن البحرين فشلت دائماً وبصورة مستمرة لقاء هذه القضية للتفاوض، وذلك خلافاً على العلاقات الكويتية».

وكرر الوزير أن البحرين «لا تزال تفضل الحل للتفاوض عليه أو صديقا آخرى للحل في الإطار الاقتصادي كالمقاول بتحكيم قانوني تحت رعاية الحقيقة المحكمة العربية السعودية وتحت مظلة الاتفاق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ أن الحل سيكون مرتكزا على فهم الحبل للحوادث والتطورات في المنطقة، وبأنه يملك ليس لتسويتها من الحل القانوني البحت، وإن كان الحل الاقتصادي سيكون بالتأكيد أكثر انسجاماً مع واقع هذه المنطقة والتطورات المشتركة لدولها وشعوبها».

واختتم وزير خارجية دولة البحرين تعليقه إلى ما اشار إليه وزير خارجية قطر في تصريحاته حول الأسباب التي بلغت البحرين في شهر شباط (فبراير) الماضي لطلب تعديل موعد تقديم المذكرات إلى محكمة العدل الدولية وإبعاده غير المبررة إلى أن البحرين كانت تامل في حدوث شيء ما وأن أملاها لم يتحقق. وقال: «نحن ليست لدينا أية فكرة عما يتكلم عنه لأن طلب التأجيل كان يطلب من المستشارين القانونيين لدولة البحرين لأسباب تتعلق تماماً بمصالحهم».

وكان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قد صرح لواخر جزيرتي (إبوظبي) الماضي بحسبة زيارته للبحرين بأن قطر تسحب القضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية «لما تم التوصل إلى حل مقبول من الطرفين في إطار وساطة المحكمة العربية السعودية ووفقا للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٦٠».

وقال: «إن قطر حريصة كما كانت دائما على حل الخلاف الحدودي مع الإبقاء في دولة البحرين انطلاقا من أيمانها بالحقبة تلك وشروطها لما فيها خير البلدين وشعبهما الشقيقين. وأضاف أن الحل يتطلب نوايا صادقة ومواقف واضحة مشيرة إلى «أن مثل هذه الأمور لا تؤخذ بطوافير التصريحات بل بواقعة».

وبإختصار.

واعتبر وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في حينه أن التصريح بتكليف القطري «لا يقدم الاعتراف لأي جاد من الجاهل».



رياح السموم فوق البحرين وقطر

وزير خارجية قطر يوجه نداء للبحرين عبر « العالم اليوم »

■ لماذا لا يحاولون التطبيع معنا؟
■ نقبل حكم محكمة العدل الدولية
■ معنا أو ضدنا!

ومصدر قطري رفض الكشف عن اسمه:

■ البحرين تفتح أبوابها
■ يصعب اغلاقها
■ هناك من يطالب بالبحرين كلها!

تقرير - مناء السعيد:

خلال اسبوع واحد تباينت درجة حرارة الجو السياسي بين الشقيقتين قطر والبحرين، في بداية الاسبوع كان الجو لطيفا، ومع منتصفه صرنا نسمع عن ارتفاع شديد في درجة الحرارة مع رطوبة وهبوب رياح موسمية «خارجية»! وكان العرب قد خرجوا من مؤتمر قمة القاهرة ممتسمين مصممين على الحوار.. وفوجيء العراقيون بان الحوار الذي جرى بين قطر والبحرين له ايام وشجون كثيرة.. ومطالبات متبادلة، ورغبة في التمسوية وتقوية الفرصة.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

العالم اليوم

التاريخ:

١١ يونيو ١٩٩٦

المعمودية التي تقوم بخود
الوسيط.
وأضاف في تصريحاته
الخاصة للعالم اليوم
مشائلا لما لا يتناول معا
تطبيع العلاقات فيما بيننا
ولاسيما وأن الشعبين متقاربان
فنصف العائلات القطرية تقيم
في قطر والنصف الآخر يقيم في
البحرين.
وقال أننا سنسمح لصحف
البحرين بدخول قطر وستتخذ
كل السيوف الطيبة حيال
البحرين بما في ذلك تطبيق نظام
البطاقة الشخصية للدخول بين
البلدين.
وأعرب عن استعداده لبناء
جسر مع البحرين وأما بالنسبة
للنزاع، فأكّد أن بلاده تحترم
قرار محكمة العدل الدولية سواء
كان لصالحها أم ضدها..
وأضاف أن القرار سيكون
ملزما ونهائيا لأن البحرين قبلت
بإحالة الموضوع أصلا إلى

لقد فتح الطرفان ملف
الحدود.. وهو ملف شائك
وملتهب.. وكانت البحرين قد
تحدثت عن أن قطر جزء منها
وانزعجت قطر لتصريحات
وزير الدفاع البحريني الفريق
الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة
التي نشرت بجريدة الوفد في
ديسمبر 1995، والتي أكد فيها
استعداد البحرين لغزو مشة
حرب مع قطر لتعيد لها دجزر
حوار، التي تمثل ثلث الأراضي
البحرينية وأنه لو فتح ملف
الحدود أصبحت قطر جزءا من
البحرين.

كان ذلك قبل سبعة أشهر
وقبل يومين اتهم وزير خارجية
البحرين محمد بن مبارك قطر
بأنها تعتمد حصر النزاع بين
الدولتين في موضوع دجزر
حوار، وتتأسى أن منطقة

الزبارة كانت جزءا من
البحرين إلى أن غزتها قطر عام
1937، وأن البحرين مستعدة
لاثارة مطلبها لضمها إليها.
قطر تسعى الآن للتخفيف من
حدة النزاع مع جارتها البحرين.
وفي هذا الإطار جاءت زيارة
الشيخ حمد بن جاسم وزير
خارجية قطر مؤخرا إلى البحرين
في محاولة لتهنئة الوضع من
خلال دعوته إلى تصديق الأجواء
وتطبيع العلاقات مع البحرين
وتترك النزاع جانبا حتى تهدأ
النفوس.

وهذا ما أكّره في وزير خارجية
قطر عندما أعرب عن أمله في أن
تتجاوز البحرين مع مساعيها
للتهدئة وأن تترك موضوع
النزاع على الجزر جانبا لاسيما
وأنه يبحث في محكمة العدل
الدولية ومن قبل الملكة العربية



محكمة العدل ولا تستطيع قطر
إلا أن تلزم بالقرارات الدولية.
والجدير بالذكر أن أحالة
الخلاف القطري - البحريني
حول الجزر إلى محكمة العدل
الدولية تم بناء على اتفاق أبرم
عام 1990 وتجاوبا مع اقتراح
تقدمت به السعودية حينذاك
بل أن قطر أعلنت في حينه أنها
تؤيد الوساطة السعودية
ومستعدة لسحب القضية من
المحكمة إذا نجحت هذه
الوساطة. وإذا لم تنجح فلن
القول الفاصل يكون للمحكمة
التي سترضى قطر بحكمها. أيا
كان هذا الحكم.

وقال مصدر قطري لـ«المعالم
اليوم»:

إن الحديث عن فتح ملفات
الحدود التي تجعل قطر جزءا
من البحرين حديث خطير ليس
بالنسبة لقطر، وذلك لأن
سيادتها على أرضها ليست محل
شك، ولكن بالنسبة للبحرين
الدولة الشقيقة التي ستفتح
عليها مثل هذه التصريحات
أبوابا يصب اغلاقها، خاصة أن
هناك من يطالب بالبحرين كلها
وأضاف أننا نسمى إلى تسوية
الخلاف لا إلى تعميقه خاصة أننا
أصحاب حق مدعوم بحقائق
الجغرافيا ووثائق التاريخ وقوة
القانون.



٢ باختصار

البحرين وقطر
ومجلس العرب

اتصهوت في بوتقة مجلس
التعاون الخليجي الذي
اعتبرناه من أهم الخطوات
نحو طريق الوحدة خاصة
وأن دول هذا المجلس ليهما
تشابه كبير في نظم الحكم
والاوضاع الاقتصادية،
والثقافية، وهي أمور في غاية
الأهمية لتحقيق السوق
الخليجية المشتركة والتي
تعتبر أحد روافد السوق
العربية..

لقد حان الوقت لكي
تتكف جهود الوساطة
الخليجية العربية من أجل
تذويب الخلافات بين قطر
والبحرين، ولقد سبق
للمملكة العربية السعودية
ولا تزال تلعب دوراً مهماً في
هذا الأمر، والأمل كبير في أن
طريق النزاع يموذيان إلى
ومجلس العرب بإخوة
ويتم سحب قضية الحدود
من محكمة العدل الدولية
حتى تتمكن الأمة العربية
من التلاحم لمواجهة أعداء
يترصدون بها من كل
صوب.. والأمل الأخرى
صيفاً ساخناً على الساحة
البحرينية القطرية لأن
استمرار فتح ملف
الخلافات وعدم إغلاق
سيكون بمثابة من ينفث
يسموه في الجسد.

علي صبر

كنت أتنبأ أن يلتزم
مجلس «عرب» يتم فيه بحث
الخلاف البحريني- القطري
حول الحدود البحرية..
خاصة وأن للجوار
والمصاهرة والأخوة حق
على الجميع بسدلاً من
الخلافات التي وصلت إلى
مداها خلال السنوات
الماضية مما أدى إلى التراضق
بالتصريحات الرنانة من كلا
الطرفين.

كنا نتمنى بعد قمة
القاهرة التي انعقدت بعد
طول انتظار أن يسمى أخوة
الجوار إلى العمل سوياً من
أجل وإد الخلافات
والتوصل إلى حلول يرضى
بها كل الأطراف... بدلاً من
نشر الفسيل القذر يوماً بعد
الأخر وتوسيع حوة
الخلافات التي ستستفيد
منها قوى معادية للطرفين.
إن صوت العقل هو الذي
يجب أن يصد حتى يمكن
تهذيب الأجواء التي نشعر
وللاسف الشديد أنها تتسع
مع متحدر خطر يهدد ليس
فقط حسن الجوار.. ولكن
مجموعة إقليمية متجانسة



قطر ترحب بالوساطة السعودية لتسوية قضية الجزر مع البحرين

الدوحة - وكالات الأنباء: أعلنت قطر أمس استعدادها لسحب قضية الجزر المتنازع عليها مع البحرين من محكمة العدل الدولية، وذلك في حالة نجاح الوساطة التي تقوم بها السعودية في هذا الصدد.

أشار الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وزير خارجية قطر في حديث لمراديو لندن إلى وجود بعض الخلافات التي يتعين تصليتها قبل سحب القضية من أمام محكمة العدل الدولية، مشيراً إلى أن الاتصالات السعودية تركز حول حل هذه الخلافات.

يذكر أنه يتعين على قطر والبحرين تقديم الوثائق الخاصة بالجزر المتنازع عليها وهي جزر «جوار» و «عشت البديل» إلى محكمة العدل الدولية بحلول نهاية سبتمبر المقبل.



أمير قطر أجرى في السعودية محادثات عن النزاع الحدودي بين الدولة والمنطقة

□ جدة - من عبدالله الحاج
□ المنامة - من حسن الفقيص

جرت بين عواصم دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأيام الأربعة الماضية، خصوصاً بين الرياض وكل من الدوحة والمنامة والكويت في شتات منها، الخلاف بين قطر والبحرين حول جزر حوار وفشت الدبل والذي تسبب في تصاعد المواجهة الاعلامية على أسس روزبري خارجية البلدين وبمشاركة اعلامية حادة، خصوصاً من الجانب القطري وأثارت هذه الاتصالات فتاة خليجية بجوى حل الخلاف تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية وأوحظ ان ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عقد في أعقاب حفلة

■ قام أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمس بزيارة خاطفة لجدة على رأس وفد ضم بين أعضائه وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي اضطر لمطاردة ممسكة حيث شارك في اجتماع دول اعلان دمشق للائتحاق بوفد بلاده، والشيخ محمد بن خليفة آل ثاني وزير المال، والشيخ نعيم آل ثاني محل أمير الدولة وعبدالله بن خليفة العطية رئيس الديوان الأميري وحسن عبدالله آل ثاني وزير الدولة وثاني زيارة أمير قطر للمملكة العربية السعودية في إطار الجهود والاتصالات التي



الغدا، التي اتسمت بكونها للأجور الضيف، لاجتماعاً ثنائياً مطلقاً معه في قصر الضيافة استغرق أكثر من ساعة، وإكثافت وكثالة الأنباء السعودية الرسمية بالقول أن الاجتماع تناول العلاقات الثنائية بين البلدين واستعرض أهم المستجدات على الصعد الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

وأكد مصادر الحجابة أن اللقاء، تركز بصفة أساسية على الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وأهمية التوصل إلى حل مرضي للطرفين تحت مظلة الخليجية. وكانت الفوج اعطت أهمها على لسان وزير خارجيتها أن هناك تضامياً وشواهد كثيرة في العلاقات الأخوية بين البحرين وقطر لا بد أن تزيل أرواً قبل أن نتكلم في أي موضوع آخر.

وبعد الاجتماع الثنائي استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والوفد المرافق له في حضور ولي العهد الأمير عبدالله والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والظواهر الأمير سلطان بن عبدالعزيز والأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية والكتوبر عبدالعزيز الفيض وزير الدولة عضو مجلس الوزراء والأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز المستشار في البوارج الملكي والسفير السعودي لدى الفوج عبدالرحمن الشبيلي.

وأكدت مصادر خليجية لـ «الحياة» أن التعامل السعودي بأفج الجوانب القطري أهمية العمل على توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأي خلاف ثنائي - مهما كان - بالتأثير على مسيرة دول المجلس أو التعاون فيما بينها، خصوصاً في ظل المسائل التي لا تزال تدور بالمنطقة وبضرورة عدم السماح لأي جهة خارجية الاستفادة من هذه الخلافات الهامشية.

وأوضحت هذه المصادر أن الجانب القطري أبدى في المقابل ترحيباً به الدور الرائد الذي تتلعب به المملكة العربية السعودية لقيادة مسيرة الخليجية بوصفها الشقيقة الكبرى لدول المجلس.

وأضافت المصادر نفسها أن الخطوة الأولى التي تعزز الرياض اتخاذها في الطلب من الدولتين وقف الحملات الإعلامية والتمسحات الاتهامية المتبادلة بينهما قبل البدء في بحث تفصيل مفهوم الجائدين للفراخ بينهما.

وكانت قطر أطلعت المجلس الفاسي لها مستعدة لتسحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية إذا توصلت الوساطة السعودية إلى حل للفراخ الذي يتعلق بالمسألة على جزر حوار وفشت الدليل، بينما جمعت النماة القول أنها لا تزال متفصل الحل في الأنار الاتقريب كالمقول بتشكيم قانوني تحت رعاية المملكة العربية السعودية وتحت مظلة الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث أن الحل سيكون مشتركاً على فهم أفضل للحقائق والتطورات في المنطقة وإن الحل الاتقريب سيكون بالتفكير أكثر لتسليماً مع واقع هذه المنطقة والتطورات المشتركة لدولها وشعبها.

وفي النماة علم أن الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين سيبدأ غداً زيارة للمملكة العربية السعودية تستغرق يومين على رأس وفد يضم وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووزير شؤون مجلس الوزراء والأعلام السيد محمد السورج وعدد من كبار المسؤولين بوجي خلالها سحادثات مع الملك فهد وولي العهد الأمير عبدالله والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير سلطان تتركز حول الخلاف الحدودي بين دولة قطر والبحرين في إطار الوساطة السعودية لإيجاد حل للخلاف الحدودي بين الدولتين.

وتتخذ الوساطة السياسية الخليجية أن هذه الاجتماعات ستؤدي إلى وقف الحملات الإعلامية فوراً والتحويل في الجاه الحلول التي ستاخذها الأطراف المعنية مع خادم الحرمين الشريفين وأية تطويعها قبل أن تصعد محكمة العدل الدولية أي قرار في شأن الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين والتعاون في أواش شهر أيلول (سبتمبر) المقبل.



ولي العهد البحريني : سنذافع عن جزر حوار لأنها ثلث مساحة البلد

□ العمادة - من حسن الفقيه

قال ولي العهد الشاب للعام لدولة بضع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ان مجموعة جزر حوار تمثل ثلث كيان البحرين وهي شريحة بالارقام سياسياً بمساحة البحرين، وأن البحرين لن تسمح بضيق هذه الحقيقة تحت شعار المطالبات والخلافات الحدودية الجائفة كما يصور الأمر.

وأعرب في حديث خلال استقبلته وزير الدفاع نائب القائد العام للقوى المسلحة الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة وعدد من كبار ضباط قوة الدفاع أمس عشية قيام رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لاجراء محادثات مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية تتركز على الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، عن استخدام دولة البحرين لاثبات ذلك بالقانون في كل وقت والدفاع عنها والاستنهاذ في سبيلها ومهما تكلف الأمر.

وقال انه عندما يطلب من البحرين اليوم دولة وشعباً البحث او إعادة النظر أو غيرها في ثلث كيانها الوطني المتنازع في مجموعة جزر حوار ومملكتها، فإن ذلك يعني ببساطة مطالبتها بالانفصال عن حقلها المشروع في الدفاع

عن النفس والأرض والكيان وهذا ان يكون ولا يمكن ان يكون لأي وطن ولاي شعب تحت أي ظرف وبأي منطق كان، ان كان ثمة منطق في ذلك.

وأعطي الشيخ حمد ان المنطقة بجزر حوار وهي ثلث الكيان الوطني بترسيم التحكيم الدولي هي توسع والاطلاع لا يعرف الحدود، مؤكداً ان هذه المطالبات تطوق على فتح الباب لاطلاق أي جزء من أي دولة في المنطقة لتضم إلى دولة أخرى ملكها تعرضت وتعرض لذلك بشكل ورائع مختلفة كل من التفتيشين دولة الكويت بالبحر قروبي ودولة الامارات العربية المتحدة إلى يومنا هذا.

ولكن ولي عهد البحرين ان شعب البحرين قال كلمته في هذا الأمر، عندما حسم المسألة دولياً قبل أكثر من ربع قرن عندما جاءت بركة تقصي الحقائق إلى البحرين بتكليف من مجلس الأمن الدولي فوجدت شعبها مجتمعا على وحدة كيانها وجزيرة وأرضيه كاملاً من المشرق في الشمال إلى حوار في الجنوب.

وأوضح انه تم اعتماد هذه الحقيقة في صلب قرارات الشريعة الدولية، كما تم اعتمادها من ناحية أخرى في صلب المستور البحريني الذي نحت مناهج الأولى على ضرورة وحتمية التمسك بوحدة الكيان الوطني البحريني

بحيث لا يملك أي مسؤول في البحرين التنازل عن أي شبر منها واستحقاقه لتطرح هذه الكيان دولة ذات سيادة ولا يمكنها التنازل عن سيادتها على أي شبر من أرضها وإذا كانت الحقيقة تطرح حرة في ما يخصها في أرضها البحرينية، بالمثل سلطة السيادة على كامل أراضيها ولا يمكن

مطالبتها بالتنازل عن ذلك ونحن أهل حق. ثم وادى ولي عهد البحرين ان بالية مدفوعة بصمودها التاريخي الطويل في وجه أية محاولات وقرارات المجلس بكيانها من أية جهة جاءت وهذه حقيقة يتركها الجميع أيضاً وثقت اعتراف العالم أجمع، وشم أبناء البحرين أنفسهم والتفكير بفاعاً عن وحدة كيانها الوطني في الماضي والحاضر وإلى اليوم الذي نبوء فيه دولة البحرين بكمال كيانها كقطر والمملكة العربية المتحدة وبايعت دولي شامل في وجه كل ادعاءات التوسع والتنازل والحدود السيادة بها، واللاحقة ومن أي مصدر كان وأن يكون أمام البحرين البقاء وشعبها غير الدفاع مجتمعا عن كل شبر من أرض الوطن.



للبحوث والتدريب والمعلومات

للصور

العدد ١٢

١٢ يونيو ١٩٩٦

السعودية تقود الوساطة بين قطر والبحرين وأمر قطر يرحب بالدور السعودي



الملك فهد



حمد بن خليفة

اختتم أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زيارته القصيرة أمس الأول إلى السعودية والتي اجتمع خلالها مع الملك فهد بن عبد العزيز ليبحث جهود الوساطة التي تقومها المملكة العربية السعودية لغض النزاع بين قطر والبحرين حول جزيرتي حوار وفشت الدبل الذي تم تصعيده محكمة العدل الدولية وكانت المواجهة الإعلامية لم تصاعقت بين البلدين رغم زيارة وزير الخارجية القطري للبحرين والتي نكر انتابها أن هناك قضايا وشواغل كثيرة في العلاقات الايوبية بين قطر والبحرين لابد ان تؤول قبل ان نتكلم في أي موضوع آخر ووصلت دول مجلس التعاون الخليجي الى ضامة تامة بان الخلاف لابد ان يحل تحت مظلة مجلس التعاون ومة زيادة سموية وفي هذا الاطار التقى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي مع الأمير القطري في جلسة ثنائية معلقة بخصر الضيافة استمرت أكثر من ساعة اكدت بعض المصادر ان اللقاء بحث مصفة اساسية مسألة النزاع القطري البخريني ولعمية ايجاد حل عاجل بدور خليجي وقادة سعودية.

ولقد انتهت لقاء الأمير حمد بن خليفة بالأمير عبد الله بن عبد العزيز استقبل الملك فهد الأمير القطري والوفد المرافق له الذي ضم وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم ومحمد بن خليفة آل ثاني وزير المال والشيخ تميم آل ثاني نجل الأمير وعبد الله بن خليفة العظيمة رئيس الديوان الأمير وحسن عبد الله آل ثاني وزير الدولة وكان في استقبالهم بمصحة الملك فهد الأمير عبد الله والأمير سلطان وزير الدفاع ووزير الداخلية الأمير فائق بن عبد العزيز والدكتور عبد العزيز الخويطر وزير الدولة ومستشار الديوان الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وسفير السعودية بقطر عبد الرحمن الشميل وأكدت بعض المصادر الخليجية ان الملك فهد شهد خلال اللقاء على أهمية توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأي خلاف فتأني مهما كان يفتأثير على سير دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل المخاطر التي لاتزال تهدق بالمنطقة وضرورة عدم السماح لأي جهة خارجية بالاستفادة من هذه الخلافات الهامشية وفي المقابل لقيت دعوة الملك

ترحيباً فطرياً بالدور السعودي الرائد في الوساطة.

وأضافت المصادر ان هناك طلباً سعودياً لوقف الحملات الإعلامية بين البلدين قبيل بحث التفاصيل.

كانت قطر قد أعلنت الخميس الماضي انها مستعدة لسحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية اذا توصلت الوساطة كسموية الى حل للنزاع الذي يطالب بالسيادة على الجزر بينما جمعت البحرين القول انها لاتزال تفضل التحل في الاطار الاقليمي كالمقبول بتحكيم قنطوني تحت رعاية المملكة وتحت مظلة الانتقاء في دول مجلس التعاون حيث ان الحل سيكون مرتبطاً على فهم الفضل للصالحين والمتفاعلات.

يذكر ان الشيخ خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين سيقيم بزيارة للسعودية اليوم بجري خلالها مباحثات مع الملك فهد والأمير عبد الله والأمير سلطان ليبحث النزاع الحدودي في اطار الوساطة السعودية.



بالعقل

الوساطة السعودية

بدأ خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز جهوداً وساطية جديدة لحل الأزمة المتفاقمة بين الأشقاء في قطر والبحرين والمملكة عن خلاف حدودي حول جزيرتي حور وفيشت الدبيل. ولهذا الغرض دعا الملك فهد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة لزيارة الرياض حيث جرى البحث حول سبل انتهاء حالة التوتر الناشئة بين البلدين.

وخلال الأيام القليلة الماضية كان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني قد قام بزيارة مفاجئة إلى المملكة سبقتها إليها تصريحات تؤكد على الحق القطري في الجزر المختلف عليها، لكن ذلك لم يعجب البحرين التي راحت تنسخر إعلامها لحملة عنيفة ضد السياسة القطرية.

وعلى الفور بدأت الدبلوماسية السعودية تحركاً ناشطاً من أجل إلحاق الملف، وإنهاء الأزمة التي استمرت لعدة سنوات.

وعلى هذا فقد طلبت السعودية من البحرين تجميد الأوضاع في الجزر المختلف عليها ووقف أية تصرفات من شأنها إثارة للطرف الآخر، كما قدمت إلى قطر صيغة للحل تكون عرضة للنقاش بين الجانبين خلال زيارة أمير قطر لليبلا.

وبالفعل فقد باشرت قطر - بمجرد بدء الوساطة السعودية - في إعلان استعدادها لسحب القضية من أمام محكمة العدل الدولية شريطة التوصل إلى حل يرضي بحفظ الحقوق القطرية في الجزر المتنازع عليها.

وقد منحت المباحثات - التي جرت بين الملك فهد بن عبدالعزيز والأمير عبدالله من ناحية، وأمير قطر من ناحية أخرى - بداية جادة لصفحة جديدة في علاقات قطر والسعودية أولاً خاصة بعد أن نجح فارس الدبلوماسية القطرية الشيخ حمد بن جاسم في وضع النقاط على الحروف في مسيرة العلاقات بين البلدين، وصفحة جديدة أيضاً في علاقات القطريين الشقيقين قطر والبحرين.

إن كل ما نتمناه هو أن يخلق ملف الخلافات العربية - العربية دون رجعة، وأن تلتفت جميعاً إلى كل ما يخدم مصالحنا المشتركة، وينفع بالأسوة إلى الوقوف في خندق واحد دفاعاً عن أمننا القومي في مواجهة الفتنة باهو الذي يريد العصف بكل شيء وفرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة كلها.



تفاؤل بجهود الوساطة السعودية
لحل الخلاف البحريني - القطري

الرياضة - من مصطفى شهاب

[illegible]

الجنودين ليلام بـ «الطاري» والجنودات بـ «الطاريات» جميعهن اللواتي
الجنودين ليلام بـ «الطاري» والجنودات بـ «الطاريات» جميعهن اللواتي

[illegible]

الإصدار

العدد

١٢ يونيو ١٩٩٦

التاريخ



للبحوث والتدريب والمعلومات

عمان تسحب معداتها العسكرية :

من منطقة الحدود مع اليمن

مسقط، ق. ز. ١ - أعلن الفريق
أول علي بن ماجد العمري وزير
شؤون مكتب الحرس رئيس مكتب
القائد الأعلى للقوات المسلحة بسلطنة
عمان أنه تم سحب جميع الوحدات
والاستحكامات العسكرية من المناطق
الحدودية مع الجمهورية اليمنية وذلك
بناء على الاتفاقية المبرمة بين البلدين
في هذا المجال



رئيس وزراء البحرين قابل الملك فهد

تقدم للوساطة السعودية بين المنامة والدوحة

□ جدة - من عبدالله ناصر الشهري

■ أكدت مصادر خليجية لـ «الحياة» أمس أن جهود الوساطة السعودية بين قطر والبحرين لحل الخلاف بينهما على جزر حوار وقفت الدبل المثلث لتتلاقى بالقسي بوقت الحملات الاعلامية والاتهامات المتبادلة بين الدوحة والمنامة كخطوة أولى نحو استكمال المساعي التي ينتظر أن تسهّد الأيام القليلة المقبلة مزيداً من اللقاءات والاتصالات المباشرة بين الرياض وقطر من المنامة والدوحة.

أبراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام والسفير البحريني لدى الرياض خلد المسلم. وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع الملك السعودي اجتماع عقده الثاني في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن الشيخ خليفة مع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز استمر قرابة ساعة في قصر عبدالعزيز في حضور وامي عهده الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في جبة في حضور وزير الخارجية السعودي وعضاء الوفد المرافق.

عبدالمعز والملك الثاني ورئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وعبدالمعز بن فهد المستشار في الديوان الملكي ووزير الدولة الدكتور عبدالعزيز الخويش ووزير التجارة الدكتور سامية فهد إضافة إلى السفير السعودي لدى المنامة عبدالله آل الشيخ. وخمس من الجانب البحريني وزراء الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة والعمل والشؤون الإسلامية الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة والداخلية الشيخ محمد بن خليفة والسيد محمد الأبيان والاحفاد.

وعلم من محضر موقوف بها أن الجانب البحريني ابغى المصالحين السعوديين ليوّله الوساطة السعودية بدعمها لها واستعدادها ليل كل الجهود التي من شأنها إنهاء الخلاف حول الجزر مع دولة قطر دون المساس بالحقوق السياسية وبما يقدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.



قطر والبحرين تؤكدان تقديرهما لدور السعودية في القضايا العربية

□ جدة - «الحياة»

أكدت قطر والبحرين في بيان مشترك علاقتهما بالملكة العربية السعودية، وعبر البلدان عن امتنانهما وتقديرهما لدور «التاريخي الكبير» الذي تضطلع به المملكة في خدمة القضايا الاسيوية العربية والاسلامية.

وقال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في برقية مبعث بها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز «يسعدني في ختام زيارتي لبلدي الثاني المملكة العربية السعودية التأكيد أن أعرب لكم أسمى التعازي، ولتكونكم المودة وشعبكم الكريم، عن أعظم مشاعر التقدير والامتنان لما للقياد من كرم الضيافة، وما أحاطتموني به والوفاء المرافق لي من حفاوة وتكريم بالقياد بما يعكس قوة ومهانة العلاقات الشارعية الأخوية الوطيدة التي جسيمنت على أعوام بين بلدينا وشعبينا الشقيقين، ولاني تحرس على نعمتها وتعزيرها في مختلف المجالات».

ولكن بكافة الأبناء السعودية، في نيا وزعته مساء أول من أمس أن خادم الحرمين الشريفين مبعث برقية جوابية رد على برقية أمير قطر قال فيها: «تلقين برقية سموكم المعبرة عن مشاعركم الأخوية بمناسبة سفارتكم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية، ومع تقديري لتضاركم الأخوية لإكس سرورنا لقاء الأسوي الذي تم بيننا في بلدكم

الثاني وبين الملوك وأخوانكم انطلاقاً من التواصل المستمر بين بلدينا الشقيقين وما يتطلعن اليه دائماً من تعزيز الروابط والوشائج الأخوية بين بلدينا وتأمين العاللة والامانة الخيرة ودعم مسيرتها في التضامن والتعاون».

رئيس وزراء البحرين

وقال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين في برقية مبعث بها إلى الملك فهد بمناسبة سفارته جدة مساء أول من أمس: «يسعدني وأنا الحاضر بلدي الثاني المملكة العربية السعودية التأكيد أن أبعث اليكم مبعثراً عن عميق الشكر والامتنان لما شملتصوني به والوفاء المرافق خلال زيارتنا لبلدكم الشقيقين من باقة الحفاوة والتكريم وأما أسفخضوه علينا من نيل المشاعر الأخوية الكريمة التي نمتز بها كسبراً، وأنه لميمت اعزازنا ما لمصناه خلال هذه الزياره وما اكنته المياحات التي أجريتها في المملكة من حرمكم الكريم على مواصلة ترسيخ العلاقات الأخوية الوطيدة وعريق وشائج المودة والشحن التي تربط بين بلدينا وشعبينا الشقيقين على امتداد تاريخهما العريق والتسل على تعميق روح التضامن والأخوة والمودة الصافية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترسيماً لتعزير مسيرته الخيرة وترسيماً لتأمين الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم».

وأضاف رئيس وزراء البحرين في برقيته للملك فهد: «كما وأنه لمن دواعي سروري أن نقتن هذه الفرصة لكي نصبر عن باقة تقديرنا لجهود الشارعي الكبير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية بقضاياكم الحكيمة في خدمة قضايا أشها العربية والاسلامية مشيدين بالجهود الطيبة المعركة ويسمير التضحيات لينا نهضة وتقدم بلدكم الشقيق في مختلف الميادين» على هذا النحو العظيم داعين الصواني عز وجل أن يصقلكم ويرعاكم ويسبح عليكم مولود الصحة والسعادة، وأن يسد خطاكم في كل ما تشعون اليه من خير وبركة».

وقال الملك فهد في برقية جوابية مبعث بها إلى رئيس وزراء البحرين: «تلقين برقية سموكم بمناسبة سفارتكم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية مفعراً ما تضمنته من مشاعر أخوية مؤكدة سرورنا لقاء الذي تم بيننا في بلدكم الثاني وبين الملوك وأخوانكم انطلاقاً من التواصل المستمر بين بلدينا وتأمين العاللة الخيرة ودعم مسيرتها في التضامن والتعاون متعزيراً لشؤونكم مدام الصحة والسعادة والشحن البحرين الشقيقين مزيداً من التقدم والأزهار والله يبرك».

من جهة أخرى تلقى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي برقية شكر من رئيس الوزراء البحريني وأجابه ولي العهد السعودي برقية مكالمة.



قطر تكرر موقفها من الخلاف مع البحرين

□ الدوحة -

من محمد المكي أحمد:

■ جئنا قطر موقفها من القضية الخلافية البحرينية مع دولة البحرين. وقال وزير الدولة القطري لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد بن خالد آل ثاني، عقب اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي أمس برئاسة أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إن موقف دولة قطر معروف للجميع ويتعامل في الاستمرار في عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية.

وأضاف أن سحب القضية منها (من محكمة العدل) استجابة للوساطة الكريمة من المملكة العربية السعودية الشقيقة مرهون بالتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة للطرفين.

وأطلع أمير دولة قطر مجلس

الوزراء في بداية اجتماعه على نتائج زيارته الأحد الماضي إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ومضمون ما جرى أثناء الزيارة من مباحثات تناولت سبل دعم العلاقات الأخوية الوطنية وتوثيق عرى التعاون في شتى المجالات ووسائل تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يحقق الغايات السامية التي تنشأها شعوبها وعرض شامل للتطورات الإقليمية والعربية والدولية.

وقال أمير دولة قطر تلقى أول من أمس برقية من خادم الحرمين الشريفين ردّاً على برقية بعث بها إليه بعد زيارته إلى المملكة. وقال مصدر حكومي إن جادماً البحرينيين البحرينية المنعزلة للقاء سمو أمير قطر في بلدة الشباني وبين أهله

وأخوانه انطلاقاً من التواصل بين البلدين الشقيقين وما يتطلعان إليه دائماً من تعزيز الروابط والوشائج الأخوية لتحقيق أمانتهما وأهدافهما الخيرة ودعم مسيرتهما في التضامن والتعاون.

وتحدث في اجتماع مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وعرض على المجلس نتائج اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في سطيف الذي استشهد بهم التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول الإعلان أ. وضرورة تعزيز الأمن والسيادة التي قامت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط والمصنفة في قرارات الشرعية الدولية وسبيل الأرض في سبيل السلام والتأكيد على مواصلة العملية السلمية في المنطقة.



□ الأمير سلطان:

تقدم في جهود الوساطة

السعودية بين قطر والبحرين

جدة - و.إ.خ - أعرب الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والبحرين السعودي عن الارتياح التام من جانب المملكة العربية السعودية لتتأجج المحادثات مع كل من الجانب القطري والبحريني.

جاء ذلك في رده على سؤال حول مدى التقدم في جهود الوساطة بين قطر والبحرين في ضوء زيارة كل من الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين والشيخ حمد بن خليفة آل خليفة أمير قطر للمملكة مؤخرًا.



البحوث والتدريب والمطبوعات

تقارير الأسبوع

العدد:

التاريخ:

٢١ يوليو ١٩٩٦

خطوة سعودية على طريق المصالحة القطرية البحرينية

البحرين

رحبت كل من قطر والبحرين بالمبادرة السعودية بوصفها الشقيقة الكبرى لدول مجلس التعاون. شهدت مدينة جدة في الأسبوع الماضي أكثر من لقاء لكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وقائمه وولي العهد الأمير عبد الله مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - كما استقبلت بعده يومين وفداً بحرينياً بقيادة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين للاستماع لوجهة نظر كل منهما حول النزاع الذي بينهما حول أفضية وسيادة كل منهما لجزر حوار وقشت العليل.

مريم رويين

البحرين من النزاع الحدودي، إذ أكد علال استقباله لقائمه الفريق الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة وعدد من كبار ضباط قوة الدفاع، أن مجموعة جزر حوار تمثل ثلث الكيان البحريني، وهي حبة بالأرقام قياساً بمساحة البحرين - وأن البحرين أن تسمح بتضييع هذه الحقيقة تحت شعار المطالبات والمطالبات الحدودية كما يصور البعض... وقال ولي العهد البحريني أحمد بن علي بن الحسين على استعداد لإثبات ذلك بالوقائع والدفاع عنها والاستشهاد في سبيلها مهما كلفها الثمن... وأن البحرين دولة ذات سيادة ولا يمكنها التفريد في سيادتها على أي شبر من أراضيها... ولذا كانت الشقيقة قطر حرة في

الجزر من محكمة العدل الدولية إذا ما توصلت الوساطة السعودية إلى حل النزاع - بينما جددت المائدة القول: بأنها لا تزال فصل الحل في الإطسار الإقليمي كالتقريب لتعظيم قانوني تحت رعاية السعودية وتحت مظلة الأخفاء في دول مجلس التعاون الخليجي. وبعد عودة الوفود القطري إلى بلاده - وقبل ساعات من لقاءات القادة السعوديين مع الوفد البحريني - أعلن ولي العهد والقائد العام قوة الدفاع البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة موقف دوله

والمعروف أن المبادرة السعودية لم تكن الأولى على طريق الوساطة السعودية والتي بدأت منذ عام ١٩٧٦ حيث تمت عدة لقاءات في الرياض وجدة مع الأطراف المعنية - كما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني وزير الدفاع والطيران السعودي بصفته جولات لكل من المائدة والدوحة أسفرت عن اتفاق بوقف الإنشابات التي تقوم في جزر حوار حتى يتم حسم النزاع ودياً.

أما الخطوة السعودية الحالية فقد جاءت إثر عواصف إقليمية هزت المنطقة ومازالت... بسبب الزلازل الأمنية الصية الواردة من ملالي إيران والتي أطاحت بعشرات الأمنيين من المواطنين في المنطقة، إذ عرضت القيادة السعودية من خلال الاتصالات المكثفة مع كل من الدوحة والمائدة والكويت - وبعد الزيارة الرسمية التي قام بها الشيخ سعد العبد الله رئيس وزراء الكويت وولي عهدهما لكل من السعودية والبحرين - توصلت لتساعة كاملة بأنه لا بد من خطوة مصالحة طل الخلاف البحريني القطري تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية - أكدت الدوحة أنها مستعدة لسحب قضية



للمحور والتمريض والمطبخ

للصدر

للخبر

٢١ مايو ١٩٩٦

ما يصبها على أرضها فالبحرين بالكل مطلقة
السادة على كامل أراضيها.

ورغم التباين الكبير في وجهات النظر بشأن
الحل الواسع عن طريق الوساطة السعودية -
فالظاير القادمة من جدة تؤكد أن خادم
الحرمين الشريفين لذلك عهد معه نائبه الأول
الأمير عبد الله ولي العهد قد ألبنا كلا
الطرفين - القطري والبحريني أهمية العمل على
توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأى
علاف ثنائي مهما كان بالتأثير على مسيرة
دول المجلس أو التعاون فيما بينها.

وتشير التقارير القادمة من منطقة الخليج
إلى أن الخلافات القطرية البحرينية التي
ظهرت على السطح لم تشمل سبب النزاع
الحدودى وإنما هناك قضايا وشوالب متعددة
تسبب العلاقات الثنائية على حد قول الشيخ
حمد بن جاسم وزير خارجية قطر ، والذي

بادر مؤخرا بزيارة البحرين تلبية لدعوة نظيره
الشيخ محمد بن مبارك ، حيث فوجئت
تصريحاته التي رافقت زيارته اسماء المسؤولين
في المامة - كما زادت الحرب الإعلامية
انحصالا في الصحف البحرينية بسبب القرار
الذي اتخذته دولة قطر يوم ٤ يوليو والذي
سمح لمواطني البحرين بالدخول إلى أراضيها
بالطاقة الشخصية وبدون جوازات السفر ،
حيث جاء القرار القطري من جانب واحد
دون التنسيق مع الأجهزة البحرينية
المختصة - لذلك شنت تعليقات صحف
البحرين هجوموا شديدا على زيارة وزير
الخارجية القطري وقرار الطاقة ووصفهما
بأنهما يدخلان في إطار المرافقة -
وبما عبرت قطر أن الزيارة التي قام بها
الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجيتها إلى المامة
كانت بمثابة جافرة من جانبها لتصير عن

حسن نيتها ورغبها
الصادقة في تقبلة
الأجواء مع البحرين .
ورغم الواقع الذي
تعيته العلاقات
البحرينية القطرية وما

يشوبها من خلافات
وصفتها فإن الأوساط
الخليجية تعتقد أن
التقارب الخليجية التي
تمت الأسبوع الماضي
في جدة والتي كانت
تحت رعاية خادم الحرمين
الشريفين - وولي العهد
الأمير عبد الله - والتي
أسهم فيها الأمير سلطان
وزير الدفاع سوف تسفر
قريبا عن خطوة إيجابية
وسوف تؤدي إلى وقف
الحملات الإعلامية
تعيها لحقد لتساات
بحرينية قطرية على
مدى القادتين تحت
الخمسة السعودية
للتناهي على الحلول
المقبولة التي طرحت
والاقتراحات الخاصة
بأية تطبيقها وذلك قبل
أن تصدر محكمة العدل
الدولية في لاهاي قرارها
في شأن هذا الخلاف في
أواخر سبتمبر القادم.



البحرين مع تطوير الوساطة السعودية الى مستوى التحكيم مع قطر

□ المنامة - من حسن النفيس:

السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات العربية المتحدة.

وقام رئيس الوزراء خلال الجلسة الى هذا عكسه للمحادثات التي اجراها في الدول الخليجية الثلاث من اتفاق تام على ضرورة تضاعف الجهود لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وترسيخها في مواجهة ما يهدد أمن المنطقة واستقرارها من اخطار وتحديات والعمل على حل اية عقبات تعترض هذه المسيرة الخيرة بالوسائل الاخوية وبروح الأسرة الواحدة وفي اطار البيت الخليجي.

واشار رئيس وزراء البحرين في الاجتماع بما لمسه في كل من المملكة العربية السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات من مشاعر اخوية نبيلة في موضع اعتراف وتقدير البحرين وبما اعاد قادة هذه الدول لتكثيفه من دعم ومساندة كاملين لجهود البحرين الهادفة الى تعزيز أمنها واستقرارها. وعرض على المجلس ما اسفرت عنه الزيارات الثلاث التي قام بها من اتفاق على تطوير المباد

اعلنت الحكومة البحرينية انها ترحب بتطوير الوساطة السعودية لتسوية الخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الاول وفي اطار البيت الخليجي.

واكدت الحكومة مجدداً ان الحل الامثل للخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر سيكون من خلال الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية لتسوية هذا الخلاف وذلك اسوة بما حدث بين الانشاق في المنطقة من حلول اخوية بتوصل اليها اي طرفين حريصين على توثيق عرى التعاون بينهما ومن اجل مصلحة شعبيهما.

واعلن ذلك الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده الحكومة امس والذي اطلع فيه الشيخ خليفة مجلس الوزراء على نتائج المحادثات التي اجراها خلال زيارته لكل من المملكة العربية

التعاون المشتركة بين البحرين وكل من المملكة العربية السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات العربية المتحدة في العديد من المجالات وبخاصة في المجالات الاقتصادية ودعم المشروعات التنموية والمشروعات المشتركة التي يتم تنفيذها في البحرين مشيراً الى انه يدرس حالياً تنفيذ عدد من المشروعات التنموية الجديدة المشتركة والتي يتطلع ان يعود مبروهاا بالخير على الجميع.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

التمهيد:

المقدمة

في ٢٢ يوليو ١٩٩٦

شؤون عربية

أمانة عمادة

هل تنجح الوساطة السعودية؟

حقيقة التصعيد الأخير بين قطر والبحرين حول أزمة الحدود

● ليلة، انطلقت الخلافات من جديد، بين قطر والبحرين على قضية الحدود، وتبادل الطرفان التصريحات المتحيرة على أعلى مستوى، في الوقت الذي عكست عمل اللجان الفنية من الطرفين في طريقها لحل، بعد مفاوضات الطرفين على تشكيل الوساطة السعودية من جديد، وحسن الانواء من الطرفين والذي ظهر وانعكس أثناء مشاركة أمير البحرين وكيار المستوفين في قطر في قمة القاهرة الأخيرة، البحرين عادت تطالب بسحب القضية المرفوعة على محكمة العدل الدولية وقطر ردت على هذا الاجراء بتجاذع الوساطة السعودية في التوصل إلى حل يلائم طابع الطرفين، ويبيح التساؤل: ما السر في هذا التصعيد في قضية ليست جديدة، وهي تقار بالسلب على الأوضاع المتغيرة أصلاً في منطقة الخليج؟



البحوث والتوثيق والمعلومات

المصدر

المرساة

٢٤ يوليو ١٩٩٦

التاريخ

كثرت جزر رئيسية غنية بالثروات والحيات البحرية بالإضافة إلى المواقع الهامة هي فشت الدجيل وحوار وجبرانة، وتشيدف البحرين منطقة للزراعة وكان هذا النزاع أن يتسبب في مواجهة عسكرية بين البلدين كما أدت تطورات وصعوبة التوصل إلى تسوية له إلى عرضه أمام محكمة العدل العربية.

وتتمسك البحرين

برسالة بحث بها المتمد

البحريني في البحرين

ديسمبر ١٩٩٧ إلى كسل من

حلكس البحرين وقطر، قرر فيها

تبعية جزر وحار وفشت الدجيل وجزارة البحرين

مع بيان أن الآخرين ليست لها مياه إقليمية، وقد

تم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٧٨ يقضي بعدم

القيام بأي تصرف في الجزر يؤدي إلى تغيير

لوضعها الإقليمي، حتى يتم الاتفاق على تسوية بين

الطرفين، إلا أن النزاع تجدد في مارس ١٩٨٢، بعد

أن دشت البحرين سفينة حربية سميت حوار

وأجرت مناورات عسكرية في منطقة فشت الدجيل

واعتبرت قطر بمثابة عمل استفزازي واحتجت

رسميا على ذلك، كما أعلنت البحرين في أكتوبر

١٩٨٤ عن إجراء دراسات بشأن تنفيذ مشروع

ضخم بهدف إلى دمج جزء من منطقة فشت الدجيل

وإنشاء مدينة عليها، واستمرت المناوشات بين

الطرفين إلى أن حدث اشتباك عسكري عام ١٩٨٦،

بين قطر والبحرين، بعد قصف السفنات

البحرينية القريبة للمنطقة في جزيرة فشت الدجيل.

كان يجري فيها إنشاء مقر تابع لقوات دفاع

البحرين، وأعلنت قطر بصفية إبرار لعدة سفنات

إلى الجزيرة، ورفضت قطر الطم القطري عليها

وحشدت البحرين قواتها واستمرت التوتر بين

البلدين، حتى ديسمبر ١٩٩٠ موعدا لانتفاضة القمم

التفجيرية في الكويت، واتفق على اجتماع لوزراء

خارجية البلدين على تحديد موعد لتحويل فيه

الهيئة السعودية أن تنهي المشكلة وهي تتكبد

١٩٩١، وبعدها يمكن للأطراف إلى محكمة العدل

الدولية وهو ما تم بالفعل في يوليو ١٩٩١، وقد

متاورات من الطرفين.

والتمت قطر طلبا متوقفا إلى المحكمة، وهو

يخالف الطرفان فيمن هو من المستول عن التصديق الآخر، قطر تعتبر على لسان وزير خارجية الشيخ حمد بن جاسم آل جبر أن زيارته إلى البحرين كانت لإبداء حسن التواهي، بينما وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قال: «إن التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية القطري قبل زيارته للبحرين مكنت شعرا من الاستقار، وكان الوزير القطري قد قال: إن البحرين لسبب ملتصقة الغضب إلى محكمة العدل الدولية». وقد عليه الوزير البحريني بأن قطر هي التي تقوم بمجازفة قانونية كبيرة.

والتمت التصريحات والمواجهات فالوزير البحريني يشير إلى أن المحاكمة تحاول أن تصلح انطباعا عن أن الخلاف الحدودي يتعلق بجزر حوار، بينما هي تمتد لتشمل مناطق أخرى منها منطقة «الزبارة»، مشيرا إلى أنه في حكم المؤكد أن دولة البحرين ستعتبر مطالبتها الشرعية التاريخية في الزبارة لأن الحقيقة التاريخية هي أن الزبارة، كانت متحدة كليا مع البحرين لمدة تجاوزت قرنا ونصف القرن، كما أن الحقيقة التاريخية هي أن قطر قد حرزت الزبارة في هجوم دموي في عام ١٩٣٧، وأن النتائج من ذلك الهجوم الهجوم لا يزالون أحياء في البحرين، رغم إشارته إلى أن البحرين لم تخضع لموضوع الزبارة أمام التحكيم ورفضت دائما وبصورة مستمرة إلقاء عبء القضية للتفويض، وذلك خلافا على الملائة الأخيرة.

وقد وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل جبر بأنه ليس من المحكمة نبش التاريخ في هذا السياق، لأن هناك دولا موجودات ودولا غير موجودة، وأخرى يجب أن تكون أكبر ودولا لا بد أن تكون أصغر، وقدم رؤية مخالفة تماما للرؤية البحرينية لمنطقة الزبارة، وهو ما كانت الصحف القطرية تكرر ونصحا عندما اشارت إلى أن ماجرى في الزبارة عام ١٩٣٧، كان تمردا قبليا في أرض قطرية جرى قمعه بسيلة القانون، وأضافت بعض الصحف أن البحرين ستكون أول المتدعين إذا ما طرحت صفحات التاريخ للبرية للأشوة في البحرين يطعمون قبل غيرهم أن الاستطهاد بالحدود التاريخ في قضايا حدود الدول ووجهة لرئيسها وسيداتها سيكون متعلقا أول ما يردت على دولة البحرين نفسها.

وبدون العودة إلى أحداث التاريخ، نود أن نشير هنا إلى أن الخلاف بين قطر والبحرين يمتد حول



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

المرساة

التلويح:

٢٤ يونيو ١٩٩٦

ما تحفظت عليه البحرين، إلا أن المحكمة أصدرت قراراً في يوليو ١٩٩٤ بإعطاء الدوائين مهلة خمسة شهور لتقديم طلب حول الخلاف بينهما بصورة مشتركة أو بشكل منفرد، واعتبرت أن الاتفاق الذي تم بينهما في عام ١٩٩٠ وينص على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، يعتبر اتفاقاً دولياً ملزماً للدوائين، وقد رحبت قطر بقرار المحكمة وأكدت التزامها بأى حكم تصدره، وفي فبراير من العام الماضي أصدرت المحكمة حكماً بالتصالح بينهما في النظر في الخلاف بين قطر والبحرين، وبمضيها تم الاتفاق على استمرار في الرسالة السعودية، وأشارت البحرين وقطر إلى ترسيهما بذلك واستعداد الأختة إلى سحب القضية من محكمة العدل الدولية في حال التوصل إلى حل يقيه الطرفين نتيجة الرسالة السعودية.

وقد نظمت في الأونة الأخيرة وساطة الرياض لاحتواء هذا الخلاف، حيث زار العاصمة السعودية كل من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة وكان الهدف من هذه الزيارة هو البحث في تشييد الوساطة السعودية في ظل التصعيد الأخير بين الطرفين، كما زارها أيضاً الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني، إلا أنه لوحظ أن البحرين لجأت إلى طرح مواقف متشدد من قضايا الخلاف قبل زيارة رئيس الوزراء البحريني، وذلك على لسان آل عهدها والفقه العام لفترة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عندما أشار إلى أن جزر حوار تمثل ذلك كيان البحرين، وهي مشقة بالأرقام قبلها بسلطة البحرين، وولاه أن تسمح بتضييع هذه الحقيقة، وقال عندما يطلب من البحرين التبرم دولة وشعباً البحث أو إرضاء للقطر في ذلك كيانها الكويتي المتمثل في مجموعة جزر حوار وميادها، فلهذا ذلك يعني بسلطة مطالباتها بالتنازل عن حقها المشروع في الدفاع عن النفس والأرض والكيان، وأعرب عن استعداد

البحرين لإثبات ذلك بالوثائق في كل وقت والمطاع عنها والاستشهاد في سبيلها ومهما كلفنا من الشئ. وبعد فرغم أنه لم تخرج من الماصمة السعودية الكويتي، أي تفاصيل عن اللقاءات كل من أمير قطر، وولي العهد البحريني مع قادة الملكة إلا أنه كما أشارت مصادر خليجية فلهذا اتفاقاً تم على وقف التصعيد الإعلامي بين الدوائين كخطوة أولى، مع استمرار جهود الوساطة بتكليف اللقاءات بين السعودية من جانب وكل من قطر والبحرين في الفترة القادمة، خاصة وأن استمرار هذا الخلاف وتصعيده يؤثر على الوضع المتنازع في الخليج من ناحية، بالإضافة إلى أنه قد يهدد التتم التهمة الخليجية التي تستضيفها الدولة نهاية هذا العام.



المصدر: الحياة السياسية

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٢٥

النشر والخدمات

ربما كان من ضمن حظ القارئ العربي أن الصحف البحرينية والقطرية أو الصحيفتين الرئيسيتين في كل بلد، لا توزعان على نطاق واسع في الخارج، لانهما تتبادلان الحملات الصحافية منذ اسابيع في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين. بشكل مؤلم لا يسر سوى الاعداء. شخصياً ليس لي حظ القارئ في الجهل بسير هذا الخلاف. فانا اتلقى مستندات من صحف البلدين كل يوم بحكم المهنة، وأشعر بقلق بالغ من تطور الامور بين البلدين الشقيقين الآخرين الجارين. الى اخر المعزوة المعروفة.

وكتبت مرة واكتب مرة اخرى، اننا العرب الآخرين. لا نفهم الخلاف بين بلدين على هذه الدرجة من القرب والقرى. مثل قطر والبحرين. فلو كانت كل البحرين لقطر، او كل قطر للبحرين لما اختلف الامر علينا. طالما ان الحاكم والحكوم من العرب، والارض لم تقع لاجنبي.

ومع ذلك فالخلاف بين البحرين وقطر يكاد يستعصي على الحل على رغم جهود الوسطاء والحكام. وتدخل محكمة العدل الدولية. الخلاف الحالي يعود الى سنة ١٩٨٦ عندما طالبت قطر بجزر حوار وفشت الدويل، الا انه كان تحت المصطح منذ ايام الاستعمار البريطاني في الاربعينات. فبريطانيا اعطت الزيادة لقطر سنة ١٩٤٤، ثم خطت الحدود بين الامارتين سنة ١٩٤٧ من دون أن ترضى البحرين او قطر بالحدود المفروضة.

وتدخل الوسطاء من دون نجاح يذكر بعد ١٩٨٦، وفي الخلاف يراوح مكانه حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ عندما قيلت للبحرين في قمة الدوحة الغضب الى محكمة العدل الدولية وكما هو معروف فقد حكمت المحكمة باختصاصها في النظر في القضية. على رغم احتياج البحرين التي تقول الآن انها وقعت على مذكرة الدوحة مضطرة لان الكويت كانت محتلة.

وستجتمع محكمة العدل الدولية في ايلول (سبتمبر) القادم للنظر في مذكروتي الدولتين في جولة اخرى من المواجهة المستمرة. ولكن الامل الاكبر بالحل هو في الوساطة السعودية. برعاية الملك فهد وولي عهده الامير عبدالله والقائد الثاني وزير الدفاع والطيران الامير سلطان. وفي وساطة تلقى دعم دول الخليج الاخرى، الكويت والامارات العربية المتحدة وعمان.

البحرين تقول انها على حق. وقطر تقول انها على حق. ولا يستطيع كاتب ان يدعي علماً ليس له فيحكم للبحرين او قطر. وانما يستطيع ان يقول بيقيناً ان استمرار الخلاف يفسد بالبحرين وقطر. ويؤذي دول الخليج كلها. والبلدان العربية. لذلك فتمسوته ضرورة اقليمية ووطنية عامة. والجهد السعودي يجب ان يستمر ويتضاعف للخروج بحل والحل يجب ان يكون مقبولاً ليستحق اسمه الا انه ان يكون مرضياً. ففي مثل هذا الخلاف لا يمكن الحل الا بتنازل كل طرف عن بعض حقه. او ما يعتبر انه حق له. وهذا ممكن فقط عندما يقرر زعماء البحرين انهم يتنازلون لخوانهم او انفسهم. ويقرر زعماء قطر انهم يتنازلون لخوانهم او انفسهم كذلك. فما الفرق بين ان تكون الارض بحرينية او قطرية. او يكون المواطن بحرينياً او قطرياً.

مرة اخرى. لا يستطيع كاتب في عجلة صحافية ان يجترح حلاً عاجزاً عنه وسلطات رسمية وشخصية. ومحكمة العدل الدولية. الا انه يكتب لافتاً الى خطر الخلاف. والبحرين تقول انها لن تتخلى عن ثلث ارضها طوعاً. ولها ستحارب دفاعاً عن مثقالها. وقطر تقول انها لن تكف



عن المطالبة بحقوقها. لذلك فالمطلوب ضروري جداً إن عن طريق الوساطة السعدونية، أو التحكيم، أو محكمة العدل، خصوصاً أن البلدين يجسران منذ ١٩٨٦، وهما قد يتكرران ما نقول إلا أننا نصر على أن جزءاً كبيراً من تسليحهما، أو الجزء الأكبر، منذ سنة ١٩٨٦ له علاقة بالخلاف الحدودي، ما يعني أن شعبي البلدين حرماً موارد لها وجوه اتفاق مجدية ترفع سوية عيش المواطن، وتضمنته على مستقبله. ماذا نزيد؟ لا نستطيع أن نزيد شيئاً جديداً أو قريباً ولكن نسجل أن المواطن العربي لا يرى أن ثمة مصالح مهددة أو مضاعفة بين البحرين وقطر. طالما أن هذه المصالح باقية للبلدين، أحدهما أو الآخر أو كلاهما، لذلك فأي تسوية ودية للخلاف بينهما لا يمكن أن تنتهي بقلب أو مغلوب بل بانتصار العقل، وربما كانت البداية وقف حملات صحافية لا يأتي منها سوى شناعة الأعداء.

جهاد الخازن



مصادر خليجية لـ «العالم اليوم»:

مطلوب وقف الحملات الإعلامية بين قطر والبحرين

□ الصحف البحرينية: إما الوساطة أو التحكيم

□ الخليج - مكتب «العالم اليوم»:

أعربت مصادر خليجية عن استيائها البالغ من تصاعد حدة الحملات الإعلامية المتبادلة بين دولتي قطر والبحرين، وطالبت المصادر - في تصريحات لـ «العالم اليوم» - بضرورة وقف هذه الحملات، التي قالت أنها لا تخدم الجهود المبذولة من أجل الوساطة لحل مشكلة النزاع الحدودي بين البلدين.

وكانت الصحف القطرية قد شنت خلال الأيام الماضية حملة إعلامية انتقادية جديدة ركزت فيها على توجيه الانتقادات الشخصية للمسؤولين والقيادات الإعلامية في البحرين.

وفي نفس الوقت، أعربت هذه المصادر عن مخاوفها من امتداد الحملات الإعلامية لتأليب الرأي العام الداخلي، والربط بين القضايا الداخلية والمشاكل الحدودية. واعتبرت المصادر أن مثل هذا الاتجاه الجديد الذي تتبناه الصحافة القطرية سوف يزيد من حدة الخلاف ويؤثر على مسيرة مستقبل مجلس التعاون الخليجي كله.

وكان الخلاف بين البحرين وقطر قد عاد لأجواء التوتر مرة أخرى، بعد أن رفضت دولة قطر سحب القضية المرفوعة على محكمة العدل الدولية، والتي سيتم نظرها في شهر سبتمبر القادم، فيما طالبت المصادر بضرورة

السياس الممثل لانجاح جهود الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية. وقد رفضت قطر هذا الاتجاه، متهمه بالبحرين بالخوف من عرض القضية على محكمة العدل الدولية. وردت البحرين مؤكدة أن وجود القضية أمام محكمة العدل الدولية مع استمرار جهود الوساطة لا يعكس حسن النوايا للفرض توافقاً لانجاح هذه الوساطة.

ومن جهة أخرى، طالبت الصحف البحرينية بضرورة تحديد القضية بوضوح، بدلاً من الأمساك بالعصا من المنتصف. وقالت: إما أن تكون هناك وساطة أو التحكيم إلى المحكمة الدولية.

وفي هذا الإطار، تساءلت الصحف البحرينية عن ما وصلته حالة تفاوض في التصريحات القطرية على المستوى الرسمي والتي تدعو إلى وحدة الصف الخليجي بينما تتخذ الميولات التي تمارس من خلال وسائل الاعلام القطرية خطأ معاكساً، يتمثل في تبني كراه وافكار الجماعات الخيرية التي تعبت باسم البحرين واستقرارها.

وطسمت الصحف البحرينية بالالتزام بمبادرة ولي عهد البحرين الخدمية إلى

التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقتين لتسوية الخلاف، أو أن تتطور الوساطة إلى مستوى تمكيم تدعوه للملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الأول، وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وبما يكفل تسوية الخلاف ضمن الأطار الاقليمي، بعيداً عن المؤثرات والمداخل الأجنبية. ■



٢٦ نوفمبر ١٩٩٦

التاريخ

للبيوت و الترتيب و المعلومات



استراتيجية الملك فهد لقرتيب البيت الخليجي

اهتمام كبير بالوساطة السعودية بين قطر والبحرين



كعادتها دائماً في العمل على أمن واستقرار المنطقة العربية ككل، والخليجية على وجه الخصوص... سارعت المملكة لمرتبعة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بتفدية الأجواء بين قطر والبحرين مهيماً لتسوية خلافهما الحدودي حول جزر حوار وفيضت الدبل. وتأتي هذه الخطوة في إطار الحرص الدائم للديبلوماسية السعودية على ترتيب البيت الخليجي من الداخل وزيادة الترابط بين دول مجلس التعاون إيماناً منها بأن هذا الترابط كفيل بغلق أية ثغرات قد تحاول بعض القوى المعادية لأمن واستقرار الخليج الخفاض منها.

ووصف المراقبون المبادرة الأخيرة بأنها امتداد للدور الرائد الذي تلعبه المملكة على الساحة العربية والمتمثل في وقد الخلافات بين الأشقاء في مهادها، وذلك انطلاقاً من رؤية القيادة السعودية التي تبني سياستها

لتعصب في طريق لتضامن العربي المشترك. وتشهد كثير من المواقف والأحداث على مساهمات المملكة في هذا المجال، وليس ببعيد عن الأثمان اتفاق الطائف وإحلال السلام في لبنان بعدما كان ساحة للميليشيات القصارعة.

احتواء الخلاف

وفي هذا الإطار فقد حركت دبلوماسية السعودية جهودها لاحتواء الخلاف بين قطر والبحرين حيث استقبل الملك فهد بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة مؤخراً الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الذي زار السعودية على رأس وفد كبير مرافق له.

وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية وبحت الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحت العلاقات الثنائية بما يخدم البلدين والشعبين. كما جرى تناول مجمل المستجدات والقضايا على المساحات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

وكان الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي قد عقد اجتماعاً ثنائياً مغلقاً مع أمير دولة قطر بمقر إقامته في قصر الضيافة بجدة جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض أهم المستجدات على الصعد الخليجية والعربية والدولية.

وكانت مصادر دبلوماسية في جدة أن زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للمملكة جاءت توتيجاً لتجديد الوساطة السعودية بين قطر والبحرين بعد ما لاحظت الرياض تزايد حدة التصريحات بين المسؤولين في البلدين.

السعودية طرف مقبول



وقالت مصادر قصرية إن الهدف الأساسي من زيارة أمير قطر للمملكة كان البحث في الوساطة السعودية لإنهاء الخلاف الحدودي مع البحرين وأن مسألة الحدود القطرية - السعودية ليست محوراً أساسياً فيها لأنها تعتبر منتهية ولم يتيق سوى الاتفاق على الشراكة المالية التي ستنوّل على وضع العلامات الحدودية.

وتكررت المصادر بالتصريحات التي أتت بها مؤخراً وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم والتي قال فيها إن مسألة الحدود مع السعودية انتهت.

ولاحظ المراقبون قول المصادر القطرية إنها لا تعتقد أن حل الخلاف القطري - البحريني سيتم بين يوم وليلة. ولكن المهم في الأمر أن السعودية تحظى باحترام الطرفين ولديها قبول منهما، وأن زيارة أمير قطر للمملكة ستعزز الأمل في نجاح الوساطة السعودية دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وعقب انتهاء زيارة أمير قطر للمملكة، قام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني بزيارة خاطفة للسعودية التقى في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور ولي عهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من الوزراء السعوديين والبحرينيين.

وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع العامل السعودي لاجتماع عقده الشيخ خليفة مع الأمير عبد الله بن عبدالعزيز استمر قرابة ساعة في قصر الضيافة في جدة في حضور وزير الخارجية السعودي وأعضاء الوفد المرافق للشيخ خليفة. وصرح وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك آل خليفة بأن زيارة الشيخ خليفة بن سلمان إلى السعودية تتعلق بموضوع الخلاف البحريني - القطري. وقال رداً على سؤال حول احتمال عقد قمة بحرينية - قطرية، إن الأمر مرهون بالاشقاء السعوديين ونحن نرحب بالجهد الرامية إلى تسوية الخلاف مع قطر.

زيارة ناجحة

وقد أبدى رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ارتياحه الكامل لنتائج زيارته إلى السعودية وللحادثات التي أجراها مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن

الأمير

سلطان:

حريصون على

أمن مواطنينا

وضيوفنا



٢١ يونيو ١٩٩٦

الطريق

البحوث والتدريب والعلوم



الامير سلطان

**جهود
المملكة
أثمرت اتفاقاً
بوقف
العمليات
الإعلامية بين
الدوحة
والمنامة**

عبد العزيز، ووصفت هذه الزيارة بأنها كانت موفقة وناجحة وحققنا معانيها السامية في التضامن والتكاتف بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأعرب الشيخ خليفة، عن ارتياحه للقاء الملك فهد وما تم خلال هذا اللقاء من استعراض للمواضيع ذات العلاقة بالساحة الخليجية والعلاقات الأخوية المميزة التي تربط بين البلدين، وقال إن ما يبعث على السرور والارتياح أن خادم الحرمين الشريفين يتمتع بصحة جيدة ويضع على عاتقه متابعة كافة مجريات الأمور التي تهم للمنطقة بصفة خاصة والأمنين العربية والإسلامية بصفة عامة.

وأشار الشيخ خليفة إلى أن الملك فهد أبدى خلال اللقاء اهتمامه وتحميه لكل ما من شأنه أن يحقق التضامن والتكاتف بين الأشقاء في المنطقة وأن يسود منطقتنا الأمن والاستقرار. وقال إن خادم الحرمين الشريفين توه خلال اللقاء بمسمى العلاقات التاريخية التي تربط بين دولة البحرين والسعودية، وتناول رئيس الوزراء البحريني في تصريحات أدلى بها إثر عودته إلى

المنامة اجتماعه مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بأنه اجتماع ناجح، مبرراً عن ارتياحه لما تم التوصل إليه من نتائج طيبة.

وعلم من مصادر مطلقة بها أن الجانب البحريني أبلغ المسؤولين السعوديين قبوله الوساطة السعودية ونعمه لها واستعداده لبذل كل الجهود التي من شأنها إنهاء الخلاف حول الجزر مع دولة قطر دون المساس بالحقوق السياسية وبما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

تفاوض خليجي

وفي هذا الإطار أعربت مصادر دبلوماسية خليجية عن تفاؤلها بجهود الوساطة الجديدة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري على بعض الجزر في الخليج. وأكدت هذه المصادر تلقياً بقدرة القيادة السعودية على حل الخلاف في إطار البيت الخليجي الواحد، وأشارت إلى أن استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في جدة، واللقاءات التي عقدها الأخير مع ولي العهد النائب الأول لمجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز ومشاركة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من القيادات السعودية الفاعلة في المحادثات مع الوفد القطري أكدت بشكل لا يدع مجالاً للشك حرص المملكة على الوصول بجهود الوساطة إلى مرحلة الحسم النهائي للخلاف الذي أشارت المصادر أنه يتطلب المزيد من الاتصالات مع الجانبين القطري والبحريني صهيماً لعقد لقاء ثلاثي يشارك فيه مسؤولون من الدول الثلاث. وترى الأوساط الخليجية أن دور للمملكة العربية السعودية سيكون

حاسماً في وضع البلدين على طريق حل يضمن حقوق الطرفين ويعزز روح الإخاء والاستقرار في المنطقة خاصة وأن جهود الوساطة السعودية أثمرت اتفاقاً يقضي بوقف الحملات الإعلامية والاتهامات للتبادل بين الدوحة والمملكة كخطوة أولى نحو استكمال الساعي التي ينتظر أن تشهد الأيام القليلة القادمة مزيداً من اللقاءات والاتصالات للباشرة بين الرياض وكل من الدوحة والمملكة. على صعيد آخر أكد المراقبون السياسيون أن الأمن سيظل سمة مميزة للمجتمع السعودي وأن أية محاولات طائشة للنيل من استقرار المملكة ستبوء بالفشل نظراً لقوة الأجهزة السعودية وتلاحم الشعب مع قيادته في الحفاظ على مكتسباته، إضافة إلى المكانة الكبيرة للمملكة في نخبة المسلمين باعتبارها موئل الحرمين الشريفين.

وأجمع المراقبون على أن السعودية ستظل على الدوام قادرة على حماية أمنها واستقرارها، ولا تحتاج في ذلك لأية مساعدة خارجية، رصيدها في هذا الأمر أفسس وثابت وضعها مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود وسار عليها من بعده لئناله الملوك والأمراء، وكانت النتيجة أن ظلت السعودية راسخة ومستقرة في الوقت الذي تعرضت فيه قوى كبرى لهزلات عنيفة نتيجة لبعض الظروف ولتداعيات الدولية.

أمن المواطن والمقيم

وقد أكد الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي أن الأمن والأمان متوافران وأن السعودية حريصة على سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم على أرضها بنفس حرصها على سلامة كل مواطن سعودي وأمانه.

وجاءت تصريحات الأمير سلطان في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيرر مؤخراً عن مبادرة جديدة لمواجهة العمليات الإرهابية التي تستهدف القوات الأمريكية في الخارج. وأكد الأمير سلطان أن السعودية دولة راسخة، قاعدتها الأمنية تحميها عليها دول كثيرة، موضحاً أن الأمن والأطمئنان متوافران ليس لأصدقائنا الأميركيين فحسب بل لكل ضيوفنا والمقيمين من أشقاء وأصدقاء على كل شبر من هذه الأرض التي حرمها الله على كل معدن إلى يوم القيامة. وحذر الأمير سلطان من أن كل من يمس الأمن السعودي لابد أن يلقى جزاءه حسب الشريعة الإسلامية.

وحرص الأمير سلطان على التأكيد من جديد أن العلاقات السعودية - الأميركية علاقات قوية ومتينة، مشيراً إلى أن التفاهم بين الحكومتين الصديقين تفاهم تام. واختتم الأمير سلطان تصريحاته، التي أدلى بها عقب رعايته لحفل مؤسسة الخطوط العربية السعودية في جدة، بقوله إن السعودية أعادت إلى الأمان نهجها الإسلامي الذي قامت عليه على يد الخفوار له الملك عبد العزيز الفاضل بحرصها - قيادة وشعباً - على سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم على أرضها حرصها على سلامة كل مواطن سعودي وأمانه.

